
الحجة
ALHOJJA



أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله





يُطلب هذا العدد من المجلة من دار الأمان للنشر والتوزيع ووكلائها المعتمدين داخل المغرب وخارجه بصورة حصرية

دار الأمان للنشر والتوزيع: رقم 4، ساحة المامونية، الرباط – المغرب
الهاتف: 76 32 72 37 5 212 00 - الفاكس: 55 00 20 37 5 212 00
البريد الإلكتروني: darelamane@menara.ma



مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الإمام أبي عمرو الداني
للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة بالرابطة المحمدية
للعلماء العـــدد الثانـــي: محـــــرم 1441هـ / شتنبـــــر 2019م

المملكة المغربية
الرابطة المحمدية للعلماء

شارع لعلو، لوداية، الرباط – المغرب
الهاتف: 48 57 70 37 05 (212+)
الفاكس: 49 57 70 37 05 (212+)
الموقع الإلكتروني: www.arrabita.ma

مركز الإمام أبي عمرو الداني
للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة

القصور تجزئة الحمراء، رقم 227، حي أمرشيش – مراكش
الهاتف: 07 03 33 24 05 (212+)
الفاكس: 07 05 33 24 05 (212+)
البريد الإلكتروني: addani@arrabita.ma

إدارة المجلة:

المدير المسؤول:
أ.د. أحمد عبادي

رئيس تحرير العدد:
أ.د. توفيق العبقري

أعضاء هيئة التحرير:

ذ. سمير بلعشية
ذ. عبد الجليل الحورشي
ذ. المصطفى بوهلال
د. يوسف الشهب
د. محمد صالح المتنوسي
د. عبد الهادي السيلي
د. الطيب شطاب

خطوط المجلة: محمد المعلمين
تصميم الغلاف : آمال محفوظ
تصفيف وتنضيد: ابتسام بنيوسف

الإيداع القانوني: 2013 PE 0107
ردمد: 0895 - 2336
الطبع و التوزيع: دار الأمان للنشر والتوزيع

شرعة المركز

ينوء مركز الإمام أبي عمرو الداني بجهد مضن، وحمل مكد في سبيل ما نيط به من تحرير معتاص مسائل القراءات، والقيام منها بسبيل الضبط والإتقان، والتحرير والبيان؛ لذا نهج شرعة تستبين بها مجاري العمل، وتهيع بها مرامي الدرس القرائي، تنقيحا وتحقيقا، في شعب تحتوش كل منها مجرى فسيحا، تستوثق بها عرى خدمة الكتاب باسقة، وتستطاب ثمارها يانعة:

الأولى: شعبة البعث والإبداع

أ . مصرف التحقيق:

انتظمت مقولته في سمط قراءة النص العتيق قراءة تسحب عليه خلق الرجع إلى زاهر عهده، وصورة وضعه، ثم إتحافه بما يقوم منه مقام البيان، وينزل منه منزل الإيضاح والإعجام؛ في عقود ذهبية، يتيمتها العصماء القصد إلى خدمة الكتاب، والإناخة ببابه الركاب، في عقود سبعة: عقد المقارئ. عقد الأسانيد. عقد الأداء. عقد المرسوم. عقد الإعجام. عقد الوقوف. عقد الفواصل.

ب . مصرف التأليف:

يفسح فيها الميدان للقلم المسؤول؛ لينضو عن مشكل المسائل، وعائص المباحث ما يعكر صفو مفهومها، ويغصص عذب زلالها، ليسوغ من فراتها المشرب؛ وذلك في:

- ما يعرض للمصطلح القرائي من سقيم الفهوم، وعليل الدرك والمعلوم.
- ما يعتور مسائل القراءات من غامض ومشكلات؛ حلا للغزه، وجلوا لرمزه.
- الكشف عن الوجوه الدلالية للمادة القرائية، وإبراز ذخير الدلالة من زاخر الرواية.
- إبراز عطاء نجباء المغرب في علوم القراءات؛ تجلية لسامق النبوغ المغربي في فن القراءات غابرا وحالا.
- التعريف بأعلام القرأة في المغرب والأندلس؛ بما يفي بجليل قدرهم، ويضو ع به عبير الخبر منهم مكانة وآثارا.
- تقويم الإصدارات القرائية بما يذهب عنها الزغل، وينضو عنها الزيف والدغل.
- تعقب ما خطته يد المستشرقين، ومن حام حماهم من المستغربين إخراجا أو انتقادا، مما له علقة بالقراءات توجيها وطعنا؛ إصلاحا لخلله، وردا لكيده وضغنه.

ج . مصرف التكشيف

ترصد من خلاله المادة القرائية المبثوثة في ثنايا مصادر العلوم، جمعا لها، وتنقيحا لمناطها، وإحصاء لمواردها، وتحريرا لمسائلها، ووثرا لتليدها، ليسفر منها صبح العلم إشراقا، ويزهو جيد الفن أطواقا.

ثم الوكد إلى حذاتها تعريفا وتوصيفا، وتضويع أريجهم تعليقا وتأليفا، مبتدأ بإمام الصنعة، من للمركز إليه شرف المنمى، ومن أرومته محتده الأسنى، أبي عمرو الداني . رحمه الله . إفرادا لسيرته، لمكان حظوته، وعلو منزلته، بثا لعلومه، وتخليدا لمآثره.

ثانيا: شعبة الإشعاع والإلماع

ينفسح ميثرها للباحثين والدارسين، وتوطأ بسطها لعموم المستفيدين والمهتمين، في أسورة ثلاثة، لا فيها مطل ولا لياثة:

أ ـ سوار المؤتمرات والندوات والمحاضرات واللقاءات العلمية، وطنية ودولية، يحبرها المركز بين الفينة والأخرى، يبسط فيها مسائل الفن وقضاياه للمطارحة والنقاش، والمباحثة والاستيضاح، وقد ثافن منها جلة من أبناء بجدة العلوم جملا مختلفة، في حلقات تدورست من خلالها قضايا التحقيق، والمخطوط، والأعلام، واللغة، ومعتاص الأسانيد، وهي لا تزال بعد يافعة، وثمارها يانعة.

ب ـ سوار المجلة العلمية المحكمة، منارة في فضاء علم القراءات، موسومة بالحجة، سائرة بإذن الله على هدى المحجة، تينع ثمارها كل سنة مرتين، وتؤتي أكلها كل عام زوجين.

ج . سوار البوابة الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية، مسماة بما وسم به المركز، نافذة على أعماله، معرفة بنشاطه، ملمعة إلى إفاداته وإنجازاته، تستشرف من خلالها معالم النهج الأقوم في مقاربة قضايا علم القراءات من نوافذ نافذة، وبابات نائبة، ورشية ودانية، وفتاوى قريبات ونائية.

ثالثا: شعبة الإقراء والإسماع

يسعى المركز إلى تحقيق بابتها من خلال:

أولا: تأسيس معهد متخصص في علوم القراءات؛ تقويما للأداء، واستمرارا لبركة النقل، ومنية الإسناد، خصيصة أمة الكتاب.

ثانيا: تسجيل مصحف القراءات، بمختلف الروايات، على هدى الضبط وسنة الإتقان؛ تخليدا للقراءات سماعا، وانتفاعا بها نقلا واستماعا.

ومن بواكير هذا المأمول؛ ضوع عبير كرسي الإمام الشاطبي للقراءات السبع، وتوجيهها نحوا، وصرفا، ولغة، يدبجها ـ عبر قناة السادسة بعميق النظر، وفصيح القول ـ النحوي البارع، واللغوي الفارع، الشيخ المسند الجامع، الأستاذ الدكتور: عبد الرحيم نبولسي حفظه الله وسدده.

مجلة علمية محكمة، تصدر عن مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة التابع للرابطة المحمدية للعلماء.

الأبواب المقترحة للمجلة:

1- دراسات وبحوث. 2- نصوص محققة. 3-أعلام القرّاة وسيرهم. (التراجم، الإجازات، البرامج...).

4- المكتبة القرائية (تعريف بالمخطوطات، إصدارات جديدة، رسائل جامعية، متابعات ومراجعات المشارفة والانتقاد...).

5- أخبار المركز.

ضوابط النشر

- أن يتسم البحثُ بالجدة والأصالة والموضوعية وسلامة المنهج.
- أن لا يكون جزءا من بحث سابق، أو رسالة جامعية، وألا يكون قد سبق نشره.
- أن يحترم المواضعات العلمية المعهودة في صحة التوثيق وسلامة النقل، وموافقة اسمه لمسمّاه، متوخياً صحةَ اللغة والقصدَ في العبارة دون حشو، مع الالتزام بعلامات الترقيم وشكْل ما يشكل.
- أنْ يتمّ العزوُ إلى صفحات المصادر في الحاشية لا في دَرْج الكلام.
- أن تختصّ كل صفحة بترقيم مستأنَف للحواشي.
- أن يذيّل البحثُ بثَبَت المصادر والمراجع مخطوطةً أو مطبوعة مرتبة على حروف الهجاء، منصوصاً على جهة نشرها وتاريخه.
- يراعى في كتابة الآي والحروف القرائية عزوُها وضبطُها، وفي الأحاديث والأشعار والشواهد اللغوية والأمثال تخريجُها.
- أن يقدّمَ اسم الكتاب على اسم مؤلفه إنْ في الحواشي أو ثَبَت المصادر.
- ألاّ يُلجأ في الحواشي إلى ذكْر معلومات الطبعات عقيبَ تسمية الكتُب المحال إليها إلا أنْ يعتمد الباحثُ في الكتاب الواحد أكثرَ من طبعة.
- يلزمُ في تحقيق المخطوطات الاخلاصُ لمنهج تحقيق النصوص وتوثيقها، وإرفاقُ البحث بصور من النسخ الخطية المعتمَدة.
- أن يرفَقَ البحث بنبذة وجيزة عن سيرة الباحث العلمية ودرجته وعنوانه وصورة حديثة له.

- أنْ يجريَ الباحثُ عند إرجاع البحث إليه، تعديلات المحكّمين المقترَحة.
- تحظى البحوث المختصة بالدرس القرائي في الغرب الإسلامي بالتقديم.
- تخضعُ المواد المقدمة للتحكيم على نحو سري.
- لا يُلتفتُ إلى أي بحث لم يستوف الشروط المطلوبة.
- لا تردُ البحوث المرسَلة إلى أصحابها، نشرت أم لم تنشر.
- ترتب البحوث باعتبارات فنية صرْفة.

الآراء والمضامين والمواد المنشورة بالمجلة لا تعكس بالضرورة وجهة نظر الرابطة والمركز

العنوان:
القصور تجزئة الحمراء، رقم 227 حي امرشيش، مراكش — المغرب
هاتف: 00212524330307، **فاكس:** 0021224330507

قسيمة الاشتراك

ألتمس تسجيل اسمي ضمن لائحة المستفيدين من «مجلة الحجة» لمدة سنتين ابتداء من العدد: .....

اسمى الشخصي:..... **الاسم العائلي:**.....

المدينة:..... **رمزها البريدي:** .....

الهاتف:..... **البريد الإلكتروني:** .....

العنوان الشخصي: .....

ترسل القسيمات إلى عنوان المجلة.

محتوى العدد

افتتاحية العدد

✍ الدكتور أحمد عبادي مدير المجلة **9**

دراسات و بحوث **11**

سياق شاذ القراءة في كتاب سيبويه

✍أ. د. عبد الرحيم نبولسي..... 13

تفسير ابن جرير الطبري للأحرف السبعة وتقويم موقفه من القراءات القرآنية

✍ د. الطيب الشطاب 51

ما زاد لنافع من التعريف للإمام الداني على ما في النشر للمحقق ابن الجزري

✍ ذ. محمد بن مرزوق ايت عمران 77

نصوص محققة **91**

التبيان في اختلاف قالون وورش، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) –النص المحقق–

✍ أ. د.توفيق العبقري 93

تفسير حديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف» لأبي حفص الفاسي (ت 1188هـ)

✍ د. رشيد الحمداوي 115

سير القرأة **141**

علم القراءات القرآنية في القرن الرابع عشر الهجري بوزان وشفشاون والناحية: المقرئ الحاج محمد العربي القُوبِّي (1307/8 - 1400هـ) أنموذجا

✍ ذ. عبد الصمد بوذياب 143

المكتبة القرائية

- **متابعات** **171**

نظرات نقدية في كتاب مفردة نافع لابن شريح (ت476 هـ) بعناية د. عطية بن أحمد بن محمد الوهيبي وذ. حازم محمد سلام

✍ ذ. سمير بلعشية 173

قراءة في قرآنية البسملة عند أبي شامة (ت665 هـ)

✍ ذ. الحسين الكحيلي 193

- **من إصدارات المركز**

اقتباس أنوار الهدى فيما يتعلق ببعض وجوه الأدا، للعلّامة أبي حفص عمر بن عبد الله الفاسي)(ت 1188هـ)

✍ د. رشيد الحمداوي 215

- **رسائل جامعية**

منظومة مفردة ابن عامر وشرحها، للعلامة صالح بن محمد اللمْطي(1179–1080هـ)

✍ ذ. أسامة سليم 221

من أخبار المركز **233**

تقرير علمي عن المؤتمر العالمي الأول للقراءات القرآنية في العالم الإسلامي: أوضاع ومقاصد

✍ د. الطيب شطاب 235

أنشطة المركز 253

مرتقب النشر بالمركز 261

افتتاحية العدد

د.أحمد عبادي
الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء

نما الدرس القرائي عبر قرون من تاريخ الأمة، وأسهم في نمائه، الجمّ الغفير من كبار العلماء، من الذين كلِفوا بعلم القراءات القرآنية، وبذلوا جهودا مباركة في التأصيل والتقييد، والتحقيق والتعليق، والتوثيق والتدقيق، لمباحث وقواعد هذا العلم المبارك، مع العناية بأبعاد التأليف والتيسير والتقريب للمعاني والمباني الكامنة في متونه.

حريٌّ بالذكر بهذا الصدد، أن مجال علم القراءات القرآنية، قد بُني على أسس متينة، وقواعد ركينة، يشترك فيها مع حقول معرفية أخرى، تليدة في المعمار العلمي للأمة، ولا سيما علوم اللغة والتفسير، باعتبارها مداخل ناهجة في تفهّم معاني آيات الذكر الحكيم وتوجيه قراءاتها.

وقد جاءت أولى مواضيع قسم دراسات وبحوث ضمن هذا العدد من **مجلة "الحجة"** الغراء، كاشفة لأوجه هذا الارتباط العلمي والمعرفي بين القراءات القرآنية وعلوم اللغة، من خلال دراسة سياق شاذِّ القراءةِ في كتاب سيبويه، استمدادا واستدلالا، مع بيان أوجه الصنعة المعتبرة فيها. وتبيان علاقة الدرس القرائي بعلم التفسير، وقد رامت الدراسة الثانية، رصد اهتمام الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره بالأحرف السبعة، وتقويم موقفه من القراءات القرآنية. كما اهتمت الدراسة الثالثة، باستقراء ما زاد لنافع من التعريف، للإمام أبي عمرو الداني (ت444هـ) على ما في النشر للمحقق ابن الجزري (ت833 هـ).

وإلى جانب الدراسات والأبحاث، التي انصبت على إبراز أوجه العلائق بين الدرس القرائي أصولا وفرشا، بعلوم اللغة والتفسير، تضمن هذا العدد المبارك تقديم علَقين نفيسين من بديع التراث القرائي، أحدهما؛ التبيان في اختلاف قالون وورش، لأبي محمد

مكي بن أبي طالب القيسي (ت437 هـ)، والآخر؛ تفسير حديث "تنزل القرآن على سبعة أحرف" لأبي حفص الفاسي (ت1188هـ).

وقد زكت **"الحجة"** في عددها الثاني، بإبراز النبوغ المغربي في خدمة هذا العلم الأصيل، من خلال بيان علم القراءات القرآنية في القرن الرابع عشر الهجري بوزان، وشفشاون والناحية؛ مع تقديم المقرئ الحاج محمد العربي القُوبِّي (1307/ 8-1400هـ) أنموذجا.

ومواكبة لفريد ما يصدر في المكتبة القرائية، عرض هذا العدد مساهمتين متميِّزتين، الأولى عبارة عن دراسة نقدية في كتاب مفردة نافع لابن شريح (ت476 هـ)، والثانية قراءة في قرآنية البسملة عند أبي شامة (ت665 هـ)

وقد كانت الرسالة الجامعية للعدد، عبارة عن تحقيق منظومة مفردة ابن عامر وشرحها، للعلامة صالح بن محمد اللمْطي (1179-1080هـ)، وهي من الرسائل الجامعية الجادة التي تنطوي على فوائد جمّة.

كما ضمَّ هذا العدد تقريراً وافيا ضافيا عن فعاليات "المؤتمر العالمي الأول للقراءات القرآنية في العالم الإسلامي: أوضاع ومقاصد"، الذي نظمه المركز بمدينة مراكش. كما ازدان العدد بقطوف دانية عن أنشطة المركز، وبعرض لأهم منشوراته التي طبعت، وكذا تلك التي في طريقها إلى الطبع.

إن الرابطة المحمدية للعلماء من خلال مركز أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة، و**مجلة "الحجة"** التي يصدرها، لتسعى إلى استئناف العمل التجديدي الأصيل والبناء في مجال الدرس القرائي الأصيل، خدمةً لمباحثه، وإبرازاً لفرادة علماء المملكة المغربية الشريفة في رفع صروحه، نهوضا بسديد توجيهات راعي العلم والعلماء، مولانا أمير المؤمنين، جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأعز أمره.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

دراسات وبحوث

سياق شاذ القراءة في كتاب سيبويه

أ. د. عبد الرحيم نبولسي
الأمين العام لمجمع القراء والإقراء

تقدمة القرآن حاكم على اللغة

القراءات موضوعها القرآن، والقرآن حاكم على اللغة لظرفها في كَونه، وَسِعَهَا مُستقرا وقياما، وترتلت أصواتُها فيه نَبْرا وتَنغيما، ولقد حسُنت هذه اللغة واصطُفيت نسقا لهذا النبإ القويم، وتنوعت طرائقها على النثير والنظيم، بسطا وتركيبا، نأيا وتقريبا، موغلةً في الإغراب، ودانيةَ المآخذ والأسباب؛ لتذليل قطوف هذا التنزيل، وتقريب ما نَأَى بجانبه عن التزييل؛ فهي إذاً مستوفزة بين يديه، جاثية عنده ولديه، تسامت فكانت منه وبه وإليه، يعلو بها تحسينا، ويُدنيها تلقينا، ويحوطُها تهذيبا، ويسُوسُها تشذيبا، فأخرج طَيِّبَها الجَنِيّ، وأسماها عن أسماء سمَّتها الآباءُ إيباءً على الوطيِّ الدنيِّ، ما نُزِّل بها من سلطان، ولا أقيم على صدقها عدلان؛ حتى غدت لغةً لا كاللغات، مهذَّبةَ الأسماء والصفات، مرصوصةَ الأجراس والأصوات.

ويربو على هذا وذاك، أنه أَكْسبها الخلود، وحفِظها في الحقب والعهود، وصيَّرها تَشِبُّ كلما تنفَّس صبحٌ في الوجود، فكلما ضاقت بالْحاَج ذَرْعا، وعُيِّرت بالحُوج أصلا وفرعا، أبدى ما وُوريَ من غائر جَذرها، ليُجري مَعينا في مُشتقٍّ تصريفها.

فكيف بلغةٍ هذه صفتها، يُحنَى على بذْئِها، ثم تُقاوي لدى عَوْدِها، فتمسى صَلَفا على واقعها، تُكاثِر حافظَها ومُنشيها!

ثم ما لهؤلاء الواضعين من بائد العهود، تنكَّبوا المهيْعَ بدعوى الحدود، واتخذوا مما ألفَوْا سندا ومِهادا، دفعوا به عِدله مخاتلةً وعنادا، فَقَعَّدوا على ما توهموا كفايتَه، وحققوا غايته، حتى إذا أظهرتْهم القراءةُ على وجه ـ قعد بهم العِيُّ عن وَمِيضِه ـ نقَّبوا له فيما نصُّوا، فلمّا لم يلوُوا منه على قِطمير ولا نَقير فيما رصُّوا؛ ذهبوا مغاضِبين، ظانِّين أن لن يُقدَرَ على زعمهم ونادَوا نواديَهم: إن هذا لحنٌ مبين، فهم في وهمهم يَعْمهون.

حتى إذا فتحنا عليهم بابَ وجهٍ آواهُ جزء من كليات ما رَضُوا به شاهدا؛ إذ هو في رَوض ما أُمر به أن يوصل؛ ولا يجوز أن يفصل، تولوا

عنه وقالوا هذا عارض مُخِلٌ بضوابط نحونا، ولا تسعه أقيسةُ صرفِنا.

قلنا: حتى ولو سِيق له مسموع وشاهد ؟!

قالوا: ولو جيء يومئذ بمسموع ومشهود وأُذنين قائمٍ وقاعد.

ولا يحلُّ في شَرعنا، أن يُرانَ على رسْمنا.

وإيماؤهم إلى أن لا سماع، إنما هو تزيُّد ومتاع.

قلنا: أوليس بين أيدينا قرأةٌ حفظةٌ، يَروُون ما لا تَرَوْن ولا تَرْوُون!

قالوا: أولئك هماليلُ القرأة، عُنوا بالرواية، وصدُّوا عن سواء الدراية.

قلنا: أو ليس فيهم أمثال الكسائى وابن العلا؟

قالوا: أولئك أمشاج في الملا، لم يُسقوا ماء غَدَقا، وزادهم من روى عنهم رَهَقا. ثم مالوا عِزين، فمنهم من آمن، ومنهم من غابن.

وكأن النجاة، فيما يرى بعض أولئك السراة.

إن يتَّبعون إلا الظن، وما الظنُّ بمُغْن عن الحق شيئا!.

فإذا سُقط في أيديهم، ورأوا أنهم قد اضطُرُّوا إلى شفا جرفٍ هارٍ؛ قال أمثلُهم طريقة: يحفظُ لا لقياس جارٍ، محظورا على عامِّ الشهود، وإنما محلُّه حيِّز الوُرود.

فوا عجبا لها قضية !وهل معرفة أسماء الأشياء إلا حيث وردَت!؟ وهل هى إلا كما جرَت!؟

وإنما يأخذ أنفسُنا على لفظه بالتمثيل والمثالِ، وهل تسنَّى لواضع المعيار، سماعُ صِيَغِ كلِّ الأسماء والأفعال؟

وهل ما تُكُلِّم به بعد حِينِه، إلا شبَه لما تكلم به في حينه!

فكل الأنماط لم تعدُ ورودَها قِيسَ شِبر، ولا قِيدَ فِتْر، وإنما قيس عليها صور الألفاظ، ليجري الكلام بعد الكلام تترا، جري المُماثل على المثال سِرّا وجهْرا، على نسَقِ بطْنا وظهْرا.

فهل نعدِل عن سَنَن جارية، إلى أخرى عارية، لا نتبيَّن وجها لها من قَفا، ولا خبارا من صَفا، فنخلط بين مُثُل الأمثال، وتماثيل المُثُل.

فرضى الله عن الموقنين؛ إذ لم يركنوا إلى الضنين، وهدوا إلى طيّب الوفاق، فشَدّوا من السِّياق جَادَّ المَسَاق.

۞۞۞

سيبويه والقراءة

إن المعيار الذي يضبط مفهوم الاصطلاح المنزل على القراءة عند سيبويه لا يمكن أن يؤديَ الغرض من إطلاقه ما لم تعرف الحروف القرائية التي رواها سيبويه عن القرأة، وحتى تضبط الحروف التي كانت تسعى بين الناس حينئذ، لأن ضوابط القراءة يومئذ لم تخلق، والمعيار عندهم المشافهة التي تواتي وجها من وجوه سواد المصحف.

أما الأوجه اللغوية فإنها ما تزال في مخاض وقتئذ، وما شأنه هكذا لا يجوز أن يصلح ضابطا، إذ يفتقد هو ذلك في ذاته، وما ذلك إلا لأنه لمَّا يشتد عوده بعد، ولم يكمل على الوجه الذي آل إليه، والحق أن الزمن زمن مغالبة ومدافعة، وتحاكم ومرافعة.

لهذا وذاك ترى الإمام يحتاط في القول على كلام الله، وإن لم يفته أن هذه أوجه أدائية في مجملها تخييرية، لأن النص القرآني لا يحمل التثريب، أما أوجه الأداء فإنها تتقلب علوا ودنوا لأنها حكاية الأنماط اللهجية، وهذا مما لا يتفق العلم به لجميع الخلق، لكن سيبويه اقترح في منهجه أن يضفي سمة القرآن على الوجه الأدائي الذي عز مطلبه عنده احتياطا منه لأمر القرآن.

فتلفيه قائلا مرة: قد قرأ بعض الناس، وأخرى: وقد قرأ بعضهم، ومرة يفضي إلى التحديث، أو يحيز المسموع لهجيا، أو يجعلها زعمات من حدَّثه، أو يعزوا إلى العامة، والعامة عنده أهل الشأن، وقد يشتبه عليه فيسائل عن المشتبه فيزعمون له، كما زعموا له في غير هذا، وبعض هذا بلاغات.

وقد قفوت أثر الحروف في الكتاب، فزعمت تمييز ما اتفقت روايته صحة، عما وسم بالشذوذ في معيار الرواية من بعد ذلك، فحصلت الأول أضعاف الآخر، وكان همي إفراد هذا الأخير، وتقريبه لمبتغيه، وحصره لينماز من سائره، وتبويبه ليقدر عليه، وعزوه ليتعرفه منكره، وبيان ما حازته الأربعة وما باينها فيه، ثم تقلدت إصلاح خطاء هوامش عبد السلام هارون ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى ـ ووصلت ما قطع فيها بعدم عزوه.

والحق أني لم أدلف إلى مثل هذا العمل إلا لحاجة طالبي العلم إليه، ثم إني لم أر من جمعه وتبينه من أهل العلم إلا اللمم، ولم يفهرسه أحد ممن سبق فيما أعلم.

والدراسات التي نيطت بالكتاب لم يتفق لها أن تستقري مثل هذا إلا بقدر اقتضته طلِبة البحث، وذلك غير معيب، إذ الشارط عاذر.

وعنَّ لي وأنا أحصر مواقعه أن أنظر في سياق الوارد منه، لتمكين التقرير، والإيغال في التحرير، فتبينت ما يمكن أن يتخذ محاذاة لمنهج سيبويه في مأخذه هذا.

فظهرت لي أعلام مباحث ازينت بها سماء النظر في هذا الكتاب الذي أعجز من تخلل النحو بعده.

أولا: قراءة أبي عمرو من رواية سيبويه.

ثانيا: الاختيارات القرائية لسيبويه.

ثالثا: اقتراحاته القرائية (ما يصلح أن يكون قراءة).

رابعا: منهجه فيما وافق المرسوم أو خالفه.

خامسا: استشهاداته القرائية (الشاذة).

سادسا: تأسيس القاعدة على الأصل أو على الاتساع.

هذا وإني لدالف إلى الهدى فيه، ومجاهد فيه حق جهاده.

۞۞۞

سيبويه والتقعيد

لِسيبويه أن يرى في التقعيد ما ليس لغيره ممن سواه أن يراه، لأنه شافه الأعراب، ونقل عمن شافههم من الشيخة والأصحاب، واستوثق فوثق، وجمع الفضائل والفواضل لصنيعه حتى اتسق، وله أن يقول في البناء اللغوي؛ مثل ما يقول الأصيل العربي، الذي من شفته أخذت اللغة، ومن تقاسيمه حيزت البلغة.

فمرد هذا العلم إنما كان ويكون إلى هذا الكتاب السيبويهي الذي شاء الله له أن يكون إمام ما بعده، وأمام ما قبله.

ومن أوتي نظرا محقا وشِيءَ له أن يدلج في عرصات الكتاب، متفيئا ظلال تراجم الأبواب، رائحا مغتذيا بين فاخر الأسامي والألقاب، قضى منه لبانات الألباب.

فهو بحق روض أنف بل رياض، وهو مشرع رِوىً بل سَري وحياض، وصاحبه النحوي المبرز، والموشي المطرز، هتك أخبية المعاني، وولج أبوبة المباني، وبعج عين الأقاويل فصير اللاحقين أمثال التماثيل، أسال ورد النظر، وجلى حلكة الفكر، وطبق المفصل، فعليه تعويل كل متأول.

أما من قبس منه كقبسة العجلان، وحسا كحسو الطائر، وأقام كظعون الزائر، فإنه آيب صاديا مكديا أبيرا، ومنقلب إليه البصر خاسئا حسيرا.

ومن طاوله معاياة وتذالقا، دمدم عليه بذنبه فزاده رهقا.

ولنا في ربنا أسوة حسنة، فإنه يقول الحق ويهدي السبيل.

۞۞۞

سيبويه والاستشهاد

أظهرني ما استقريته باحثا في مأخذه القرائي على استشهاده بالقراءة للمسموع، مستدلا، أو ممثلا، لا مستشهدا لها، وليس من غرضه.

فمآخذ التقعيد عنده تعلوها القراءة وتحكمها، يقينا منه بقوة صلاحها، وعظمة أسبابها، شأن شيخيه الخليل وعيسى، لذا لم يدعه داع إلى تطلب الوجه لها، وإنما يطلبها للوجه عكس غيره ممن تقدمه أو تأخر عنه من أئمة هذا الشأن، الذين طلبوا الوجه للقراءة، إزالة منهم للبس، وتمكينا لديهم في الدرس، وكل مذهبهم رضي، لإسعاف القصد، واتجاه النية، وصلاح العهد، غير أن الأولى الحكم بالأصل للأصل، لمن فرق له عن سبيل نهجة.

والذي لا يرتضى إنما هو نكارة الطعن، والازجاء بالتضعيف واللحن، وهذا معيب غير مرضي، ولا يشفع له نشر المعاذير، إذ لا تقبل حجة، مع بزوغ المحجة...

يرى أن القراءة لا تخلو من محاكاة نمط من أنماط العربية الفصيحة، ولعلك لا تعلم ذلك فتكون بالنسبة لك كما تخبر بالشيء أنت تجهله، وقرب إليك بما لا يحمل ريبة تخلعه.

وزيادة على ذلك، فقد تكون القراءة أمثل طريقة مما أنت تكلمت به وأنت عربي في جهة لاعلم لك بجهة أقرتها القراءة هي أزكى وجها مما أنت عليه وقومك.

وما كل عربي هو كل العرب، وإنما هم كما نحن اليوم نرتضي سياقا من الكلام يكون غيرنا في غفلة عنه، أو لم يقتضه حيزه، فإذا ما دخل عليه في سياقه الذي ارتاده، ارتاب فيه، وأرتج عليه، ولربما أنكره لقلة حيلة المرء وجهله بما قد يكون بين يديه.

وتلكم القراءات جمعت فأوعت، وأغنت فأقنت، وحسبها شرفا علو مصدرها ومنزلها.

فما حيلة المرتاب، وقد تقطعت به الأسباب، إلا الإقرار بالإياب، أو اللوم والعتاب.

۞۞۞

تبرئة

قد ينبو مستشرف نزق الحقاق، يصطاد ويشرم، فيسعى إلى التظنين بمقولنا، وما رأى لنا، ظنا منه أن ينتصر لأهل اللغة مما ظن منا عليهم، وضن بنا لهم، أننا نظن بهم غير الحق، ونضن عليهم بغير التوقير والتعزير، وما نحن وهم إلا كمن يرى النجم حقيقةً في السماء، ومن يراه عرضا في الماء، إذ نحن لهم صور، وبهم أشباه.

حاشاهم أن نفتئت على فكرهم، أو نمتعض لذكرهم، بل تجل قلوبنا لهم تبجيلا، وتترنم آذاننا بهم تعليلا:

وهل بين من أعطاك علما بلفظه

ومن بكتابه أفادك من فرق

بذا الاعتبار إن تقل لمؤلف

أفادك شيخي فقد فهت بالحق

فهم أشياخنا وإن قصر دون دركهم العمر، فلم يجل بلحظهم البصر، رحمهم الله أجمعين أكتعين أبصعين، وغفر لمجتهدهم أصاب أو أخطأ، أسرع به الفهم أو أبطأ.

وإنما قد يؤتى المرء من عجل، لا جرم ومنه قد حصل، أو سوء فهم لما عليه المعول، أو تقليد لمن فرط منه خطأ أو زلل، فيتعاقب على قوله، ولا يقدر على طوله.

وهذه هنات هفوات، تلحق الشطط والفوات.

ونحن حينما نصلح فاسدا من الفكَر، ونبدي ما خفي وغبر، نحاول، ولا نطاول، ونقر بالسبق لمن سبق، ونميز من ابتدا ممن سرق، ونستعين المولى في الاهتدا، ونبرأ إليه من الزيغ والاعتدا، مكملين ناقصا، حتى يورد زلالا خالصا.

كلام ربنا نؤمن به، ونقر لديه، ونؤول إليه، والعربية منه وبه ولديه وإليه، فمن عظم القرآن فهو جانح إلى ذلك في العربية، ومن عالج العربية بناء أو دفاعا، فهو إلى خدمة الكتاب أجنح، وفي صنيعه أفلح.

۞۞۞

سورة الحمد

﴿الحمدَ لله رب العلمين﴾

عرض لها في: باب ما ينتصب على التعظيم والمدح[1].

قال: وسمعنا بعض العرب يقول: ﴿الحمدَ لله رب العلمين﴾[2]..فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية[3].

سياق إيراد القراءة يمثل أقوى المآخذ لأنه سماع عن بعض العرب، والسماع أعلى طرق التحمل عند سيبويه، نسقا على مدرسته، وهذا فيه من الغناء والكفاية ما يعلمه أهل الشأن.

وإنما سؤاله ليونس حاصل من جهة هل هذا السماع يوافق ما أنزل، لأنه بيان عربي جديد، ولأن الرسم يحتمله؟، فزعم له أنه عربي بتحمله الوجه العربي، لأن السمت العربي في مثل هذا على التخيير بين الابتداء، والجر، والنصب، كما هنا، واستشهد بالوجه القرائي على الجواز في مثله بين الرفع على القطع، والنصب على النداء أو المدح.

وجواب يونس إنما هو من جهة علمه بلغات العرب، فقد برع في ذلك، يشهد به تأليفه فيه، ولأنه معتمده بعد الخليل فقد أخذ عنه، وهو واسطته إليه وإلى ضبط السماع عن العرب حتى قال[4]:

وجميع ما وصفناه من هذه اللغات، سمعناه من الخليل ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى ـ ويونس عن العرب.

وقال[5]: وجميع ما ذكرت لك في هذا الباب، وما أذكر لك في الباب الذي يليه قول يونس.

ومذهب النصب يمثله عيسى بن عمر الذي كانت إذا اختلفت العرب نزع إلى النصب إسوة بشيخه ابن أبي إسحاق الذي كان شديد التجريد للقياس، وكانا لا يسلمان للعرب كل مسموع، بل يطعنان عليهم.

والسماع عن العرب هنا وافق الرواية عن هؤلاء الذين رووا القراءة ومنهم البصري، ومنهم غير ذلك، مما يؤيد قوة الوجه القرائي من حيث الرواية والسليقة العربية.

✦ عزو القراءة:

قرأ بها زيد بن علي، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبو زيد، وأبو العالية، والكسائي[6].

۞۞۞

سورة البقرة

﴿مَثلا ما بَعُوضةٌ﴾

عرض لها في: باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها[7].

استشهد بالقراءة على الرفع لإنشاد رؤبة بن العجاج بيت النابغة:

قالت ألا ليت ما هذا الحمامُ لنا

إلى حمامتنا..... البيت

برفع (الحمام).

قال[8]: فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: ﴿مَثلا ما بَعُوضةٌ﴾...

ثم ذكر في باب المنفي المضاف بلام الإضافة [9] أنه سأل الخليل ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ عن قول العرب:... فزعم أنه مثل قولك: ولا سيما زيد، كقولهم دع ما زيد، وكقوله: ﴿مَثلا ما بَعُوضةٌ﴾.

الرفع يحكي جواز إضمار صدر صلة (ما) المقدر بـ (هي) على لغة تميم ولم يعلق بما يقتضي الرفض مفهوما كان أو منطوقا، وإنما تابع شيخه الخليل في الأخذ بالقياس على قراءة الرفع.

وكذلك كان يفعل، يعتمد القراءة ولا يردها كما ثبت بالاستقراء مما يقضي بقوة تسليمه للرواية المتبعة لاعتقاده الكمال فيها مأخذا ثرا.

ومتابعته لشيخه اقتضاها نظره، إذ ثبتت مخالفته له في غير مسألة، فلو كان ذاهبا مذهب المخالفة لما وسعه التخلف هنا.

✦ عزو القراءة:[10]

قال ابن مجاهد: حكاه أبو مجاهد عن أبي عبيدة عن رؤبة وقرأها كذلك الضحاك وإبراهيم عن أبي عبلة، والأصمعي عن نافع، وابن ثعلب، وابن السماك، وقطرب، ومالك ابن دينار.

قال الهذلي: وهو الاختيار، لأن ما: بمعنى الذي، وبعوضة خبره.

❁❁❁

﴿اهبطوا مصرَ﴾

ذكر في: باب أسماء الأرضين[11].

أن الاسم الأعجمي إذا كان على ثلاثة أحرف يمنع من الصرف ولو على خفته، واستشهد لذلك بهذه القراءة.

قال[12]: وبلغنا عن بعض المفسرين أن قوله عز وجل: اهبطوا مصر إنما أراد مصر بعينها.

فهو هنا يبلغ عن أصحاب التفسير تعيين دلالة المنع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي في هذه القراءة، وأنها على إرادة تعيين المصر.

والقراءة هذه على صورة المنع من الصرف تحذف ألفها.

وهي بهذا الحذف مخالفة لسواد المصحف؛ للإجماع على رسمها بالألف على الصرف من جميع المصاحف.

روى أبو عمرو الداني[13] بسنده عن أبي عبيد قال: رأيته في الإمام، مصحف عثمان (مصراً) بالألف.

وعقب الجعبري[14] بأنه في جميع المصاحف قال: وبالألف هو في كل الرسوم العثمانية، لكنه حكى ما رآه.

وقال ابن نجاح[15]: و(مصرا) بالألف على الإجراء، إجماع من المصاحف والقراء، خطا ولفظا، وصلا ووقفا.

قال السخاوي[16] عند بسطه لقول الشاطبي في العقيلة:

وفي الإمام اهبطوا مصرا به ألف

.....

وإن كان ذلك يروى عن أبي، وابن مسعود، فقد تركوا ذلك حين أجمعوا على المصحف.

قال أبو حيان[17] وهي كذلك بغير تنوين في مصحف أبي بن كعب، ومصحف عبد الله، وبعض مصاحف عثمان.

عزا هذا ابن الأنباري إلى الكسائي[18].

فالقراءة عند سيبويه في قوة الاستدلال لاحتمال بعض المصاحف صورتها على المنع من الصرف بغير ألف يحمل تنوينها.

عزو القراءة:[19]

قرأها من غير تنوين عبد الله مسعود، وأبي بن كعب، وعبد الله بن عباس، والحسن البصري، والأعمش، وطلحة، وأبان بن تغلب، وأبو جعفر بخلف عنه.

۞۞۞

﴿ولا تنسوا الفضل بينكم﴾

عرض لها في باب [20]: (مايضم من السواكن إذا حذفت بعد ألف الوصل).

قال: وقد قال قوم: ولا تنسوِا الفضل بينكم جعلوها بمنزلة ما كسروا من السواكن، وهي قليلة.

قلت: أما قوله قليلة فلشيئين:

الأول: من جهة الرواية لم ترو إلا عن يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق.

وقرأها أبو السمال: ولكن بغير ألف بعد الواو، وأشباهها: اشترِو الضلالة، وفتمنوِ الموت، و عصوِ الرسول، وكذلك عمران عن أبي عمرو.

الثاني: لأنها واو الجميع، والكثير في العمل الضم عن العرب، ليفرقوا بينها وبين الواو التي هي نفس الحرف. كـ: أو، و، لو. لأن هذه مكسورة وكسر واو الجمع هنا تشبيها لها بواو: لو.

وإن كانت الكسرة الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

فالقلة من حيث استعمال العرب لها مكسورة، فلما وردت القراءة بها على غير قياسه، ما كان منه ليتركها للأقيسة، وإنما عضَد بها ما قصد من توارد الحركات الثلاث على هذه الواو وأشباهها ـ الضم وهو الأكثر ـ من حيث الرواية والدراية، ثم الكسر، وقد تحرج منه قياسا، ثم أذن فيه بهذه القراءة، ثم الفتح وهو آخرها.

ومجيئها على الأصل أصل في التخلص عند الجمهور، لأن الكسر سجية النفس ما لم تستكره على غيره، لكونه وسطا بين الضم والفتح في الثقل، كما يرى صاحب البسيط، وفيه نظر!

والظاهر أن الوسط يكون للفتحة، فهي وسط ـ طبعا ووضعا ـ بين ارتفاع وتسفل، فهي ميزان بين الحركتين.

ثم إنها وسط ـ أيضا ـ من جهة ملاحظة حركة الفم، فالفتح يوافقه من حيث وضعه

على شكل فتح، ومن ثم لا يحتاج الناطق به إلى تغيير كبير في وضع الفم، فينال بأدنى ملابسة نقيض الحركتين الأخريين، فالجهد فيهما متحقق لا يسع رده، وإن كان الضم أكثر جهدا، فكيف يكون الكسر سجية النفس؟

نعم نقول: وردت القراءة بالحركات الثلاث في مثل هذا، ويستأنس بالنظر بعد الثبوت بأن الفتح أخف الحركات على ما قدمنا، والكسر على الأصل عند جمهور النحاة في التخلص من الثقل، والضم لملاحظة الواو.

وما دامت الرواية على هذا فلنأخذ بها ـ توسعة لبابة اللغة ـ ونحن مستيقنون.

وخروجا من تحكم القاعدة، على هذا نقترح أن لا أصل لحركة في التخلص من ثقل الالتقاء، لأن الداعي هو الفرار من الثقل، والخروج منه حاصل بمطلق الحركة، ولك أن ترشح الحركة المناسبة، وأنت بالرواية في هذا ومثله تأوي إلى ركن شديد [21].

فما كان لسيبويه أن يخلي التقعيد من ظاهرة الاتساع التي جرى عليها في معظم تقريراته اللغوية، ثم لما تقرر الاتساع في هذه الواو من بابة القراءة التي شذت عندهم، لم يأبه لإشذاذهم إياها، وإنما حكاها استشهادا بها، واستنادا إليها، وحكاها قولا، والقول منه أرضى من الترك منهم فتأمل.

✦ **عزو القراءة [22]:**

قرأها يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق وأبو السمال العدوي وعمران عن أبي عمرو وأشباهها: اشترو الضلالة، و عصو الرسول، و فتمنو الموت.

ومثلها: لو استطعنا في سورة التوبة.

وهي قراءة زائدة عن الأعمش، وزيد بن علي، والأصمعي عن نافع[23].

۞۞۞

﴿فيغفرَ لمن يشاء﴾

عرض للقراءة في: باب ما يرتفع بين الجزمين ويجزم بينهما [24].

قال [25]: إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو.

وبلغنا أن بعضهم قرأ: يحاسبكم به الله فيغفرَ لمن يشاء ويعذبَ من يشاء.

ذهب سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى جواز العطف على جواب الشرط بالفعل المنصوب بأن المضمرة بعد الفاء، وإن كان يقدم الرفع لأنه جيد بكثرته. ولا ترده هذه الكثرة عن الإجزاء بهذا الوجه السائغ ـ وإن خفي سماعا ـ بعد أن وردت به القراءة التي هي عنده من البلاغات عن بعضهم، وهي بلاغات موصولة غير مقطوعة، على خلاف ما يرى غيره من عدم الاستدلال، كالمبرد وأضرابه.

✦ **عزو القراءة [26]:**

قرأها بالنصب: ابن عباس، وعاصم، والأعرج، والزعفراني، وابن أبي زيد عن ابن محيصن، وأبو حيوة، وأبو العالية، وابن غزوان عن طلحة وحميد.

۞۞۞

سورة آل عمران

﴿فئةٍ تقاتل﴾ بالجر

ذكرها في باب:[27] مجرى النعت على المنعوت، و الشريك على الشريك، و البدل على المبدل منه، و ما أشبه ذلك.

قال:[28] ومثال ما يجيء في هذا الباب على الابتداء و على الصفة والبدل، قوله عز وجل: ﴿قَد كَانَ لَكُمۡ ءَايَةٞ فِي فِئَتَيۡنِ ٱلۡتَقَتَاۖ فِئَةٞ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخۡرَىٰ كَافِرَةٞ﴾ ومن الناس من يجر.

أسس بالقراءة على الجر جواز مجيء البدل تفصيلا لإجمال وقع قبل، وقايس عليها قول كثير:

وكنت كذي رجلين: رجل صحيحة

ورجل رمى فيها الزمان فشلت

✦ **عزو القراءة:**[29]

قرأها بالجر: حميد، ومجاهد، وابن مقسم، والزعفراني، وميمون والأنطاكي، عن أبي جعفر، والحسن، والزهري.

وقال الهذلي: وهو الاختيار لقوله: في فئتين.

۞۞۞

﴿ ويعلمِ الصابرين ﴾ – بالجر

ذكرها في: باب الواو[30].

قال[31]: وقد قرأها بعضهم: (ويعلم الصابرين).

- ذهب إلى جواز عطف فعل على فعل مجزوم بلما، والكسر إنما هو هنا كالكسر في الفعل المعطوف عليه هناك: لأجل التقاء الساكنين، فقد عضد ما ذهب إليه بهذه القراءة، و إن كان قد عمى عنها بقوله: بعضهم، على عادته إلا قليلا، لأنه في مظهر التحصيل لما تقرر عنده من الأصول النحوية في محاذاة ما ورد من مختلف ما قرئ به، لا في مظهر عرض القراءة، لأن حصول العلم بالقراءة ـ عنده ـ بها غير مدافع إلا بها.

✦ **عزو القراءة**[32]:

قرأها بالجزم: قتادة، و الزعفراني، وهارون عن أبي عمرو، والأنطاكي عن أبي جعفر عن ابن كثير، والحسن، ويحيى بن يعمر، وأبو حيوة، وعمرو بن عبيد.

۞۞۞

سورة المائدة

﴿والسارقَ و السارقةَ﴾

ذكر في باب الأمر والنهي[33].

قال[34]: وقد قرأ أناس: (والسارقَ والسارقةَ) وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع.

في هذا يرى سيبويه أن القراءة بالنصب على الاشتغال هي الوجه لأنه سمت كلام العرب، واتخذها حجة لما هم عليه في ذلك كما يقولون: زيدا اضربه، وإن كانت القراءة خلاف ما اجتمع عليه الجمهور.

والظاهر أنه يقصد بأناس: عيسى بن عمر الذي أخذ عن ابن أبي إسحاق، وكان النصب فيما أخذ عنه، وعيسى بن عمر كان يقرأ: (والزانيةَ و الزاني)، (والسارقَ والسارقةَ)، وكان ينشد لأبي داود الإيادي:

يا عديا لقلبك المهتاج

أن عفا رسم منزل بالنباج

فلما ألجأته الضرورة إلى التنوين نصب، على أصله في اللجوء إلى النصب عند الاختلاف.

فهذا على ما رأيت من التخريج للقراءة.

وها أنت ما تزال تتبين مذهبه في قوة المأخذ القرائي، و تصدره عنده؛ حتى وإن خالف جمهور القرأة، وهم العامة في وصفه، لا الدهماء، وهو على هذا لا يغض من حرف الرفع الذي عليه القرأة، إلا أنه عنده وجها آخر سائغا: وهذا ما يعد من اختياراته، ولعله مما رواه غير أبي عمرو، لأن أبا عمرو مذهبه الرفع في مثل هذا.

✦ عزو القراءة [35]:

قرأها بالنصب عيسى بن عمر الثقفي، وإبراهيم بن أبي عبلة، وحميد الهمداني، وحميد، وشبل في اختياره، وابن محيصن من طريق المعدل.

۞۞۞

سورة الأنعام

﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾

عرض له في باب ما يحذف من الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل.

قال: ومثل ليبك زيد، قراءة بعضهم: (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم).

استدل أيضا بهذه القراءة على أن المصدر إذا أضيف إلى مفعول حذف الفاعل كقول الشاعر في:

ليبك يزيد ضارع لخصومة

ومحتبط مما تطيح الطوائح

فالشركاء مزينون لا قاتلون على نسق ما اقتضته قراءة الجماعة غير ابن عامر.

فقد جعل القراءة شاهدا على قول الشاعر، وعضده بها وزانه، وبذلك إلى ما أراد من المعنى الذي ذهب إلى خلافه قطرب.

✦ عزو القراءة:

قراءة علي ابن أبي طالب، وأبي عبد الرحمان السلمي، والحسن وأبي عبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر الشامي، وأبي الحارث.

۞۞۞

﴿على الذي أحسن﴾

عرض لها في باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة...

قال:...وكما قرأ بعض الناس هذه الآية: (تماما على الذي أحسن).

قد يظن مريب متهم أن سيبويه قد وسم هذه القراءة بالضعف حيث قال: أجود وفيه ضعف.

وإنما القوة في القدرة على توزيع الكلام على أحسن نظمه، وأن يخرج على أحسن تقاسيمه، وربطه بمحيطه، لأن في عزله ظلما وحيفا، فالكلام على هذا في المسموع من الشعر، فوصفه بالضعف لعدم مطابقته للقياس البصري الذي وضع على وجوب حلول: (هو) فيه لعلل أبعاض الصلات. فالضعف في الجزئي الذي هو المثال الجعلي، وقد ذكر لإيضاح المراد وذلك:

كفى بنا فضلا على من غيرنا

حب النبي محمد إيانا

لافي القراءة، وإلا يكن ذلك كذلك، يصب وصفه إياه بالجودة خلل منطقي لا يقوم له معه قدر، وسيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أدرى بالمنطوق والمفهوم، من أن يدركه داء الكلوم، وأوعب للعبارة، فهي منه حرة معطارة، يصيبها لف ونشر، فكن إلى كنهها، أقرب منها إلى غمطها، وما وضع الكتاب إلا لذوي الفهوم والألباب.

والضعف أيضا من قلة المسموع، جوده وجه القراءة وأجاده، وقواه وعضده.

أفلا تستجاد طلبا للاتساع على مذهبه، كيف وقد جعله من جهتها أجود للوجهين، والضعف من حيث المثال في البيت لا ينافي الجودة من حيث القراءة، فكن بصيرا؛ تصب تحريرا، وسيبويه أسلم من أن يحتال له.

✦ عزو القراءة[36]:

قراءة يحيى بن يعمر، وابن إسحاق، والحسن، والشنبوذي عن الأعمش، وأحمد، والكسائي عن أبي جعفر، وشبل في اختياره.

۞۞۞

سورة الأعراف

﴿وما كان جوابُ﴾ وما شابهها

عرض لها في باب[37]: الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، و اسمُ الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد.

جوز بهذه القراءة كون خبر كان مصدراً مؤولاً من أن والفعل في محل نصب، والاسم قبل ذلك عرف بالإضافة، كما هو بيان حال إعراب الآية على هذا الوجه: (ما كان حجتُهم إلا أن قالوا).

قال سيبويه[38]: و إن شئت رفعت الأول، كما تقول: ما ضرب أخوك إلا زيدا، و قد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع.

فقد تبين لك أنه استشهد بالقراءة لهذا الوجه السائغ و بين جوازه بها، وأنه نمط عربي حسن، لاسيما وقد قرئ به، فها أنت ترى أن القراءة عنده المذهبُ والوجهُ الذي يعضد سلامة التركيب ويقويه.

✦ **عزو القراءة:**

قرأ[39] بها الحسن، والزعفراني، وابن مقسم، وابن محيصن، وحميد، وقتادة، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة.

۞۞۞

سورة الأنفال

﴿مُرْدِّفين﴾

عرض لها في باب[40]: الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعًا واحداً لا يزول عنه.

قال[41]: حدثني الخليل وهارون أن ناسا يقولون: (مُرُدِّفين) فمن قال هذا فإنه يريد: مرتدفين، وإنما أتبعوا الضمة الضمة حيث حركوا، وهي قراءة لأهل مكة.

يصدق بهذه القراءة لهجة عزيت لأهل مكة وهي الضم الطارئ على الراء التي وجبت لها الحركة إثر حدوث السكون الناشئ عن الإدغام الحاصل في الحرفين (التاء والدال) اللذين يوضع لها اللسان موضعًا واحداً لا يزول عنه، طلبًا للخفة.

فلما طلبت الراء بالحركة لأجل الساكنين، كانت الحركة ضمة إتباع حركة الميم طلبًا للانسجام في الجرس وهو ما أراده سيبويه، ويمكن أن تكون الحركة كسرة لكسرة الدال.

وقد حدث بالقراءة عن الخليل وهارون واستند إليها في بيان هذه اللهجة المكية التي عضدتها القراءة وأقرتها.

✦ **عزو القراءة:**

رويت[42] عن الخليل سماعا عن رجل من أهل مكة.

۞۞۞

سورة هود

﴿وهذا بعلي شيخٌ﴾

ذكرها في باب[43]: (مايجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة).

قال[44]: و زعموا أنها في قراءة أبي عبد الله: (وهذا بعلي شيخٌ).

نرى أنه عضد بهذه القراءة أوجهًا أدائيةً، لأنماط عربية استقراها الخليل من التراكيب الفاعلة في اللغة الموصوفة من قضايا إضمار المبتدأ، على أنه: هو، أو: هذا، وعطف البيان، وتعدد الخبر، وأيضا البدل، كما تتحمله الأوجه الإعرابية للأداء في القراءة التي عزاها لعبد الله بن مسعود.

وهذا من الأنماط الصعبة التي ركبها سيبويه عالمًا بأنها مطية وطية لمن أدركها حق الإدراك، فلله دره، وإليه أمره.

✦ **عزو القراءة [45]:**

القراءة في مصحف عبد الله بن مسعود، وقرأ بها أبي بن كعب، ورواها المطوعي عن الأعمش، والأصمعي عن أبي عمرو، وأبو حاتم.

۞۞۞

﴿هنَّ أطهرَ لكم﴾

وردت القراءة في نشرة عبد السلام هارون في باب:

...لا تكون هو و أخواتها [فيه] فصلا[46].

والنص: فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا، وقال: احتبى ابن مروان في ذِهِ في اللحن.

يقول: لحن وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطإ، وذلك أنه قرأ: «هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم» فنصب[47].

أول ما يطلع عليك وأنت تؤم النظر في مثل هذا أن الرواية عن سيبويه مضطربة وجودا وعدما، يدلك على هذا أن نشرة بولاق للكتاب خالية من النص، ويعضد هذا أن الشيخ هارون جزم بمثل هذا في تعليقه على المجالس لثعلب[48]، وكان ذلك قبل أن يحقق الكتاب.

ولا أدري أإثباته لها في نشرته في الكتاب معتمد من نسخة ظفر بها أم هي من شرح السيرافي كما ذكر ذلك هو، وإن كانت من السيرافي فما صلتها بالكتاب، على أنه تبين أن ما ذكره السيرافي ينبغي عن سيبويه أنه نسبة لأهل المدينة عند تعليقه على كلام سيبويه: وأما أهل المدينة فينزلون هو هاهنا منزلته في المعرفة في كان ونحوه قال: هذا الكلام إذا حمل على ظاهره غلط و سهو، لأن أهل المدينة لم يُحكَ عنهم إنزال هو في النكرة منزلتها في المعرفة والذي حكي عنه: «هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم».

وهؤلاء بناتي جميعًا معرفتان، وأطهر لكم منزل منزلة المعرفة في باب الفصل.

والذي أنكره سيبويه أن يجعل ما أظن أحدا هو خيراً منك، فعلاً، وليس هذا مما حكي عن أهل المدينة.

والذي يصحح به كلام سيبويه أن يقال: هذا الباب والذي قبله بمنزلة باب واحد.

❁❁❁

سورة يوسف

﴿تلتقطه بعض السيارة﴾

عرض لها تمثيلا في باب: الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول لشيء واحد[49].

قال[50]: ومثل قولهم: ما جاءت حاجتَك، إذ صارت تقع على مؤنث، قراءة بعض القراء:....و: (تلتقطه بعض السيارة).

استند إلى تثبيت ما أنزله منزلة المثل، فألزم شيئا لا يلزمه على حاله هذه، إلا أنه أجري مجراه في غير حاله، بهذه القراءة بتأنيث الفعل، وتأنيث الفعل مخرج على تأنيث ما أضيف إليه فاعله، وإن بالتذكير حصل، لأن بعض: هو فاعل الالتقاط حري أن يذكر الفعل لأجله كما جرت به قراءة غير ذه، وإنما عدل عن تذكيره هنا لأن الفاعل وإن كان مذكرا، فهو جزء ما أضيف إليه وهو هو، وسبق عليه التأنيث، فبعض وهو مذكر، جرى جزء السيارة وهي مؤنث، فحسن لذلك ولم يكن منه، لم ينفعه ما سمعت.

فقد أجاز بهذه القراءة ما قد يتولى عنه حس غير متدبر، وكم له مما جعل عليه.

✦ **عزو القراءة [51]:**

قراءة ابن أبي عبلة، والحسن، ومجاهد، وأبي رجاء، وقتادة، وابن كيسة، وسليم بن منصور عن حمزة، وزائدة عن الأعمش، ورواية عن طلحة، وابن كثير.

۞۞۞

﴿ما هذا بشرٌ﴾

تعرض لها في باب [52]: ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله.

قال [53]: وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف.

يرى أن الرفع لغة التميميين، فقد مثل لإهمال (ما) لأنهم لا يعملونها كما أهملوا: (هل و بل) وعلى هذا خرجت قراءة المفضل الضبي: ما هن أمهاتُهم بالرفع ف: هن: مبتدأ، وأمهاتهم: الخبر.

والآثر من هذا أن ننبه إلى أن سيبويه يقدم سواد المرسوم ويجعله ضابطا لقبول القراءة، بغض النظر عن الاحتجاج لها أو بها، فهو بهذا المذهب يضع اللبنة الأولى لضوابط القراءات، ويشير إلى لزوم اتباع المرسوم.

على أن التميمي إذا قرأ على سجيته، فلا مناص له من الرفع لأنها لغته، ويمكن أن تكون مما أذن فيه أو أنزل، يعضد هذا أنها نسبت إلى ابن مسعود.

فالأداء عنده كأنه موزع على اللهجات، فلها الخيرة فيه توسعة ورحمة، حتى إذا صورت رسوم المصاحف، كانت الحجة في اتباعها ونبذ ما خالفها، دفعا للخلاف، واطراحا للتناف، ولم ترفع القراءة، ولم تدفع، لأنها خلدت للعلم والنظر، والاهتداء والعبر، وإنما أوثر عليها ما أجمعوا عليه، وما لم يولوا عنه بل إليه.

ثم إني لم آل جهدا بحثا في مظان المرسوم، عساي أجد أثرا يوفق إلى موافقة أحدها فلم ألف نهجا إليه.

مما دفع بالأركاتي[54] إلى القول: بأنه لا يساعده الرسم...على لغة تميم.

لذا لم يسمها سيبويه بالقراءة لمخالفتها ضابط المرسوم، وإنما جعلها من بابة ما وقفتك عليه آنفا.

فكيف من اتهمه بالطعن والرد، ولو كان فاعلا لما أرجا الإنكار هنا، وقد وسعه، وذلك لعلة المخالفة المرسوم، وهي علة مجوزة إن لم تكن موجبة، باعتبار ما آلت إليه.

فاحتراسه هنا آكد لفقه هناك.

وعند الله تجتمع الخصوم.

✦ **عزو القراءة[55]:**

نسبت إلى عبد الله بن مسعود، وأبي المتوكل، وأبي نهيك، وعكرمة، ومعاذ القارئ.

۞۞۞

سورة الإسراء

﴿وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلا﴾

عرض لها في باب: (هذا باب إذن)[56]

قال[57]: وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف: (وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلا). وسمعنا بعض العرب قرأها فقال: (وإذن لا يلبثوا).

استدل بهذه القراءة على جواز إعمال (إذن) واقعة بين الواو والفاء والفعل، على أنها موافقة لمرسوم بعض المصاحف. والمراد: مصحف عبد الله بن مسعود، بمعنى أنها ليست في مرسوم الإمام ولا في مستنسخاته بحذف النون، ولم يعرج عليها الداني والشاطبي لأنها لا تعني المراد.

وتعلم مرتبة مصحف عبد الله بن مسعود فيما انفرد به، ولم يعلم له مؤازر من مصحف الإمام أو مستنسخاته، إذ يحتمل القراءة على التفسير.

لهذا والله أعلم، ولقوة سيبويه في معرفة جهات المآخذ القرائية، عضدها بالسماع عن بعض العرب، فيجمع لها بين سببين من أسباب القوة: سبب رسمها في مصحف من المصاحف.

وسبب السماع، إذ هو الأصل في التلقي، وهو أعلى مراتب التحمل، لا جرم وهو من عربي لا يجري في خطابه إلا على سليقته التي لا تحمل التثريب، والتي زكى القرآن نمطها المرتضى.

فلو كان سيبويه يروم مذهب الرفض لم يسعه تخلفه هنا.

فتأمل، فالتأمل دليل التحمل.

✦ **عزو القراءة**[58]:

قرأ بها عبد الله بن مسعود، وهي كذلك في مصحفه، وأبي بن كعب.

۞۞۞

سورة مريم

﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيَهم أشد على الرحمن عتيا﴾

بنصب: (أيَهم)

عرض لها في: (هذا باب أيٍّ)[59].

قال[60]: وحدثنا هارون أن ناسا، وهم الكوفيون يقرءونها (ثم لننزعن من كل شيعة أيَهم أشد على الرحمن عتيا)، وهي لغة جيدة،...

استشهاده بهذه القراءة على جواز نصب: أي الموصولة المضافة منحذفة صدر صلتها.

تحديثا بها عن هارون بن موسى القارئ اللغوي، كما رواها عن الكوفيين، وهي قراءته أيضا، لمن دلائل قوة الرجل، وحسن تأتيه، وتقديمه لأمانة النقل، حتى عن الكوفة لما يعلم من حسن تخريجهم للقراءات كاف للوقوف على ضبطه، وعدالته، وسعة علمه، ورحابة صدره، لأن القراءة عنده مقدمة على كل وجه، وبكل سبيل.

ثمت أمر آخر: هو الوقوف على مصطلح الجودة عنده، وكيفية إضفائه على القراءة من حيث إنها لغة، ولم يجترئ على وصف القراءة لأن القراءة أعلى من الوصف حتى بالجودة، وهو يعلم ذلك علم اليقين، لذا عدل إلى مصطلح اللغة، ليتم النظام الوصفي خِلوا من المجازفات الناشئة عن القصور الذي ابتلي به بعض من تأخر.

✦ **عزو القراءة[61]:**

قرأ بها بشر عن طلحة، ومعاذ بن مسلم الهراء، أستاذ الفراء.

وزائدة عن الأعمش، وهارون بن موسى عن أهل الكوفة، ورويت عن يعقوب، والأعرج[62].

۞۞۞

سورة الأنبياء

﴿أمتَكم أمة واحدة﴾

ذكرها في [63]: (هذا باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة...).

قال [64]: وقد قرأ بعضهم (أمتكم أمة واحدة).

هذا التخريج يطرح وجها من المعاني النحوية التي يحتملها التركيب، فإعرابها على هذا: (أمتكم) حملا على: (هذه)، ومحلها النصب، لأنها بعد حرف موجب لذلك وهو (إنَّ) على هذه الحال، يريد بذلك أنها بدل على إرادة معنى التوكيد.

فهذه العبر القرائي يوجه منهج سيبويه في المأخذ القرآني، وإنه ليس مطرود بل يطرد وينعكس ونقول: أراد تفسير الظاهرة بالقراءة، والتعليل لها بها.

✦ **عزو القراءة[65]:**

قرأ بها الحسن.

۞۞۞

سورة الفرقان

﴿وأنزل الملائكة تنزيلا﴾

عرض لها في[66]: هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد.

قال[67]: وزعموا أن في قراءة ابن مسعود: (وأنزل الملائكة تنزيلا).

يتبين أنه استدل بالقراءة على جواز إحلال مصدري فعلين اشتركا في الدلالة، وإن اختلفا في الهيئة، فلما كان أنزل بمعنى نزل: أجري مصدر نزل مجرى أنزل، واستغني به عما يجب له لأن المعنى واحد.

وهذا استدلال قرائي على منحى لغوي كما رأيت.

فاتخذ من القراءة مادة الاستدلال، وجعلها أصلا أقر به عين المذهب، وإن خالفت القراءة مرسوم الإمام وتوابعه، فلما أحس ريح الضعف من قبل تخلف الموافقة، عضد الوجه بما تواتر من الأشباه والنظائر، فوقع بالاستدلال بـ: **﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾**، **﴿وتبتل إليه تبتيلا﴾**.

فلما وضع المثال، لأنماط استوجبت الامتثال، استدل لها بما يرفع الريب، ويدفع العيب، من متواتر الغيب، ثم بما يشبه ما تواتر من حيث الأداء الدلالي، مقررا بهذا الترتيب الاستدلالي مراتب الخلف القرائي؛ لنتبين نحن أن الاستشهاد عنده ليس اعتباطيا، وإنما يبغي من فقهاء النحو أكفاءه، فليتق الله عاذله.

✦ **عزو القراءة[68]:**

قرأ بها عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وأبو رجاء، والأعمش.

❁❁❁

سورة النمل

﴿يخرج الخب في السماوت﴾

تعرض لها في: (هذا باب الهمز)[69]

قال [70] وقد قال الذين يخففون: ﴿ألايسجدوا لله الذي يخرج الخب في السماوات...﴾ حدثنا بذلك عيسى....

أراد بهذه القراءة بعض مذاهب تخفيف الهمز المتحرك بالفتح، الساكن قبله، سواء توسط أو تطرف، وما مثل به هنا من الآية، إنما هو فيه متطرف، وتخفيفه إنما يكون بإلغائه، وإلقاء حركته على الساكن قبله.

وليس في المتواتر ما يشبهه إلا ما ورد عن حمزة، وهشام في أحد وجهيه وقفا لا وصلا، وصورته أن الهمز عسير النطق، فيعتنى فيه بأحد مذاهب التخفيف إبدالا أو تسهيلا بَيْن بَيْن، أو إلغاء.

ولما وقع هنا متطرفا متحركا كان لا بد من تسكينه للوقف، فاجتمع ساكنان، سكونه الآن، وسكون ما قبله، فإما أن نقول: حذف الهمز على صورته وقفا ساكنا، واجتزئ بما قبله ساكنا، فما كنا لنغير فيه شيئا، لأن صورته درجًا طابقت صورته المتوهمة بعد حذف الهمز، فأقر ساكنا كما قبل سكن، وهذا إنما أجريناه على الاختصار.

وإما أن نقول على الاختبار:

ننظر إلى الهمز متطرفا متحركا بغية تخفيفه، فلم يكن بد من حذفه، فأجرينا حركته قبل حذفه على الساكن قبله، فصار (خَبَأْ) فلما قصدنا ما أردنا من التخفيف بالحذف عرضت لنا حركة الموقوف عليه المجتلبة من محل الهمز قبل الحذف، فما كنا لنقف عليه متحركا، وما كنا لنرومه، ولا لنشمه، لتصح حركته وتقر، لأن هذا بعض ذلك، فامتنع لأجل الفتح كما هو مقرر.

فلم نجد بدا من إسكانه بعد حذف ما بعده، فكأن العملين عمل واحد، كان الحرف ساكنا فنقلنا حركة ما بعده إليه تخفيفا، ولنستدل به عليه، لتتم العلة من جهتين، فلما آل الأمر إلى الوقف عليه أعيد إليه ما زحزح عنه قبل وكأنه تسلسل ودوْر، ولأن الشيخين لم يقفا عليه إلا ساكنا قبل الهمز بعد حذف الهمز.

وهذه لغة الحجازيين يعنون بالهمز مخففيين وربما استعاضوا عنه بنبر وتنغيم.

أو نضرب صفحا عن هذا ونقول: إنها لغتهم، وهم على أصولهم فما لنا من سبيل،

إلى تعليل اللحن الأصيل، وما بني على الأصل لا يفتقر إلى سؤال، إلا من جهة التمرين وترويض الفكر على النظر للنفخ في روح الاستدلال، وعلى الله الكمال.

أما من جهة المرسوم: فإنه يحتمله ويغلبه، فصورته كما وقف عليه شيخان آخره باء، لأن الهمزة لا صورة لها إلا فيما حصل بعد، حين القطع من حرف العين، ينبئك عن هذا وقوع الاجتماع على رسمها منفردة آخرا فلا تناف.

ولننظر إلى قول سيبويه وحسن تصرفه حينما أورد القراءة مستدلا بها على التخفيف، منبها على أن ما يقع في دَرْج الكلمة المخففة يصلح لما تطرف فيه الهمز، لأنه غالبا يتعرض بالمثال لمثل الآحمر ومن آبوك، في كلمة وفي كلمتين، وقد لا يؤبه بالمثال لما لا تطرف لندرته ووعورته لأنه مقسم الأطراف لا يقدر على ضبطه إلا مثله، لذا فإن القراءة هنا وقع الاستدلال بها على إرادة الوصل لا الوقف، لأن الاستشهاد لا يتم إلا على هذا.

✦ **عزو القراءة:**[71]

قرأ بها أبي بن كعب، وعيسى بن عمر، وعكرمة، ومالك بن دينار.

۞۞۞

سورة القصص

﴿فخسفنا به وبدارهو الأرض﴾

عرض لها في[72]: (هذا باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار). قال[73] وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبل، ولديهو مال ويقرءون: (فخسفنا بهو وبدارهو الأرض).

سياق الإيراد هنا هو الاستشهاد على ما ذهب إليه من تقرير مذهب صلة هاء الضمير على وجهين:

إما أن توصل وهي ضميمة الواو، إذ حركتها بعضه، وهذا إنما جرى على الأصل في الوصل، وهو لغة الحجازيين، يُقِرُّون الضمير على ما هو عليه ويصلونه بما هو به أعلق، وعلى هذا جرى الاستدلال؛ لكن لا يطلق في: (وبدارهو) في الوصل إلا على جهة التوهم بما استحقه لو لم يلق ساكنا، لأنه والصورة هذه لا يجوز مطل حركة الضم إلى اللام، وفي مواضع تخصه للساكنين. **ولم يصلوا ها مضمر قبل ساكن**.

الثاني: أو توصل مكسورة بياء للمماثلة، وهذا إنما يجري على شرط حلول الكسر أو الياء قبلها للعلل التي توهمها لها في الاقتران والتضام، فهي بهذا تخرج عن الأصل الذي توهم أنها خالفته، وإلا فإنها على الأصل هناك، لأنه من غير المعقول أن يحتج على استعمال باستعمال آخر يناقضه، فكلاهما حجتان.

والنقل عنهما يعضد ما ذهبنا إليه، فكيف نجنح إلى القول بالحاكمية لأحدهما، وكل عربي حسن.

وعلى كل حال فالاستدلال وقع على قوة وصل هاء الضمير بهذه القراءة التي يرى أنها وافقها أصل من أصول الاستعمال.

✦ **عزو القراءة[74]:**

قرأ بها أهل الحجاز وعن شيبة.

۞۞۞

سورة الأحزاب

﴿ومن تقنت منكن لله ورسوله﴾

عرض لها في: (هذا باب إجرائهم صلة مَنْ وخبره إذا عنيت اثنين كصلة الذَين، وإذا عنيت جميعا كصلة الذين).

قال: وزعم الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن بعضهم قرأ: (ومن تقنت منكن لله ورسوله).

قرر بهذه القراءة التي سأل عنها الخليل تأنيث الفعل بعد من الشرطية إذا عنيته مؤنثا بحملك (من) على التي.

فقصد بتأنيث الفعل صلة (التي)حيث حملت عليها (من) فجرى السياق حملا على المعنى وعلى هذا يخرج تأنيث الفعل (تقنت) في الآية.

وهذا دأب الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في إقراره المذاهب النحوية. بما صح أنه سمع مقروءا، ولا جرم فقد تأدب التلميذ بمذهب شيخه في حصول العلم بالقراءة أيا ما كان وضعها، وما بعد هذا بيان.

✦ **عزو القراءة[75]:**

قرأ بها ابن مسعود، والجحدري، والأسواري، وابن عامر من رواية الحسن وزيد ورَوح عن يعقوب، والدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو من طريق الأهوازي، وأبو حاتم عن أبي جعفر، وشيبة، ونافع، والزعفراني.

۞۞۞

سورة سبأ

﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾

عرض لها في: (هذا باب النداء)[76].

قال[77]: وقرا الأعرج: ﴿**يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرُ**﴾ فرفع.

منطوق سياق الاستدلال بالقراءة ينبئ بقوة الوجه الذي تحمله من كون الاسم المحلى بألف المعطوف على النكرة المقصودة المنادى بها أذهب في لسان العرب، وأملأ من النصب، والرفع اختياره عن شيخه الخليل في مثل هذا إذا كان المعطوف اسما محلى بأل، إضافة أو إنفرادا.

وإن كان النصب في هذا ومثله مذهب عامة البصريين، فلو كان متخذا سبيل الطعن لتبع ما عليه العامة متخذنه ذريعة.

ومفهوم السياق: سياق الاستدلال إقرار بحرف النصب أيضا، وأن القراءتين محصنتان بالقرآنية التي لايحيق بها التثريب، ولا يضرها التعييب.

✦ **عزو القراءة[78]:**

قرأ بها الأعرج، والزعفراني، والضرير عن روح، وروح وزيد عن يعقوب، وأبو حاتم وأبو بكر عن عاصم، ومحبوب عن أبي عمرو، وابن أبي إسحاق ومسلمة بن عبد الملك،

وعبيد بن عمير وأبو رزين، وأبو العالية وعبد الوارث إلا القصيّ، والسلمي، وابن هرمز، وأبو نوفل، وأبو يحيى، وجماعة من أهل المدينة.

✦ **تحرير القراءة:**

قد يحتج من اختلطت عليه طرق القراءات بعزوها في النشر لـرَوح، فهي مما صح، فما داعي نشره في غير المتفق، وجعلها من بابته؟

فنقول: إن الرواية بها عن روح هي انفرادة لابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عنه، وتقرر أن الانفرادات لا يقرأ بها، لذلك لم يعرج عليه في الطيبة، وهذا يدركه أهل الصنعة، وبيانها هنا تحرير و تنوير.

۞۞۞

﴿علام الغيوب﴾

عرض لها في[79]: (هذا باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة).

قال[80]: وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين:(قل إن ربي يقذف بالحق علامُ الغيوب) و(علامَ الغيوب).

سياق الاستدلال بالآية على الحرفين ـ النصب والرفع ـ يبين تكافؤ القراءتين من حيث قوةُ الرواية، واتجاه الدراية، وإن كان قد رام الاستدلال على النصب بحرف النصب، إلا أن بيانه مستند قوي في القول على عدم تطرق الشذوذ إلى بعض الحروف حينئذ، وأن الأمر لم يقصر وقتئذ، وحكايته للحال بالتخيير ينفي تفشي الاختيار أو لعله مما اختير قبلُ، ثم اختير شذوذا بعد، فلله الأمر من قبل ومن بعد.

ثم إن هذه القراءة ـ أعني على النصب ـ التي قرأ بها عيسى بن عمر مثلث مذهبا قرائيا سِمَتُهُ النصب اختيارا من بين المروي، فأنت إذا نظرت في علة الوجه ألفيت أن النصب إما على البدل من (ربي) وهو معمول (إن) الأول مستحق للنصب، وإما على المدح له، وحق النصب للأمرين.

فإذا استقريت حروفه أربى اختيار النصب على غيره، وذلك لقوة العامل عنده، ثم إن الحرف مروي، يدلك عليه رواية غيره له، فهل من سبيل إلى الطعن عليه في اختيار حصل عنده، وأفاد العلم من طريقين: روايةٍ ودرايةٍ؟ فلا يؤبه إذن لمن اتخذه في مذهبه هذا نصبا للحصْب، لأنهم لا يميزون بين اختيار الشذوذ، وشذوذ الاختيار، أي: بين الاختيار المروي ونقيضه المطوي.

✦ **عزو القراءة [81]:**

قرأ بها عيسى بن عمر، وزيد بن علي، وابن أبي عبلة، وابن ابي إسحاق وأبو حيوة، وجرير عن طلحة.

۞۞۞

سورة يس

﴿يسينَ و القرآن﴾ – ﴿قافَ والقرآن﴾

عرض لها في: (هذا باب أسماء السور).

قال: وقد قرأ بعضهم: (يسينَ و القرآن) ـ (قافَ والقرآن).

سياقُ الإيرادِ هنا حملُ ما لم يرد بناؤُهُ عن العربِ على ما وردَ، و ذلك كـ: (حم)،

و(يسين) فإنّه لم يُسمع مثالٌ على بنائِهِ، ولهذا أنت واسعُ النظرِ في القول على تخريجِهِ بأن تطرده على حُكم الأعجميّ، حيث يُتوسّعُ فيه ما لا يُتوسَّعُ في غيره، ثمّ تقدّر العامل فعلاً وهو أقوى العوامل، فتنصب على توهّمِ (اُذكر)، ولا تحتاج إلى مثل هذا الحمل في مثل (صاد)؛ لأنّه بناءٌ على سمت كلامهم. ولك أن ترى في (صاد) وغيره، وأيضاً (يسين) و(حم) عدمَ التمكينِ، فالتُزمت حركةٌ واحدةٌ للمنع من الصرفِ، وكانت الحركةُ فتحةً؛ لأنّها في ذلك أخفَّ لثقل الياء والكسرِ قبلها، وفي (صاد) و(قاف) لموافقة الفتحةِ للألف التي هي منها، أو هي بناءٌ على مثالِ (كيف).

وعلى كل فقد استشهد بالقراءتين في (يسين) و(قاف)، ففي (يسين) على ما ليس لبنائه مثالٌ، وفي (قاف) على ما لبنائِهِ مثالٌ، وألحق النظائرَ بالمثالين، فجعل ما لم يجر على مثالٍ استدلالاً على إجراء المثالِ، إزجاءً منه له في بابةِ التوسعةِ، فهو بهذا المذهبِ وضع لبنةً في بناءِ منهج التعاملِ مع التراكيبِ التي لم تعهدها الأنماطُ السائدةُ، وينبّئك بأنّ هذه اللغة أوسع مما وُضعَ، وأمنعُ مما استقريَ فأُجريَ.

ولا يقوّي سيبويهِ على مثل هذا إلا هذه الأحرف القرائيّة التي جمعت أشتاتَ متفرّق اللغةِ مما سادَ ثمّ بادَ، بل زادت في بنائها بأن سوّغتْ ما لم يُتحدثْ به ولا على مثالِ مَنْ قبلُ و من بعدُ.

✦ **عزو القراءة:**

(يسينَ) قرأ بها ابن أبي إسحاقَ، وعيسى بن عمر الثقفي، وابن أبي عبلةَ، وأبو رجاء، والغَنوي، وأبو المتوكل[82].

و(قافَ) قرأ بها أبو عبد الرحمن السلميّ، وأبو المتوكّل، وأحمدُ بن موسى اللؤلؤيّ عن عيسى بن عمر، وأبو الجوزاء، وأبو رجاء[83].

۞۞۞

سورة الصافات

﴿خِطِّفَ الخطفة﴾

عرض لها في[84]: (هذا الإدغام في الحرفين).

قال[85]: وتصديق ذلك قول الحسن: (إلا من خِطِّفَ الخطفة).

سياقُ الإيراد هنا إجراءٌ للمثلين الصحيحين في المتصلِ مُجراهما في المنفصلِ من حيث الإخفاء. وبيانُهُ أنّه رُدَّت تاءُ الافتعالِ طاءً لتُجانس الطاء بعدها، وتماثلها، وأُدغمت الطاء في الطاء طلباً للخفّةِ لتماثل الحاصل الآن؛ فالتقى سكونُ الادغام الآن بسكونِ الخاء قبلُ، فكسرتِ الخاءُ، وحُذفت ألف الوصلِ حيثُ حُرِّكتْ فاءُ الكلمةِ.

وكُسرتِ الطاءُ إتباعاً لكسرةِ الخاءِ، وهي لغةُ بكر بن وائل، و تميم بن مرّة. وعليه ماتقرّر في الدراسات الصوتيةِ من أنّ التشديد سمةُ أهل البداوةِ باعتبار الاتساعِ، (فهم أحوجُ إلى التقوية في الإبلاغ بالجهرِ والتشديد والتفخيم من أهل الحضرِ).

وقد رُوِي عن الحسن أيضاً: (خَطَّفَ) بفتحتين، و بفتحٍ ثم كسرٍ، و لم ندر أيَّ القراءتين أرادَ، فقد ضُبِطتْ في نشرةِ هارون بفتح الخاء و تشديد الطاء من غير حركةٍ، وقد ضُبِطتْ بالحركاتِ في نسخة شرح أبي سعيدٍ السيرافي[86] بالخاء مفتوحةً والطاءِ المشدّدةِ المفتوحة، وليس هذا بحجّةٍ في المرادِ.

وعلى كل فسياقُ الإيرادِ عند سيبويه هو جواز الادّغام في مثل هذا استناداً إلى القراءتين.

✦ عزو القراءة:

(خِطِّفَ)[87] بكسر الخاء والطاء المشدّدة قراءةُ الحسن، و قتادة، وعاصم الجحدري، والأعرج، وابن جبير، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبي رجاء.

(خَطِّفَ)[88] بفتح الخاء وكسر الطاء المشددةِ قراءةُ الحسنِ، وابن السَّمَيفع، وعيسى بن عمر.

(خَطَّفَ)[89] بفتح الخاء والطاء المشددة قراءة الحسن.

۞۞۞

سورة ص

﴿ولاتَ حينُ مناص﴾

عرض لها في[90]: (هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغةِ أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله).

قال[91]: وزعموا أن بعضهم قرأ: (ولاتَ حينُ مناص)، و هي قليلةٌ،...

سياق إيراد القراءة هنا بيانُ حكم مدخولِ لاتَ الذي هو الحين على مذهبه. والغالبُ ظهورُهُ خبراً، وإضمارُ الاسم، وسياق القراءة بيان جواز عكس ما لـ (لات) من غالبِ العملِ، وهو ظهور الحين اسماً، وإضمار الخبرِ.

وقد يسبقُ إلى ذهن من لا فقه له أن صفة القلّةِ إطلاقٌ ينصرف إلى القراءةِ، وهو غلطٌ، فإنما يريد الوجه الاستعماليّ للكلمةِ من حيث كونه نمطَ لغةٍ لم يكثر استعماله بحسب أقيستِهِ، والوجه وإن كان كذلك عنده فقد سوّغ تجويزه الحرفُ الذي قُرئ به، ولله در أبي سعيد السيرافي[92] إذ يرى ما لا يرى غيره في توجيه المقول: «يعني أن الرفع قليلٌ بعد لات والأكثر حذف الاسم وإظهار الخبر، ويجوزُ مع قلةٍ إظهار الاسمِ وحذف الخبر...».

فالكلام يتجه إلى القولِ على الوجه كثرةً وقلةً لا على الحرف القرائيّ، فليتنبَّهْ.

عزو القراءة[93]:

قراءة أبي المتوكّل، والضحاك، وعاصم الجحدري، ويحيى بن يعمر، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبي السَّمَّال.

۞۞۞

سورة الزمر

﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء (قالوا) ما نعبدهم إلا ليقربونا...الآية﴾

قال في[94] (هذا باب من أبواب (إن).

...كما قال عز وجل: (والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم) كأنه قال: والله أعلم: قالوا ما نعبدهم ﴿ويزعمون أنها قراءة ابن مسعود كذا﴾. ومثل ذلك كثير في القرءان[95].

يقع الحديث عن هذا السياق من جهتين:

أولا: إن نسخ الكتاب قد تعددت، وكان التنوع لازم التعدد، وشرح هذا التنوع يتبين في الزيادات، أو النقص، أو الإقحام من بعض الشروح، أو الهوامش التي ترجمت قراءات تواترت على نص الكتاب من لدن أعلام سابقين كالسيرافي والرماني والصفار وابن خروف وغيرهم.

فزيد في النص ما ليس فيه، ونقص منه ما هو منه، فلهذا تلفي في كتب النحو والتفسير من النصوص ما عزي إلى الكتاب، وليس منه هو عند البحث والتحري، وإنما نسب إليه لسبب من الأسباب السالفة، وتناقلتها الكتب تقليدا للسابقين من غير تحر ولا روية.

وللعلم فإني سأوقفك على شئ من مثل ذلك عند ابن عطية في المحرر، وأبي حيان في البحر، وغيرهما، ومما قلد فيه ابن جني إلى آخر الدهر منسوبا إلى سيبويه وليس إليه.

والذي يهمني الآن نصوص حملت أحكاما كانت سبب الطعن على سيبويه، وإنما هي تدخل فيما ذكرت لك ولم نتمكن من إجرائها عليه؛ لعدم اليقين في صحة النسبة إليه، فيكون إصدار الطعون عليه من بابتها أحكاما مجازفة منافية للتثبت والتبين، لايجوز لصاحب العلم أن يستند إليها والحال هذه.

كهذا السياق الذي يحمل تعقيبا على هذه القراءة، وهو (يزعمون أنها في قراءة ابن مسعود كذا) وهذا السياق قد تتبعته في بعض نسخ الكتاب فإذا هي خالية منه، وتتبعت شرح السيرافي[96] فما ذكرها ولا أومأ إليها، وإنما أثبتتها نشرة بولاق[97] وطبعة بولاق اعتمدت نسخة باريس التي اعتمدتها (ديرنبورغ)، أو هي نشرة من نشرة (دير نبورغ) أو تكاد، وهذه النشرة هي التي يشير إليها هارون بحرف (ط) وقد يحصر زيادتها بين معقوفتين، وهذا النص منحصر بين معقوفي (ط) فهارون مقلد للنشرتين في إثبات هذا النص.

ثم إنني بعدما نظرت هذا النظر، اطلعت على نشرة كاظم البكاَّء للكتاب[98] فوجدت ما يساعد على تحقيق ما رمت بالبحث، وهذا تفصيله:

جعل الناشر الفقرة (ويزعمون أنها في قراءة ابن مسعود كذا) بين معقوفتين. وبحسب اصطلاحه نتبين أن ما كان بينهما فقد سقط من مخطوطة أوقاف بغداد، التي اتخذها أصلا، رقمها (1351)، وسقط أيضا من نسخة أوقاف الموصل التي قابلها بالأصل، رقمها (رقم السجل العام 6184 والرقم العلمي 14/ 11....).

يعني هذا: أن النص قد أقحم في بعض النسخ، ولا صلة له بالأصول، والله أعلم..

فها أنت ترى هذا التنويع الذي لم يسوغ رجحان ثبوت هذا النكرة بدءا. لذا فالانتقادات

التي خلعت عليه حديثها وقديمها إنما هي من جهتين:

أولا: جهة النصوص التي حملت أحكاما ولم نتمكن من صحة نسبتها إليه، فالحكم من خلالها ضرب من الشبه التي نيطت بالعلم.

ثانيا: جهة النصوص التي بترت ولم تقرأ في سياقها لتفيد مرادات صاحبها على أوجه احتمالاتها.

وكلتا الجهتين لا يلوي منها الطاعن على نقير ولاقطمير؛ لافتقارها إلى ما يثبت العلم بمثله.

وعلى القول بصحة النسبة فرضا فإن زعماته إثبات، ومساغُ إيراد مفسر بسياقه ومحيطه، وأنت إذا استقريت النص أوله وآخره لألفيته يعضُد بعضه بعضا من غير تضارب ولا تعارض، فإن تفسيره للتقدير بمقوله (قالوا ما نعبدهم) محوط بأدب العالم الذي يألف مفردات القرءان، وما هو عنها ببعيد، فقد احتاط لأمره برد العلم إلى صاحبه عز وجل بقوله: (الله أعلم).

ثم إن هذا التقدير الذي يحتمله سياق الآية عضدته قراءة قد تؤول إلى القراءة على التفسير، أو هي من المذكرات التي اختص بها أصحاب رسول الله لأن قوله تعالى (والذين اتخذوا...) مرفوع بالابتداء، وخبره واجب التقدير ـ يقولون: ما نعبدهم ـ.

وعلى كل حال فالقراءة خالفت المرسوم، وإنما اختص بها مصحف عبد الله بن مسعود، لهذا احتاط لأمرها، فإن كانت مما أنزل فقد استدل بها لذلك.

وإن كانت مدرجة فقد وافقت تقدير مفهوم الآية.

عزو القراءة [99]:

هي في مصحف عبد الله بن مسعود وقرأ بها، وكذلك ابن عباس، ومجاهد، وابن جبير.

۞۞۞

سورة فصلت

﴿وأما ثمودَ فهديناهم﴾

تعرض للقراءة في بابين:

الباب الأول[100]: (ما يكون الاسم فيه مبنيا على الفعل قدم أو أخر، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم).

قال: وقد قرأ بعضهم: (وأما ثمودَ فهديناهم).

والباب الآخر[101]: (باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي).

قال: وقد قرأ بعضهم: (وأما ثمود فهديناهم)، إلا أن القراءة لا تخالف؛ لأن القراءة سنة.

سياق الإيراد هنا لا يتبين منه وجه التفضيل كما ادعي عليه، وإنما أراد منه بيان جواز الوجهين إلا أن النصب يقتضي تقديرا يحتمله السياق.

وقوله: (فالنصب عربي كثير، و الرفع أجود) يرد إلى المثال: زيدا ضربتُه كما يوافق على ذلك السيرافي[102]، قال: أراد النصب عربي كثير في (زيدا ضربته).

وكذا الشنتمري[103] قال: (فالنصب عربي كثير، والرفع أجود) أراد في قولك: (زيدا ضربته).

وكذلك القرطبي[104] قال: يعني أن الرفع أجود في قوله: زيدا ضربته.

ينبيك بهذا أنه لما استشهد للنصب بقراءة النصب في: (إنا كل شيء...) فإنما هو على قوله: (زيدا ضربته) وهو عربي كثير. فهو تخريج للمثال لا للقراءة.

ثم إنه لما قرر قراءة النصب في قوله: (إنا كل شيء خلقناه بقدر) استشهد لها بقراءة النصب هنا في قوله تعالى (وأما ثمودَ فهديناهم) ويلزم عليه البناء على فعل مقدر كأنه قال ـ والله أعلم ـ وأما ثمود فهديناهم فهديناهم.

يرى ابن عطية [105] أن التقدير عند سيبويه: مهما يكن من شيء فهدينا ثمود هديناهم.

ثم عقب على الاستشهاد بأن الرفع قراءة صحت إسنادا و عليها العامة، وإن كان المرسوم يحتمل النصب والرفع على القراءتين، ولو كان سيبويه ممن ينتصر للأقيسة لما تأخر هنا للحاجة إلى ذلك؛ و لأن النصب هنا وافق القياس هناك، فما كان ليدع الرواية هنا للقياس هناك، لأن التقدير هنا معنى مفهوم يقف عنده المنطوق هناك، على عدم الحاجة إلى التقدير هنا.

وكأنه يشير إلى قوة ربط النحو بالمعنى الذي لولاه لما حسن للنحو منطق، ولا راق له مفرق.

ولو قلنا برد المقول إلى الفصل بين الوجهين في القراءتين، و قلبنا المنطوق (عربي كثير) و(أجود) ووازنا، لوجدنا أن العربي: موضوع، والكثرة: بناء، ثم إن الجودة تقتضي العربية، ولكنها لا تستلزم الكثرة، فكأن الجودة معيار ثقل ليزن الكثرة ويرجحها، ولكن من غير اقتضاء لها. إذن فما حاصل الضابطين: الكثرة أو الجودة؟

نقول: إنهما شرطا بناء العربية يتلازمان ولا يتدافعان، فما لم يكن جيدا نزع إلى الكثرة، وحكمت فيه، وما جاد فهو بناء على الأصل، ولا سؤال عليه. وأنت إذا صببت هذا على القراءتين وجدت أن ما صح رواية و دراية فإنه فوق المعايير، ولا مجال لزنته؛ لأنه بناء أمثل، فهو بناء أمثل، فهو مثال لترد إليه التماثيل، وأن ما كان دون ذلك التبس رواية، ولم يبلغ درجة ما أجمع عليه من المستقرين فإن الكثرة تعضده و تنصره من حيث هو لغة لا من حيث هو قراءة.

فبهذا النص ونظائره نستنبط منهجه في القول على القراءة من حيث الاستشهاد، والبناء والاعتماد، فهو حقيق بعلم مراتب القول في ذلك، ومميز بين ما أجمع على صحته رواية دون دراية، وما أجمع على صحته دراية دون رواية، وما لم يجمع عليه رواية ولا دراية.

فقد بين أن المسألة ليس مردها إلى القياس و التشهي، وإنما إلى العلم والتهدي.

ثم إنه لما استجاد النصب في القراءة على النصب في قوله تعالى: (إنا كل شيء) وهو مما تواترت صحته استدل للوجه بوجه النصب في القراءة الأخرى من الآية: (وأما ثمود) وهو منه تقوية لوجه النصب لهذه القراءة من طرف خفي، يرى به وجوب النظر في الأوجه المختلفة، وأنه لا يجوز أن يحيق بالمؤطر التخلف عنها لما تحمله من زكي العلم، ونضير الوسم.

وكيف نحكم بأنه رد القراءة، وما منعه من تقديمها على المتواترة إلا تورعه من الدلف إلى ما يزجي إلى المخالفة، فهو يرى كأسلافه أن ما صح قراءة فقد خرج من حيز الموازنة والتمحيص، والاستدراك والتفحيص، إلى أعلى درجات العلم اليقيني، وهو الإيمان الكلي الذي لا يحيق به التثريب، فسنة القراءة عاصم لها من محاذاة المماراة والمعاياة، فكيف يدعي عليه من ادعى أنه رد؟ وهو براء حتى من المخالفة، بله الرد.

✦ عزو القراءة [106]:

قراءة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، والأعمش، وعيسى بن عمر الثقفي، والحسن البصري، والمفضل عن عاصم، والمطوعي بخلف، والأعرج بخلف.

۞۞۞

سورة الزخرف

﴿ولكن كانوا هم الظالمون﴾

عرض لها في (هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا).

قال[107]: حدثنا عيسى أن ناسا كثيرا يقرؤونها: (وما ظلمناهم و لكن كانوا هم الظالمون).

سياق إيراد القراءة استدلال على جواز وقوع ضمير الفصل مبتدأ، والخبر تاليه، وقد عضد بهذه القراءة الوجه السائغ الذي يحاكي لغة تميم فـ: (هم) على هذا اسم في موضع رفع بالابتداء، (وليست) ضمير فصل أو عماد، وخبر (وكانوا) قوله تعالى: (هم الظالمون) في محل نصب.

أما كون القراءة لا يساعدها المرسوم فلأنها تعزى إلى عبد الله بن مسعود وهي في حرفه هكذا، كما صرح بذلك الفراء[108].

وسيبويه يستشهد بالقراءة التي تخالف المرسوم على أنها قراءة لا على أنها قرآن، وعلى أنها تقوي وجها عربيا سائغا.

وهذه العبارة التي في نشرة هارون [109]: (وحدثنا عيسى أن ناسا كثيرا يقرؤونها) توافق نسخة شرح السيرافي [110] بزيادة: (من العرب)، وقريب منها نسخة الأصل عند هارون: (وحدثنا عيسى أن ناسا يقرؤون).

والروايتان تشتملان على التحديث عن عيسى، وتتضمنان أيضا لفظ القراءة، فالروايتان أوغل في التعلق بالقراءة من رواية

نشرة بولاق [111] التي تتفق و نشرة (دير نبورغ) الفرنسية و فيها: (وناس كثير من العرب يقولون).

فليس فيها تحديث ولا أثر للقراءة، والعبارة كما هي أبعد أثرا عن قرائية التركيب. فهل هذا الاختلاف يخرج خبء هذه الطبعة الفرنسية الأولى من حيث قصد التحريف الذي وراءه تشويش نصوص هي عمدة بناء النحو العربي، أم أن العبارة فيها تبين مذهبا في القول على ما يخالف المرسوم ووسمه بأنه لا يعامل إلا على أنه نمط عربي يجوز ولا يجوز باعتباره مأخذا للغة.

وعلى كل فإنه يتحتم على النابتة المحققين القيام بإعادة النظر فيما طبع من الكتاب على ضوء جمع النسخ ذات القيمة العلمية التاريخية التي تحكي أقرب نص إلى إفادة المراد، وعليها تحرر نشرة يغيب فيها ما يحاذي التضارب؛ لأن العلم يقتضي الجادة.

✦ **عزو القراءة[112]:**

في حرف عبد الله بن مسعود، وهي قراءته. وأقرأ بها أبو زيد النحوي.

✦ **تحرير:**

أما قول هارون في هامش (1) 2/ 393: قراءة عبد الله و أبي زيد النحويين، فما أدري ما يقصد بالنحويين، أما أبو زيد فقد عرف، و أما عبد الله فإن المراد هو عبد الله بن مسعود، و هو سهو منه رحمة الله تعالى عليه، و لعله تبع في ذلك نشرة البحر. ولقد تتبعت القراءة في مظانها فلم تعز لغير عبد الله الصحابي، وعفا عنا.

۞۞۞

سورة الواقعة

﴿وحورا عينا﴾

أوردها في: (هذا باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة، و يحمل مرة أخرى على ا سم مبني على الفعل) [113].

قال[114]: ومثل هذا (وحورا عينا) في قراءة أبي بن كعب.

سياق الإيراد لقراءة النصب بيان جواز إضمار العامل (الفعل)، و قد دل عليه السياق من قبل، فتطواف الولدان بهذه الأشياء دليل على أنهم أوتوها، والحور العين مما أوتوا.

قال السيرافي[115]:... على إضمار يعطون حورا عينا؛ لأن قوله: (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب و أباريق) دليل على أنهم قد أعطوا ذلك، فنصب أبيٌّ (وحورا عينا) على معنى: ويعطون...

فإنه وإن كان الرسم لا يساعد هذه القراءة ولا يحتملها فإن الاستشهاد بها هنا لا يضره مخالفة المرسوم؛ لأنه أتى بها لبيان جواز الاستعمال لغة. و قد صرح بعزوها إلى أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هنا لقوة احتمال الصحة، غير آبه لمخالفة المرسوم؛ لأن أبي بن كعب حضر العرضة الأخيرة، وقد قرأ القرآن على رسول الله مباشرة وهو عماد من عمد الأسانيد كما هو

مقرر في أسانيدنا، وأسانيد كل من تلقى مشافهة وعرض.

وسأعرض لتحرير مسألة مخالفة المرسوم في بحث مستقل إن شاء الله تعالى واهب العلم.

✦ **عزو القراءة[116]:**

قرأ بها أبي بن كعب وهي كذلك في مصحفه، و عبد الله بن مسعود، وعائشة، والأسهب، والعقيلي، والنخعي، وعيسى بن عمر، وأبو العالية، وعاصم الجحدري.

۞۞۞

سورة الحديد

﴿أنهم لا يقدرون﴾

أوردها في [117]: (هذا باب آخر (أن) فيه مخففة).

قال[118]: وزعموا أنها في مصحف أبي: (أنهم لا يقدرون).

سياق الاستشهاد بهذه القراءة على ظهور اسم (أن) ضمير الشأن، ورفع الفعل على هذا المعنى الذي أفادته القراءة، وهو: أنه لا يقدرون.

وكون هذه القراءة مخالفة لمرسوم الإمام فإنه لا يعترض بمثل هذه المخالفة على الاستدلال للأنماط التركيبية التي تحكي وجه لغة.

أما من حيث قوة الرواية فإن مصدرها أحد كتب الوحي، وأحد الذين اختيروا للجمع العثماني.

فاستشهاده بالقراءة المعزوة إلى أحد المصاحف تحكي تمكنه ودربته في هذه المظان. وخروجه من الاستشهاد بالمجمع عليه في مرسوم الإمام إلى ما وراء ذلك من متضمن المصاحف الأخرى لأجل التوسع في ضبط الأنماط والاستشهاد لها من أوسع الأبواب لا من ضيقها، قوة ملهمة يقتضيها التأسيس الأمثل، والبناء الأكمل للغة القرآن. فأين الذين عابوا؟ فهل هابوا أم خابوا؟

✦ **عزو القراءة[119]:**

قراءة أبي بن كعب وهي كذلك في مصحفه، وذكر المبرد أنها في بعض المصاحف، وأثبتها آرثر جفري بكسر همزة (إنهم) في كتاب المصاحف. والصحيح بهمزة مفتوحة كما تقدم.

۞۞۞

سورة ن

﴿فيدهنوا﴾

عرض لها في[120]: (هذا باب الفاء).

قال[121]:وزعم هارون أنها في بعض المصاحف ﴿ ودوا لو تدهن فيدهنوا﴾.

سياق إيراد القراءة على النصب تجويز لوجه النصب بأن مضمرة بعد فاء السبب، بعد تضمن (ود) معنى (ليت).

أو على أن (لو) مصدرية بمعنى (أن)، وقد توهمت قبل الفعل (تدهن) فتنصب على توهم هذا، ثم يعطف عليه (فيدهنوا) منصوبا حقيقة عطفا على منصوب توهما.

وعلى كل فاستشهاده بما تضمنته بعض المصاحف دليل على تتبعه آثار الأحرف القرائية باعتبارها مأخذا ثرا للتقعيد اللغوي، والتقرير النحوي، وإن كانت هذه المصاحف قد تخالف المرسوم المجمع عليه، فإن اتفاق المصاحف غير مشترط في الاستدلال على تأصيل الجواز التركيبي لأنماط الحديث العربي.

واعتماده على هارون بن موسى الأعرج النحوي البصري إنما كان من جهة مشاركته له في الأخذ عن شيوخ القراءة والعربية كأبي عمرو بن العلاء، وابن أبي إسحاق، والخليل، ثم إنه أول من تتبع هذه الحروف التي ليست على شاكلة المجمع عليه من المرسوم، فكان حريا بسيبويه ـ وهو يعلم منه هذا الاختصاص ـ أن يعتمده في ضبط هذه القراءات، وعزوها إلى مصاحف قد لايصرح بها كما هنا.

إذن فاحتجاج سيبويه بمرسوم المصاحف يؤكد قوة نزوعه إلى مدرسة الأثر القرآني التي تعتمد المنقول من الآثار، وتتخذه حجة الاستدلال، وآية الامتثال.

✦ **عزو القراءة [122]:**

في مصحف أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود. فيدهنوا ـ فيدهنون، والأعمش.

❁❁❁

الهوامش

(1) الكتاب 2/ 62.

(2) ضبطت في نشرة بولاق وهارون بالنصب، ولم تضبط في (م)، وضبطت في الأصل بالرفع، فهي بين أمرين: إما أن نجريها على الشاهد قبلها، فحري بها الرفع، وإما أن نجريها شاهدا للنصب من عموم الباب، فتكون مستقلة على الشاهد قبلها للترويح بين الشواهد، وغير هذا لم أجد لها ذكرا في شرح الكتاب للسيرافي، ولا النكت للأعلم، ولا التعليقة للفارسي، ولو إشارة.

(3) الكتاب 2/ 63.

(4) الكتاب 2/ 214.

(5) الكتاب 423.

(6) الكشاف 1/ 43، القرطبي 1/ 139، المحرر الوجيز، 1/ 100، البحر المحيط، 1/ 19، النشر 1/ 48، الطبقات 1/ 14، 16، 19.

(7) الكتاب 2/ 131.

(8) الكتاب 2/ 137 ـ 138

(9) الكتاب 2/ 266.

(10) المحتسب 1/ 64، الكشاف 1/ 204، الكامل في القراءات الخمسين ل/ 158، القرطبي 1/ 234، المحرر الوجيز 1/ 214، إيضاح الوقف والابتداء 355، البحر المحيط 1/ 123.

(11) الكتاب 3/ 242

(12) الكتاب 3/ 242

(13) المقنع 38، الوسيلة 101.

(14) الجميلة 44.

(15) المختصر 49.

(16) الوسيلة 103.

(17) البحر المحيط 1/ 396.

(18) الإيضاح 382.

(19) الكامل لوحة 160، المحرر الوجيز 1/ 319، البحر المحيط 1/ 234، إتحاف فضلاء البشر 138، إيضاح الرموز 272.
(20) الكتاب 4/ 155.
(21) وانظر المقتضب 174/ 3، شرح الشافية 2/ 235، الأشباه والنظائر 2/ 322، البسيط
(22) المحتسب 1/ 54، الكامل ل/ 158 و 171، المحرر 1/ 179، البحر 1/ 17.
(23) الكامل ب/ 198، البحر 5/ 46.
(24) الكتاب 3/ 85.
(25) الكتاب 3/ 90.
(26) الكامل ل/ 173، البحر 2/ 360.
(27) الكتاب 1/ 421.
(28) الكتاب 1/ 432-433
(29) الكامل : ل-174، الكشاف 1/ 312، المحرر 3/ 39، البحر 2/ 393.
(30) الكتاب 3/ 41.
(31) الكتاب 3/ 44.
(1) الكامل ل – 176، الكشاف 1/ 352، المحرر 3/ 344، إيضاح الرموز 327، الإتحاف 179 6
(33) الكتاب 1/ 137.
(34) الكتاب 1/ 144.
(35) الكامل ل : 183، الكشاف 1/ 459، القرطبي 6/ 13، 152/ 166، المحرر 4/ 433، البحر 3/ 476.
(36) الكامل ل : 193، المحتسب 1/ 234، المحرر 5/ 403، القرطبي 7/ 142، البحر 4/ 255، الإيضاح 390 – 220
(37) الكتاب 1/ 45
(38) الكتاب 1/ 50
(39) الكامل للهذلي 176 أ، المحرر 5/ 571، البحر 4/ 334، الإتحاف 390، الإيضاح 656.
(40) الكتاب 4/ 437.
(41) الكتاب 4/ 444.
(42) المحتسب 1/ 273، الكشاف 2/ 6، المحرر 6/ 228، القرطبي 7/ 371، البحر 4/ 465.
(43) الكتاب 2/ 83.
(44) الكتاب 2/ 83. و انظر 84ـ86.
(45) المصاحف 63، المحتسب 1/ 324، الإتحاف 259، الكشاف 2/ 106، المحرر 7/ 350، القرطبي 9/ 70، البحر 5/ 244،إيضاح الرموز 449
(46) الكتاب 2/ 395
(47) الكتاب 2/ 396ـ397.
(48) المجالس 53، 427.
(49) الكتاب 1/ 45.
(50) الكتاب 1/ 51
(51) الكامل ل/ 205، الكشاف 2/ 152، المحرر 7/ 444، القرطبي 9/ 133، البحر 5/ 284، المختصر لا بن خالويه 26، إيضاح الرموز 456، الإتحاف 262.
(52) الكتاب 1/ 57.
(53) الكتاب 1/ 59.
(54) نثر المرجان 3/ 218.
(55) مختصر ابن خالويه 182، الكشاف 2/ 135، المحرر 7/ 499، القرطبي 9/ 182 و 17/ 279، البحر 5/ 304، نثر المرجان 3/ 218.
(56) الكتاب 3/ 12.
(57) الكتاب 3/ 13.
(58) الكشاف 2/ 242، المختصر- 27 ـ 77، المحرر 9/ 158، البحر 6/ 66.
(59) الكتاب 2/ 398.
(60) الكتاب 2/ 399.
(61) الكامل ل/ 217، الكشاف 2/ 287، المحرر 9/ 508، القرطبي 11/ 133، البحر 6/ 209.
(62) تنبيه : ما ذهب إليه الأستاذ عبد السلام هارون في هامش 2 صفحة 399 الجزء 2 من الكتاب في تعبيره للكوفيين الواردة في نص الكتاب، بأنهم: عاصم وحمزة والكسائي، لا يستقيم، لأن الاصطلاح على هؤلاء الأئمة بالكوفيين حادث، لا

ينطبق عليهم انطباقا كليا ن لأن ليس الاصطلاح والاستعمال في أصله خصوصا وعموما مطلقا.

(63) الكتاب 2/ 147.

(64) الكتاب 2/ 147 ـ 148.

(65) الكشاف 2/ 336، ابن خالويه 98، البحر 6/ 337، الإتحاف 213.

(66) الكتاب 4/ 81.

(67) الكتاب 4/ 82.

(68) الكشاف 2/ 244، المحرر الوجيز 11 / 31، البحر المحيط 6/ 494، القرطبي 13/ 34.

(69) الكتاب 3/ 541.

(70) الكتاب 3/ 545

(71) المحتسب 1/ 151، الكشاف 2/ 449 ـ 474، القرطبي 13/ 188، المحرر 11/ 197، البحر 7/ 79، الإتحاف 65، نثر المرجان 5/ 594، وانظر: دقائق التصريف 506.

(72) الكتاب 4/ 195.

(73) الكتاب 4/ 195.

(74) الكتاب 4/ 195، إعراب القراءات لابن خالويه 1/ 73 ـ 179، وانظر: المحتسب 1/ 67، و 2/ 249، والمرتجل 339، ولم يعزواها. المحرر 13/ 158.

(75) الكشاف 2/ 537، المصاحف 68، الكامل 228 ن المحرر 12/ 53ن55 البحر 7/ 228.

(76) الكتاب 2/ 182.

(77) الكتاب 2/ 187.

(78) الكتاب 2/ 187، الكامل 230، الكشاف 2/ 555، المحرر12/ 143، القرطبي14/ 166، البحر7/ 263 الاتحاف358

(79) الكتاب 2/ 147

(80) الكتاب 2/ 147

(81) الكامل 232، المختصر 22، المحرر 12/ 203، البحر 7/ 292

(82) الكامل 231، المحتسب 2/ 203، إعراب القراءات الشواذ 2/ 354، الكشاف 2/ 581، القرطبي 15/ 3، المحرر 12/ 271، البحر 7/ 323، الإتحاف 363.

(83) المحتسب 2/ 281، الكشاف 3/ 2، المختصر 124، 144، القرطبي 17/ 2، المحرر 13/ 527، البحر 8/ 120.

(84) الكتاب 4/ 437.

(85) الكتاب 4/ 444.

(86) شرح الكتاب خ 6/ 487.

(87) المحتسب 1/ 59، 61،القرطبي 15/ 67، المحرر 12/ 338،البحر 7/ 353.

(88) الكشاف 2/ 598، البحر 7/ 353، الإتحاف 368.

(89) القرطبي 15/ 66.

(90) الكتاب 1/ 57.

(91) الكتاب 1/ 58

(92) شرح الكتاب خ 1/ 168

(93) المحرر 12/ 419، المختصر ـ 112،199، البحر 7/ 374.

(94) الكتاب3/ 142.

(95) الكتاب3/ 143.

(96) شرح السيرافي للكتاب خ4/ 35.

(97) الكتاب ط بولاق 1/ 471.

(98) الكتاب، نشرة البكاء 4/ 305.

(99) الكتاب نسخة ط بولاق 1/ 471، الكشاف 3/ 23، المحرر12/ 498، القرطبي 15233، البحر 7/ 415، نثر المرجان 6/ 15.،16.

(100) الكتاب 1/ 148.

(101) الكتاب1/ 148

(102) شرح السيرافي 1/ 191.

(103) النكت1/ 217.

(104) شرح عيون كتاب سيبويه 66-67.

(105) المحرر13/ 95.

(106) الكامل ل 235، الكشاف 3/ 68، الجامع 15/ 349، المحرر 13/ 94، البحر 7/ 491.

(107) الكتاب 2/ 393.

(108) المعاني 3/ 37.
(109) الكتاب 2/ 392.
(110) السيرافي خ 3/ 165.
(111) 1/ 395.
(112) معاني الفراء 3/ 37، إعراب النحاس 4/ 121، المحرر13/ 251، البحر 8/ 27.
(113) الكتاب 1/ 91.
(114) الكتاب 1/ 95.
(115) شرح الكتاب خ 1/ 202.
(116) الكتاب 1/ 95، المحتسب 2/ 304، إعراب النحاس 4/ 327، الكامل 241، الجامع 7/ 204، المحرر 14 / 242، البحر 8/ 206.
(117) الكتاب 3/ 165
(118) الكتاب 3/ 165.
(119) الكتاب 3/ 166، المقتضب 2/ 31، المصاحف للسجستاني
(120) الكتاب 3/ 28.
(121) الكتاب 3/ 36.
(122) الكتاب 3/ 36، المصاحف 63، البحر8/ 309، اللباب 18/ 510، نثر المرجان 7/ 448.

❁❁❁

فهرس المصادر المطبوعة

1. **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر**: للشيخ أحمد بن محمد البنا ت1117هـ، رواه وحققه وعلق عليه علي بن محمد الضباع، مطبعة دار الندوة الجديدة، بيروت ـ لبنان.
2. **احتمال الصورة لغير وزن**: أ. د سليمان بن إبراهيم العايد، مجلة جامعة أم القرى، السنة الثانية 1410هـ..
3. **أحكام القرآن**: لابن العربي أبي بكر محمد بن عبد الله ت543 هـ، بتحقيق علي بن محمد البجاوي، الناشر دار المعرفة، بيروت.
4. **أدب الكاتب**: لأبي محمد عبد الله بن سليم بن قتيبة ت272هـ، حققه محمد الدالي، طبعة مؤسسة الرسالة، سوريا، الطبعة الأولى 1402هـ.
5. **أساس البلاغة**: للإمام أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ت538هـ، بتحقيق عبد الرحيم محمود، طبعة المعرفة، بيروت.
6. **إعراب القرآن**: لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ت338 هـ، طبعة دار العلم للملايين، بيروت 1984م.
7. **الاستكمال في مذاهب القراء السبعة في الإمالة**: لأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون ت389هـ، تحقيق: عبد الفتاح بحيرى إبراهيم، مطابع الزهراء، القاهرة.
8. **إيضاح الرموز في القراءات الأربع عشرة**: شمس الدين القباقبي ت849هـ، تحقيق: د أحمد شكري. دار عمار، الأردن 2003م.
9. **الإمالة والتفخيم مع تحقيق الاستكمال**: لابن غلبون (المتقدم)، تحقيق: د عبد العزيز سفر، الكويت 2001م.
10. **باب الهجاء**: لابن الدهان، ت529هـ. تحقيق: د فايز فارس، مؤسسة الرسالة، دار الآمال 1986م.
11. **البرهان في علوم القرآن**: للإمام بدر الدين بن بهادر الزركشي ت794هـ، بتحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، نشر دار المعرفة، الطبعة الثانية، بيروت 1391هـ.
12. **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي ت817هـ، بتحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العامة، بيروت.
13. **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**: للضبي أحمد يحي ت599هـ، دار الكتاب العربي، بيروت 1967م.

14. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين**: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي 911هـ، بتحقيق: محمد أبي الفضل، مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الأولى 1384هـ.

15. **البيان في غريب إعراب القرآن**: لأبي البركات ابن الأنباري عبد الرحمن ت577هـ، بتحقيق: طه عبد الحميد، الهيئة العامة المصرية للكتاب 1400هـ.

16. **تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه**: للشيخ محمد طاهر الكردي، مكتبة المعارف، الطائف.

17. **تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه**: للشيخ محمد طاهر الكردي المكي الخطاط كاتب المصاحف، راجعه فضيلة الشيخ الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية 1372هـ.

18. **تاريخ توثيق نص القرآن الكريم**: عبد الرحمان العك، دمشق.

19. **تفسير البحر المحيط**: لأبي حيان الأندلسي محمد بن يوسف ت754هـ، دار الفكر، بيروت 1298هـ.

20. **تهذيب اللغة**: للأزهري محمد بن أحمد ت 370هـ، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية، القاهرة 1384هـ.

21. **جامع البيان في تفسير القرآن**: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ت310هـ، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة 1398هـ.

22. **الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصاحف**: لابن وثيق الأندلسي أبي إسحاق إبراهيم ت654هـ، بتحقيق غانم قدوري الحمد، دار الأنبار، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى 1408 هـ.

23. **جزء فيه قراءات النبي**: لأبي عمر حفص بن عمر الدوري ت246هـ بتحقيق: حكمت بشير ياسين، نشر مكتبة الدار بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى 1408هـ.

24. **جمال القراء وكمال الإقراء**: لعلم الدين علي بن محمد السخاوي ت643هـ، بتحقيق: علي حسين البواب، مطبعة المدني بمصر، الطبعة الأولى 1408هـ.

25. **الجمع الصوتي الأول للقرآن أو المصحف المرتل**: للبيب السعيد، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

26. **الجني الداني في حروف المعاني**: لحسن بن قاسم المرادي، بتحقيق: طه حسين، مؤسسة الكتاب، جامعة الموصل بالعراق 1396هـ.

27. **الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام**: لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ت377هـ، بتحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، طبعة دار المأمون للتراث 1404هـ.

28. **الخصائص**: لأبي الفتح ابن جني، ت312هـ، تحقيق: محمد النجار ـ دارالهدى ـ بيروت.

29. **رسم المصحف بين المؤيدين والمعارضين**: لعبد الحي الفرماوي، مكتبة الأزهر، الطبعة الأولى 1397هـ.

30. **رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية**: لغانم قدوري الحمد، منشورات اللجنة، الوطنية بالعراق، الطبعة الأولى 1402هـ.

31. **رصف المباني في شرح حروف المعاني**: لأحمد بن عبد النور المالقي، بتحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية 1404هـ.

32. **سر صناعة الإعراب**: لأبي الفتح عثمان بن جني، بتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى 1405هـ.

33. **سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين**: للشيخ علي محمد الضباع، نقحه محمد علي خلف الحسيني، مطبعة الشهد الحسيني، الطبعة الأولى.

34. **شرح التصريح على التوضيح**: للشيخ خالد الأزهري، المطبعة الأزهرية، القاهرة 1344هـ.

35. **شرح تلخيص الفائد وتقريب المتباعد على عقيلة أتراب القصائد**:لأبي البقاء علي بن عثمان بن محمد بن القاصح، راجعه وعلق عليه: عبد الفتاح القاضي، مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الأولى 1368هـ.

36. **شرح شافية ابن الحاجب**: للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ت686هـ، بتحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاق ومحمد محي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت 1402هـ.

37. **شرح الرحيق المختوم على اللؤلؤ المنظوم**: للعلامة حسن بن خلف الحسيني، مطبعة دار المعاهد بمصر.

38. **شرح (كلا) و(بلى) و(نعم) والوقف على كل واحدة منهن**: لمكي بن أبي طالب القيسي ت437هـ، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى 1398هـ.

39. **شرح المفصل**: لابن يعيش موفق الدين أبي البقاء، عالم الكتب، بيروت.

40. **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**:لأبي الحسين أحمد بن فارس القزويني المالكي، بتحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي 1977م.

41. **الصحاح تاج اللغة، وصحاح العربية**: لإسماعيل بن حماد الجوهري، بتحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية 1399هـ.

42. **عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل**:لأبي العباس أحمد بن البنا المراكشي ت721هـ، حققته: هند شلبي، طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1990م.

43. **عنوان النجابة في قواعد الكتابة**:طبعه الشاذلي الزواق، تونس.

44. **الفتح والإمالة**: لأبي عمرو الداني ت444 هـ إخراج: العمروي، دار الفكر، بيروت 2002م.

45. **فنون الأفنان في عيون القرآن**: لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ت597هـ، حققه: حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ.

46. **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**: «علوم القرآن و رسم المصاحف»، صدر عن المجمع الملكي، الأردن 1407هـ.

47. **فهرسة الخزانة الحسنية**: للشيخ محمد المنوني، الجزء الأول، المطبعة الملكية 1403هـ.

48. **فهارس الخزانة الحسنية بالقصر الملكي**: لمحمد العربي الخطاب، الرباط عام 1407هـ، المجلد السادس في علوم القرآن.

49. **فهرس خزانة القرويين**:لمحمد العابد الفارسي، دار الكتاب بالدار البيضاء عام 1399هـ بالمغرب.

50. **قراءة أبي السمال العدوي**: جمع د.حمدي خليل، القاهرة 2000م.

51. **كتاب إيقاظ الإعلام لوجوب اتباع رسم المصحف الإمام عثمان بن عفان رضي الله عنه**: للشيخ محمد حبيب الله بن مايابى الجكني الشنقيطي، الناشر مكتبة المعرفة حمص، الطبعة الثانية 1392هـ.

52. **كتاب البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان**: لابن معاذ الجهني الأندلسي، تحقيق:

د.غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن 2000م.

53. **كتاب البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان**: لابن معاذ الجهني محمد بن يوسف ت442هـ، تحقيق: غانم قدوري الحمد، من مجلة المورد المجلد الخامس عشر، العدد الرابع 1407هـ- 1986م.

54. **كتاب الخط**: لأبي القاسم الزجاجي ت311هـ، تحقيق: د.غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن 2000م.

55. **كتاب السبعة في القراءات**: لابن مجاهد أحمد بن موسى ت324هـ، تحقيق: شوقي ضيف، مطبعة دار المعارف، الطبعة الثانية 1980هـ.

56. **كتاب سيبويه**: لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، طبعة عالم الكتب، الطبعة الثالثة 1403هـ.

57. **كتاب العين**: للخليل بن أحمد الفراهيدي ت175هـ، تحقيق: عبد الله درويش، مطبعة العاني، بغداد 1386هـ.

58. **كتاب الكتاب**: لابن درستويه عبد الله بن جعفر ت347هـ، تحقيق: إبراهيم السامرائي وعبد الحسين، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، ط: الأولى 1397هـ.

59. **كتاب الكشف عن وجوه القرآآت السبع وعللها وحججها**: لأبي محمد مكي بن أبي طالب ت437هـ، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة 1404هـ.

60. **كتاب مختصر في ذكر الألفات**: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ت328هـ، تحقيق: حسن فرهود، دار التراث، القاهرة 1980م.

61. **كتاب المصاحف**: لأبي بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ.

62. **كتاب النقط**: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ت444هـ، بتحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر دمشق، ط: الثانية 1304هـ مع «المقنع».

63. **كتاب هجاء مصاحف الأمصار**: لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي ت بعد 430هـ، بتحقيق: محي الدين عبد الرحمان رمضان، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 19،ج1، سنة 1393هـ.

64. **الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل**: للعجلوني إسماعيل بن محمد ت1162هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت 1403هـ.

65. **لطائف الإشارات لفنون القراءات**: للإمام شهاب الدين القسطلاني ت923هـ، تحقيق: الشيخ عامر عثمان ود.عبد الصبور شاهين، (الجزء الأول فقط)، القاهرة 1982م.

66. **لطائف البيان في رسم شرح مورد الظمآن**: للشيخ أحمد بن محمد أبي زيتحار، ط:الثانية، مطبعة محمد علي صبيح 1379هـ.

67. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، ط: المجلس الأعلى القاهرة 1386هـ.

68. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: لابن عطية عبد الحق بن غالب ت546 هـ: وزارة الأوقاف المغربية، تحقيق أحمد صادق الملاح، المجلس الأعلى بمصر 1394هـ.

69. **المحكم فيما شذت إمالته من حروف المعجم في القرآن العظيم**: د.محمدبن سيدي الأمين ـ ط: الأولى 1422هـ، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

70. **المحكم في نقط المصحف**:لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ت444هـ، تحقيق: عزة حسن، ط: دار الفكر، سوريا، الطبعة الثانية 1407هـ.

71. **مختصر التبيين لهجاء التنزيل**:للإمام أبي داود سليمان بن نجاح، ت496هـ، تحقيق: د أحمد شرشال، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

72. **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**:لابن خالويه أبي عبد الله الحسين بن أحمد، عني بنشره المستشرق «برجشتراسر»، المطبعة الحمانية بمصر 1934م.

73. **المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصالة الخطية**: للشيخ نصر الهوريني، المطبعة الأميرية، بولاق1302هـ.

74. **معاني القرآن**: لأبي زكرياء يحي بن زياد الفراء ت207هـ، بتحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط: الثالثة 1401هـ، عالم الكتب، بيروت.

75. **معاني القرآن وإعرابه**: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري ت 311 هـ، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ.

76. **معاني القرآن الكريم**: للإمام أبي جعفر النحاس ت 338هـ تحقيق: محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى 1408هـ.

77. **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**: للإمام شمس الدين أبي عبد الله الذهبي ت748هـ، حققه: بشار عواد وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1404هـ.

78. **موجز كتاب التقريب في رسم المصحف العثماني**: يوسف بن محمد الخوارزمي، تحقيق: عبد الرحمن الآلوجي، دار المعرفة، دمشق 1989م.

79. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**:لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، ت761هـ، حققه: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة، 1979م.

80. **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار**:لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ت444هـ، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر، سوريا، الطبعة الثانية، 1304هـ.

81. **منار الهدى في بيان الوقف والابتداء**: لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الثانية، 1293هـ.

82. **المنهل في بيان قواعد علم الحروف**:رؤوف جمال الدين، إيران، قم.

83. **المواهب الفتحية في العلوم العربية**:لحمزة فتح الله، مطبعة بولاق القاهرة، 1312هـ.

84. **نثر المرجان في رسم نظم القرآن**: للشيخ محمد غوث بن ناصر الدين النانطي الأركاتي، مطبعة بريس حيدر آباد، دكن، الهند في 8 مجلدات، نسخة الشيخ القاضي محمد الرفاعي.

85. **النشر في القراءات العشر**: للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري ت833هـ، صححه: الشيخ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية.

86. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: لجلال الدين السيوطي ت 911هـ، تحقيق: عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

۞۞۞

تفسير ابن جرير الطبري للأحرف السبعة وتقويم موقفه من القراءات القرآنية

د. الطيب شطاب
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي

مقدمة:

لقد كانت وما تزال كثير من الآراء تُنقل إلينا على أنها مسلّمة، وهي في الحقيقة موطن مستنبطات النظر العقلي الذي يبنى على التفسير والحجة، ولا يُتّكل فيه على القيل المنقول الصادر عن حمية لم تؤسس على مقتضيات الاستدلال، ولم تبن على قواعد التفسير والتعليل. ومن ذلك ما حصل في تقويم موقف الطبري من بعض الحروف القرائية؛ رأى أنها لم تجر على سنن «القراءة»، فزعم بعض الكاتبين أن ابن جرير يطعن فيما صح من القراءات وتواتر بين النقلة، وأتى بما لا تقبله الكافة ولا يرتضيه القرأة.

لئن كان ابن جرير قد استقل بآراء في هذا العلم، بل وفي غيره من العلوم[1]، فإن ذلك لن يكون دافعا لرميه بالشذوذ وخروجه عن الجماعة؛ لأنه الخبير بهذا الفن البصير بسبله، ولا يتأتى لأي كان أن يرسل أحكاما عامة في اتجاهه الفكري ومذهبه العلمي، ما لم يقف عند آرائه محللا إياها واحدة واحدة. وما كان من هذا القبيل فالخوض فيه بالنقد المائل إلى جهة التخطئة، أدعى إلى مراجعة نفسه ومعاودة التحفظ في آرائه.

حقا إن ابن جرير له موقف تجاه القراءات، أوصله إليه اجتهاده، سعى به إلى تمحيص ما تداولته الألسنة وتناقلته الكتب. دعا بعض الكتاب إلى تخطئته، وشتمه بما لا يليق به؛ فقد ثبت أنه لا يستجيز القراءة ببعض الأحرف المعدودة من المتواتر، كقوله في قوله تعالى ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾[2]: «فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع آدم على أنه المتلقي»[3] فضعف قراءة نصب آدم؛ مع أنها قراءة سبعية؛ وهي قراءة ابن كثير. ورد قراءة عاصم قوله تعالى: ﴿تِجَٰرَةٌ حَاضِرَةً﴾[4] بالنصب فقال: «فإن الذي أختار من القراءة، ثم لا أستجيز القراءةَ بغيره، الرفعُ في التجارة الحاضرة؛ لإجماع القرأة على ذلك، وشذوذ من قرأ ذلك نصبًا عنهم، ولا يُعترض بالشاذ على الحجة»[5]. وصحح قراءة غير نافع من السبعة قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[6] قال: «والصحيح من القراءة إذ كان ذلك كذلك

نصب يقول»[7]. كما ذهب في تفسير الأحرف السبعة مذهبا لم يرتضه غيره، انبنى عليه مسألة بقاء الأحرف السبعة التي قال فيها ما قال.

ولكن لا شك أيضا أن له حجة ما ينبغي التحامل عليه دون النظر فيها وتفحص مسائلها، وتلك هي الغاية من هذا المكتوب؛ أن يتبين موقف الطبري من القراءات ساعيا لتقويمه وتفسير علته، وعرض ما له بالقضية سبيل الوصل، كان لابن جرير فيه ـ كذلك ـ رأي ناقد وحجة لا تهمل، وهو: تفسيره للأحرف السبعة وما إليه. أعرض كلتا القضيتين حتى ينقاد للناظر مقام هذا الإمام في اقتداره على حل معاقد هذا العلم، والاتكال على ما تشهد له أصوله، دون أن يكون عن الحجة متنكبا ولا عن قواعد العلم متجانفا. منطلقا في تحقيق هذا المرام من مفرقات قرائية بثت في تفسيره: «جامع البيان» وهو المصدر الأساس لنتائج هذا المكتوب؛ لأن مصدر القراءات عند ابن جرير بالقصد الأول هو كتابه في القراءات[8]، وليس تفسيره معدا لذلك، ومن ثم يحيل عليه كلما أبعدته الدراسة القرائية عن تأويل الآية القرآنية، من مثل قوله في تأويل قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ «.. وقد استقصينا حكاية الرواية عمن رُوي عنه في ذلك قراءةٌ في «كتاب القراءات»، وأخبرنا بالذي نختار من القراءة فيه، والعلة الموجبة صحّة ما اخترنا من القراءة فيه، فكرهنا إعادة ذلك في هذا الموضع، إذ كان الذي قَصَدْنا له، في كتابنا هذا، البيانَ عن وجوه تأويل آي القرآن، دون وجوه قراءتها»[9]. ومادام الكتاب المذكور غير موجود، فإن تفسيره ـ رغم تخصيصه للتفسير ـ قد تكلم فيه عن وجوه القراءات بما يوضح الموقف الذي ارتضاه، فضلا عما احتواه من معارف شتى لها صلة بالقرآن وعلومه.[10]

ومن المفيد التمهيد لهذا المسعى بالتنبيه على إمامة الطبري في علم القراءات، وقد أجمع جل من ترجموا له على إمامته في هذا العلم، قال ياقوت الحموي: «أبو جعفر الطبري المحدث الفقيه المقرئ المؤرخ المعروف المشهور، مات فيما ذكره أبوبكر الخطيب يوم السبت لأربع بقين من شوال سنة عشر وثلاثمائة ... ومولده سنة أربع أو أول سنة خمس وعشرين ومائتين»[11] قال: «ومن كتبه: كتاب «الفصل بين القرأة» ذكر فيه اختلاف القراء في حروف القرآن وهو من جيد الكتب، وفصل فيه أسماء القراء بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام وغيرها، وفيه من الفصل بين كل قراءة، فيذكر وجهها وتأويلها والدلالة على ما ذهب إليه كل قارئ لها، واختياره الصواب منها، والبرهان على صحة ما اختاره، مستظهراً في ذلك بقوته على التفسير والإعراب، الذي لم يشتمل على حفظ مثله أحد من القراء، وإن كان لهم ـ رحمهم الله ـ من الفضل والسبق ما لا يدفع ذو بصيرة بعد أن صدّره بخطبة تليق به، وكذلك كان يعمل في كتبه أن يأتي بخطبته على معنى كتابه فيأتي الكتاب منظوماً على ما تقتضيه الخطبة، وكان

أبو جعفر مجوداً في القراءة موصوفاً بذلك يقصده القراء البعداء من الناس للصلاة خلفه يسمعون قراءته وتجويده»[12].

ونقل ياقوت عن نقاد كثيرين ما ينبئ عن نفاذ بصيرة ابن جرير في علم القراءات وجودة تصنيفه فيها، من ذلك قول أبي محمد عبد العزيز بن محمد الطبري: «كان أبو جعفر من الفضل والعلم والذكاء والحفظ على ما لا يجهله أحد عرفه، لجمعه من علوم الإسلام ما لم نعلمه اجتمع لأحد من هذه الأمة، ولا ظهر من كتب المصنفين، وانتشر من كتب المؤلفين ما انتشر له، وكان راجحاً في علوم القرآن والقراءات»[13] وعن أبي بكر بن كامل[14] قال: «قال لنا أبو بكر بن مجاهد: ـ وقد كان لا يجري ذكره إلا فضله ـ: « ما سمعت في المحراب أقرأ من أبي جعفر، أو كلاماً هذا معناه. قال ابن كامل: وكان أبو جعفر يقرأ قديماً لحمزة قبل أن يختار قراءته»[15]

وقال الخطيب: «.. وكان حافظا لكتاب الله عارفا بالقراءات بصيرا بالمعاني، فقيها في احكام القرآن...»[16].

كما ترجمه ابن الجزري وذكر شيوخه في القراءات والآخذين عنه في كتابه حول طبقات القراء. ونقل عن أبي عمرو الداني قال: «وصنف كتابا حسنا في القراءات سماه الجامع»[17] وأشار إليه في منبهته فقال:

وللفضيل ابن جرير جامع

مهذب التصنيف حلو بارع

أربى على كل المصنفات

الجامعات المتقدمات[18]

وهل هذا «الجامع» هو «الفصل» الذي ذكره ياقوت، أو هما كتابان متغايران؟ فيه بحث. ومهما يكن، فلابن جرير كتاب في القراءات يظهر من وصفه إياه بنفسه، وإحالته عليه في تفسيره، وكذا ما قاله ياقوت عنه ـ إن كان هو هو ـ أنه كنز عظيم في القراءات، نأمل أن تجود به أيدي المنقبين عن مفقود التراث.

هذا وإن كتابه في التفسير أكبر شاهد، وأعظم آية على جلالته وتمهره في هذا العلم وغيره، تقوي قيل من ترجموه.

ولنمض بعد هذا التنبيه إلى الغاية التي قصدنا، مرسومة قضاياها بوجيز القول في المبحثين الآتين، تتفرع عنهما مطالب:

المبحث الأول: مذهب الطبري في الأحرف السبعة وما إليه:

المطلب الأول: تفسير الطبري للأحرف السبعة

المطلب الثاني: اشتمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة

المطلب الثالث: احتمال الحرف الواحد لعدد من القراءات

المبحث الثاني: تقويم موقف الطبري من القراءات:

المطلب الأول: المتهمون للطبري

المطلب الثاني: المبرؤون له

المطلب الثالث: استبانة الموقف من أوجه أربعة، صيغت في هذه الأسئلة:

الوجه الأول: هل ثمة إجماع على قراءات أنكره الطبري ؟

الوجه الثاني: هل تواتر عند الطبري ما رده من القراءات؟

الوجه الثالث: ما هي معايير ابن جرير في نقد القراءة؟

الوجه الرابع: هل للطبري اختيار في القراءات أو مجرد ناقد موجه؟

خاتمة.

❁❁❁

المبحث الأول: مذهب الطبري في الأحرف السبعة وما إليه

المطلب الأول: تفسير الطبري للأحرف السبعة:

لست في هذا المقام موردا جل ما قيل في تفسير الأحرف السبعة، وهو قيل طويل مشتهر في مظانه، أفردت له الأبواب والفصول وصنفت فيه الأجزاء قديما وحديثا، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذه مسألة كبيرة، قد تكلم فيها أصناف العلماء من الفقهاء والقراء وأهل الحديث والتفسير والكلام وشرح الغريب وغيرهم، حتى صنف فيها التصنيف المفرد، ومن آخر ما أفرد في ذلك ما صنفه الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الشافعي، المعروف بابن أبي شامة، صاحب شرح الشاطبية»[19]. وإنما قصدت إلى تبين موقف الطبري خاصة، والأصل الذي بني عليه، وقد تداولته ألسنة المؤلفين وارتضته بعض أقلام الكاتبين، ومنهم من استغربه وضعفه، وبالجملة فهو مذهب له حجته لم ينفرد به الطبري، بل هو مذهب سفيان وابن وهب وخلائق، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء[20].

قرر الطبري رأيه في المراد بالأحرف السبعة في مقدمة تفسيره، فبعد أن حكى ما في ذلك من الأخبار وتأويل بعضها واعتراض بعض النظار خلص إلى أن «الأحرف السبعة التي أنزل الله بها القرآن هن: لغات سبع في حرف واحد، وكلمة واحدة، باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلم، وأقبل، وتعال، وإلي، وقصدي، ونحوي، وقربي، ونحو ذلك مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق وتتفق فيه المعاني وإن اختلفت بالبيان به الألسن»[21]. يذهب في هذا إلى أن الأحرف السبعة ليس كما ظنه البعض: أنها لغات سبع مفرقة في سور القرآن، بل هي لغات مختلفة في كلمة واحدة باتفاق المعاني. وقد أيد أبو عمر بن عبد البر هذا الرأي ونسبه لأكثر أهل العلم، فقال: «إنما معنى السبعة الأحرف سبعة أوجه من المعاني المتفقة المتقاربة بألفاظ مختلفة نحو: أقبل وتعال وهلم. وعلى هذا الكثير من أهل العلم»[22] ثم ذكر الأحاديث في ذلك، وقال: «وهذا كله يعضد قول من قال: إن

معنى السبعة الأحرف المذكورة في الحديث سبعة أوجه من الكلام المتفق معناه المختلف لفظه، نحو: هلم وتعال وعجل وأسرع وانظر وأخر ونحو ذلك»[23].

فإن قبل هذا الرأي أكثر أهل العلم ـ كما قال أبو عمر ـ فقد رده جماعة آخرون، واستبعدوه، بل بالغ أبو عبيد في استغرابه قائلا: «..وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، هذا لم يسمع به قط، ولكن يقول: هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن، فبعضه نزل بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة أهل اليمن..»[24] كما قال في فضائل القرآن: «وليس معنى تلك السبعة أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه، هذا شيء غير موجود»[25].

والاعتراض بهذا الإطلاق كما قال ابن الأنباري: «غلط، فقد وجد في القرآن حروف تقرأ على سبعة أحرف، منها قوله تعالى: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾»[26] غير أن مرام الطبري وتأويله للحديث ليس يعني أن يكون ثابتا اليوم في المصحف كلمة تقرأ على سبعة أو جه، فيكون جواب ابن الأنباري متجها إلى مدَّعى آخر؛ ذلك أن الطبري لم يدّع أن في القرآن ـ اليوم ـ حرفا مقروءا بسبع لغات بألفاظ مختلفة، ونص كلامه: «فإن قيل: ففي أي كتاب الله نجد حرفا واحدا مقروءا بلغات سبع مختلفات الألفاظ متفقات المعنى، فنسلم لك صحة ما ادعيت من التأويل في ذلك؟

قيل: إنا لم ندع أن ذلك موجود اليوم، وإنما أخبرنا أن معنى قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»[27] على نحو ما جاءت به الأخبار»[28].

يذهب في ذلك إلى أن ثبوت الرخصة في العهد الأول في القراءة بحرف من حروف سبعة على ما وصف، ثم في عهد عثمان لما جمع القرآن درءا لتماري الناس في أحرفه، وقع الإجماع على حرف واحد، فاندفع بذلك الاعتراض، وصح تأويل الأحرف باللغات أو الأوجه المختلفة الألفاظ المتفقات المعنى.

بيد أنه لم يسلم للطبري هذا الجواب، حيث اضطره إلى مسألة أخرى تجادلت فيها الآراء وكثر فيها القيل، وبيانها في الآتي:

المطلب الثاني: اشتمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة

وهي قضية أخرى الخوض فيها كثير الذيول اعترف بذلك ابن الجزري وغيره قائلا: «هذه مسألة كبيرة اختلف العلماء فيها»[29] وخلص شيخنا الدكتور توفيق العبقري إلى أن الموضوع أثير حوله نقاش طويل لم يسفر عن حل نهائي سليم ولم يظفر بعد بمخرج منطقي سديد»[30].

وحسب هذا المقام عرض رأي ابن جرير استيفاءً لمتعلقات موقفه القرائي. فهو يذهب إلى أن الستة الأحرف غير موجودة، وإنما الباقي من الأحرف السبعة حرف واحد. وهو

مذهب مال إليه جماعة كابن عبد البر والطحاوي[31] والشاطبي[32] وغيرهم.

يقول الطبري: «ولكن الأمة أمرت بحفظ القرآن وخيرت في قراءته وحفظه بأي تلك الأحرف السبعة شاءت، كما أمرت إذا هي حنثت في يمين وهي موسرة أن تكفر بأي الكفارات الثلاث شاءت: إما بعتق، أو إطعام، أو كسوة. فلو أجمع جميعها على التكفير بواحدة من الكفارات الثلاث دون حظرها التكفير بأي الثلاث شاء المكفر، كانت مصيبة حكم الله، مؤدية في ذلك الواجب عليها من حق الله. فكذلك الأمة أمرت بحفظ القرآن وقراءته، وخيرت في قراءته بأي الأحرف السبعة شاءت، فرأت لعلة من العلل أوجبت عليها الثبات على حرف واحد قراءته بحرف واحد، ورفض القراءة بالأحرف الستة الباقية»[33].

والعلة في ذلك هي الباعث نفسه على جمع القرآن، وهو خوف المراء في تلاوته، والرفق بالناس من درء فتنة الاختلاف عنهم، فصار عثمان الإمام إلى حرق ما عدا المصحف الإمام الذي جمعهم عليه «فاستوثقت له الأمة على ذلك بالطاعة، ورأت أن فيما فعل من ذلك الرشد والهداية، فتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها، طاعة منها له، ونظرا منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملتها، حتى درست من الأمة معرفتها، وتعفت آثارها، فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها لدثورها وعفو آثارها، وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها من غير حجود منها صحتها وصحة شيء منها، ولكن نظرا منها لأنفسها ولسائر أهل دينها. فلا قراءة اليوم للمسلمين إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية»[34].

وقد احتج ابن جرير هو ومن ناصر قوله بأن أمر النبي ﷺ صحابته أن يقرؤوا على سبعة أحرف «لم يكن أمر إيجاب وفرض، وإنما كان أمر إباحة ورخصة، لأن القراءة بها لو كانت فرضا عليهم لوجب أن يكون العلم بكل حرف من تلك الأحرف السبعة عند من يقوم بنقله الحجة، ويقطع خبره العذر ويزيل الشك من قراءة الأمة. وفي تركهم نقل ذلك كذلك أوضح الدليل على أنهم كانوا في القراءة بها مخيرين، بعد أن يكون في نقلة القرآن من الأمة من تجب بنقله الحجة ببعض تلك الأحرف السبعة»[35].

وفي هذا الذي فعل عثمان نظر مصلحي، وتنزيل لأمر النبي عليه السلام على مقتضى مقصده، مما فيه صلاح للدين والأمة، إعمالا لقاعدة «التصرف على الرعية منوط بالمصلحة» ونظر الحاكم لا ينبغي لُحوده عن هذا السنن، فكان هذا اجتهادا من عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قائما على شواهد الشرع وكلياته، وليس رافعا لأمر كان يلزم إثباته. يقول الطبري: «فإذا كان ذلك كذلك، لم يكن القوم بتركهم نقل جميع القراءات السبع تاركين ما كان عليهم نقله، بل كان الواجب عليهم من الفعل ما فعلوا، إذ كان الذي فعلوا

من ذلك كان النظر للإسلام وأهله، فكان القيام بفعل الواجب عليهم بهم أولى من فعل ما لو فعلوه، كانوا إلى الجناية على الاسلام وأهله أقرب منهم إلى السلامة من ذلك»[36]. ونحو هذا المعنى نقله أبو شامة عن أبي طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم، وهو تلميذ الطبري[37] (ت349هـ)[38].

ويترتب على هذا قضية تحسم ما يبدو من تناقض بين هذا الرأي والواقع القرائي، وهي:

المطلب الثالث: احتمال الحرف الواحد لعدد من القراءات:

إن هذه القراءات المنشورة في الأمصار المتعددة الروايات ترجع إلى حرف واحد؛ هو الذي أبقاه عثمان وارتضته الأمة معه، على رأي ابن جرير، فيكون كل ما اختلف فيه القرأة إلى اليوم ـ كما قال مكي مقررا مذهب الطبري ـ: «إنما هو كله حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وهو الحرف الذي كتب عثمان عليه المصحف»[39] وهكذا فالقراءات التي في أيدي الناس كلها عنده (ابن جرير) حرف واحد من الأحرف السبعة التي نص عليها النبي ﷺ، والستة الأحرف الباقية قد سقطت، وذهب العمل بالإجماع على خط المصحف المكتوب على حرف واحد"[40].

ومقتضى ذلك أن هذا الاختلاف بين القرأة ليس كالاختلاف ما بين السبعة الأحرف فالأول «كلا اختلاف»[41] وهو ما أفصح عنه ابن جرير دافعا ما يمكن أن يحتج به عليه فقال: «فأما ما كان من اختلاف القراءة في رفع حرف وجره ونصبه، وتسكين حرف وتحريكه، ونقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة، فمن معنى قول النبي ﷺ: «أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف» بمعزل؛ لأنه معلوم أنه لا حرف من حروف القرآن مما اختلف القراءة في قراءته بهذا المعنى يوجب المراء به كفرَ المماري به في قول أحد من علماء الأمة. وقد أوجب عليه الصلاة والسلام بالمراء فيه الكفر، من الوجه الذي تنازع فيه المتنازعون إليه وتظاهرت عنه بذلك الرواية»[42].

ولذلك تراه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يجيز القراءتين اللتين لا يتنافى معناهما إذا صحتا سندا، من ذلك قوله في ﴿زَكَرِيَّآءَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّآءُ﴾[43] بالمد والقصر قال: «وهما لغتان معروفتان وقراءتان مستفيضتان في قراءة المسلمين، وليس في القراءة بإحداهما خلاف لمعنى القراءة الأخرى فبأيتهما قرأ القارئ فهو مصيب»[44].

وإذا كان الأمر كذلك فإن ثمة إشكالا مفاده أنه إذا كان الاختلاف بين القراء متصورا، فكيف احتمل الحرف الواحد هذا العدد الكثير من القراءات؟

إن هذا ما أبان عنه أبو طاهر (ت 349هـ) تلميذ ابن جرير، ولعله أخذه من كتابه القراءات قال: «فإن قيل: فما السبب في اختلاف هؤلاء الأئمة بعد المرسوم لهم، ذلك شيء تخيروه من قبل أنفسهم، أم ذلك شيء وقفوا عليه بعد توجيه المصاحف إليهم؟

«قيل: لما خلت تلك المصاحف من الشكل والإعجام وحصر الحروف المحتملة على أحد الوجوه، وكان أهل كل ناحية من النواحي التي وجهت إليها المصاحف قد كان لهم في مصرهم ذلك من الصحابة معلمون، كأبي موسى بالبصرة، وعلي وعبد الله بالكوفة، وزيد وأبي بن كعب بالحجاز، ومعاذ وأبي الدرداء بالشام، فانتقلوا عما بان لهم أنهم أمروا بالانتقال عنه مما كان بأيديهم، وثبتوا على ما لم يكن في المصاحف الموجهة إليهم مما يستدلون به على انتقالهم عنه».[45] يعني بذلك أن ما احتمل وجهين في خط المصحف طلبوا فيه السماع واتكلوا فيه على معلمين، دون أن يكون لهم رأيا.

وقد أو ضح ابن تيمية هذا الأمر فقال: «وسبب تنوع القراءات فيما احتمله خط المصحف هو تجويز الشارع وتسويغه ذلك لهم؛ إذ مرجع ذلك إلى السنة والاتباع، لا إلى الرأي والابتداع. أما إذا قيل : إن ذلك هي الأحرف السبعة فظاهر، وكذلك بطريق الأولى إذا قيل : إن ذلك حرف من الأحرف السبعة؛ فإنه إذا كان قد سوغ لهم أن يقرؤوه على سبعة أحرف كلها شاف كاف مع تنوع الأحرف في الرسم؛ فلأن يسوغ ذلك مع اتفاق ذلك في الرسم وتنوعه في اللفظ أولى وأحرى، وهذا من أسباب تركهم المصاحف أول ما كتبت غير مشكولة ولا منقوطة؛ لتكون صورة الرسم محتملة للأمرين..»[46].

ونخلص بعد هذا البيان إلى أمرين:

أولهما: أن الباقي من الحروف السبعة حرف واحد إليه ترجع كل القراءات المنقولة، ويشهد له قول سفيان بن عيينة لما سأله أبو الطاهر[47] عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين، هل تدخل في السبعة الأحرف؟ فقال: لا، وإنما السبعة الأحرف كقولهم هلم، أقبل، تعال، أي ذلك قلت أجزاك. قال أبو الطاهر: وقاله ابن وهب. قال أبو بكر الأصبهاني: «ومعنى قول سفيان هذا: أن اختلاف العراقيين والمدنيين راجع إلى حرف واحد من الأحرف السبعة، وبه قال محمد بن جرير الطبري»[48].

ثانيهما: أن منشأ هذه القراءات ما احتمله خط مصاحف عثمان مما تتفق صوره ومعانيه، إلا أحرف يسيرة تختلف من مصحف لآخر، وذلك غير مخرج لها عن نظير ما اتفقت صورتها؛ لاتفاق معانيها، فجرت «مجرى ما اتفقت صوررته»[49].

وينبني على هذا أن ما خالف الرسم يعتبر قراءة شاذة؛ ولو قرئ به، كقراءة بعض الصحابة[50]، وهذه إشكالية أخرى لا تتحمل تحريرها هذه الورقات لصعوبتها، وسترد بعض إشارات عن الشاذ حسبما يفهم من قيل الطبري عند تأيل مذهبه..

هل وقع الطبري في التناقض؟

أثار مكي بن أبي طالب في الإبانة ما يفيد سقوط الطبري في التناقض ـ بعدما قرر مذهبه في مسألة بقاء الأحرف السبعة ـ وذلك من جهتين:

أ- قال: «وقد ألف هو كتابه القراءات، فذكر فيه اختلاف نحو عشرين من الأئمة، من الصحابة والتابعين، ومن دونهم فنقض مذهبه بذلك.»[51]

ب- ثم قال: «وقد قال في كتاب القراءات له (أي الطبري) كلاما نقض أيضا به مذهبه قال: «كل ما صح عندنا من القراءات، أنه علمه رسول الله ﷺ لأمته من الأحرف السبعة التي أذن الله له، ولهم أن يقرءوا بها القرآن، فليس لنا أن نخطئ من كان ذلك به موافقا لخط المصحف. فإن كان مخالفا لخط المصحف لم نقرأ به، ووقفنا عنه، وعن الكلام فيه»[52].

قال مكي: «فهذا إقرار منه، أن ما وافق خط المصحف مما اختلف فيه، فهو من الأحرف السبعة، على مثل ما ذهبنا إليه. وقد تقدم من قوله: أن جميع ما اختلف فيه مما يوافق خط المصحف، فهو حرف واحد، وأن الأحرف الستة ترك العمل بها. وهذا مذهب متناقض»[53].

ولست أرى - وما مثلي يرى - أي تناقض في كلام الطبري كما زعم مكي، لوجوه:

أما أولا: فلأن تعدد القراء إلى كثرة هائلة لا يستوجب بقاء الأحرف كاملة؛ لما سبق من أن حرفا واحدا يحتمل بخط المصحف ما ليس محدودا في عدد معين، وإنما يقع الطبري في التناقض لو كان ادعى أن ما يحتمله خط المصحف كذا من القراءات؛ محصورا في عدد معين، ثم يذكر اختلاف نحو عشرين من الأئمة القراء مخالفا به ما حده، والأمر ليس كذلك؛ إذ لم يصرح بشيء من هذا المدعى فثبت المطلوب وانتفى التناقض.

واما ثانيا: فليس في كلام ابن جرير ما يوجب بصريح القول أن ما احتمله الخط من السبعة الأحرف، بل مقتضى كلامه تخطئة ما خالف الرسم وعدم القراءة به، وما أورد كلامه لغرض غير هذا حتى يحمله الإمام مكي على ما يخالف مذهب صاحبه ..

ووجه آخر، أن ما يوافق خط المصحف هو ما كان من الحرف الباقي؛ إذ لا يحتمل الخط غيره مما أسقطه عثمان، ولاسيما إذا فسرت الأحرف بلغات سبع على ما سبق، ويبعد أن يحرق بعض المصاحف ويذر خطا يحتملها، ويكون المتروك بإجماع الصحابة هو نفس ما تضمنته المصاحف الباقية، وهو زعم يأباه القصد من الجمع العثماني.

وأيضا: فمما علمه رسول الله لهم الحرف الذي أبقاه عثمان، وهو حرف من الأحرف السبعة، وقول ابن جرير: «فليس لنا أن نخطئ من كان ذلك به موافقا لخط المصحف» لا يفيد أن الإشارة راجعة إلى السبعة بقدر ما يدل على أن ما علمه رسول الله صحابته من القراءات إذا كان موافقا لخط المصحف صحت به القراءة، وهو جزء من الحرف الباقي. والله أعلم.

وإذ تبينا هذا الأمر فلنخط خطوة أخرى تتعلق بتقويم موقف الطبري في رده قراءات ثبت عند الناس تواترها، وهو موضوع المبحث الآتي:

۞۞۞

المبحث الثاني: تقويم موقف الطبري من القراءات

وردت عند الطبري في تفسيره عبارات تضعف قراءات ثبت أنها متواترة؛ وقد تقرر عند الأئمة أن ما تواتر من القراءات لا يجوز رده؛ لأنه كلها شاف كاف، منزلة من عند الله، ومن ذلك القراءات السبع، إذ لم يختلف في تواترها؛ قال ابن السبكي: «وأما كوننا لم نذكر العشر بدل السبع مع ادعائنا تواترها؛ فلأن السبع لم يختلف في تواترها، فذكرنا أولا موضع الإجماع، ثم عطفنا عليه موضع الخلاف»[54]. كما أثر النهي عن تفضيل قراءة على أخرى، والقول بأن هذه أحسن من تلك، جاء في الإتقان: «قال الكواشي[55]: إلا أنه ينبغي التنبيه على شيء؛ وهو أنه قد ترجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقطها، وهذا غير مرضي؛ لأن كلاً منهما متواتر. وقد حكى أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت عن ثعلب أنه قال: «إذا اختلف الإعرابان في القراءات، لم أفضل إعراباً على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى» وقال أبو جعفر النحاس: «السلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان، أن لا يقال: إحداهما أجود؛ لأنهما جميعاً عن النبيﷺ، فيأثم من قال ذلك. وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا. وقال أبو شامة: «أكثر المصنفون من الترجيح بين قراءة مالك وملك حتى أن بعضهم بالغ إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين»[56].

وهذا كله مسلم عند الأكثرين، غير أن نفوس الأئمة قد تميل إلى قراءة ويقر فيه اعتبارها دون إسقاط الأخرى، وهو المنجي من محظور الإسقاط؛ وذلك هو الاختيار؛ وحاصله أن القارئ أو « ذلك الأمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فآثره على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد»[57].

ومع كل هذا نجد الطبري ينفي الجواز بقراءة بعض الحروف الواردة في السبع، ويصحح قراءة ويرفض أخرى، فما وجه هذا الذي ارتآه؟ وما الاعتبار الأسلم في تأويل هذا الموقف؟

لقد اختلف آراء الدارسين حول تقويم موقف الطبري هذا، بين مغال في اتهامه ومدافع عن حجته، فاحتاج الأمر إلى استبانة وجه الصواب في موقفه، ونرسم كل ذلك في مطالب ثلاثة:

المطلب الأول: المتهمون للطبري:

ذهب بعض الدارسين إلى أن الطبري بتوهينه لبعض ما لايرتضيه من الأحرف القرائية، يطعن في القراءات، فنسبوه إلى الطعن، ومنهم لبيب السعيد الذي ألف رسالة

سماها: «دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر» والدكتور محمد علي الحسن في رسالة له بعنوان: « القراءات القرآنية وموقف المفسرين منها». ومحمد عارف عثمان موسى الذي كتب بحثا بعنوان: «القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه من أول القرآن إلى آخر سورة التوبة».

بالغ الأول في التشنيع على ابن جرير ؛ فهو بحسبه عالم بتواتر ما أنكره من القراءات، ومتيقن الإجماع الحاصل "على الأخذ بهذه القراءات منذ كان (أي النبي ﷺ) بينهم بين أظهرهم يقرأ عليهم التنزيل ويقرئهم إياه (..) فالطبري يعامل هذه القراءات على أنها تخضع لمقاييس أصحاب اللغة، ولا يمتنع الحكم عليها بمقتضى النظرة الشخصية، وهو ـ غفر الله لنا وله ـ يقرر هذا تصريحا لا تلميحا كما تشهد بذلك النصوص الموثقة»[58].

وقد جعل المؤلف نفسه في موقف دفاع، كأن أمامه عدوا لتلك القراءات، فعنون فصلا من فصول كتابه: «لا ينهزنا هنا إلا الدفاع على توقيفية القراءات» وأعلن أن ابن جرير قد رفض بعض القراءات التي كثيرا ما يسلم هو نفسه بتواترها، وسل عليها سيوف النقد"[59] وأنه «يفعل هذا كثيرا بدعوى الانتصار للغة ولقواعد النحو حين لا تذعن لها القراءة»[60].

ولم يقف المؤلف عند هذا الحد بل نسبه إلى الاضطراب في المنهج فيقول: «إنه يناقش في إطناب ومعاناة القراءات المتواترة يقينا عن النبي ﷺ، ثم هو يورد بغير حساب الإسرائيليات والأخبار الزيوف غير المعقولة، ويسكت عن نقضها، فضلا على نقدها..»[61].

ويضيف بأن «من كبوات الطبري أنه كثيرا ما يفاضل بين قراءة متواترة وأخرى مثلها كأن مصدرهما ليس واحدا»[62].

وبعبارة قاسية يقول: «ويعترك الطبري أحيانا في غير معترك، فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ يناقش أحيانا قراءات ليست من السبع ولا من الثلاث المتممة للعشر ولا من الأربع الشواذ المعروفة، وإنما هي رواية آحاد، فهي عند المسلمين ليست من القرآن"[63] وينسبه لهفوة أخرى، وهي أنه أكثر من نقل الآثار الخاطئة"[64] وأن موقفه له خطورة على كثيرين ممن يتتبعون ما ينتقص من الإسلام وأهله"[65].

ثم قام بجرد مفصل لنماذج من أقوال الطبري في قراءات قرآنية ناقشها وتكلم فيها بما ارتضاه منهجا للنقد القرائي.

تلك خلاصة مركزة لهذا التقويم الشديد الذي أفرط في النقد، ووجه سهاما حادة إلى إمام المفسرين، لا نحتاج إلى تتبعها واحدة واحدة؛ فهي في عمومها مجرد تعميمات عاطفية ومقالات خطابية في قضية علمية لا تتناقش إلا ببيان قويم ودليل متين، وحسب الناظر ما أورده في تبين الأصول التي ارتضاها الطبري وحرَّكته إلى قيله في المطلب الثالث من هذا المبحث.

أما محمد علي الحسن فاقتنع هو الآخر بعد حيرة في الأمر بأن الصورة الحقيقية لموقف الطبري هو الطعن،[66] متشبثا بما ورد عن السخاوي في جمال القراء: «قال شيخنا أبو القاسم الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إياك وطعن الطبري على ابن عامر»[67].

ويذكر أن مستند الطبري هو قواعد اللغة العربية «فيرفض أو يرجح وفق قواعد اللغة أحيانا كثيرا أو وفق ما يتراءى له من المعنى»[68]. ثم يورد لذلك أمثلة. فهذان وجهان أولهما: تبعا للغة، والثاني تبعا للمعنى، «والفرق بين طعنه في الأول وطعنه في الثاني أنه يعلل الأول تعليلا لغويا، ويعلل طعنه في الثاني تعليلا معنويا، ويرمي القائل المؤول غير تأويله بأنه ذ غفلة أو ذو غباء، أو أغفل وظن خطأ، أو فاسد التأويل»[69].

أما رده للقراءات المخالفة للرسم فقد وافقه المؤلف ولم يجد في رأيه لثمة، بل إن ابن جرير «محق في ذلك؛ لأنه مخالفة للمرسوم، كما يقول»[70].

ذلكم هو مجمل حيثيات تقويم محمد علي الحسن لموقف الطبري، وهو كما ترى وإن اتهم ابن جرير بالطعن في القراءات، إلا أنه يختلف عن سابقه في توجيهه، ويحمله على محمل حسن، وهو ما خلص إليه بقوله: «يظهر لنا من كل ما تقدم أن طعن ابن جرير في هذه القراءات إنما هو ناجم عن اعتقاده بعدم تواترها، وهذا موطن الداء في موقفه منها، وهو على أية حال مخطئ في مخالفته الإجماع على تواترها»[71].

أما ثالث الثلاثة فقد خلص من تبينه لمذهب الطبري في مناقشته للقراءات القرآنية في تفسيره إلى إنكار الطبري للقراءات المتواترة، وفضل بعضها على بعض، «مع تواتر الجميع عند القراء العشرة المشهورين، وهذا الموقف منه في غاية الخطورة؛ لأنه يعتبر طعنا في القراءات العشر التي أجمعت الأمة على تواترها»[72] وأكد أن صنيع الطبري هو الطعن بقوله: «ومن هنا نعرف أن إنكار القراءة المتواترة وتفضيله هو عين الطعن فيها»[73] وهو عين ما انتهى إليه في خاتمة رسالته، قائلا: «وقررت أخيرا أن إنكار قراءة متواترة بنفي صفة الصواب عنها وخلع ثوب القرآنية عنها وتفضيل قراءة متواترة على أخرى، مثلها يعتبر طعنا في القراءات العشر التي مدارها التوقيف والنقل المحض، ويكون المتعمد لذلك كافرا، وأما ما كان من ذلك بطريق الخطأ والسهو والغفلة فنرجو الله التجاوز عن صاحبه، وحملت هذه الرسالة ما كان من الشيخ على الأخير من ذلك»[74].

إن تقويم هذا الكاتب لم يخرج عن مآل صاحبيه، وحمله ذلك من ابن جرير على الخطأ رمي في عماية، إذ كيف يصدر هذا النظر عن الخطأ وصاحبه جرد له من الدلائل والحجج ما ينبغي أن يتجه بالنقد والتبصر، وما مثلها يخطأ في التفوه بها، فينبغي أن يحمل نظره محملا غير هذا.

وبالجملة فقد رام هؤلاء نقض مذهب الطبري، ناسبين إياه إلى الطعن في القراءات

التي لم يرها على شرطه. ومنهم من زعم أنه عالم بتواترها، ومنهم من ادعى مخالفته للإجماع. وفي القول بالطعن ومخالفة الإجماع سر الاستبحاث، وباعث على التبصر لرأي ابن جرير، كما سيأتي.

المطلب الثاني: المبرؤون لابن جرير:

انتحى أرباب هذا الموقف انتحاء الدفاع عن الطبري وتبرئته مما نسب إليه من الطعن في القراءات المتواترة، وهو موقف جماعة من الدارسين، منهم: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي في كتاب له بعنوان: «الاختيار في القراءات: منشؤه ومشروعيته وتبرئة الإمام الطبري من تهمة إنكار القراءات المتواترة» والدكتور مساعد بن سليمان الطيار في مقال له بعنوان: «هل أنكر ابن جرير قراءة متواترة أو ردها»من كتابه: «مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير»[75] وصاحب الاختيار في القراءات والرسم والضبط"[76] محمد بالوالي. والدكتور زيد بن علي مهارش الذي كتب بحثا بعنوان: «منهج الإمام الطبري في القراءات وضوابط اختياره في تفسيره».

ومن القدماء الذين استبعدوا أن يكون الطبري قد طعن في قراءة متواترة أبو شامة في المرشد الوجيز قال: « قلت: ووقع في «كتاب البيان» لأبي طاهر بن أبي هاشم كلام لأبي جعفر الطبري، ظن منه أنه طعن على قراءة ابن عامر، وإنما حاصله أنه استبعد قراءته على عثمان بن عفان ﷺ، على ما جاء في بعض الروايات عنه على ما نقلناه في «الكتاب الكبير من إبراز المعاني»، وذلك غير ضائر، فهب أنه لم يصح أنه قرأ على عثمان، فقد قرأ على غيره من الصحابة، وكان يقول: هذه حروف أهل الشام التي يقرءونها»[77].

وسبيل هؤلاء المذكورين وسواهم في الدفاع عن الطبري وتبرئته من الطعن، أن ابن جرير مختار من القراءات غير طاعن، ومضعف بمعايير القراءة والاختيار، وما رده هؤلاء المتهمون من حجج من قبيل ترادهم لفظ التواتر زاعمين أن ابن جرير منكر له، لا تقوى أمام حقيقة مذهب الطبري السالك سبيل الهدى القرائي من غير ابتداع، وهذا المنحى المبرئ أولى بالاتباع، وبيان ذلك في القضية التالية:

المطلب الثالث: استبانة موقف الطبري

ولنستبين سبيل ابن جرير في هذا الموقف نشتغل بالجواب عن هذه الأسئلة، المصوغة في وجوه ثلاثة:

الوجه الأول: هل ثمة إجماع على قراءات أنكره الطبري ؟

الوجه الثاني: هل تواتر عند الطبري ما رده من القراءات؟

الوجه الثالث: ما هي معايير ابن جرير في نقد القراءة؟

الوجه الرابع: هل للطبري اختيار في القراءات أو مجرد ناقد موجه؟

1- فأما القضية الأولى فمنطلقها أن الإجماع الحاصل على السبعة إنما كان بعد

تصنيف ابن مجاهد للسبعة، وصنيع ابن جرير حدث قبل هذه الفترة، فكيف يعد نظره خرقا لإجماع لم يتم بعد.

إن تصنيف ابن مجاهد للسبعة متأخر عن تفسير الطبري، فقد انتهى الطبري من تفسيره سنة تسعين ومائتين (290هـ) وسبع ابن مجاهد سنة ثلاثمائة من الهجرة (300هـ) والدليل على ذلك ما أخرجه الخطيب في تاريخه : « أنبأنا محمد بن عبد الله النيسابوري الحافظ قال: سمعت أبا بكر بن بالويه[78] يقول: قال لي أبو بكر محمد بن إسحاق يعني بن خزيمة: بلغني أنك كتبت التفسير عن محمد بن جرير؟ قلت: بلى، كتبت التفسير عنه إملاء. قال: كله؟ قلت: نعم. قال: في أي سنة؟ قلت: من سنة ثلاث وثمانين إلى سنة تسعين. قال: فاستعاره مني أبو بكر فرده بعد سنين. ثم قال: قد نظرت فيه من أوله إلى آخره وما أعلم على أديم الأرض اعلم من محمد بن جرير»[79] وأورد ياقوت ما يدل على أنه أنهاه قبل هذا التاريخ، قال: «قال أبو بكر بن كامل: أملى علينا من كتاب التفسير مائة وخمسين آية، ثم خرج بعد ذلك إلى آخر القرآن فقرأه علينا وذلك في سنة سبعين ومائتين، واشتهر الكتاب وارتفع ذكره»[80].

هذا فضلا عن أن ابن مجاهد من الآخذين عن ابن جرير، ومن شيوخه المعتبرين قال الذهبي: «وصنف (أي الطبري) كتابا حسنا في القراءات أخذ عنه ابن مجاهد»[81] وقد ذكر ياقوت ما يفيد أخذ ابن مجاهد رواية ورش عن الطبري[82].

إن ابن جرير له أسبقية التصنيف في القراءات قبل أن يقع ابن مجاهد على مختاره، قال ابن الجزري: «فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب: أبو عبيد القاسم بن سلام وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة، وتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين وكان بعده أحمد بن جبير بن محمد الكوفي؛ نزيل أنطاكية جمع كتابا في قراءات الخمسة من كل مصر واحد، وتوفي سنة ثمان وخمسين ومائتين، وكان بعده: القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي صاحب قالون؛ ألف كتابا في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إماما، منهم هؤلاء السبعة توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين. وكان بعده: الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري جمع كتاباً حافلاً سماه: الجامع، فيه نيف وعشرون قراءة، توفى سنة عشر وثلاثمائة، وكان بعيده أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجوني جمع كتاباً في القرآءات، وأدخل معهم أبا جعفر أحد العشرة، وتوفى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، وكان في أثره: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد؛ أول من اقتصر على قرآءات هؤلاء السبعة فقط. وروى فيه عن هذا الداجوني وعن ابن جرير أيضاً وتوفى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة»[83].

2- وأما القضية الثانية فإن الأمر يحتاج إلى التوقف عند مفهوم التواتر، وهو مصطلح كما يقول د. مساعد الطيار: «.. ولا تكاد تجد هذه العبارة في كتب السابقين، وإنما تجد عندهم:

قـراءة العامـة، القـراءة المستفيضـة، القـراءة المشـهورة، قـراءة قـراء الأمصـار، وغيرهـا مـن المصـطلحات التـي تـدل علـى شـيوع القـراءة وانتشارها. أما لفظ التواتر فلـم أقف عليه عند من قبل الطبري ولا عند ابن مجاهد الذي سبع السبعة ولا عند الداني في كتاب التيسير.. وإنما جاء هذا المصطلح متأخرا بعد تسبيع السبعة بزمن..»[84].

ومـا دام الأمـر كـذلك فـأي تـواتر أنكـره ابـن جريـر، ولا تـواتر في أمـر يقـع التنـازع فيـه، وأغلب الاختيارات القرائية المدونة آنذاك لا تخلو من خلاف، وهب أن الاتفاق أو التواتر حاصل على السبعة؛ فإنه لـم يحصل إلا بعد تصنيف ابن مجاهد للسبعة.

فكيف يُلزم صاحب «دفاع عن القراءات» ابـن جريـر بتصـنيفات القـراء المتـأخرين للقـراءات إلـى سبع أو عشـرة أو نحـو ذلـك؟ متجاهلا أن مرحلة ابن جرير مرحلة مخاض قرائي لم يقر التصنيف القرائي قراراه بعد.

هذا بالإضافة إلى أن ثمة منقولا عن القراء السبعة متنكب عن حيز التواتر، وغير نكير رده ولا مستهجن تضعيفه؛ فما ظنك بغير السبعة. نص على ذلك أبو شامة في فصل من مرشده، أقتبس منه ما يفي بالغرض، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونحن فإن قلنا: إن القراءات الصحيحة إليهم نسبت وعنهم نقلت، فلسنا ممن يقول: إن جميع ما روي عنهم يكون بهذه الصفة، بل قد روي عنهم ما يطلق عليه أنه ضعيف وشاذ؛ بخروجه عن الضابط المذكور، باختلال بعض الأركان الثلاثة، ولهذا ترى كتب المصنفين في القراءات السبع مختلفة في ذلك، ففي بعضها ذكر ما سقط في غيرها، والصحيح بالاعتبار الذي ذكرناه موجود في جميعها إن شاء الله تعالى. فلا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة، ويطلق عليها لفظ الصحة، وإن هكذا أنزلت إلا إذا دخلت في ذلك الضابط..»[85] ثم ذكر نماذج مما نسب إليهم وفيه ما تنكره أهل اللغة ثم قال: «... وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة، أي كل فرد فرد مما روى عن هؤلاء الأئمة السبعة، قالوا: والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب. ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير نكير له، مع أنه شاع واشتهر واستفاض، فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها (..) فالحاصل أنا لسنا ممن يلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء، بل القراءات كلها منقسمة إلى متواتر وغير متواتر، وذلك بين لمن أنصف وعرف وتصفح القراءات وطرقها. وغاية ما يبديه مدعي تواتر المشهور منها؛ كإدغام أبي عمرو، ونقل الحركة لورش، وصلة ميم الجمع، وهاء الكناية لابن كثير، أنه متواتر عن ذلك الإمام الذي نسبت تلك القراءة إليه، بعد أن يجهد نفسه في استواء الطرفين والواسطة، إلا أنه بقي عليه التواتر من ذلك الإمام إلى النبي ﷺ في كل فرد فرد من ذلك،

وهنالك تكسب العبرات، فإنها من ثم لم تنقل إلا آحادًا، إلا اليسير منها»[86].

وعلى هذا النسق سرى ابن جرير فيما رده من الأحرف، إذ لم يكن مما ثبتت استفاضته لديه، فأجراه مجرى الشاذ الذي يوهّن أساسه، ولا يعتد بنقله، ومن زعم أنه مع هذا الأساس صح لديه تواترها، ثم صار إلى الطعن، فقد جاء بالخلف من القول، فها هي نصوص ابن جرير ناطقة بمبنى توهينه ما وهنه:

➢ من ذلك قوله : «وقد اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾[87] فقرأ ذلك عامة قراء الأمصار ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ على تقدير فُعَلة، مثل تُخَمة وتؤدة وتكأة من اتقيت. وقرأ ذلك آخرون: (إلا أن تتقوا منهم تَقِيَّة) على مثال فَعيلة. والقراءة التي هي القراءة عندنا: قراءة من قرأها: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ لثبوت حجة ذلك بأنه القراءة الصحيحة، بالنقل المستفيض الذي يمتنع منه الخطأ"[88].

➢ ومن ذلك قوله : «والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾[89] بفتح «أن» بوقوع النداء عليه، بمعنى: فنادته الملائكة بذلك (...) مع أن ذلك هو القراءة المستفيضة في قراءة أمصار الإسلام، ولا يعترض بالشاذ على الجماعة التي تجئ مجئ الحجة»[90].

➢ كما وهَّن قراءة من قرأ ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ بتخفيف الشين فقال: «والقراءة التي هي القراءة عندنا في ذلك ضم الياء وتشديد الشين؛ بمعنى التبشير؛ لأن ذلك هي اللغة السائرة، والكلام المستفيض المعروف في الناس، مع أن جميع قراء الأمصار مجمعون في قراءة: (فبم تبشرون) على التشديد. والصواب في سائر ما في القرآن من نظائره أن يكون مثله في التشديد وضم الياء»[91].

➢ وفي قوله تعالى ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةٌ حَاضِرَةٌ﴾[92] قال: «واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الحجاز والعراق وعامة القراء: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةٌ حَاضِرَةٌ﴾ بالرفع، وانفرد بعض قراء الكوفيين، فقرأه بالنصب. وذلك وإن كان جائزا في العربية، إذ كانت العرب تنصب النكرات والمنعوتات مع كان، وتضمر معها في «كان» مجهولا ... فإن الذي أختار من القراءة، ثم لا أستجيز القراءة بغيره، الرفع في التجارة الحاضرة؛ لإجماع القراء على ذلك، وشذوذ من قرأ ذلك نصبا عنهم، ولا يعترض بالشاذ على الحجة»[93].

وعلى هذا الأساس قام موقف الطبري في سائر ما اعترض عليه ولم يرتضه قراءة، ورأى صحة غيره، وهو حاصل ما يحتج به في نقده القرائي، كما رأيت في النصوص السالفة، ومن قيله الجامع لذلك: «فغير جائز الاعتراض بالشاذ من القول على ما قد ثبتت حجته بالنقل المستفيض»[94] أو قوله السالف الذكر: «ولا يعترض بالشاذ على الجماعة التي تجئ مجئ الحجة»[95].

ولأجل هذا الأصل توقف رَحِمَهُ ٱللَّهُ معترضا على قراءة ابن عامر، قال السخاوي في جمال

القراء: «وقد تكلم محمد بن جرير الطبري في قراءة ابن عامر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: «وقد زعم بعضهم أن عبد الله بن عامر أخذ قراءته عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، وعليه قرأ القرآن، وأن المغيرة قرأ على عثمان بن عفان. قال: «وهذا غير معروف عن عثمان؛ وذلك أنا لا نعلم أحدا ادعى أن عثمان أقرأه القرآن، بل لا يحفظ عنه من حروف القرآن إلا أحرفاً يسيرة، ولو كان سبيله في الانتصاب لأخذ القرآن على من قرأ عليه السبيل التي وصفها الراوي عن المغيرة بن أبي شهاب ما ذكرنا، كان لا شك قد شارك المغيرة في القراءة عليه والحكاية عنه غيره من المسلمين، إما من أدانيه وأهل الخصوص به، وإمّا من الأباعد والأقاصي، فقد كان له من أقاربه، وأدانيه من هو أمسّ رَحِماً، وأوجب حقاً من المغيرة كأولاده، وبني أعمامه، ومواليه، وعشيرته، ومن الأباعد من لا يحصى عدده كثرة، وفي عدم مدّعي ذلك عن عثمان الدليلُ الواضح على بطلان قول من أضاف قراءة عبد الله بن عامر إلى المغيرة بن أبي شهاب، ثم إلى أن أخذها المغيرة بن أبي شهاب عن عثمان قراءة عليه. قال: وبعد: فإن الذي حكى ذلك وقاله رجل مجهول من أهل الشام، لا يعرف بالنقل في أهل النقل، ولا بالقرآن في أهل القرآن، يقال له: عِراك بن خالد المري، ذكر ذلك عنه هشام بن عمَّار. وعراك لا يعرفه أهل الآثار، ولا نعلم أحداً روى عنه غير هشام بن عمار...»[96].

فابن جرير ـ إذن ـ لم يتكلم في قراءة ابن عامر إلا لضعف سندها عنده، فالناقل لاتصالها إلى عثمان مجهول لا يوثق بنقله للأخبار، وعثمان لم يثبت أنه أقرأ المغيرة القرآن، فكيف يدعى اتصال قراءة ابن عامر إلى عثمان. وعليه فلا مسوغ لنسبة الطعن لابن جرير ـ وهو الخبير بقواعد الإسناد وصحة الأخبار ـ مع هذه الحجج التي لم تخرج عن المنهج العلمي في نقل الأخبار التي من أعظمها القرآن. فلو تتحقق من صحتها وبالأولى تواترها لا يتردد في تقبلها، «فالواجب على من زعم أن ابن جرير طعن في قراءة متواترة أن يثبت تواترها عند ابن جرير أولا، ثم يسلم له تعبيره هذا»[97].

3- أما القضية الثالثة فيؤخذ مبناها مما مضى تقريره، فقد اتضح أن ابن جرير يسلك في نقد القراءات مسلكا علميا مبنيا على معايير وضوابط القراءة الصحيحة؛ وهو المنهج الذي سار عليه كل رواد هذا العلم. وتؤخذ هذه الضوابط من ثنايا تعقيباته على قراءات لبعض الأحرف، على نحو ما مضى في بعض المثل، وأهم تلك الضوابط:

أ- استفاضة النقل: كقوله في قوله تعالى: ﴿إِهْبِطُواْ مِصْرًا﴾[98]: «فأما القراءة فإنها بالألف والتنوين: ﴿إِهْبِطُواْ مِصْرًا﴾ وهي القراءة التي لا يجوز عندي غيرها؛ لاجتماع خطوط مصاحف المسلمين، واتفاق قراءة القرأة على ذلك؛ ولم يقرأ بترك التنوين فيه وإسقاط الألف منه، إلا من لا يجوز الاعتراض به على الحجة فيما جاءت به من القراءة مستفيضا بينهما»[99]. وقال في قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ

إِحْدٰيهُمَا ٱلأُخْرٰى﴾ [100] "والصواب من القراءة عندنا في ذلك، قراءة من قرأه بفتح «أن» من قوله: «أن تضل إحداهما»، وبتشديد الكاف من قوله: ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدٰيهُمَا ٱلأُخْرٰى﴾. ونصب الراء من ... وإنما اخترنا ذلك في القراءة؛ لإجماع الحجة من قدماء القرأة والمتأخرين على ذلك، وانفراد الأعمش ومن قرأ قراءته في ذلك بما انفرد به عنهم. ولا يجوز ترك قراءة جاء بها المسلمون مستفيضة بينهم إلى غيرها»[101].

وغيرها من أقوال يصرح فيها بأن ما أجمع عليه هو المقبول، وسواه لا يحتج به، ويجري على سنن الشاذ الذي لا تقوم به الحجة؛ فكأن مذهب الجماعة عنده بمثابة قوة النقل الذي هو العيار الأساس في القراءة، على نحو ما روي عن نافع قال: «قرأت على سبعين من التابعين؛ فما اتفق عليه اثنان أخذته، وما شذ فيه واحد تركته»[102].

ب- موافقة العربية: ومن اعتباره موافقة العربية: قوله في قوله تعالى: ﴿هِيتَ لَكَ﴾[103]: «وأولى القراءة في ذلك قراءة من قرأه: ﴿هيتَ لَكَ﴾ بفتح الهاء والتاء وتسكين الياء؛ لأنها اللغة المعروفة في العرب دون غيرها، وأنها فيما ذكر قراءة رسول الله ﷺ» ثم روى عن أبي وائل عن ابن مسعود قال: «قد سمعت القرأة؛ فسمعتهم متقاربين، فاقرءوا كما علمتم، وإياكم والتنطع والاختلاف، فإنما هو كقول أحدكم: «هلم» و«تعال». ثم قرأ عبد الله: (هيت لك) فقلت: يا أبا عبد الرحمن، إن ناسا يقرءونها: «هيت لك» فقال عبد الله: إني أقرؤها كما علمت أحب إلي»[104].

وفي قراءة قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ [105] مفضلا قراءة فتح الياء على رفعها، قال: «والذي هو أولى بالصواب من القراءتين، قراءة من قرأ ذلك: ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ بفتح «الياء»، لاستفاضة القراءة بذلك في قرأة الأمصار، وشذوذ ما خالفها، وأنها اللغة المعروفة السائرة في العرب، وإن كان مسموعا من بعضها: «أجرم يجرم» على شذوذه. وقراءة القرآن بأفصح اللغات، أولى وأحق منها بغير ذلك»[106].

وفي قوله تعالى: ﴿شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ﴾ [107] قال: «واختلفت القراء في قراءة قوله: (شواظ)، فقرأ ذلك عامة قراء المدينة والكوفة والبصرة، غير ابن أبي إسحاق (شواظ) بضم الشين، وقرأ ذلك ابن أبي إسحاق، وعبد الله بن كثير ﴿شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ﴾ بكسر الشين، وهما لغتان، مثل الصوار من البقر[108]، والصوار بكسر الصاد وضمها. وأعجب القراءتين إلي ضم الشين؛ لأنها اللغة المعروفة، وهي مع ذلك قراءة القراء من أهل الأمصار»[109].

والملحظ من اعتبار هذا الضابط في هذه النصوص وسواها أن ابن جرير يرى لزوم معاضدته بالنقل الصحيح، كما في النص الأول، أو استفاضة النقل به عن القرأة، كما في النص الثاني. وأنه وحده لا يكفي لصحة القراءة، ومما يؤكد ذلك قوله في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ ٱلإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ﴾ [110]

بفتح الفاء: قرأ ذلك قراء الأمصار؛ لأن العين في الفعل منه مكسورة، وإذا كانت العين من يفعل مكسورة، فإن العرب تفتحها في المصدر منه إذا نطقت به على مفعل، فتقول: فر يفر مفرا، يعني فرا... وروي عن ابن عباس أنه كان يقرأ ذلك بكسر الفاء، ويقول: إنما المفر: مفر الدابة حيث تفر». قال: «والقراءة التي لا أستجيز غيرها الفتح في الفاء من المفر؛ لإجماع الحجة من القراء عليها، وأنها اللغة المعروفة في العرب إذا أريد بها الفرار، وهو في هذا الموضع الفرار»[111] فلم يستجز غير هذه القراءة التي اختار في (المفر) وهي: فتح الفاء؛ لمخالفة غيرها الوجه العربي الصحيح مع إجماع الحجة على خلافه.

ج- موافقة الرسم: قال في قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾[112]: «وفي «زكريا» لغة ثالثة لا تجوز القراءة بها؛ لخلافها مصاحف المسلمين؛ وهو «زكري» بحذف المدة والياء الساكنة، تشبهه العرب بالمنسوب من الأسماء، فتنونه وتجريه في أنواع الإعراب مجاري ياء النسبة»[113].

ومنه قوله: وأما قوله: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾[114]: فإن قراءة كافة المسلمين: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾، وعلى ذلك خطوط مصاحفهم. وهي القراءة التي لا يجوز لأحد من أهل الإسلام خلافها، لنقل جميعهم تصويب ذلك قرنا عن قرن. وكان ابن عباس يقرؤها فيما روي عنه: «وعلى الذين يطوقونه»[115].

ومن أصرح ذلك قوله في قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا﴾[116] مرجحا الجمع على الإفراد: «وأعجب القراءات إلي في ذلك قراءة من قرأ: ﴿كَهَيْئَةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا﴾[117] على الجماع فيهما جميعا؛ لأن ذلك كان من صفة عيسى أنه يفعل ذلك بإذن الله، وأنه موافق لخط المصحف. واتباع خط المصحف مع صحة المعنى واستفاضة القراءة به، أعجب إلي من خلاف المصحف»[118].

ونقل مكي عن ابن جرير أن ما «كان مخالفا لخط المصحف لم نقرأ به، ووقفنا عنه، وعن الكلام فيه»[119].

ولعل الملحوظة المذكورة في الوجه العربي تصح في هذا الضابط، وهو انضمام الاستفاضة في القراءة إلى موافقتها لخط المصحف حتى تزول عنها الشبهة، كما في بعض النصوص السابقة، أو إلى صحة النقل، وعليه قوله: ﴿فِي ظُلَلٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[120] بعدما حكى قراءتها بظلل وظلال، قال: «والصواب من القراءة في ذلك عندي: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ لخبر روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن من الغمام طاقات يأتي الله فيها محفوفا»[121] فدل بقوله: «طاقات»، على أنها ظلل، لا ظلال، لأن واحد «الظلل»: «ظلة»، وهي الطاق[122]، واتباعا لخط المصحف. وكذلك الواجب في كل ما اتفقت معانيه

واختلفت في قراءته القرأة، ولم يكن على إحدى القراءتين دلالة تنفصل بها من الأخرى غير اختلاف خط المصحف، فالذي ينبغي أن تؤثر قراءته منها ما وافق رسم المصحف»[123]

وعلى هذا الملحظ يكون ضابط الاستفاضة وصحة النقل مهيمنا على الضابطين الآخرين، وهو الذي ارتآه نقاد القراءة، قال الجعبري: «الشرط واحد وهو صحة النقل، ويلزم الآخران»[124].

تلك هي أهم ضوابط القراءة عند ابن جرير، وهي لا تشذ عما استقر عليه الأمر عند رواد هذا العلم. وقد أرجع هذه الضوابط مؤلف «منهج الطبري في القراءات» إلى أكثر من هذه الثلاثة، مضيفا إليها: اختيار القراءة لقوة المعنى، واختيار القراءة بدلالة السياق، واختيار القراءة بالقرائن، وفصل القول فيها بشواهدها من تفسير الإمام[125]. والحق أن ما أضافه لا يعدو أن يكون من توابع اللغة؛ فالسياق والقرائن والمعنى من مقتضيات التركيب اللغوي، حتى إن القرائن والسياق يخرجان من مشكاة واحدة لدى أرباب المعاني.

4- والقضية الرابعة هي نتيجة هذا البيان الذي تقرر، وحاصلها أن هذا الصنيع من ابن جرير هو مقتضى الاختيار الذي ارتضاه السلف ولم يروا فيه مذمة ولا عن الكافة شذوذا. والاختيار مبناه على تفضيل وجه قرائي لوجه صحيح، مع عدم الخروج عن ضوابط القراءة الصحيحة[126].

وقد نص جماعة من المؤلفين على أن للطبري اختيارا بثه في كتبه ونقله عنه بعض تلامذته[127]:

فأورد ياقوت عن أبي علي الحسن بن علي الأهوازي المقرىء في كتاب الاقناع قال: «وله في القراءات كتاب جليل كبير رأيته في ثماني عشرة مجلدة إلا أنه كان بخطوط كبار ذكر فيه جميع القراءات من المشهور والشواذ، وعلل ذلك وشرحه، واختار منها قراءة لم يخرج بها عن المشهور، ولم يكن منتصبا للإقراء ولا قرأ عليه أحد إلا آحاد من الناس؛ كالصفار شيخ كان ببغداد من الجانب الشرقي، يروي عنه رواية عبد الحميد بن بكار عن ابن عامر. وأما القراءة عليه باختياره فإني ما رأيت أحدا أقرأ به غير أبي الحسين الجبي وكان ضنينا به، ولقد سألته زمانا حتى أخذ علي به وقال: ترددت إلى أبي جعفر نحوا من سنة أسأله ذلك زمانا حتى أجرمت عليه وسألته، وكنت قد سمعت منه صدرا من كتبه فأخذه علي على جهته، وقال: لا تنسبها إلي وأنا حي، فما أقرأت بها أحدا حتى مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شوال سنة عشر وثلاثمائة»[128].

ومما يؤكد كونه صاحب الاختيار وجدان صيغ كثيرة دالة على مدلوله في تفسيره تتبعها صاحب «منهج الطبري في القراءات»[129] وصنفها إلى ثلاثة أقسام:

أولها: النص على الاختيار بلفظ (الاختيار وما في معناه)

ثانيها: النص على الاختيار بلفظ (وأولى القراءتين بالصواب وما في معناه).

ثالثها: النص على الاختيار بلفظ (لا أستجيز القراءة بغيرها وما في معناه).

كما نسب إليه الاختيار مع الذين اختاروا من القرأة ذاكرا معايير اختيارهم مكي بن أبي طالب فقال: «وهؤلاء الذين اختاروا إنما قرءوا لجماعة، وبروايات، فاختار كل واحد مما قرأ وروى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار، وقد اختار الطبري وغيره. وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربية، وموافقته للمصحف، واجتماع العامة عليه»[130].

ومن الذين أسندوا إليه الاختيار ابن جرير في المنبهة حيث قال:

والطبري صاحب التفسير

له اختيار ليس بالشهير

وهو في جامعه مذكور

وعند كل صحبه مشهور[131]

هذا بالإضافة إلى ما نقله أرباب التراجم من إسناد الاختيار إليه، كما سبق النقل عنهم في صدر هذه الصفحات.

وإذ تبينا كل هذا فلا مرية في بطلان نسبة الطعن في القراءات لهذا الإمام ولا فساد قول أفسد من ادعاء أنه عالم بتواتر مالم يستجزه من الأوجه القرائية. وقائل ذلك ذو حمية لم تؤسس على قواعد المنهج العلمي الذي حمل ريادته ابن جرير الطبري. والله أعلم بالصواب.

۞۞۞

خاتمة:

لقد أوضحت بما يسع طبيعة هذه الورقات بعض معالم الرؤية القرائية لدى ابن جرير الطبري في قضيتين: أولاهما جذر الأخرى وأساسها؛ هي مذهبه في الأحرف السبعة وما إليه، وثانيهما تابعة لها وامتدادها؛ وهي موقفه من القراءات وتوابعه، بوجيز القول ومختصره. وها أنذا أسترجع مما قررته بعض الخلاصات:

1- إن ابن جرير الطبري إمام من أئمة علم القراءات، راجح في بابه، وأقدر على تحليل مسائله، ورّث فيه تصنيفا يدل وصف ناعته على عظم شأنه، وجودة ترتيبه، وعمق مضمونه، لكنه لم يصلنا لحدود الآن، فاعتمد البحث كتابه «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» الذي بث فيه معارف قرائية يُستهدى بها لتبين منحى صاحبها فيما نحن بسبيله.

2- ذهب ابن جرير في تفسير الأحرف السبعة إلى أنها لغات سبع في كلمة واحدة؛ باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، وهو لم يزعم أن في القرآن ما يُقرأ على ذلك النحو؛ لأن الأحرف السبعة لم يُثبت منها الإمام عثمان إلا حرفا واحدا؛ نظرا لمصلحة اتحاد الأمة وعدم افتتانها باختلاف الأحرف الذي يوجب كفر المماري فيه، وإلى ذلك الحرف الباقي ترجع القراءات القرآنية؛ لاحتمال خطوط المصاحف لها مع صحة النقل إلى مصدرها.

3- تكلم الإمام الطبري في قراءات بما يقتضي عدم صحتها وتفضيل غيرها عليها، مع تلقي الناس لها بالقبول، فزعم بعض الدارسين أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ طاعن في القراءات ومتجرئ على خرق إجماع الأمة، وسعى الآخرون إلى تبرئته من هذا المدعى، وسار البحث لتأييد هذا الصنف، مستبينا الموقف من وجوه مآلها إلى أن ابن جرير كانت له معايير في رد القراءات وقبولها؛ هي الضوابط التي استقر عليها الاصطلاح، وانبنت عليها مآخذ الأئمة القراء، وهي: استفاضة النقل، وموافقة الرسم والوجه العربي الصحيح. وما كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليرد قراءة عَلِم هو بتواترها، أو يخرق إجماع الأئمة عليها زمنه، وقائل ذلك ينبغي أن يعيد مراجعة قيله ببينات من كلام الطبري نفسه.

4- إن ابن جرير صاحب اختيار، وللاختيار معاييره لم يحد فيها إمام المفرسين عن سيرة من سبقوه، ولا الخالفين بعده من الأئمة الفضلاء، وهي سنة قرائية تتحد أصولها، وقد يختلف في بعض جزئياتها، وحملُ منحى الطبري على الاختيار أسلم من مقالة القدح في عالم كان له في خدمة علوم الإسلام نظر ثاقب حلاه بسمة الاجتهاد والإمامة.

5- لتعقبات الطبري القرائية وتعليقاته وتعليلاته في تفسيره، مقام علمي راسخ ينبغي الأوب إليها لتعميق النظر القرائي ذي الأصول اللغوية والنقلية، حاول اقتراءها بعض الدارسين، وما زال في كنوزها ما يحتاج لمزيد توقل ومتابعة. نسأل الله دوام معونته وتيسيره؛ إنه نعم المولى ونعم النصير.

۞۞۞

الهوامش

(1) قال الخطيب «وتفرد بمسائل حفظت عنه» تاريخ بغداد: 1/ 16.
(2) البقرة: 36.
(3) جامع البيان: 1/ 542.
(4) البقرة: 281.
(5) جامع البيان: 6/ 80.
(6) البقرة: 212.
(7) جامع البيان 4/ 291.
(8) هكذا ورد عند الطبري في تفسيره (1/ 148)، وذكره ابن السبكي في طبقاته (3/ 121) وسيرد بعض القيل عما صنف ابن جرير في هذا الفن.
(9) جامع البيان: 1/ 148.
(10) قال أبو محمد الفرغاني: «ثم من كتب محمد بن جرير كتاب «التفسير» الذي لو ادعى عالم أن يصنف منه عشرة كتب، كل كتاب منها يحتوي على علم مفرد مستقصى لفعل» سير أعلام النبلاء 14/ 273.
(11) معجم الأدباء: 6/ 2446.
(12) نفسه 6/ 2454.
(13) نفسه 6/ 2451.
(14) أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة البغدادي، تلميذ محمد بن جرير الطبري. ولد: سنة ستين ومائتين. وتوفي: سنة خمسين وثلاث مائة. صاحب التصانيف في الفقه وعلوم القرآن.. [سير أعلام النبلاء: 15/].
(15) نفسه 6/ 2455.
(16) تاريخ بغداد 2/ 161.
(17) غاية النهاية 2/ 107.
(18) الأرجوزة المنبهة : 155.
(19) مجموع الفتاوى: 13/ 389.

(20) الإتقان: 1/ 403.
(21) جامع البيان: 1/ 57.
(22) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: 8/ 281.
(23) نفسه: 8/ 284.
(24) غريب الحديث: 3/ 159.
(25) فضائل القرآن: 339.
(26) المرشد الوجيز: 98 والآية من سورة المائدة: 62.
(27) أخرجه البخاري في فضائل القرآن باب أنزل القرآن على سبعة أحرفٍ ح: 4991 والإمام مسلم ح: 818 وآخرون.
(28) جامع البيان 1/ 58.
(29) النشر 1/ 31.
(30) الرسم القرآني: 105.
(31) التمهيد 8/ 269.
(32) المرشد الوجيز 138.
(33) جامع البيان 1/ 58.
(34) جامع البيان: 1/ 64.
(35) نفسه 1/ 64.
(36) نفسه 1/ 65.
(37) هو عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم أبو طاهر البغدادي البزاز الأستاذ الكبير الإمام النحوي العلم الثقة مؤلف كتاب البيان والفصل في القراءات [غاية النهاية : 1/ 475].
(38) المرشد الوجيز: 148.
(39) الإبانة 43- 44.
(40) الإبانة 44.
(41) الإبانة 43.
(42) جامع البيان 1/ 65.
(43) آل عمران: 32.
(44) نفسه 6/ 347.
(45) المرشد الوجيز 149.
(46) مجموع الفتاوى 13/ 402 ويظهر أن ابن تيمية مؤيد لمذهب الطبري، وذلك في قوله: «فالذي عليه جمهور العلماء من السلف والأئمة أنها حرف من الحروف السبعة، بل يقولون : إن مصحف عثمان هو أحد الحروف السبعة، وهو متضمن للعرضة الآخرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل، والأحاديث والآثار المشهورة المستفيضة تدل على هذا القول» 13/ 395.
(47) هو أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو الأموي بالولاء، أبو الطاهر المصري، من حفاظ الحديث، مصنف شرح الموطأ، توفي سنة 250 هـ [تذكرة الحفاظ 2/ 67].
(48) المرشد الوجيز : 106.
(49) نفسه: 148 ولشيخنا الدكتور توفيق العبقري رسالة في هذا الباب بعنوان : «الاختلاف بين المصاحف العثمانية بالزيادة والنقصان» طبع بمطبعة: أولاد الشيخ للتراث.القاهرة.1423هـ
(50) الإبانة: القراءة فيما خالف خط المصحف وإن روي ص: 54. يقول ابن تيمية: « ومن هؤلاء من يقول : إن حرف أبي بن كعب وابن مسعود وغيرها مما يخالف رسم هذا المصحف منسوخة» [الفتاوى: 13/ 397].
(51) الابانة 53-54.
(52) نفسه.
(53) نفسه.
(54) منع الموانع 350.
(55) هو أحمد بن يوسف بن الحسن بن رافع بن الحسين بن سويدان الشيبانيّ الموصلي، موفق الدين أبو العباس الكواشي: عالم بالتفسير، من فقهاء الشافعية. من أهل الموصل. توفي 680هـ [الأعلام 1/ 470].
(56) الإتقان 1/ 281.
(57) النشر 1/ 52.
(58) دفاع عن القراءات: 12- 13.
(59) نفسه: 13.
(60) نفسه 15.
(61) نفسه 18.

(62) نفسه 20.
(63) نفسه 22.
(64) نفسه 25.
(65) نفسه 27.
(66) القراءات القرآنية: 40.
(67) جمال القراء: 1/ 434.
(68) القراءات القرآنية: 44.
(69) نفسه: 45.
(70) نفسه 42.
(71) نفسه: 55.
(72) القراءات المتواترة : 8.
(73) نفسه: 144.
(74) نفسه: 472.
(75) انظره ص: 312.
(76) انظره ص: 109.
(77) المرشد الوجيز 161.
(78) قال الذهبي: «الإمام المفيد، الرئيس أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه الجلاب النيسابوري من كبراء بلده. توفي سنة 340 هـ» سير أعلام النبلاء: 15/ 419.
(79) تاريخ بغداد 2/ 161.
(80) معجم الأدباء 6/ 2452.
(81) معرفة القراء الكبار 1/ 150.
(82) ن. معجم الأدباء 6/ 2455. وللباحث محمد البخاري إسهام في تحقيق تتلمذ ابن مجاهد على ابن جرير أفدت منه بعض ما حبرته هنا.
(83) النشر 1/ 34.
(84) مقالات في علوم القرآن: 313.
(85) المرشد الوجيز : 173.
(86) نفسه: 173– 177.
(87) آل عمران: 28.
(88) جامع البيان 6/ 317.
(89) آل عمران: 39.
(90) جامع البيان 6/ 367.
(91) جامع البيان: 6/ 369.
(92) البقرة: 181.
(93) جامع البيان 6/ 80.
(94) نفسه 3/ 264.
(95) نفسه 6/ 368.
(96) جمال القراء 2/ 433 فما بعدها وقد ناقش السخاوي ابن جرير وتتبع حججه في هدا الكتاب فانظره.
(97) مقالات في علوم القرآن: 318.
(98) البقرة: 60.
(99) جامع البيان 2/ 136.
(100) البقرة: 281.
(101) نفسه 6/ 65.
(102) الإبانة 83.
(103) يوسف: 23.
(104) نفسه 16/ 30 علق على هذا الأثر شاكر قائلا: « هذا إسناد صحيح» وجزء منه في صحيح البخاري كتاب تفسير القرآن. باب قوله: (وراودته...) ح: 4692.
(105) المائدة: 3.
(106) جامع البيان: 9/ 485.
(107) الرحمن: 33.
(108) الصوار: القطيع من البقر (اللسان).
(109) جامع البيان 23/ 47.
(110) الإنسان: 10.
(111) جامع البيان: 24/ 58.
(112) آل عمران: 32.
(113) جامع البيان: 6/ 348.
(114) البقرة: 183.
(115) جامع البيان 3/ 418 .
(116) آل عمران: 48.
(117) آل عمران: 48.
(118) جامع البيان 6/ 425.
(119) الإبانة 53.
(120) البقرة: 208.

(121) علق عليه شاكر قائلا: وهذا الحديث ضعيف.. ولعله موقوفا أشبه بالصواب (جامع البيان: 4/ 265).

(122) الطاق: ما عقد من الأبني.ة والجمع :الطاقات. [مختار الصحاح: طوق].

(123) جامع البيان 4/ 262.

(124) النشر: 1/ 13.

(125) ينظر منهج الإمام الطبري في القراءات ص: 385 و 427 و 481.

(126) يقول ابن الجزري في معنى القراءة أو الاختيار: «إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم، المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فآثره على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه؛ فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد» النشر: 2/ 52.

(127) قال ابن الجزري: « وقرأ عليه باختياره أحمد بن عبد الله الجبي» [غاية النهاية: 2/ 107].

(128) معجم الأدباء 6/ 2444.

(129) انظرها بشواهدها ص: 201 ومابعدها

(130) الإبانة: 100.

(131) المنبهة: 162.

❁❁❁

المصادر والمراجع

- **الإبانة عن معاني القراءات**: مكي بن أبي طالب القيسي. تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي. ط. دار نهضة مصر.
- **الإتقان في علوم القرآن**: للسيوطي.تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1394هـ
- **الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة**: لأبي عمرو الداني. تح: محمد بن مجقان الجزائري. ط. دار المغني للنشر والتوزيع. الأولى 1420هـ
- **الأعلام** : للزركلي. دار العلم للملايين. ط. الخامسة عشر مايو 2002م.
- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي.تح: مصطفى عبد القادر عطا. ط. دار الكتب العلمية. الأولى 1417هـ
- **تذكرة الحفاظ**: الذهبي. ط. دار الكتب العلمية بيروت. الأولى، 1419هـ.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: ابن عبد البر. تح: سعيد احمد أعراب. ط. وزارة الأوقاف المغربية. 1410هـ.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: تح: محمود شاكر. ط. مكتبة ابن تيمية. القاهرة.
- **جمال القراء وكمال الإقراء**: علم الدين السخاوي. تح: علي حسين البوابن. ط. مكتبة الخانجي. الأولى 1408هـ.
- **دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر**: لبيب السعيد. ط. دار المعارف. 1998م.
- **الرسم القرآني: ضابطا من ضوابط القراءة الصحيحة**: د. توفيق العبقري. ط.مكتبة أولاد الشيخ للتراث. الأولى 1423هـ.
- **سير أعلام النبلاء** : الذهبي. تح: أكرم البوستي. ط. مؤسسة الرسالة. التاسعة 1413هـ.
- **طبقات الشافعية الكبرى**: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي. تح: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو.

- **غاية النهاية في طبقات القراء**: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، ط. مكتبة ابن تيمية. عني بنشره : برجستراسر.
- **غريب الحديث**: لأبي عبيد القاسم بن سلام. تح د. محمد عبد المعيد خان. ط. مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ـ الدكن. الأولى، 1384 هـ.
- **فضائل القرآن**: لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين. ط. دار ابن كثير . الأولى، 1415 هـ.
- **القراءات القرآنية وموقف المفسرين منها**: محمد علي الحسن. ط. دار البيارق. الأولى 1414هـ.
- **القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه من أول القرآن إلى آخر سورة التوبة**: محمد عارف عثمان موسى الهردي. ط. الأولى. 1406هـ. المديرية العامة للمطبوعات. السعودية.
- **مجموع الفتاوى**: لابن تيمية. ط. دار عالم الكتب. 1412هـ.
- **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**: لأبي شامة. تح: طيار آلتي قولاج. ط. دار وقف الديانة التركي. أنقرة. الثانية 1406هـ.
- **معجم الأدباء**: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي. تح. إحسان عباس. ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت. الأولى، 1414 هـ/ 1993م.
- **النشر في القراءات العشر**: لابن الجزري. تح: علي محمد الضباع، ط. دار الفكر.
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**: الذهبي. ط. دار الكتب العلمية. الأولى 1417هـ.
- **مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير**: د. مساعد الطيار. ط. دار المحدث. الأولى 1425هـ.
- **منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه**: تاج الدين عبد الوهاب السبكي. تح: سعيد بن علي الحميري. ط. دار البشائر الإسلامية. الأولى 1420هـ.
- **منهج الإمام الطبري في القراءات وضوابط اختياره في تفسيره**: زيد بن علي مهارش. ط.

ما زاد لنافع من التعريف للإمام الداني على ما في النشر للمحقق ابن الجزري

د. محمد ايت عمران
أستاذ القراءات والتجويد
بمدرسة الإمام أبي القاسم الشاطبي للتعليم العتيق - تطوان

الحمد لله العليِّ العظيم، الصَّمد الوهَّاب الفتَّاح العليم، حمدا يليق بجلال وجهه الكريم، وعظيم سلطانه القديم، والشكر له على ما أولانا من النعيم، وما أسبغ علينا من فضله العميم، وأزكى الصلاة وأفضلُ التسليم، على من أُنزل عليه الذكر الحكيم، فأداه إلى الناس بالتلقين والتعليم، مرتَّلا مجوداً باللحن العربي الصميم، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه القويم، واهتدى بهداه واتبع صراطه المستقيم.

أما بعد؛ فهذا بحث جمعته في موضوع:

ما زاد لنافع من التعريف للإمام الداني على ما في النشر للمحقق ابن الجزري

وقد دعاني إلى الكتابة فيه:

1. أهمية كتاب التعريف، خصوصاً عند المغاربة.

2. كون كتاب التعريف مقروءاً بمضمنه عند أهل المغرب.

3. كون المستقر في ذهن كثير من المتخصصين في القراءات أنه لا يقرأ بما زاد على النشر.

4. كون كتاب التعريف تضمن زيادات على النشر لفتت انتباهي يوماً وأنا أتصفحه.

خطة البحث

جعلته في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وذلك كالآتي:

- مقدمة، وفيها:
  - أسباب اختيار الموضوع.
  - خطة البحث.
  - منهج البحث.
- تمهيد في التعريف بكتاب التعريف.
- المبحث الأول: ما في التعريف من الروايات والطرق النافعية الزائدة على النشر.
- المبحث الثاني: ما في التعريف من الخلافات الأصولية الزائدة على النشر.
- المبحث الثالث: ما في التعريف من الأحرف الفرشية الزائدة على النشر.
- خاتمة بالنتائج.

۞۞۞

منهج البحث

نهجت في جمع أطراف هذا الموضوع المنهج الاستقرائي المقارن، مراعيًا ما يقتضيه البحث العلمي، ومتَّبعًا الخطوات الآتية:

1. ذكرت كل ما زاده التعريف على النشر في ما يتعلق بقراءة نافع، وكان من منهجي في ذلك:

- أني تتبعت قراءة الإمام نافع في الكتابين حرفًا حرفًا.

- أني عددت كل ما يقرأ به لنافع من التعريف مما ليس في النشر ـ زيادة، سواء أكانت معزوة لقالون وورش، أو لطريق من طرقهما، أم كانت معزوة لإسماعيل الأنصاري وإسحاق المسيبي، أو لطريق من طرقهما؛ فكل ذلك في النهاية زيادة في قراءة الإمام نافع.

2. حرصت على الإشارة إلى قراءة الإمام أبي جعفر كنوع من الاحتجاج للزيادات التي زادها التعريف.

3. اعتمدت طبعة الشيخ السحابي لكتاب التعريف؛ لأنها الأجود في نظري.

4. اعتمدت طبعة النشر التي بتصحيح الشيخ الضباع.

5. اعتمدت على النشر ـ لا على الطيبة ـ لما فيه من تفصيل يسهل معه الوصول إلى القراءة المطلوبة، أما الطيبة فكثيرا ما يكون الخلاف فيها مجملا.

6. وثقت كل مسألة من مكانها في التعريف والنشر.

7. رتبت المسائل وفق ترتيب أبواب القراءات في كتاب النشر.

8. كتبت الكلمات القرآنية بالرسم العثماني وفق مصحف المدينة المنورة؛ لأنه المتاح عندي.

9. عزوت الكلمات القرآنية إلى سورها وأرقام آيها في الهامش، وحرصت على ذكر عدد مواضعها في القرآن الكريم إن كانت متعددة.

هذا، وأسأل الله ـ عزَّ وجلَّ ـ التوفيق والسداد، والهداية إلى سبيل الرشاد.

۞۞۞

تمهيد في التعريف بكتاب التعريف

النشر في القراءات العشر كتاب مشهور ذائع الصيت، لذا سأتجاوز التعريف به اقتصارا على التعريف بالكتاب الثاني الذي شمله البحث أيضا، وهو:

- كتاب التعريف في اختلاف الرواة عن نافع.

وبهذا الاسم طبع مرتين:

الأولى: بتحقيق الأستاذ التهامي الراجي الهاشمي[1].

الثانية: بتحقيق الشيخ محمد السحابي[2].

وسماه العلامة المنتوري «كتاب التعريف في قراءة نافع»، وذكر أنه قرأ بعضه تفقها على العلامة أبي عبد الله القيجاطي، وأجاز له جميعه بسنده إلى المؤلف[3].

وسماه الأستاذ سعيد أعراب «التعريف»[4].

وجاء اسمه في فهرست تصانيف الإمام الداني «كتاب التعريف باختلاف أصحاب نافع»[5].

وطبعه مؤخرا الأستاذ حاتم الضامن ضمن سلسلة (مفردات القراء السبعة) باسم «مفردة نافع بن عبد الرحمن المدني» وهو الكتاب الأول من خمسة كتب للإمام الداني ضمتها هذه الطبعة[6].

وقد اهتم المغاربة بكتاب التعريف اهتماما كبيرا، فنظمه بعضهم، وذيل عليه البعض الآخر، وليس هذا مجال بسط ذلك[7].

وموضوع الكتاب الطرق العشرية لنافع، وسيأتي تفصيلها في المبحث الآتي.

۞۞۞

المبحث الأول: ما في التعريف من الروايات والطرق النافعية الزائدة على النشر

أسند النشر قراءة الإمام نافع من روايتين، هما رواية قالون، ورواية ورش. وأسند كل رواية من طريقين.

فرواية قالون من طريق أبي نشيط محمد بن هارون (ت 258هـ)، وطريق أحمد بن يزيد الحلواني (ت 250هـ).

ورواية ورش من طريق أبي يعقوب يوسف بن عمرو الأزرق (توفي نحو 240هـ)، وطريق أبي بكر محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني (ت 296هـ).

ويتضمن كتاب التعريف كل هذا، ويزيد روايتين عن الإمام نافع، وستة طرق عن رواته الأربعة:

أما الروايتان فهما: رواية أبي إسحاق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم المدني (ت 180هـ)، ورواية إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن المسيبي المدني(ت 206هـ).

وأما الطرق الستة فهي:

1. طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي البغدادي (ت 282هـ)، وهي الطريق الثالثة عن قالون.

2. طريق عبد الصمد بن عبد الرحمن العتقي المصري (ت 231هـ)، وهي الطريق الثالثة عن ورش.

3. طريق أبي الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس البغدادي (توفي بعد 280هـ)

4. طريق أحمد بن فرح بن جبريل البغدادي الضرير المقرئ المفسر (ت 303هـ).

وهذان عن أبي عمر حفص بن عمر الدوري البغدادي الضرير (ت 246هـ)، عن إسماعيل بن جعفر، عن الإمام نافع.

5. طريق محمد بن إسحاق بن محمد المدني المسيبي (ت 236هـ).

6. طريق محمد بن سعدان الكوفي النحوي الضرير (ت 231هـ).

وهذان كلاهما عن إسحاق بن محمد المسيبي، عن الإمام نافع.

فطرق نافع من كتاب التعريف عشرة: ثنتان عن إسماعيل بن جعفر، وثنتان عن إسحاق المسيبي، وثلاثة عن قالون، وثلاثة عن ورش. وتسمى عند أهل المغرب الطرق العشرية، أو عشر نافع، أو العُشْر الصغير.

۞۞۞

المبحث الثاني: ما في التعريف من الخلافات الأصولية الزائدة على النشر

يختلف منهج كتاب التعريف عن منهج كتاب النشر من حيث تسمية الأبواب وترتيبها، ومن حيث تمييز الخلافات الأصولية من الفرشية؛ فقد ذكر خلافات كثيرة في الفرش هي في النشر معدودة في الأصول، لذا رأيت أن أعتمد ما استقر عليه الاصطلاح في النشر خشية الوقوع في اللبس، وسأقتصر على الأبواب التي تضمنت زيادات.

ذكر اختلافهم في سورة أم القرآن

1. في رواية أبي عون عن الحلواني عن قالون ضم ميم الجمع عند همزة القطع، وعند الميم، وعند الفواصل إذا لم يحل بينها وبينهن حائل، وذلك مثل: ﴿عَلَيْهِمْ﴾[8] ﴿وَلَا هُم مِّنَّا﴾[9] ﴿بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ ۝٢٥﴾[10]، وسكنها في غيرها[11].

والزيادة هنا تكمن في هذا التفصيل؛ إذ الحلواني في النشر له الوجهان: السكون في الجميع، أو الصلة في الجميع[12].

باب هاء الكناية

2. في طريق ابن سعدان عن المسيبي صلة الهاء من ﴿عَلَيْهِ﴾[13] حيث وقع، ما لم تلق الهاء ساكنا[14].

3. في رواية المسيبي وحده صلة الهاء في: ﴿وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾[15].

4. في طريق ابن سعدان عن المسيبي صلة هاء ﴿تَوَلَّاهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ﴾[16].

والزيادة في المسائل الثلاث ظاهرة؛ فليس في النشر لنافع صلة هاء الضمير المسبوقة بساكن، بل هي فيه قاعدة ابن كثير كما هو معروف[17].

5. في رواية إسماعيل، وطريق ابن سعدان عن المسيبي صلة هاء: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[18].

وليس لنافع في النشر إلا القصر، وإن كانت الصلة ثابتة عند أهل المدينة من قراءة أبي جعفر بخلف عن ابن جماز[19].

6. في رواية المسيبي ضم الهاء وصلا في: ﴿لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾[20].

وهذه في النشر قراءة حمزة؛ فهي زيادة في طرق نافع، وإن كان لها نظير في طريق الأصبهاني عن ورش في قوله تعالى: ﴿بِأَتِيكُم بِهِ انظُرْ﴾[21].

باب الهمزتين المجتمعتين من كلمة

7. في طريق عبد الصمد عن ورش الإخبار في ﴿ءَامَنتُم﴾ في مواضعها الثلاثة[22] بخلف عنه، وله ـ أيضا ـ الاستفهام مع التسهيل كالباقين، ومنهم الأصبهاني[23].

وليس للأصبهاني في النشر إلا الإخبار[24].

8. في طريق عبد الصمد عن ورش الإخبار في ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾[25] بخلف عنه، وله ـ أيضا ـ الاستفهام مع التسهيل كالباقين[26].

والإخبار في ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ لم يقرأ به أحد من عشرة النشر[27].

9. في طريق الأصبهاني عن ورش عدم الإدخال بين الهمزة المحققة والهمزة المسهلة في ﴿أَئِمَّةَ﴾ حيث وقع[28].

وليس للأصبهاني في الموضع الثاني من القصص وفي موضع السجدة من النشر إلا الإدخال، قال ابن الجزري: «نص على ذلك الأصبهاني في كتابه، وهو المأخوذ به من جميع طرقه»[29].

10. في رواية المسيبي، وطريق ابن فرح عن إسماعيل، الإدخال بين الهمزة المحققة والهمزة المسهلة في ﴿أَئِمَّةَ﴾ حيث وقع[30].

والإدخال مع التسهيل في المواضع الخمسة قراءة أبي جعفر في النشر، وإن كان ابن الجزري احتج بهذه الزيادة فقال: «تنبيه: لم ينفرد أبو جعفر بإدخال الألف بين الهمزة المحققة والمسهلة في ﴿أَئِمَّةَ﴾، بل ورد ذلك عن نافع وأبي عمرو؛ فنافع من رواية المسيبي وإسماعيل جميعًا عنه...»[31].

باب الهمزتين المجتمعتين من كلمتين

11. في طريق الحلواني عن قالون ـ من قراءة الداني على أبي الفتح ـ تسهيل الهمزة الثانية من الهمزتين من كلمتين المتفقتين في الحركة، وله ـ أيضا ـ وجه كالنشر[32].

وهذه زيادة في رواية قالون؛ إذ عمل قالون في الهمزة الأولى كما في النشر[33].

وهذا التسهيل للحلواني مطلقٌ، يشمل قوله تعالى: ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾[34] الذي ليس فيه لقالون من النشر إلا تسهيل الهمزة الأولى، أو إبدالها واواً وإدغام الواو قبلها فيها[35]، ويشمل قوله عزَّ وجلَّ: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ﴾[36] وقوله سبحانه: ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾[37]، اللذين ليس فيهما لقالون من النشر إلا الإدغام[38].

باب في الهمز المفرد

12. في طريق الأصبهاني عن ورش إبدال الهمزة في ﴿وَتُؤْوِيهِ﴾[39] و﴿تُؤْوِيهِ﴾[40] و﴿كَأْس﴾[41] و﴿الرَّأْسُ﴾[42] و﴿ٱلْبَأْسِ﴾[43] و﴿وَيُهَيِّئْ لَكُمْ﴾[44] و﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾[45]، وله في ﴿وَتُؤْوِيهِ﴾ و﴿تُؤْوِيهِ﴾ الإبدال والإدغام أيضا[46].

ومعلوم أن هذه الألفاظ مستثناة من الإبدال للأصبهاني، فليس له فيها في النشر إلا التحقيق[47].

13. في طريق عبد الصمد عن ورش إبدال همزة ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾[48] وبابه[49]، و﴿فَأْوُۥا﴾[50]، وتحقيقها أيضا، وتحقيق ما عدا ذلك على النقيض من أصله[51].

ومعلوم أن مذهب ورش في النشر من طريقيه الإبدال في الهمز الساكن إذا كان فاء الكلمة، إلا في مسائل مخصوصة[52].

14. في طريق الأصبهاني التحقيق في ﴿خَاسِئًا﴾[53]؛ إذ لم تذكر في التعريف فيما يبدل له.

وليس له في النشر إلا الإبدال ياء[54].

15. في طريق الأصبهاني إبدال همزة ﴿بِأَنَّ﴾[55] و﴿بِأَنَّهُۥ﴾[56] و﴿بِأَنَّهُمْ﴾[57] حيث وقعت[58]. وليس ذلك في النشر.

16. في طريق الأصبهاني التحقيق في ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ﴾[59] و﴿وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا﴾[60] و﴿ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ﴾[61] و﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾[62]؛ إذ لم تذكر في التعريف فيما يسهل له.

وليس له في النشر إلا التسهيل؛ إلا ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾[63]، ففيه الوجهان[64].

17. في طريق الأصبهاني إطلاق التسهيل في ﴿رَأَيت﴾[65] و﴿رَأَيتهُمْ﴾[66] و﴿لَرَأَيْتَهُۥ﴾[67] و﴿رَأَيْتُمُوهُ﴾[68] و﴿فَلَمَّا رَأَتْهُ﴾[69] و﴿فَلَمَّا رَأَتْهُ﴾[70] حيث وقعت هذه الحروف[71].

واقتصر الإمام ابن الجزري في النشر على تسهيلها له في ستة مواضع: ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[72]، و﴿رَأَيْنُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾[73]، و﴿رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[74]، و﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً﴾[75]، و﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾ في القصص خاصة[76]، و﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾[77].

لكنه نبه على هذه الزيادة فقال: «نعم، أطلق ذلك كذلك نصّاً الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه[78]، ولكنه من طريق إبراهيم بن عبد العزيز الفارسي عنه، وليس من طرقنا»[79].

18. في طريق الأصبهاني تسهيل الهمزة الأولى من ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾[80] بخلف، وتسهيل الثانية بخلف أيضا[81].

وليس في النشر إلا تسهيل الثانية ـ فقط ـ قولا واحدا[82].

19. في طريق الأصبهاني عن ورش تحقيق همزة: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾[83] من غير ألف قبلها[84].

وهذا الوجه خاص بقنبل في النشر، أما الأصبهاني فله هذا الوجه لكن مع التسهيل، وله وجه بالتسهيل مع إثبات الألف قبل الهمزة المسهلة[85].

20. في طريق الأصبهاني عن ورش تحقيق همزة: ﴿ٱللَّآءِ﴾[86] وصلا ووقفا[87].

وليس له في النشر إلا التسهيلُ في الوصل أو في الوقف بالروم، والابدالُ ياء ساكنة في الوقف بالسكون[88].

باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

21. في رواية إسماعيل من طريقيه تحقيق الهمزة التي بعد اللاَّم في ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ موضعي يونس[89]، وله – أيضا – النقل كسائر طرق نافع[90].

التحقيق هنا من الزيادات في قراءة نافع؛ إذ ليس له في النشر إلا النقل، وإن كان الإمام ابن الجزري قد حكاه انفرادة عن قالون[91].

باب الإدغام الصغير

22. في رواية الحلواني عن قالون من قراءة الداني على أبي الفتح إدغام دال ﴿قَدْ﴾ في الضاد[92] والظاء[93] حيث وقع[94].

وهذه زيادة عن قالون، فليس له في النشر إلا الإظهار، وإن كان الإدغام صحيحاً عن نافع، لكن من رواية ورش[95].

23. في طريق إسماعيل القاضي عن قالون إدغام دال ﴿قَدْ﴾ عند الضاد[96].

تقدم آنفا.

24. في طريق أبي الزعراء عن الدوري عن إسماعيل الأنصاري، وفي طريق الأصبهاني عن ورش، إدغام دال ﴿قَدْ﴾ عند الذال في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾[97].

وليس لنافع في النشر إلا الإظهار[98].

25. في طريق ابن المسيبي عن أبيه إظهار دال ﴿قَدْ﴾ عند التاء في قوله تعالى: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ﴾[99] لا غير[100].

26. في طريق ابن المسيبي عن أبيه إظهار التاء عند الدال في قوله تعالى: ﴿أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾[101] لا غير[102].

27. في طريق ابن المسيبي عن أبيه، وطريق أبي عون الواسطي عن الحلواني عن قالون، إظهار اللام عند الراء في ﴿بَل رَّفَعَهُ﴾[103] و﴿بَل رَّبُّكُمْ﴾[104] و﴿بَلْ رَانَ﴾[105] و﴿قُل رَّبِّ﴾[106] و﴿فَقُل رَّبُّكُمْ﴾[107] وشبهها[108].

والإظهار في المسائل الثلاث زيادة لم يقرأ بها أحد من العشرة، بل عدَّ الإمام ابن الجزري إدغامها واجبا لغة وقراءة[109].

باب حروف قربت مخارجها

28. في طريق عبد الصمد عن ورش إدغام الباء في الميم من ﴿وَيُعَذِّبْ مَن﴾ في البقرة[110].

وهذه زيادة في رواية ورش الذي ليس له في النشر إلا الإظهار[111].

29. في طريق عبد الصمد عن ورش إدغام الباء في الميم من ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾[112].

وهذه زيادة في رواية ورش الذي ليس له في النشر إلا الإظهار، وإن كان ابن الجزري قد حكى الإدغام انفرادة عن الأصبهاني[113].

30. في طريق ابن سعدان عن المسيبي إدغام الدال عند الذال في قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ ذِكْرُ﴾[114].

وليس لنافع في النشر إلا الإظهار[115].

31. في رواية إسماعيل عن نافع إدغام قوله تعالى: ﴿عُذْتُ﴾ في موضعيها[116].

وليس لنافع في النشر إلا الإظهار، وإن كان الإدغام صحيحا عن أهل المدينة من قراءة أبي جعفر[117].

باب أحكام النون الساكنة والتنوين

32. في طريق ابن المسيبي عن أبيه إخفاء النون الساكنة والتنوين عند الخاء والغين في جميع القرآن[118].

وليس لنافع في النشر إلا الإظهار، وإن كان الإخفاء صحيحا عن أهل المدينة من قراءة أبي جعفر، وحكاه ابن الجزري انفرادة عن قالون، كما ذكر أنه رواية المسيبي عن نافع[119].

33. في طريق ابن المسيبي عن أبيه إظهار غنة النون والتنوين عند اللام دون الراء[120].

وفي النشر التسوية بن اللام والراء في الغنة وعدمها لنافع[121].

باب مذاهبهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين

34. في طريق عبد الصمد عن ورش،

وطريق أبي الزعراء عن إسماعيل، وطريق ابن سعدان عن المسيبي، وطريق إسماعيل القاضي عن قالون، وطريق أبي عون عن الحلواني عن قالون ـ تقليلُ كل ذات ياء، وكل رؤوس الآي في السور الإحدى عشرة واوية كانت أو يائية إلا ما فيه (ها) غير ﴿ذِكۡرَىٰهَآ﴾ في النازعات[122]، وتقليلُ كل ألف بعدها راء متطرفة مكسورة، وتقليل حرفي ﴿رَءَا﴾[123] غير الواقعة قبل ساكن، وتقليل راء ﴿أَدۡرَىٰكَ﴾[124] و﴿أَدۡرَىٰكُمۡ﴾[125] و﴿ءَآلـَٰٔنَ﴾[126] و﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾[127] حيث وقعت[128].

وهذه زيادات في رواية قالون؛ إذ من المعلوم أن هذا المذهب في النشر خاص بطريق الأزرق عن ورش على تفصيل يرجع إليه هناك[129].

35. في طريق الأصبهاني عن ورش فتح راء ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾[130].

وليس له في النشر إلا الإمالة المحضة، وإن كان الفتح صحيحا عن نافع، لكن من رواية قالون بخلفه[131].

36. في طريق أبي الزعراء عن إسماعيل، وطريق ابن سعدان عن المسيبي، تقليل الأفعال العشرة التي هي ﴿جَآءَ﴾[132] و﴿شَآءَ﴾[133] و﴿زَادَ﴾[134] و﴿زَاغُواْ﴾[135] و﴿مَا زَاغَ﴾[136] و﴿حَاقَ﴾[137] و﴿خَافَ﴾[138] و﴿طَابَ﴾[139] و﴿ضَاقَ﴾[140] و﴿خَابَ﴾[141] و﴿بَلۡ رَانَ﴾[142]، سواء اتصلت بضمير أم لا[143].

وهذه زيادة لم يقرأ بها أحد من عشرة النشر[144].

باب مذاهبهم في ياءات الإضافة

37. في رواية إسماعيل والمسيبي، وطريق الأصبهاني عن ورش، إسكان ياء الإضافة في ﴿أَنِّيٓ أُوفِي﴾[145].

وليس فيها لنافع من النشر إلا الفتح، وإن كان الإسكان ثابتا عن أهل المدينة من قراءة أبي جعفر في أحد وجهين عنه[146].

38. في طريق الأصبهاني عن ورش تسكين الياء وصلا في ﴿وَمَن مَّعِيَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[147].

وهذه زيادة في رواية ورش الذي ليس له من النشر وصلاً إلا الفتح[148].

39. في طريق أبي عون عن الحلواني عن قالون ـ من قراءة الداني على أبي الفتح ـ فتح الياء وصلا في: ﴿أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ﴾ في موضعيها[149].

وليس لقالون في النشر إلا السكون، مع العلم أن فتح هذه الياء خاص بالأزرق عن ورش والبزي عن ابن كثير، وذكر في النشر أنه انفرادة من الكامل عن أبي نشيط[150].

40. في طريق أبي الزعراء عن إسماعيل تسكين الياء وصلا في: ﴿وَلِيَ دِينِ﴾[151].

وليس لنافع في النشر إلا الفتح، وإن كان الإسكان ثابتا في النشر لأهل المدينة من قراءة أبي جعفر[152].

باب مذاهبهم في ياءات الزوائد

41. في رواية إسماعيل وحده إثبات الياء وصلا في: ﴿وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي﴾[153]، وفي: ﴿وَخَافُونِ إِن كُنتُم﴾[154]، وفي: ﴿وَٱخۡشَوۡنِ وَلَا﴾[155]، وفي: ﴿وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ وَلَآ﴾[156]، وفي: ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ﴾[157]، وفي: ﴿وَلَا تُخۡزُونِ فِي ضَيۡفِيٓ﴾[158]، وفي: ﴿بِمَآ أَشۡرَكۡتُمُونِ مِن قَبۡلُ﴾[159]، وفي: ﴿وَٱتَّبِعُونِ هَٰذَا صِرَٰطٞ﴾[160].

وهذه ثماني ياءات زاد التعريف فيها الإثبات لنافع من رواية إسماعيل، وليس لنافع فيها من النشر إلا الحذف وصلا ووقفا، وإن كان الإثبات ثابتا في النشر عن أهل المدينة من قراءة أبي جعفر[161].

42. في رواية إسماعيل وحده إثبات الياء مفتوحة وصلا في: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيۡتَ﴾[162]، وإذا وقف أثبتها ساكنة[163].

وهذه زيادة عن نافع؛ إذ ليس له في النشر إلا إثباتها ساكنة وصلا، وحذفها وقفا، مع العلم أن رواية إسماعيل هذه هي نفس قراءة أبي جعفر المدني[164].

43. في رواية إسماعيل بن جعفر، وطريق الأصبهاني عن ورش، إثبات الياء وصلا في: ﴿حَتَّىٰ تُؤۡتُونِ مَوۡثِقٗا﴾[165].

وليس لنافع في النشر إلا الحذف، وإن كان الإثبات صحيحا عن أهل المدينة من قراءة أبي جعفر[166].

44. في طريق ابن سعدان عن المسيبي القراءة بنون واحدة خفيفة في: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٖ﴾[167] وإثبات الياء في الحالين[168].

إثبات الياء وقفا زيادة في قراءة نافع، فليس في النشر عن أهل المدينة إلا الإثبات وصلا والحذف وقفا[169].

وسيأتي في الفرش الكلام عن القراءة بنون واحدة مخففة.

❁❁❁

المبحث الثالث: ما في التعريف من الأحرف الفرشية الزائدة على النشر

الزيادات الفرشية قليلة بالمقارنة مع الزيادات الواردة في أبواب الأصول، وسأرتبها على ترتيب السور الواردة فيها.

سورة البقرة

45. في رواية إسماعيل الأنصاري إسكان الزاي والفاء من: ﴿هُزُوٗا﴾[170] و﴿كُفُوًا﴾[171]، وتابعه المسيبي والقاضي عن قالون في تسكين فاء ﴿كُفُوًا﴾ فحسب[172].

46. في رواية إسماعيل وحده إسكان كاف ﴿نُكُرٗا﴾ في مواضعها الثلاثة[173].

47. في رواية إسماعيل وحده إسكان راء ﴿عُرُبًا﴾ من قوله تعالى: ﴿عُرُبًا أَتۡرَابٗا﴾[174].

وهذه الأحرف الأربعة ليس فيها لنافع ـ ولا لأبي جعفر ـ من النشر إلا التحريك بالضم[175].

سورة المائدة

48. في رواية إسماعيل والمسيبي إسكان نون: ﴿شَنَـَٔانُ﴾ في الموضعين[176].

وليس لنافع في النشر إلا التحريك بالفتح، وإن كان الإسكان صحيحا عن أهل المدينة من قراءة أبي جعفر بخلف عن ابن جماز[177].

سورة الأنفال

49. في طريق القاضي عن قالون القراءة بياء واحدة مشددة في: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ﴾[178]، وقرأ له الداني على أبي الفتح بفك الإدغام[179].

وليس لنافع ـ ولا لأبي جعفر ـ من النشر إلا فكُّ الإدغام[180].

سورة هود عليه السلام

50. في رواية إسماعيل وحده كسر الميم من قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[181]، وقوله: ﴿مِن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ﴾[182]، وقوله: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾[183].

وليس لنافع ـ ولا لأبي جعفر ـ من النشر إلا فتحُ الميم[184].

سورة الكهف

51. في رواية المسيبي وحده إثبات ألف ﴿لَّٰكِنَّا﴾[185] وصلا ووقفا[186].

وليس لنافع في النشر وصلا إلا الحذف، وإن كان الإثبات ثابتا عن أهل المدينة من قراءة أبي جعفر[187].

سورة النمل

52. في طريق ابن سعدان عن المسيبي القراءة بنون واحدة خفيفة في: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾[188] وإثبات الياء في الحالين[189].

وهذه زيادة لم يقرأ بها أحد من عشرة النشر، بل إن الإمام الجزري قال: «وهي بنونين في جميع المصاحف»[190].

سورة الجن

53. في طريق الأصبهاني عن ورش: ﴿يَسْلُكْهُ عَذَابًا﴾[191] بياء الغيبة قولا واحدا[192].

وليس لنافع في النشر إلا القراءة بالنون، وإن كان ابن الجزري قال: «وانفرد النهرواني بذلك عن هبة الله عن الأصبهاني عن ورش، وخالفه سائر الرواة عن هبة الله؛ فرووه بالنون، وكذا رواه المطوعي عن الأصبهاني»[193].

۞۞۞

خاتمة بالنتائج

أسفر البحث عن إحصاء ثلاث وخمسين مسألة زادت من التعريف على النشر، هذا على سبيل الإجمال، أما إذا فرشت تلك الزيادات فستكون أكثر من ذلك؛ نظراً إلى أن بعض المسائل تعد قواعد مطردة، وبعضها ـ وإن لم يكن قاعدة ـ يتضمن كلمات متعددة.

وكلها مقروء بها في العشر، ما عدا تسعًا لم يقرأ بها أحد من قراء النشر، وهي:

1. الإخبار في ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ لعبد الصمد عن ورش.

2. إطلاق التسهيل للأصبهاني **وصلا** في ﴿رَأَيْتَ﴾ و﴿رَأَيْتُمْ﴾ و﴿لَّرَأَيْتَهُۥ﴾ و﴿رَأَيْتُمُوهُ﴾ و﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥ﴾ و﴿فَلَمَّا رَأَتْهُ﴾ حيث وقعت هذه الحروف.

3. إبدال همزة ﴿بِأَنَّ﴾ و﴿بِأَنَّهُ﴾ و﴿بِأَنَّهُمْ﴾ **وصلا** حيث وقعت للأصبهاني.

4. تسهيل الهمزة الأولى من ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ **وصلا** للأصبهاني.

5. إظهار دال ﴿قَدْ﴾ عند التاء في قوله تعالى: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ﴾ لابن المسيبي عن أبيه.

6. إظهار التاء عند الدال في قوله تعالى: ﴿أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ لابن المسيبي عن أبيه.

7. إظهار اللام عند الراء في ﴿بَل رَّفَعَهُ﴾ و﴿بَل رَّبُّكُمْ﴾ و﴿بَلْ رَانَ﴾ و﴿قُل رَّبِّ﴾ و﴿فَقُل رَّبُّكُمْ﴾ وشبهها، لابن المسيبي عن أبيه، ولأبي عون الواسطي عن الحلواني عن قالون.

8. تقليل الأفعال العشرة التي هي: ﴿جَآءَ﴾ و﴿شَآءَ﴾ و﴿زَادَ﴾ و﴿زَاغُوٓاْ﴾ و﴿مَا زَاغَ﴾ و﴿حَاقَ﴾ و﴿خَافَ﴾ و﴿طَابَ﴾ و﴿ضَاقَ﴾ و﴿خَابَ﴾ و﴿بَلْ رَانَ﴾ لأبي الزعراء عن إسماعيل، ولابن سعدان عن المسيبي.

9. القراءة بنون واحدة خفيفة في: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾ لابن سعدان عن المسيبي.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

❁❁❁

الهوامش

(1) طبعته اللجنة المشتركة لنشر إحياء التراث الإسلامي بين المغرب والإمارات العربية سنة 1403هـ.

(2) طبعه المحقق في مدينته سلا المغربية بدون تاريخ، وهو الذي اعتمدته في بحثي هذا.

(3) ينظر: فهرسة المنتوري: 84.

(4) ينظر: القراء والقراءات بالمغرب: 77.

(5) ينظر: فهرست تصانيف الإمام الداني، حققه الدكتور غانم قدوري، وطبعه في مقدمة تحقيقه لكتاب التحديد: 31.

(6) طبعتها دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى: 1432هـ.

(7) ينظر: القراء والقراءات بالمغرب: 77 – 88، ومقدمة تحقيق الشيخ السحابي لكتاب التعريف: 9 – 12.

(8) البقرة:6.

(9) الأنبياء:43.

(10) يس:25.

(11) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 45. فائدة: تتجلى في هذه الزيادة إحدى فوائد معرفة علم عد الآي.

(12) ينظر: النشر في القراءات العشر: 1/ 273.

(13) في تسع وعشرين ومائة موضع، أولها في البقرة:37.

(14) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 77 – 78.

(15) طه:32، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 99.

(16) الحج:4، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 101.

(17) ينظر: النشر في القراءات العشر: 1/ 305.

(18) الزُّمَر:7، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 108.

(19) ينظر: النشر في القراءات العشر: 1/ 305 – 307.

(20) طه:10، والقصص: 29، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 99.

(21) الأنعام:46، وينظر: النشر في القراءات العشر: 1/ 312.

(22) في الأعراف:123، وطه: 71، والشعراء: 49.

(23) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 87.

(24) ينظر: النشر في القراءات العشر: 1/ 368.

(25) الزُّخرُف:58.
(26) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 87.
(27) ينظر: النشر في القراءات العشر: 1/ 364.
(28) في خمسة مواضع؛ في التوبة:12، والأنبياء: 73، والقصص: 5 و41، والسجدة: 24، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 90.
(29)النشر في القراءات العشر: 1/ 380.
(30) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 90.
(31) النشر في القراءات العشر: 1/ 381.
(32) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 58.
(33) ينظر: النشر في القراءات العشر: 1/ 383.
(34) يوسف:53.
(35) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 93، والنشر في القراءات العشر: 1/ 383.
(36) الأحزاب:50.
(37) الأحزاب:53.
(38) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 106، والنشر في القراءات العشر: 1/ 383.
(39) الأحزاب:51.
(40) المعارج:13.
(41) في ستة مواضع، أولها في الصافات:45.
(42) في مواضع، منها في مريم:4.
(43) في مواضع، منها في البقرة:177.
(44) الكهف:16.
(45) النجم:36.
(46) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 49 – 50.
(47) ينظر: النشر في القراءات العشر: 1/ 391.
(48) في أربعة مواضع، أولها في السجدة:19.
(49) وهي: ﴿وَمَأْوَىٰهُ﴾ و﴿مَأْوَىٰهُمْ﴾و﴿مَأْوَىٰكُمُ﴾ في مواضعها.
(50) الكهف:16.
(51) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 48.
(52) ينظر: النشر في القراءات العشر: 1/ 391.
(53) الملك:4.
(54) ينظر: النشر في القراءات العشر: 1/ 396.
(55) في أربعة عشر موضعاً، أولها في البقرة:176.
(56) غافر:12، التغابن:6.
(57) في ستة وعشرين موضعاً، أولها في البقرة:61.
(58) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 51.
(59) الإسراء:40.
(60) يونس:7.
(61) الحج:11.
(62) الأعراف:167.
(63) إبراهيم:7.
(64) ينظر: النشر في القراءات العشر: 1/ 398، 399.
(65) في ستة مواضع، أولها في النساء: 61.
(66) في خمسة مواضع، أولها في يوسف:4.
(67) الحشر:21.
(68) آل عمران:143.
(69) يوسف:31.
(70) النمل:44.
(71) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 51.
(72) يوسف:4.
(73) يوسف:4.
(74) النمل:40.
(75) النمل:44.
(76) القصص:31.
(77) المنافقون:4، وينظر: النشر في القراءات العشر: 1/ 398.
(78) ينظر: جامع البيان: 2/ 557.
(79) النشر في القراءات العشر: 1/ 399.
(80) في أربعة مواضع، أولها في الأعراف:18.
(81) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 52.
(82) ينظر: النشر في القراءات العشر: 1/ 398.
(83) في أربعة مواضع، أولها في آل عمران:66.
(84) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 80.
(85) ينظر: النشر في القراءات العشر: 1/ 400، 401.
(86) في أربعة مواضع، أولها في الأحزاب:4.
(87) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 106.

(88) ينظر: النشر في القراءات العشر: 1/ 404، و408.
(89) يونس:51 و91.
(90) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 55.
(91) ينظر: النشر في القراءات العشر: 1/ 410.
(92) من أمثلته ﴿قَدْ ضَلُّواْ﴾ [النساء:167].
(93) من أمثلته ﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾ [البقرة:231].
(94) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 62.
(95) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 4.
(96) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 62.
(97) الأعراف:179، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 62.
(98) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 4.
(99) البقرة:265.
(100) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 62.
(101) يونس:89.
(102) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 63.
(103) النساء:158.
(104) الأنبياء:56.
(105) المطفِّفين:14.
(106) في مواضع، أولها ﴿وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا﴾ [الإسراء:24].
(107) الأنعام:147.
(108) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 65.
(109) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 19، وبدهي أن حفصا عن عاصم يظهر ﴿بَلۡ رَانَ﴾ إذا سكت فحسب.
(110) البقرة: 284، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 64.
(111) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 11.
(112) هود:42، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 64.
(113) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 12.
(114) مريم: 1 و2، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 66.
(115) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 17.
(116) غافر: 27، الدخان:20، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 65.
(117) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 16.
(118) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 67، 77.
(119) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 22، 23.
(120) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 67.
(121) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 23، 24.
(122) النازعات:43.
(123) في مواضع، أولها في الأنعام:76.
(124) في ثلاثة عشر موضعا، أولها في الحاقة:3.
(125) يونس:16.
(126) في فاتحة يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر.
(127) في فاتحة سورة الرعد.
(128) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 68، 69.
(129) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 41 – 51.
(130) في ثمانية عشر موضعا، أولها في آل عمران:3، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 69.
(131) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 61.
(132) في ستة عشر ومائتي موضع، أولها ﴿جَآءَكُمۡ﴾ [البقرة:87].
(133) في أربعة وخمسين موضعا، أولها في البقرة:20.
(134) في خمسة عشر موضعا، أولها ﴿فَزَادَهُمُ﴾ [البقرة:10].
(135) الصف:5.
(136) النجم:17.
(137) في تسعة مواضع، أولها ﴿فَحَاقَ﴾ [الأنعام:10].
(138) في ثمانية مواضع، أولها في البقرة:182.
(139) النساء:3.
(140) في خمسة مواضع، أولها ﴿وَضَاقَتۡ﴾ [التوبة:25].
(141) في أربعة مواضع، أولها في إبراهيم:15.

(142) المطفِّفين:14.
(143) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 70.
(144) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 59، 60.
(145) يوسف:59، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 94.
(146) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 169.
(147) الشعراء:118، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 104.
(148) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 173.
(149) النمل:19، الأحقاف: 15، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 104.
(150) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 166.
(151) الكافرون:6، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 111.
(152) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 174.
(153) البقرة:197، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 79.
(154) آل عمران:175، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 83.
(155) المائدة:44، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 85.
(156) الأنعام:80، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 86.
(157) الأعراف:195، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 88.
(158) هود:78، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 92.
(159) إبراهيم:22، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 96.
(160) الزُّخرُف:61، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 109.
(161) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 184.
(162) طه:93.
(163) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 100.
(164) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 182.
(165) يوسف:66، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 94.
(166) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 183.
(167) النمل:36.
(168) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 104.
(169) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 182.
(170) في أحد عشر موضعا، أولها في البقرة: 67.
(171) الإخلاص: 4.
(172) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 77.
(173) الكهف: 74 و87، الطلاق: 8، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 97.
(174) الواقعة:37، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 110.
(175) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 216.
(176) المائدة:2 و8، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 85.
(177) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 253.
(178) الأنفال:42.
(179) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 89.
(180) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 276.
(181) هود:66.
(182) النمل:89.
(183) المعارج:11، وينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 92.
(184) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 289، 340.
(185) الكهف:38.
(186) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 97.
(187) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 311.
(188) النمل:36.
(189) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 104.
(190) النشر في القراءات العشر: 1/ 303.
(191) الجن:17.
(192) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: 111.
(193) النشر في القراءات العشر: 1/ 393.

نصوص محققة

التبيان في اختلاف قالون وورش لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)

أ. د. توفيق العبقري
أستاذ التعليم العالي بجامعة القاضي عياض بمراكش

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما.

قال أبو محمد مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي المقرئ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى ورضي عنه ونفعنا به، بمنه وكرمه:

الحمد لله الذي فضلنا بالإسلام[1]، ومن علينا بالقرءان، واختصنا بخير الأنام، محمد نبينا عليه الصلاة والسلام[2].

[موضوع الكتاب وسياق التأليف]

هذا كتاب أذكر[3] فيه -إن شاء الله تعالى- الحروف التي خالف فيها قالون ورشا، فيما روى[4] عن نافع[5]، [مجردا من[6] غيرها مما قد اتفقا[7] عليه، وقد كنت عملت[8] كتابا في أصول قراءة نافع][9] واختلاف الروايات[10] عنه، وبينته بأصول مجموعة[11]، وقياسات غير منخرمة[12]، وهذبت أبوابه، ويسرت صعبه، من ألفاظ[13] النحويين [والعلماء من القراء][14]، وأضربت[15] [فيه][16] عن ذكر العلل؛ [ليقرب حفظه[17]، وأثبت في آخره أصول الألفات، فرأيت بعض الطالبين للقرءان][18] ربما عجز فهمه عن كثير منه، وقصر علمه عن[19] إدراك تراجمه[20]، فعملت[21] هذا الكتاب[22] لمن كان بهذه المنزلة، [ممن أتقن قراءة ورش وحفظها][23]، فعسى أن يكون سلما[24] إلى ما هو أعلى درجة منه[25]، وسببا[26] إلى فهم ما يصعب عليه من غيره.

۞۞۞

[منهج التأليف]

اعتمدت فيه[27] على ذكر المثالات[28] دون عقد الأصول؛ إذ[29] تقدم عقدها في الكتاب الأول[30]، جعل الله ذلك لوجهه خالصا[31]، [ولرضاه سائقا][32]، ونفعنا بما علمنا من علم كتابه، وجعله[33] حجة لنا، إنه على كل شيء قدير.

۞۞۞

باب الاستفتاح[34]

كان قالون - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - [يستفتح][35] بـ[36] «بسم الله الرحمن الرحيم» في ابتدائه بأول[37] كل سورة[38]، وكذلك يفصل [بين كل سورتين بالبسملة[39] إذا وصل قراءته، إلا «براءة» فإنه يفصل][40] بينها وبين «الأنفال» بالسكت من غير بسملة[41] كورش[42]، وكذلك إذا ابتدأ بها، أو بغير أول كل سورة عوذ ولم يبسمل[43].

۞۞۞

باب القطع[44]

كان قالون - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - يقرأ بقطع الألفات كلها، إلا ألف الوصل فإنه لا يقطعها[45]، فالذي يقطع[46] نحو قوله تعالى:

﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: 1] ﴿لَوْ أَنتُمْ﴾[47] [الإسراء: 100]، ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾[48] [البقرة:13]، ﴿عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾[49] [يونس:2]، ﴿أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾[50] [القصص:6]، ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ﴾ [البقرة:79]، ﴿وَاذْكُرْ إِسْمَٰعِيلَ﴾ [ص:47]، ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن:53]، [﴿وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ﴾ [يونس:104]، ﴿فَإِنْ ٱحْصِرْتُمْ﴾ [البقرة:195]، ﴿فَإِنْ ٱعْطُواْ﴾[51] [التوبة:58]، ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة:136]، ﴿أَوْ أَمِنَ﴾ [الأعراف:97]، ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام:144] ﴿قُلْ ءَآللَّهُ﴾ [يونس:59]، ﴿إِذْ أَنتُم﴾ [الأنفال:42]، ﴿أَفَمَنْ ٱسِّسَ﴾[52] [التوبة:109]، ﴿وَلَوْ أَرَادُواْ﴾[53] [التوبة:46]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا﴾ [البقرة:83]، ﴿عَنْ أَصْحَٰبِ﴾ [البقرة:118]][54]، ونحو قوله تعالى[55]: ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: 193]، و﴿ٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة:118]، و﴿بِٱلْأَسْحَارِ﴾[56] [آل عمران:17]، و﴿ٱلْأَنْهَرُ﴾ [البقرة:24]، و﴿ٱلْأَشْرَارِ﴾ [ص:61]، و﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:10]، و﴿ٱلْأَخِرَةِ﴾ [البقرة:215]، و﴿ٱلْأَسْمَآءَ﴾[57] [البقرة:30]، و﴿ٱلْأَنفَالِ﴾ [الأنفال:1]، و﴿ٱلْأَنْعَامَ﴾ [النحل:5]، و﴿ٱلْأَعْرَافِ﴾ [الأعراف:47] و﴿ٱلْأَحْمَالِ﴾ [الطلاق:4]، و﴿بِٱلْأَحْقَافِ﴾ [الأحقاف:20]، وشبهه في القرءان كثير، فقس على ما ذكرت لك واقطعه كله لقالون[58].

۞۞۞

باب ما لا يجوز قطعه[59]

احذر أن تقطع ألف الوصل[60]، نحو قوله تعالى:

﴿وَلَٰكِنْ ٱنظُرْ﴾ [الأعراف:143]، و﴿خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ﴾[61] [إبراهيم:28]، و﴿قُلِ ٱعْمَلُواْ﴾ [التوبة:106]، و﴿رَاسِيَتٍ ٱعْمَلُوٓاْ﴾ [سبأ:13]، و﴿ٱنفِرُواْ﴾ [النساء: 71]، ﴿أَوِ ٱخْرُجُواْ﴾ [النساء:65]، و﴿قُلُ ٱدْعُواْ﴾ [الإسراء:109]، و﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ﴾ [نوح:3]، و﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ﴾ [الشمس:12]، ﴿فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ﴾ [البقرة:191]، ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [البقرة:172]، ﴿إِذِ ٱلْتَفَيْتُمْ﴾ [الأنفال:45]، و﴿إِذَا ٱهْتَدَيْتُم﴾ [المائدة:107]، و﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[62] [الملك:20]، و﴿مِنْ عَلَقٍ ٱقْرَأْ﴾ [العلق: 2 - 3].

وكذلك الألف واللام اللتان للتعريف [لا تقطعهما في جميع القرءان][63]، ولا تقطع ﴿وَإِمۡرَأَةٌ﴾ [النساء: 127] و﴿نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ﴾ [هود:42] و﴿مِنۡهُ ٱسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ﴾ [آل عمران: 45]، و﴿بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ﴾ [الحجرات:11] و﴿مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ﴾ و﴿كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ [النساء: 175]، وشبهه[64]، هذا في القرءان كثير، فاحذر أن تقطعه[65]، وقس عليه ما كان مثله[66]، [واقرأه كله لقالون وغيرَه مثل ورش. وقد أتينا بهذا[67] في كتابنا «التنبيه» بأصول لا تنخرم، يقيس عليها[68] من كان [له][69] أدنى شيء من النحو][70].

❁❁❁

باب ذكر ما يهمز[71]

كان[72] قالون ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ يهمز ﴿يُؤۡمِنُ﴾[73] [التوبة: 61] و﴿ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون:1]، و﴿يُؤۡثِرُونَ﴾ [الحشر:9] و﴿يُؤۡلُونَ﴾[74] [البقرة:224]، و﴿ٱلۡمُؤۡتُونَ﴾ [النساء:161]، و﴿يُؤۡتَوۡنَ﴾ [القصص:54] و﴿تَسۡتَأۡنِسُواْ﴾ [النور27] و﴿تَأۡتِيَهُمۡ﴾ [يوسف:107]، و﴿يُؤَلِّفُ﴾ [النور:42] و﴿يُؤَيِّدُ﴾ [آل عمران:13] و﴿يُؤۡفَكُونَ﴾ [الروم:54]، و﴿ٱلۡمُؤۡتَفِكَٰتِ﴾ [التوبة:71] و﴿يُؤَدِّهِ﴾[75] [آل عمران:74] و﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [الحديد:15] و﴿يَأۡتِ ٱللَّهُ﴾[76] [المائدة:56]، و﴿تَأۡبَىٰ قُلُوبُهُمۡ﴾ [التوبة: 8] و﴿لَا يَأۡبَ﴾[77] [البقرة: 281] ﴿وَأۡمُرۡ﴾ [78] [الأعراف: 145] و﴿فَأۡذَن﴾[79] [النور:60]، و﴿أَن تُؤَدُّواْ﴾[80] [النساء:57] و﴿مُؤَجَّلٗا﴾ [آل عمران:145] و﴿يَأۡلُونَكُمۡ﴾ [آل عمران:118] و﴿أَنۡ يَّأۡمَنُوكُمۡ وَيَأۡمَنُواْ قَوۡمَهُمۡ﴾ [81] [النساء: 90]، ﴿تَأۡسَ﴾ [المائدة:28]، ﴿تَأۡسَوۡاْ﴾ [الحديد:22] ﴿نُؤۡثِرَكَ﴾ [طه:71] و﴿يُؤۡثَرُ﴾[82] [المدثر:24] ﴿مَأۡتِيّٗا﴾ [مريم: 61]، ﴿مَأۡمُونٖ﴾ [المعارج: 28] و﴿ٱلۡمُؤَلَّفَةِ﴾ [التوبة:60] ﴿وَأۡتَمِرُواْ﴾ [الطلاق:6]، ﴿تَأۡمَنَّا﴾ [83]) [يوسف:11]، ﴿يَأۡذَنَ﴾ [يوسف:80]، ﴿مُؤَذِّنٌ﴾ [يوسف:70]، ﴿يُؤۡذِي﴾ [الأحزاب:53]، ﴿تُؤۡذُونَنِي﴾ [الصف:5] و﴿ٱسۡتَأۡذَنَ﴾ [النور:57] و﴿يَأۡتِ﴾ [لقمان:15] و﴿يَأۡخُذُواْ﴾ [الأعراف:145] و﴿يَأۡمُرُونَ﴾ [آل عمران:21]، و﴿مَأۡكُولٖ﴾ [الفيل:5]، و﴿نَأۡتِ﴾ [البقرة: 106]، ﴿تَأۡتِي﴾ [النحل: 111] و﴿يُؤَاخِذُكُم﴾[84] [البقرة:223] و﴿نُؤَخِّرُهُۥ﴾ [هود:104]، ﴿فَأۡتِيَا﴾[85] [الشعراء:15]، ﴿فَأۡتِيَاهُ﴾ [طه:46]. و﴿بِئۡرٖ﴾ [الحج: 43] و﴿ٱلذِّئۡبُ﴾ [يوسف: 13] و﴿بِئۡسَ﴾ [آل عمران:12]، و﴿يَأۡتُواْ﴾ [النور: 47] و﴿ثُمَّ ٱئۡتُواْ﴾ [طه: 63]، ﴿لِقَآءَنَا ٱئۡتِ﴾ [يونس: 15]، ﴿تَأۡتِنَا﴾[86] [الأعراف: 131]، ﴿يَصَّلِحُ ٱئۡتِنَا﴾

[الأعراف: 76] و﴿ٱلَّذِے ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: 282]، ﴿أَوِ ٱئْتِنَا﴾ [الأنفال: 32]، ﴿أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ﴾ [الشعراء: 9]، ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾[87] [الأنعام: 71] و﴿تَأْسِرُونَ﴾ [88] [الأحزاب:26] فاهمزه كله لقالون وقس عليه[89].

۞۞۞

باب ذكر ما لا يهمز[90]

احذر أن تهمز[91]: ﴿تُورُونَ﴾ [الواقعة:74] و﴿ٱلْمُوفُونَ﴾ [البقرة:176] و﴿نُوَلِّهِ﴾ [النساء: 114] ﴿تُوبُواْ﴾[92] [التحريم:8] و﴿تَابُواْ﴾ [النساء: 145] و﴿تُوَلُّوهُم﴾[93] [الأنفال: 15] و﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ [94] [آل عمران: 119] و﴿هَاتُواْ﴾ [البقرة: 110] و﴿نَنسَلِكُمْ﴾ [الجاثية: 33] و﴿مِنسَاتَهُ﴾[95] [سبأ:14] و﴿يُوفِضُونَ﴾[96] [المعارج:43] و﴿يُوقِنُونَ﴾ [97] [البقرة:3] و﴿يُوعَظُ﴾ [البقرة:230] و﴿يُورَثُ﴾ [98] [النساء:12] و﴿دَاوُۥدُ﴾ [البقرة:249] و﴿مَالِ﴾ [النور: 33] و﴿تُوَفَّىٰ﴾ [البقرة:280] و﴿يُوصِ﴾ [النساء: 12] و﴿تُوصُونَ﴾ [99] [النساء:12] و﴿مُوَهِّنُ﴾ [الأنفال:18] و﴿يُوَارِے﴾ [العقود:33] و﴿يُولِجُ﴾ [الحج:59] و﴿مُرْجَوْنَ﴾ [100] [التوبة:107] و﴿يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ﴾ [101] [الكهف:90] و﴿يُوسُفُ﴾ [غافر:34] و﴿يُونُسَ﴾ [الصافات: 139] و﴿مُوسَىٰ﴾ [البقرة: 50] و﴿تُوعَدُونَ﴾ [الأنعام: 135] و﴿الصَّابُونَ﴾[102] [المائدة: 71] و﴿الصَّابِينَ﴾ [103] [الحج: 17] و﴿مُّوصَدَةٌ﴾[104] [الهمزة: 8] و﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران:186] و﴿ثَاوِيَآ﴾ [105] [القصص:45] و﴿فَتَيَٰتِكُمْ﴾ [النور:33] و﴿يُوَلُّونَ﴾ [القمر: 45] و﴿ٱلتَّنَاوُشُ﴾ [106] [سبأ:52] و﴿يُوثِقُ﴾ [الفجر:29][107] و﴿وَاثَقَكُمْ﴾ [108] [المائدة:8]، كل هذا وما أشبهه لا يهمز لقالون ولا لورش[109].

وكذلك لا تهمز ﴿رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ في القصص [34]، و﴿ءَآلَٰنَ وَقَدْ كُنتُمْ﴾، و﴿ءَآلَٰنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ في يونس [51 ـ 91][110] [أعني الهمزة التي تلي اللام][111].

ولا تهمز ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [الماعون:1] و﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ [112] [الأحقاف: 3] و﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾[113] [الأنعام:41] أعني الهمزة بعد الراء[114].

ولا تهمز ﴿بِعَذَابِۭ بِيسٖ﴾ في الأعراف [الآية:165] خاصة[115]، واقرأ كل هذا لقالون مثل ورش، فقس ما ذكرت لك على ما لم نذكر لك[116].

وأما ﴿قَالُواْ ٱلْكَسَ﴾ في البقرة [الآية:70]، و﴿ٱلْكَسَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾ في الأنفال [الآية:67]، و﴿ٱلْكَسَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ في يوسف [الآية:51] و﴿تُبْتُ ٱلْكَسَ﴾ في النساء[117] [الآية:18] فاهمزهن لقالون.

ولا تهمز ﴿لَيْكَةَ﴾ في الشعراء [الآية: 176] وصاد [الآية: 12]، واهمزهما في الحجر [الآية: 78] وق [الآية: 14].

❁❁❁

باب الهمزتين من كلمتين

كان قالون ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ يحذف الأولى من الهمزتين[118] إذا اجتمعتا من كلمتين وكانتا مفتوحتين، نحو: ﴿جَا أَجَلُهُمْ﴾ [يونس:49] و﴿شَا أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: 22] و﴿شَا أَنْ يَتَّخِذَ﴾ [الفرقان:57] وشبهه[119].

وقرأ بتسهيل الأولى من الهمزتين المكسورتين والمضمومتين من كلمتين[120]؛ يجعل المكسورة الأولى كالياء المكسورة ويحقق الثانية، ويجعل المضمومة الأولى كالواو المضمومة[121] ويحقق الثانية، وذلك نحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ [البقرة:30] و﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ﴾[122] [النور:33] و﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾[123] [الأحقاف:31] وقد بينا قراءة ورش في ذلك الكتاب بما فيه كفاية لمن فهمه[124].

❁❁❁

باب الهمزتين من كلمة[125]

قرأ قالون ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في المفتوحة والمكسورة والمضمومة[126] مثل ورش[127]، غير أنه يدخل بين الهمزتين ألفا زائدا[128]، فيمد مدا مشبعا[129]، فيقول في المفتوحتين: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة:5] و﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ [آل عمران:80] و﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة:118] و﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود:71]، وفي المفتوحة والمكسورة: ﴿أَءِذَا﴾ [الإسراء: 49]، ﴿أَءِفْكًا﴾[130] [الصافات:86] وفي المفتوحة والمضمومة: ﴿أَءُلْقِىَ﴾ [القمر: 25]، ﴿أَءُنزِلَ﴾ [ص: 7] ﴿أَءُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمرن:15]، فيمد كل هذا وما أشبهه إذا كان استفهاما، فاعلمه وقس عليه؛ إلا ﴿ءَاشْهِدُوٓا﴾[131] [الزخرف:18] و﴿أَئِمَّةً﴾[132] [التوبة:12] حيث وقع، فإن قالون قرأه مثل ورش[133].

❁❁❁

باب المد[134]

قرأ قالون في جميع المد مثل ورش[135]، إلا في حروف[136] المد واللين إذا كان قبله[137] همزة، وذلك نحو قوله:

﴿ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: 2] و﴿ءَادَمُ﴾ [البقرة: 36] و﴿ءَاتُوا۟﴾ [آل عمران:23] و﴿ءَاتِىَ﴾ [الإسراء: 71] و﴿ءَاوِىَ﴾ [الجن:1] و﴿ءَاوِفِ﴾ [يوسف:60] و﴿بِـَٔايِمَّـٰنِ﴾ [الطور: 19] و﴿شَىْءٍ﴾[138] [البقرة: 19] و﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾[139] [يوسف:110] و﴿سَوْءٍ﴾[140] [مريم:27] و﴿سَوْءَٰتِ﴾[141] [الأعراف: 19]، فإن ورشا أشبع مدا[142] في هذا كله.

❁❁❁

باب الهاءات[143]

قرأ قالون بكسر هاء الكناية من غير بلوغ ياء بعد الكسرة، في اثني عشر موضعا[144]، من ذلك:

في ءال عمران أربعة مواضع:

1 - ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [الآية: 74]

2 - و﴿لا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [الآية: 74].

3 - و﴿نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ [الآية: 145].

4 - و﴿نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾معا [الآية: 145].

وفي النساء موضعان:

5 - ﴿نُوَلِّهِ﴾ [الآية: 114].

6 - و﴿نُصْلِهِ﴾ [الآية: 114].

7 - وفي الأعراف: ﴿أَرْجِهِ﴾ [الآية: 110].

8 - وفي طه: ﴿يَأْتِهِ مُؤْمِناً﴾ [الآية: 74]

9 - وفي النور: ﴿وَيَتَّقِهِ﴾ [الآية: 50]

10 - وفي الشعراء: ﴿أَرْجِهِ﴾ [الآية: 35]

11 - وفي النمل: ﴿فَأَلْقِهِ﴾ [الآية: 28]

12 - وفي عسق[145]: ﴿نُؤْتِهِ﴾ [الآية: 18].

[وقد روى في ﴿يَأْتِهِ﴾ بطه مثل ورش، يصل الكسرة بياء في الوصل[146].

ولم يختلف في ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[147] [الزمر: 8] أنه يضمه من غير واو بعد الهاء][148].

۞۞۞

باب الراءات[149]

قرأ قالون بتفخيم كل راء مفتوحة أو مضمومة[150]، نحو:

﴿رَءَا﴾[151] [الأنعام:77] و﴿وَبُشْرَىٰ﴾ [النحل:102] و﴿ٱفْتَرَىٰ﴾ [الشورى: 22] و﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [المائدة: 71] و﴿سُكَٰرَىٰ﴾ [الحج:2] و﴿أَسْرَىٰ﴾ [الأنفال:68] و﴿خَبِيراً﴾ [الأحزاب:2] و﴿بَصِيراً﴾ [الأحزاب:9] و﴿قَدِيراً﴾ [الفتح:21] و﴿نَذِيرٌ﴾ [سبأ:46] و﴿كَثِيرٌ﴾ [المائدة:73] و﴿كَبِير﴾ [البقرة: 215][و﴿لَكَبِيرَةٌ﴾ [البقرة: 44] و ﴿بِشَرَرٍ كَٱلْقَصْرِ﴾ [المرسلات: 32] و﴿كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: 55] و﴿كَافِرٌ﴾][152] [التغابن: 2] و﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾ [آل عمران: 37] و﴿مِيرَاثُ﴾ [آل عمران: 180] و﴿ٱلْخَيْرَٰتُ﴾ [التوبة: 89] و﴿وَإِخْرَاجُ﴾ [البقرة: 215] و﴿إِكْرَاهَ﴾ [البقرة: 254] و﴿قَمْطَرِيراً﴾ [الإنسان: 10] و﴿زَمْهَرِيراً﴾ [الإنسان: 13] وشبه ذلك حيث وقع، فقس عليه وفخمه لقالون كله[153]، [إلا ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ [آل عمران: 2] فإنه قرأها مثل ورش[154] فاعلم ذلك][155].

۞۞۞

باب الميمات[156]

قرأ قالون رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتسكين[157] ميم الجمع[158]، نحو:

﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ [البقرة: 5] و﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ﴾ [غافر: 84] و﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾ [البقرة: 77]. وشبهه[159].

فإن أتى بعد ميم الجمع ساكن[160] فإنهما اتفقا على ضم الميم عنده، نحو: ﴿عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ [البقرة: 60] و ﴿قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: 141] وشبهه.

۞۞۞

باب الإظهار والإدغام[161]

[دال قد]

قرأ قالون بإظهار دال «قد»[162] عند الظاء والضاد[163]، نحو: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ [ص:23] و ﴿قَدْ ضَلُّواْ﴾ [الأنعام:141] وشبهه.

[تاء التأنيث]

وقرأ أيضا بإظهار تاء التأنيث عند الظاء[164]، نحو: ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ [الأنعام:139] و﴿حَمَلَتْ ظَهُورُهُمَا﴾[165] [الأنعام: 147].

[الباء الساكنة قبل الميم]

وقرأ بإدغام الباء عند الميم في موضعين:

1 - في البقرة: ﴿وَيُعَذِّبَ مَن يَّشَآءُ﴾ [البقرة:283][166].

2 - وفي هود: ﴿ارْكَب مَّعَنَا﴾ [هود:42][167].

[نون (يَسٓ)، ون (نٓ)]

وقرأ بإظهار النون من: ﴿يَسٓ وَالْقُرْءَانِ﴾ [فاتحة ياسين] [168]، و﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ [فاتحة القلم] [169].

[﴿يَلْهَث ذَّٰلِكَ﴾]

وقرأ ﴿يَلْهَث ذَّٰلِكَ﴾ [الأعراف:176] بالإدغام [170]. [وقد] [171] بيناه في كتاب «التنبيه» بيانا شافيا، وذكرنا كيف قرأه ورش.

❁❁❁

باب الفتح والإمالة[172]

قرأ قالون: ﴿ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: 38] و﴿ٱلْفُجَّارِ﴾ [المطففين: 7] و﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾[173] [آل عمران: 193] ﴿وَالنَّهَارِ﴾ [البقرة: 163] و﴿بِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: 17] و﴿ٱلْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: 30]، إذا كانت الراء مكسورة بعد ألف[174] سواء كانت كسرة إعراب أو غير إعراب[175] بالفتح.

وقرأ: ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [176] [البقرة: 286] و﴿أَنَّ﴾ [فاتحة يونس وغيرها] و﴿أَلَمِّرَ﴾ [177] [فاتحة الرعد]، و﴿طَهَ﴾ [178] [فاتحة طه] و﴿حَمٓ﴾[179] [فاتحة غافر وغيرها] في جميع ذلك وما كان مثله[180] بالفتح[181].

❁❁❁

باب اللامات[182]

وقرأ قالون: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: 2] و﴿مُصَلًّى﴾ [البقرة: 124] و﴿مَنْ أَظْلَمُ﴾ [البقرة: 113] و﴿ظَلَمُواْ﴾ [البقرة: 58] و﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ [183] [البقرة:227] و﴿طَلَّقْتُمُ﴾ [الطلاق: 1] وشبهه بترقيق اللام في جميع ذلك[184] ويرقق أيضا اللام من ﴿صَلْصَالٍ﴾ س[185] [الحجر: 26] فاعلم ذلك.

❁❁❁

[عود على باب الفتح و الإمالة][186]

وقرأ قالون بفتح رءوس الآي، نحو: ﴿هَوَىٰ﴾ [فاتحة النجم] و﴿مَا غَوَىٰ﴾ [النجم:2] وشبهه من غير تفخيم، وورش بين

اللفظين[187]، فقس على ما ذكرت لك ما لم يذكر لك[188] تصب إن شاء الله.

۞۞۞

باب زوائد الياءات

عدد زوائد قالون عشرون زائدة[189]:

1- في آل عمران: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾ [الآية: 20].

2- وفي هود: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [الآية: 105].

وفي سبحان:

3 - ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ [الآية: 62].

4 - و﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾ [الآية: 97].

[والكهف [ستة مواضع][190]:

5 - ﴿أَنْ يُهْدِيَنِ﴾ [الآية: 24].

6 - ﴿يُؤْتِيَنِ﴾ [الآية: 39].

7 - ﴿عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ﴾ [الآية: 65].

8 - و﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾][191] [الآية: 17]

9 - ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الآية:63] فهذه عشرة مواضع في النصف الأول[192].

وفي النصف الثانى عشرة مواضع منها[193]:

1 - ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ في طه [الآية: 91].

وفي النمل:

2 - ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾ [الآية:37].

3 - ﴿ءَاتَىٰنِ ٱللَّهُ﴾ [الآية:37].

4 - وفي غافر: ﴿إِتَّبِعُونِ﴾ [الآية: 38].

5- وفي عسق: ﴿ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ﴾ [الآية: 30].

6 - وفي ق: ﴿ٱلْمُنَادِ﴾ [الآية: 41]

7 - وفي القمر: ﴿إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ [الآية: 8]

8 - وفي الفجر: ﴿يَسْرِ﴾ [الآية: 4]

9 -﴿أَهَنَنِ﴾ [الآية: 18]

10 - ﴿أَكْرَمَنِ﴾ [الآية:16]

كل هذا حذفه في وقفه وأثبته في وصله[194]، إلا ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِ ٱللَّهُ﴾ في النمل [الآية:37] فإنه يقف عليه بالياء[195]، ويحذف كل زائدة لورش مما لم نذكر لك في الوصل، فاعلم ذلك وتفهمه وتعلمه.[196]

۞۞۞

باب الياءات[197]

قرأ قالون بإسكان الياء ثمانية[198] مما فتحهن ورش[199]:

1 - في البقرة: ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِى﴾ [الآية: 185].

2 - وفي الأنعام: ﴿مَحْيَاىَ﴾ [الآية: 164]، وقد روي عن ورش الإسكان في ﴿مَحْيَاىَ﴾ [مثل قالون][200].

3- وفي يوسف: ﴿بَيْنِى وَبَيْنَ إِخْوَتِى﴾ [الآية: 100].

4 - وفي طه: ﴿وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾ [الآية: 17].

5- وفي الشعراء: ﴿وَمَن تَّبِعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: 118].

6 - وفي النمل: ﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ﴾[201] [الآية: 19].

7 - وفي الدخان: ﴿وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُواْ لِي فَاعْتَزِلُونِ﴾ [الآية: 20].

8- في الأحقاف: ﴿أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [الآية: 14].

[[فهذه ثمانية ياءات[202].

وقرأ[203] ﴿مَحْيَايَ﴾ في الأنعام [بالإسكان، وكذلك روي عن ورش عن نافع، وكان يأخذ فيه بالفتح، و][204]بالوجهين قرأت لورش خاصة فاعلمه]][205].

❁❁❁

باب ذكر حروف مفترقات في القرءان[206]

قرأ قالون ﴿وَهُوَ﴾ و﴿فَهُوَ﴾ ﴿وَهِيَ﴾ ﴿فَهِيَ﴾ و﴿لَهُوَ﴾ و﴿لَهِيَ﴾ و﴿ثُمَّ هُوَ﴾ بإسكان الهاءات حيث وقعن من هذا الوصف[207].

وقرأ بكسر الباء من ﴿ٱلْبِيُوتَ﴾ حيث وقع.[208]

وقرأ ﴿فَنِعِمَّا﴾ في البقرة [الآية: 270] و﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم﴾ في النساء [الآية: 57] و﴿لَا تَعْدُّواْ فِي ٱلسَّبْتِ﴾[209] [النساء: 153] بإخفاء حركة العين [في الثلاثة، وقرأ: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾ [يونس: 35]][210] و﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: 48] بإخفاء حركة الهاء والخاء[211].

وقرأ ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ﴾ في براءة [الآية: 37] بالمد والهمز[212].

وقرأ ﴿قُرْبَةٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: 100] بإسكان الراء[213].

[وأمال ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: 110]][214].

وقرأ: ﴿بِالسُّوٓءِ﴾ في يوسف [الآية: 53] بتشديد الواو من غير مد ولا همزة[215].

وقرأ ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ بالهمز[216] [مريم:18].

وقرأ: ﴿رِيّاً﴾ أيضا في مريم [الآية: 73] بتشديد الياء من غير همز[217].

وقرأ: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ في الحج [الآيتان: 15- 27] ﴿وَلْيَتَمَتَّعُواْ﴾ في العنكبوت [الآية: 66] بإسكان[218] اللام في الثلاثة[219].

وقرأ ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ و﴿بِيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلاَّ أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: 50 ـ 53] بتشديد الياء من غير مد ولا همزة في هذين الموضعين خاصة، على أصله في الهمزتين المكسورتين[220].

وقرأ قالون ﴿أَوْ ءَابَآؤُنَا﴾ في والصافات [الآية: 17] والواقعة [الآية: 51] بإسكان الواو[221].

وقرأ ﴿عَاداً ٱلْأُوْلَىٰ﴾ [النجم: 49] بهمزة ساكنة في موضع الواو، ولا يهمز الهمزة التي قبل الواو[222]، فإذا وقفت على ﴿عَاداً﴾ ابتدأت لقالون بهمزة مفتوحة وضم اللام، وبعدها همزة، [وقيل: يسكن[223] اللام ويهمز بعدها همزة مضمومة[224].

❁❁❁

[خاتمة الكتاب]

فجميع ما ذكرنا هو ما خالف فيه قالون - في رواية أبي نشيط عنه - ورشا، فاعتمد عليه، وقس ما لم نذكر على ما ذكرت لك][225]، فقد كثرت المثالات ليسهل عليك القياس، وكل ما لم نذكره بنص ولا بأصل مقيس[226] فهو اتفاق[227] بينهما، فاقرأه لهما جميعا على مثل واحد، إلا ما بينت لك فاعمل عليه.

وقد روى عن قالون الحلواني أيضا وهو أحمد بن يزيد[228]، وإسماعيل بن إسحاق القاضي[229] باتفاق بينهما فيما نقلا عنه، وقد خالف أبو نشيط في شيء يسير، وإنما ذكرته لك لتقف عليه فتكمل لك بمعرفته جميع الروايات التي قرأت أنا بها[230] لقالون، فتبين ذلك وافهمه تكمل لك الفائدة[231] بمعرفته إن شاء الله تعالى، وهو المستعان وعليه التكلان[232].

۞۞۞

الهوامش

(1) ع: ووفقنا لتعليم القرآن، ورزقنا الإقرار به والإيمان، وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث في خير الأزمان.
(2) س: وخصنا، ن1: واختصنا بنبينا محمد خير ولد عدنان صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ما تعاقب الملوان.
(3) ع: نذكر.
(4) ع: رويا، وكلاهما متجه.
(5) ن1: وبعد، فهذا إن شاء الله مقدمة تعين المبتدئ على معرفة ما خالف قالون فيه ورش! فيما رويا عن نافع...
(6) ع: مجردة، ن1: مجردا عن...
(7) ن، ح، ب: اتفق
(8) أ س: علمت، والتصحيح من ع.
(9) سقط من س، ن1: وقد وضعت كتاب التنبيه في...
(10) س، ن1 أ: الرواية.
(11) س،ع: في أصول، ع: مجموعات.
(12) ب: متجربة، أ، س: منحرفة، ن1: محرفة، ح، ن: متحرفة، وكلها تحريف.
(13) س: الحفاظ.
(14) ع: من لفظ النحويين والعلماء من المصريين، وما بين المعقوفين غير مثبت في ن1.
(15) ح، ن، ب: وضربت.
(16) زيادة من ع.
(17) ن1، ب: حفظها؛ عودا على (مقدمة).
(18) سقط من س، ولم ترد في ع: للقرآن، وفي ب: المحققين للقرآن
(19) أ، س، ن: عمله من.ح: عمره.
(20) ن1، ب: ترجمتها، وفي باقي النسخ: ترجمة.
(21) ع: ففصلت.
(22) ن1: وأتيت! في آخر الأصول بألفاظ رأيت ـ والله أعلم ـ بعض الطالبين للقراءة عجزوا عن كثير منها، وقصر علمهم عن إدراك ترجمتها، فوضعت هذه المقدمة...
(23) غير مثبتة في ع.
(24) س: مسلما، والتصحيح من ع، وفي باقي النسخ: سلوما!
(25) ع: أهل رتبة
(26) س، ح، ن1: سبيلا.
(27) ع ن1: واعتمدت، ن1: فيها.
(28) ن1: الأمثلة.
(29) أ، س،ح: إذا، والمثبت من ع، ب، ن1.
(30) ن1: كتاب غيرها.

(31) ن، ن1 ح، ب: جعله الله لوجهه خالصا.
(32) ع، ن، ب: سابقا، وما أثبت من س، ح، ن1، ومابين المعقوفين غير مثبت في ع.
(33) ن1: ونفعنا بتعظيمنا كتابه، ويجعله..
(34) ب: البسملة.
(35) سقط من س، ح، ن.
(36) بدونها في أ، س، ن1.
(37) س: في أول، ع: في ابتداء أول، ن1: أول.
(38) ن1: غير براءة، ب: يبسمل في ابتداء كل سورة.
(39) ع: بالتسمية.
(40) سقطت من: ن.
(41) س، ن، ن1: بالسكت، ع: تسمية، وكذلك إذا ابتدأت..
(42) هذا التنظير يحتمل عوده على فاتحة الكلام، فيكون الباب كله على الوفاق لورش، وقد أفاد المؤلف أنه قرأ على شيخه أبي عدي بالفصل لورش، ويحتمل عوده على خصوص الموافقة لورش في عدم البسملة بين القرينتين ـ وهو الأوجه لموافقة شرط المخالفة ـ ويكون المؤلف جاريا ـ في هذا ـ على ما اقتصر عليه في كشفه من ترك الفصل لورش عن قراءته على شيخه أبي الطيب. وأما الاستفتاح فورش ومن معه من أصحاب الفصل لهم البسملة؛ إذ الخلاف إنما هو في الوصل، كما قرره في تبصرته: 247-249. ن: الكشف:1/ 15، الإرشاد:1/ 247-248، الدر النثير(قسم التحقيق):46.
(43) العبارة المثبتة متنخلة من مجموع النسخ، وفق ما يمليه السياق، ويطلبه اتضاح المؤدي، وينسجم مع صوغ المؤلف في بعض كتبه.. كما قال في تبصرته 249 متحدثا عن اختياره عدم التسمية في الأجزاء لقالون وغيره: « فإذا ابتدأ القارئ بغير أول سورة عوذ فقط ... وبترك التسمية في غير أوائل السور قرأت ».
(44) مقصود الباب الإخبار أن ليس من أصل قالون نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، بل يخلص السكون للحرف الذي قبلها، ويحقق الهمزة بعده.
(45) ع: يقطع الألفات. ن1: الألفات النقلية كلها بخلاف الوصلية فلا يقطعها مطلقا. س، ح، ن: فإنه لا يقطع. ب: لا يقطعه..
(46) ن1: فالنقليات التي يقطعها.
(47) س، ح، ع: ﴿إِنْ أَنتُمْ﴾، والمثال غير مثبت في ن1.
(48) وهو مثال الواو المفتوح ما قبلها، ومثال الياء اللينية: ﴿ٱبْنَىْ ءَادَمَ﴾: المائدة:29
(49) وهو مثال التنوين الوحيد الذي أورده المؤلف.
(50) غير مثبتة في ن1، ح.
(51) غير مثبتة في ع.
(52) غير مثبتة في ن1.
(53) في ع: ﴿لَوْ أَرَادَ ٱللَّهُ﴾.
(54) غير مثبت في ب، والمثل الخمس الأولى ليست في س، وعريت ن1 عن الخامس.
(55) ما سبق من المثل يصدق على ما هو من كلمتين تنوينا أو غيره، وما سيأتي من لام المعرفة هو في تقدير كلمتين، وجميعها من المشمولات النقلية لورش التي لا تقع عند قالون إلا على حد القطع.
(56) ن1: زيادة ﴿ٱلْأَهِلَّةِ﴾.
(57) س: ﴿ٱلْأَصْهَادِ﴾، ن1: ﴿ٱلْأَلِهَةَ﴾ و﴿ٱلْأَصْهَادِ﴾.
(58) س: لقالون حيث وقع. وألف القطع توجد في الأسماء والأفعال وحروف المعاني، وتكون زائدة وأصلية، وبكل ذلك مثل المصنف.
(59) ن1: باب ما لا يقطع عند قالون كورش، وهي ألفات الوصل، وقد تقدم الإشارة إليها، نحو...
(60) ح، أ، س: احذر أن تقطعه، وهو من الألف! الوصل، ن، ب: تقطعه وهو من ألفات الوصل.وصدر المؤلف في التمثيل لها بالأفعال؛ لأنها أكثر ما تكون فيها، فالأسماء؛ لشبه ما لها بالأفعال، متخللا بينهما بالحرف الواحد الذي دخلت فيه، وهو لام التعريف، وألفها عند عامة النحويين ألف وصل. ن،. ألفات الداني:39. والمقاصد الشافية:8/ 483 وبعدها.

(61) ن1: ﴿خَيْرٌ إِهْبِطُوا﴾ [البقرة:60] ﴿ثَلَٰثَةٌ إِنتَهُوا﴾ [النساء: 170] ﴿نُوحٌ إِبْنَهُۥ﴾ [هود: 42] ﴿عَلِيمٌ إِعْلَمُوٓا﴾ [المائدة: 99-100] ﴿وَأَمْوَالٌ إِقْتَرَفْتُمُوهَا﴾ [التوبة: 24] ﴿ءَالِيمٌ إِسْتَغْفِرْ﴾ [التوبة: 80-81] ﴿كَرَمَادٍ إِشْتَدَّتْ﴾ [إبراهيم: 20] ﴿حَكِيمٌ إِنفِرُوا﴾ [التوبة: 40-41] ﴿سَبِيلاً إِتَّخَذُوهُ﴾ [الأعراف: 148] ﴿فَرْيَةٍ إِسْتَطْعَمَآ﴾ [الكهف: 76] ﴿بِغُلَٰمٍ إِسْمُهُۥ﴾ [مريم: 6] ﴿مَنشُوراً إِقْرَأْ﴾ [الإسراء: 13-14] ﴿خَيْرُ إِطْمَأَنَّ﴾ [الحج: 11] ﴿فِتْنَةٌ إِنقَلَبَ﴾ [الحج: 15] ﴿رَجُلٌ إِفْتَرَىٰ﴾ [المومنون: 38] ﴿رَاسِيَٰتٍ إِعْمَلُوٓا﴾ [سبأ: 13] ﴿إِفْكٌ إِفْتَرَىٰهُ﴾ [الفرقان: 4] ﴿نُفُوراً إِسْتِكْبَاراً﴾ [فاطر: 42-43] ﴿سَبِيلِ إِسْتَجِيبُوا﴾ [الشورى: 43-44] ﴿شَيْءاً إِتَّخَذَهَا﴾ [الجاثية: 8] ﴿لَهْواً إِنفَضُّوٓا﴾ [الجمعة:11] ﴿وَرَهْبَانِيَّةً إِبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: 26] ﴿مِنْ عَلَقٍ إِقْرَأْ﴾ [العلق: 2-3] ﴿وَقُلِ إِعْمَلُوا﴾ [التوبة: 116] ﴿ءَاوِ إِنفِرُوا﴾ [النساء: 70] ﴿أَوِ ٱخْرُجُوا﴾ [النساء: 65] ﴿قُلِ ٱدْعُوا﴾ [الإسراء: 110] ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا﴾ [المائدة: 119] ﴿إِذِ إِنۢبَعَثَ﴾ [الشمس: 12] ﴿فَإِنِ إِنتَهَوْا﴾ [الأنفال: 39] ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [البقرة: 172] ﴿إِذِ إِلْتَفَيْتُمْ﴾ [الأنفال: 45] ﴿إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: 107].

(62) في غير ع، ب: ﴿إِنَّ ٱلْكِفِرِينَ﴾ [النساء: 100]. وهو مثال ما صدر بـ«أل» للتعريف كما يأتي بعد.

(63) سقطت من ع، ب: لا تقطعهما لقالون حيث وقع في القرآن. ومن أمثلته عند المصنف: ﴿بِئْسَ ٱلِاسْمُ﴾ و﴿إِسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ﴾.

(64) وألف الوصل في الأسماء توجد في القرءان في سبعة أسماء، وهي: ﴿إِبْنَ﴾، و﴿إِبْنَتَ﴾، و﴿إِمْرُؤٌا﴾، و﴿إِمْرَأَةٌ﴾، و﴿إِثْنَتَيْنِ﴾، و﴿إِثْنَتَيْنِ﴾، و﴿إِسْمَ﴾، وبخمستها مثل المؤلف، ولم يبق عليه منها إلا ﴿إِمْرُؤٌا﴾، وثبت التمثيل بها في بعض النسخ، و﴿إِبْنَتَ﴾. ن. الألفات للداني: 36.

(65) من ع، ن1: فقس عليه ولا تقطعه كما تقدم، غيرهما: فاحذر! لاتقطعه.

(66) أي من كل اسم أو فعل أو حرف دخلت عليه همزة الوصل.

(67) س: أتيت بهذا. ن1: وقد أتينا في كتابنا. ع: وقد بينا ذلك كله في كتاب التنبيه...يقيس عليه من قد شدا شيئا من النحو.

(68) س، ح، ن، ن1: بأصل موصول، لا تنخرم، فقس عليها.

(69) زيادة يطلبها السياق.

(70) معدوم في ب. ومما يذكر في سياق التأصيل لهذا الباب أن ضابط ألف الوصل في الأفعال شيئان، الأول: سقوطها في درج الكلام إذا وصل ما قبلها بما بعدها. والثاني: انفتاح أول مستقبلها. ومما يستدل به على ألف الوصل في الأسماء سقوطها في التصغير.ن. ألفات الداني: 25و38.

(71) أي مما يترك همزه ورش. س: ما يهمز قالون.

(72) ن1: بدونها.

(73) ن1، ع: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾.

(74) ليست في س.

(75) غير مثبتة في ن1.

(76) س، ح: ﴿يَأْتِيَ وَعْدُ ٱللَّهِ﴾، ون1: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ﴾.

(77) س: بعدها ﴿يَأْبَى﴾ ﴿فَأْذَنُوا﴾.

(78) وهو مما دخلت فيه ألف الوصل على ألف الأصل وقبل ألف الوصل واو.

(79) ن1: ﴿فَأْذَنُوا﴾ ﴿وَأْمُرْ﴾ ﴿فَأْذَنْ﴾.

(80) س: ﴿تُؤْذُوا رَسُولَ ٱللَّهِ﴾، ن1: ﴿أَن تُؤْذُوا﴾.

(81) س، ن1: بعدها: ﴿يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ﴾، ﴿تَأْوِيلِ﴾.

(82) ن1: ﴿تُؤْثِرُونَ﴾.

(83) في ن1: بعدها ﴿مَأْمَنَه﴾.

(84) ن1: ﴿وَيُؤَخِّرْكُمْ﴾.

(85) ن1: ﴿فَأْتِنَا﴾.

(86) س: ﴿تَأْثِيماً﴾.

(87) ن1: بعـــــــــدها: ﴿إِسْتَـْٔذَنَ﴾ ﴿إِسْتَـْٔجِرْهُ﴾ ﴿إِسْتَـْٔجَرْتَ﴾ ﴿تَأْجُرَنِى﴾، والمثال الأخير غير مثبت.

(88) س: بعدها: ﴿مُسْتَنْسِينَ﴾، وقس عليه مثله.

(89) أي مثله مما يبدل ورش همزه الساكن فاء للكلمة في الاسم والفعل ـ إلا ما استثني ـ، أو عينا بخصوص الكلم الثلاث، أو من الهمز المفتوح بعد ضم. وقد خلت النسخ التي بين يدي من ذكر ﴿لِيَّلاً﴾ وهي من مفردات الخلف بين ورش وقالون؛ إذ يبدل همزَها الأولُ، ويخالفه الثاني فيهمزها، فلم يرد هذا الحرف هنا ولا في باب الحروف، فلزم التنبيه. وأما ﴿ٱلنَّسِـَٔ﴾ فأنسأها المؤلف إلى باب الحروف.

(90) ن1، ع: باب ما لا يهمز، ب:...فاحذر أن تهمزه. مفهوم ترك الهمز هنا هو العدول عن التلفظ به على حده المحقق سواء كان ذلك عن حذف أو نقل أو إبدال أو تسهيل،كما يشمل ما النطق بهمزه لحن في القراءة، أو ما قد تنفسح له مذاهب القراء بالهمز وتركه.

(91) س: احذر ما لا يهمز، وهي غير مثبتة في ن1.

(92) غير مثبتة في ن1، ع.

(93) ن1: ﴿تُوَلُّوهُم﴾.

(94) وعبارته في التبصرة:460 أنها لنافع كله ومن وافقه «بالمد من غير همز»

(95) وتقرأ لنافع ومن وافقه بألف بدل من الهمزة المفتوحة.ن. التبصرة:644.

(96) غير مثبة في ن1:

(97) س: بعدها: ﴿تُوفِنُونَ﴾.

(98) س، ن1: بعدها: ﴿مُوتُواْ﴾ و﴿مَاتُواْ﴾، ن1: قبلها ﴿يُورِثُهَا﴾... ﴿وَدَاوُۥدَ﴾ و﴿نُورٍ﴾ و﴿يُوحِى﴾، ع: ﴿وَدَاوُۥدَ﴾. ﴿مَا وُۥرِىَ عَنْهُمَا﴾ ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ ﴿لَتَرَوُنَّ﴾ ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ ﴿وَلْيَبْلُوَ﴾ ﴿مَعَيِشَ﴾ ﴿مِيثَٰقَكُمْ﴾

(99) ن1، س: بعدها ﴿يُوصِيكُمُ﴾.

(100) القراءة بغير همز معزوة لنافع وحفص والكسائي وحمزة، وقرأ باقي السبعة بهمزة مضمومة وبعدها واو.ن. التبصرة:530.

(101) وهي قراءة غير عاصم. التبصرة:580-581.

(102) وهي قراءة نافع، وقرأ غيره بالهمز وكسر الباء.ن.التبصرة:422-423.

(103) قراءة نافع في هذا الحرف والذي قبله بغير همز، وقرأه غيره بالهمز.ن. اتبصرة:422-423.

(104) والقراءة بالهمز قراءة سبعية.ن.التبصرة:727.

(105) ﴿وَثَامِنِهِمْ﴾.

(106) قرأ نافع والمكي وابن عامر وحفص بغير همز، وقرأ الباقون بالهمزة والمد.التبصرة:646

(107) س، ن1: بعدها ﴿وَلْيُوفُوا﴾.

(108) س: بعدها ﴿يُورِثُهَا﴾.

(109) ع، ب: يابس وبتاركي، وفي غيرهما: لا تهمز ياء ﴿يَاسِينَ﴾، ولم تثبت العبارة في ن1.

(110) وترك الهمز في هذا الحرف والذي قبله يكون بنقل حركته، وهما مما وردا على خلاف أصل قالون.

(111) سقطت من ب، و«تلي» ليست في أ، ن1: تلي الياء، ع: الهمزة بعد اللام.

(112) غير مثبتة في ع.

(113) ن1: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ ولا﴿أَرَءَيْتَ﴾، ن: بـــــــدون ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾.

(114) س، ح،: التي بعد الراء، ب: الألف التي بعد الراء، ن1: التي بعد الراءتين. وفي غيرع وب ثبت بعد: ﴿تَارِكٌ﴾. وترك همزها يكون بتسهيلها بين بين. وهو مما يندرج ضمن ما وافق فيه قالون ورشا.ن.، التبصرة:296-297.

(115) غير مثبتة في ن1.وهذا الحرف من مشترك الوفاق بين قالون وورش.ن. التبصرة:296-297.

(116) المثبت من ع، وفي غيرها: بتاركي عليه ما لم نذكر لك، ب: وقس عليه ما لم نذكره. ن1: وقس عليه ما لم نذكره، باب في سكون اللام لقالون، وأدرجت ضمنه الأمثلة الواردة فوق.

(117) ﴿فَٱلۡـَٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ زيادة من س.

(118) ب، ح، ن:...المفتوحتين، ن1: المفتوحتين ويحقق الثانية، وفيها زيادة تمثيل.

(119) واختيار مكي في الهمز المغير مطلقا أن يمد لأجله.كما أن اختياره عدم تمييز ما كان من كلمة ومن كلمتين.ن.التبصرة:289 والكشف: 1/ 60

(120) مثبت من: ع، وفي ن1: ويسهل الأولى من المكسورتين كالياء ويحقق الثانية نحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إن﴾... وكذلك المضمومتين يسهل الأولى كالواو ويحقق الثانية، وفي أ، ح، س سقط وتحريف.

(121) وعن هذه الترجمة في الصورتين قال مكي: «وتحقيق ذلك أنها بين بين» التبصرة:291

(122) ومستثنياته الثلاثة من المكسورتين سطرها في باب الحروف المفترقة.

(123) وليس في القرءان غيره. وما ذكر من الحذف والتسهيل في الأولى من الهمزتين المتفقتين من كلمتين، إنما ذلك في الوصل، فأما في الوقف، فلا بد من تحقيق الهمزة الأولى الموقف عليها. ن. مفردة نافع لابن شريح: 146

(124) في غير ع: وقد أتينا قراءة ورش ذلك الكتاب الأول، ففيه نهاية وكفاية ومقنع لمن فهمه، فقس على ما ذكرت لك، والعبارة غير موجودة في ن1. وإنما احتاج أن يحيل على رواية ورش؛ لأن وجه مخالفتها لقالون لا تعلم مما ذكر، وذلك مما لا يلزمه، لأن الكتاب موضوع ـ كما قال ـ لمن حرر رواية ورش.

(125) المثبت من ن1، ع: كلمة واحدة، وفي باقي النسخ: الهمزتين المفتوحتين، والباب معقود لأشمل من ذلك.

(126) ع: في الهمزتين المفتوحتين من كلمة واحدة، وفي المفتوحة والمضمومة والمكسورة، ن: في المفتوحتين والمكسورة والمضمومة.

(127) أي: بين بين، وهذا بخلاف عن ورش في تسهيل ثانية المفتوحتين. وذكر في تبصرته: 277 الإبدال عنه تصديرا وتنصيصا بالقراءة به. ولعله اقتصر هنا على التسهيل للتسهيل.

(128) لم يعتمد المؤلف ما تفرد به شيخه أبو الطيب من ذكر الإدخال لورش في المفتوحتين، وقال: «وما علمت أن أحدا ذكر هذا عن ورش غيره» التبصرة:277.ون. الإرشاد:1/ 323.

(129) إذ هو عنده من قبيل المتصل، فيجري فيه على طبعه، ويستحسن هنا استصحاب قول مكي في تبصرته:286: «وقولي: الإشباع في هذا إنما نريد به التمكين». والإشباع في مدة الإدخال هو مذهب المؤلف وابن سفيان والمهدوي وابن شريح.. ن. المنتوري:1/ 184-185.

(130) ن1، ع: فيهما زيادة تمثيل.

(131) ب: وأيضا ﴿ٱ۬شۡهَدُواْ﴾ يمده كذلك، إلا ﴿أَيِمَّةَ﴾...

(132) غير مثبتة في ع. ن التبصرة: 526.

(133) أي بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية من غير إدخال. قال المؤلف: «ولم يمده [﴿ٱ۬شۡهَدُواْ﴾] قالون فيما قرأت له».(التبصرة:670). وعلى القصر فيه اقتصر المؤلف في تنبيهه وموجزه ومفرداته وكشفه، كما أفاده المنتوري: 1/ 270-271.

(134) ن1: عبارة الباب فيها تختلف عما أثبت صياغة وعبارة وزيادة وطول تفريع، ولعله من تصرف النساخ.

(135) المثلية هنا تنطلق على المد اللازم في نحو ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾، وفواتح السور في مثل ﴿أَلٓمٓ﴾ ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ (مع العلم أن مكيا يختار المد في عين لقالون كورش)، وفي ضربي المتصل والمنفصل باعتبار أصل الزيادة لا مقدارها، ولا بد هنا من استحضار أن مذهب المؤلف لقالون ـ من طريق أبي نشيط ـ في المنفصل وعند تسهيل الهمز هو المد. وتبقى المخالفة التي نوه بها المؤلف منحصرة في مد البدل واللين المهموز، وأنه أقصر مدا من ورش.. ن. التبصرة: 264 ـ

266. قال المنتوري: «وعلى المد في ذلك [المنفصل] لقالون اقتصر... مكي في المفردات». ون. إبراز الضمير:125

(136) ب: إلا حروف، ن، ح: الحروف.

(137) أي الحرف الممدود. ع: أتت بعدها، ولا يصح بها السياق.

(138) البقرة: 19، ومن هنا يبدأ التمثيل لحرف اللين الذي يخالف فيه قالون ورشا في الوصل، حيث يقرؤه ورش بالطول والتوسط، ويقتصر فيه على القصر لقالون ـ موضوع التأليف ـ وقد جهد المؤلف في التفريق البين بين ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿عين﴾ من فاتحتي مريم والشورى بما تراه في تبصرته: 271 وبعدها.

(139) يوسف: 110.

(140) الأنبياء: 73، وبدونها في ح.

(141) ع: غير مثبتة، ب: سوءة، بالإفراد،» أي حرف المائدة:33 وهو أنسب بالتمثيل المنعقد لمد اللين، خاصة إذا استصحبنا أن مذهب المؤلف في هذا الحرف لورش هو: قصر حرف اللين ومد الألف التي بعد الهمزة. إلا إذا أراد الألف التي بعد الهمزة، ففرق بين المثل. ن. التبصرة: 263 ـ 264.

(142) ع: من قالون.

(143) ن1: باب قصر هاء الضمير.

(144) ب: إحدى عشر موضعا؛ إذ لم يقع الاعتداد بحرف طه.

(145) س، ن1: الشورى، ع: ﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾.

(146) وقد ذكر المؤلف الوجهين عن قالون، مع تشهير الوجه الأول(الكسر من غير ياء) تصريحا، في تبصرته: 593 (ثبت فيها «الباقون» باسم «قالون» خطأ)، وكشفه: 2/ 102 وقال المنتوري: «وعلى ترك الصلة في ذلك لقالون اقتصر... مكي في الموجز، والمفردات..» شرح المنتوري:1/ 159.

(147) عبارته في التبصرة:658 «بضم الهاء من غير صلة واو». وقال الحصري:

ووافقه ورش على يرضه لكم
لدى كلمات الله في الشكر والكفر
(القصيدة الحصرية: 99)

(148) غير مثبت في ب، والمثبت من ن1، ع: بعدها، وفي غيرها: هاء، ع: ولم يختلفا في يرضه لكم، أ: ولم يخالف.

(149) عبارة ن1 مسهبة، وفيها مخالفات كثيرة للمثبت، وتحمل الشاهد على عدم نسبتها للمؤلف.

(150) والمثل المدرجة تنبئ عن شمول الحكم ما كان من قبيل ما يرقق أو ما يجري مجرى الممال؛ إذ الترقيق عند المؤلف في الراء إمالة نحو الكسر. ن. الكشف: 1/ 208.

(151) غير مثبتة في ع، ن1. ويتقاسم هذا المثال إمالة فتحة الراء، وإمالة فتحة الهمزة، ولذا تجد المؤلف في تبصرته:390 ذكره في باب الإمالة، وأشار إل تعلقه بمذهب ورش في الراءات.

(152) غير مثبت في ب.

(153) اتفق قالون مع ورش على ترقيق الراء المكسورة والساكنة التي قبلها كسرة، وفخم الراء بعد هذا حيث وقعت، ولم يراع ما قبلها ولا ما بعدها. ن التقريب والحرش: 254.

(154) أي بالتقليل حيث وردت، كما في آل عمران: 2. والاقتصار على هذا الوجه لقالون هو طريق المؤلف، وعليه جرى في التنبيه والتبصرة (389) والموجز، والمفردات، والكشف، واقتصر عليه أيضا شيخه أبو الطيب في التذكار والاختلاف بين ورش وقالون، وكتاب الإمالة..ن. شرح المنتوري:2/ 497-498.

(155) غير مثبت في ب.

(156) ن1: باب ميم الجمع.

(157) س، ح: سكون، ع: إسكان كل ميم جمع ضمها ورش، ب: كان قالون رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقرأ ميم

الجمع بالإسكان إذا كان بعدها همزة قطع... وإذا كانت همزة وصل...فإنه كورش.

(158) وهو اختيار المؤلف، وذكر التخيير لقالون من الطريقين في تبصرته: 235، وقال في التنبيه: «الاختيار عند القراء إسكانها لأبي نشيط... وكذلك الاختيار عندنا» (نقلا عن المنتوري:1/ 135).

(159) المثل المدرجة تقتصر على ما الميم فيه قبل همز القطع؛ لأنه محل المفارقة بين ورش وقالون، وتجري الموافقة في غير ذلك، وليس من شرطه تسطيرها، فيتحصل الإسكان لقالون فيها مطلقا، على مختار المؤلف، ما لم تلق ساكنا.

(160) ح، ن: تقديم وتأخير في العبارة.

(161) قالون يوافق ورشا بالإظهار والإدغام، إلا حروفا يسيرة بينها المؤلف.

(162) ب: الدال، وبدون «قد» في ن، ح.

(163) ن. التبصرة: 354.

(164) ن. التبصرة: 358.

(165) ن1: زيادة ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ [الأنبياء: 11]، وبه يكتمل الوارد منه في القرآن.

(166) ن. التبصرة: 363 و452

(167) وبهذا الوجه قطع له في تبصرته: 363 (وإن وقع فيها خطأ نسبة الإظهار لقالون).

(168) فاتحة يس، وقطع له بهذا الوجه، ولورش بمقابله في تبصرته: 649.

(169) ولم يختلف عن قالون في هذا الحرف أنه بالإظهار، وأطلق المصنف الوجهين عن ورش في تبصرته: 705.

(170) وهو الموضع الفرد الذي وقعت فيه الذال إثر الثاء.ن التبصرة: 365. وعلى الإدغام في هذا الحرف وفي ﴿إِرْكَب مَّعَنَا﴾ اقتصر المؤلف في التنبيه، والتبصرة، والموجز، والمفردات. ن. شرح المنتوري: 1/ 416

(171) من ن1.

(172) ن1: صياغة الباب فيها فيه زيادة وتغيير: كان قالون رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقرأ بالفتح من غير إمالة في جميع القرآن، إلا في أربعة أحرف قرأها بالإمالة الخالصة، وقرأ ها يا من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، و﴿ٱلتَّوْرِيٰةَ﴾ بإمالة التقليل، ولا يميل غير هذه الأربعة الأحرف، فافهم تسعد إن شاء الله. باب اللامات: قرأ قالون رحمه الله جميع اللامات المفتوحات بالترقيق كغيرها من المكسورات والمضمومات والمسكنات نحو: ﴿ٱلصَّلَوٰة﴾ ﴿يَصْلَى﴾ ﴿مُصَلًّى﴾ ﴿صَلِّ﴾ ﴿فَصَلِّ﴾ ﴿ظَلَمُونَا﴾ ﴿اَظْلَمَ﴾ ﴿اَطَّلَعَ﴾ ﴿مَطْلَعِ﴾ ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ﴾ ﴿ٱلطَّلَٰقُ﴾ ﴿طَلَّقْتُمْ﴾ وشبهه، وقد (وقس) على ما ذكرت لك ما لم أذكره، سواء في رؤوس الآي وغيرها، فافهم.

(173) مثال لتكرر الراء.

(174) أ: الفاء، س، ح، ن: عند ألف، ب: بعد الألف.

(175) فكسرة الإعراب نحو: ﴿ٱلنَّارِ﴾ ﴿وَالأَنصارِ﴾، وشبهه، وكسرة غير الإعراب نحو: ﴿نُسَارِعُ﴾ ﴿ٱلْبَارِئُ﴾ ﴿انصارِىَ﴾.

(176) ويشمل التمثيل كل ما كان منه جمعا بالياء، سواء كان بالألف واللام أو لم يكن.

(177) التبصرة: 532.

(178) وحكى المصنف: فتح ورش لهائها، وربما اعتد هنا بقراءته عن أبي الطيب بالإمالة. ن.التبصرة:589، الكشف:178.

(179) التبصرة: 662.

(180) أي من الفواتح التي يفتحها قالون ويقللها ورش، ويقصد جميع آل حم من السبعة، وأما ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ فاتحة مريم؛ فإن المصنف ذكر الوجهين في هائها ويائها عن نافع، وشهر التقليل عنه في تبصرته، وعليه اقتصر في كشفه وتنبيهه وموجزه، فقالون على هذا موافق لورش إن فتحا أو تقليلا، وليس من شرطه ذكر ما جاء على مساق الوفاق. ن. التبصرة: 585،

والكشف:1/ 187، شرح المنتوري: 1/ 495-496.

(181) في طرة ب آخر الباب: سوى التورية حيث وقع، و﴿كَهِيعَصَ﴾، و﴿هَارٍ﴾ فإنه يميلها قالون.
قال في التبصرة (389): «أما قالون فأمال ﴿هَارٍ﴾، وقرأ ﴿ٱلتَّوْرِيَةَ﴾ بين اللفظين، وفتح جميع ما ذكرنا». وقد ذكر المؤلف ﴿هَارٍ﴾ في باب الحروف، و﴿ٱلتَّوْرِيَةَ﴾ في باب الراءات.

(182) مثبت من ب، ن1.

(183) أفاد في التبصرة: 416 أنه يأخذ في ﴿ٱلطَّلَوْ﴾ وبابه لورش بالوجهين.

(184) جميع ما غلظه وورش من اللامات ـ غير اسم الجلالة بشرطه ـ فإن قالون ـ ومعه باقي القراء ـ يقرؤه بالترقيق. ون. التبصرة: 416.

(185) نص في التبصرة: 416 على أنه يأخذ في ﴿صَلْصَلٍ﴾ لورش بالوجهين.

(186) حق هذا الحديث أن يدرج فيما تقدم من باب الإمالة؛ إذ هو من عزائم ما يذكر في فروق الروايتين، ولو أن التمثيل جرى على اللامات الواقعة في الفواصل اللاتي على ياء، فلربما التمس وجه لاندراجه هنا. على أن إدراج مباحث الراءات واللامات في سياقات باب الإمالة؛ على اعتبار المضارعة لها منهج غير مستراب من صنيعهم، ولا مستنكر من منهجهم كما تجده عند صاحب الإرشاد: 1/ 460-461، وأصول المهدوي: 2/ 59.
ثم إن ما ورد في مفردات الداني في باب اللامات:111 من نسبة بعض أحكامها لقالون، ينبغي أن يحمل على ضرب من التخليط في ترتيب النسخة، فلزم التنبيه، والله أعلم.

(187) خص المؤلف من ذوات الياء رءوس الآي؛ لأن مذهبه تعين الفتح لورش في غيرها، فيكون قالون موافقا له فيها.ن. التبصرة: 390، والكشف:1/ 178.

(188) ب: فقس على ما لم أذكره لك.ن1: ما لم أذكره، وبدون ذلك في ح.

(189) ن1: قرأ قالون رَحِمَهُ ٱللَّهُ بزيادة الياء في عشرين موضعا، في آل عمران...

(190) ن1: ساقطة.

(191) سقط من س، ح.

(192) الموضع السادس ﴿إِن تَرَنِ﴾ لم يذكر في النسخ المعتمدة إلا أن في ن، في خاتمتها: وانفرد قالون رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: ﴿إن ترن﴾ في الكهف، ﴿واتبعون أهدكم﴾ في سورة المؤمن

(193) ن1:... مواضع كذلك.

(194) س: كل هذا بالحذف في الوقف، وإثباته في وصله.

(195) ب: ويقف أيضا بالإسكان. وعلى الوقف بالياء لقالون قطع المؤلف بقوله:« ووقف ورش بغير ياء..ووقف قالون.. بالياء» التبصرة:625.

(196) ن1: احذفهم في الوقف، وفي المصحف تلحقهم بالحمراء، وفي وصل القراءة أثبتهم، إلا ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ﴾ في النمل، فإنه يقف عليه قالون بإثبات الياء، ويحذف غيره من الزوائد كورش، فاعلم ذلك وافهمه وتعلمه.

(197) ن1: باب ياءات الإضافة.

(198) ب: سبعة، لم يذكر ﴿مَحْيَآىَ﴾.

(199) ن1: قرأ قالون رَحِمَهُ ٱللَّهُ ياء الإضافة بسكون ميت في ثمانية مواضع، وفتحها ورش.

(200) غير مثبتة في ح، س، وفي ن1: وقد روى ورش عن شيخه سيدنا نافع الإسكان، واختار هو الفتح، يعني ورش. قال المصنف في تبصرته: 507:«﴿مَحْيَآىَ﴾: قالون بالإسكان، وقرأت لورش بالوجهين، أعني الفتح والإسكان» وقال ابن شريح في مفردة نافع:159: «فمن أخذ له بالرواية لم يجعل بينهما اختلافا، ومن أخذ له باختياره جعل بينهما اختلافا».

(201) ن1: وكذلك في الأحقاف ﴿أَوْزِعْنِىٓ﴾ أيضا

(202) سقط من س حرف يوسف و'طه.

(203) في غير ن، ح، س: واقرأ.

(204) سقط من س، ن، ح

(205) محذوف من ب، وفي ح العبارة قلقة لا تستقيم، وفي ن1: وقراءة ﴿مَحْيَآىَ﴾ في الأنعام بالوجهين لورش خالصة (خاصة) فاعلمه وأثبته إليه.

(206) ن1: باب فرش الحروف المفردة، س:... حروف منفردة مفترقة في القرآن.

(207) أي مما قبله واو، أو فاء، أو لام أو ثم متصلا بها. ن. التبصرة:419-420

(208) وأول موارده حرف البقرة: 188، ون. التبصرة:437. ن1: زيادة: إن كان جمعا، وأما مفردا فلا، س: من بيوت والبيوت

(209) ح، س، ن: ﴿فِي ٱلسَّبْتِ﴾ بالاختلاس بإخفاء حركة العين، ن1: ﴿فِي ٱلسَّبْتِ﴾ و﴿يَخْصِّمُونَ﴾ و﴿يَهِدِّ﴾ بالاختلاس، وهو إخفاء الحركة.

(210) غير مثبتة في ح، وسقط حرف لا يهدي من ن.

(211) يفرق مكي في تبصرته: 365(450 و483 و535) وكشفه (316/ 1) بين الإخفاء والاختلاس، وإن كان يجعل مؤداهما قريبا، والمصير إليهما متعينا، أما الإسكان في هذه الحروف لقالون فلم يقرأ به مكي، وهو عنده غير جائز عربية.ون. الإرشاد: 2/ 666 وقال الداني: والترجمة عنه في الكتب بإسكان العين، وهو جائز مسموع، غير أن أهل الأداء يأبونه؛ إذ هو جمع بين ساكنين" المفردات:42. والوجهان في مفردة ابن شريح:155-156. ون في الفرق بين مصطلحي الاختلاس والإخفاء الدر النثير: 644-645 من قسم التحقيق، وشرح الحلفاوي: 282.

(212) التبصرة: 527-528.

(213) التبصرة: 529، ثبت بعد هذا في ن1: وقرأ ﴿بِا لسُّوٓ﴾ في يوسف بتشديد الواو من غير همزة ولا مد، وقرأ ﴿لِأَهَبَ﴾ بالهمز، وقرأ ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ و﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ في الحج ﴿وَلْيَتَمَتَّعُواْ﴾ في العنكبوت بإسكان اللام...، وقرأ ﴿أَوْءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ في والصافات والواقعة بإسكان الواو، وقرأه ورش بفتح الواو، وقد أشكل هذا على كثير من السادات...!!

(214) سقطت من ب، س: وأمال ﴿هَارٍ﴾ و﴿ٱلتَّوْرِيٰةَ﴾ و﴿كٓهيعٓصٓ﴾. وعلى الإمالة المحضة في هذا الحرف اقتصر المؤلف هنا وفي التنبيه والتبصرة والموجز، ن. شرح المنتوري:2/ 492-493.

(215) س، ن، ح: بغير مد، ب: والتشديد المذكور لفظا لا خطا. قال في تبصرته: 548: «وذكر عن قالون أنه يجعل الأولى كالياء الساكنة... والأحسن الجاري على الأصول إلقاء الحركة، ولم يرو عنه، ويليه الإبدال والإدغام وهو الأشهر عن قالون، وهو الاختيار لأجل جوازه والرواية».

(216) ب: بالهمزة المحققة. ن.التبصرة:586.

(217) ن. التبصرة:587. كان من المناسب أن يذكر هنا حرف ﴿ٱلتِي﴾ وأنه بهمزة مكسورة جيث وقع، وهو مما خالف فيه قالون ورشا قال في التبصرة: 640: «وقرأ ورش بكسر الياء كسرة خفيفة، وقرأ قالون.. بهمزة بعد الألف من غير ياء». ولا أدري وجه الغفول عنه وعن ﴿لِيَلَاً﴾؛ حيث لم يدرجا هنا ولا في باب الهمز في جميع النسخ المعتمدة لدي، وأغلب الظن أنه من سقط النساخ، والله أعلم.

(218) أ: بكسر، وهو خطأ.

(219) ن. الحرفين الأولين في: التبصرة 600، والحرف الأخير:632و633.

(220) ن. التبصرة: 422.

(221) ن.التبصرة: 512.

(222) قال المنتوري: «والمشهور المعمول به في قراءة قالون، من رواية أبي نشيط، همز الواو مع النقل والإدغام، وبذلك قرأت له. وعلى ذلك اقتصر أبو الطيب بن غلبون في المفردات، وابنه أبو الحسن في التذكرة، ومكي في التنبيه، والتبصرة، والموجز، والمفردات» شرح المنتوري: 1/ 378-379

(223) ن، س، ح: بكسر. وهو خطأ.
(224) التبصرة: 687-688.
(225) سقط من ب.
(226) سقط من ن1ن، وثبت في غيرها: تقيس.
(227) س، ن، ح: متفقا، ب: فهو هكذا اتفاقا بينهما.
(228) كنيته أبو الحسن: إمام كبير، عارف صدوق، متقن ضابط، خصوصا في قالون وهشام، توفي نحو سنة 250، الغاية: 1/ 150، تر: 697.
(229) أبو إسحاق البغدادي، ثقة مشهور كبير، ولد سنة 199، وتوفي 282. الغاية: 1/ 162، تر: 754.
(230) س، ح: أن فيهما، أ: أنها بها، وهي تحريف، ن1: التي قرأتها.
(231) ب: تكمل لك الفائدة إن شاء الله تعالى، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه. كملت بحمد الله وحسن عونه ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.
(232) في أغلب النسخ الخطية: تمت قراءة قالون بحمد الله وحسن عونه وبتمامها تمت قراءة نافع من طريقيهما، والحمد لله على ذلك، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

❁❁❁

فهرس المصادر والمراجع[232]

- **الإبانة عن معاني القراءات**، لمكي بن أبي طالب القيسي(ت437هـ)، تحقيق محيي الدين رمضان، دار المأمون،ط1(1399هـ/ 1979م).
- **إبراز الضمير من أسرار التصدير**، لمحمد بن عبد السلام الفاسي (ت1214هـ) دراسة وتحقيق ذ.يوسف شهاب، بحث لنيل الماستر كلية الآداب بمراكش لموسم (1431هـ/ 2012م).
- **الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة**، تأليف أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون (ت389هـ). دراسة وتحقيق د.باسم بن حمدي بن حامد السيد، ط1(1432/ 2011).
- **الإدغام الكبير في القرءان**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني(ت444هـ)، تحقيق زهير غازي، عالم الكتب، ط1.
- **الإقناع في القراءات السبع**، تأليف أبي جعفر علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت540هـ)، مطبوعات جامعة أم القرى،ط1 عام 1403هـ.
- **بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من الزيادات على التيسير**، لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي (ت 1082هـ)، تحقيق ودراسة ذ.عبد الهادي السلي وذ. محمد البخاري (بحث لما يطبع بعد).
- **التبصرة في القراءات السبع**، تأليف أبي محمد مكي بن أبي طالب(هـ، تحقيق د.محمد غوث الندوي، مطبوعات الدار السلفية، ط2(1402هـ-1982).
- **التقريب والحرش المتضمن لقراءة قالون وورش**، مما عني بجمعه وتأليفه أبو الأصبغ عيسى بن محمد بن فتوح الهاشمي البلنسي المعروف بابن المرابط (ت552هـ)، تقديم وتحقيق الدكتور حسن حميتو، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث - الرابطة المحمدية للعلماء، ط1(1431هـ/ 2010م).
- **جامع البيان في القراءات السبع**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني(ت444هـ)، عناية مجموعة من الأساتذة، وهم: عبد المهيمن عبد السلام طحان، وطلحة محمد توفيق، وسامي عمر إبراهيم، وخالد علي الغامدي، إصدار كلية الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الشارقة، ط1(1428هـ/ 2007م).
- **الجامع في شرح الدرر اللوامع**، لمسعود بن محمد جموع (ت1119هـ)، خطية الخزانة الحسنية بالرباط رقم: 119.

- **حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع**، نظم أبي محمد القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشاطبي (ت590هـ)، تحقيق وضبط وتعليق د.أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، جدة، ط1(1429هـ/ 2008م).
- **الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير**، تأليف أبي محمد عبد الواحد بن محمد المالقي(ت705هـ)، دراسة وتحقيق د.محمد حسان الطيان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط1(1427هـ/ 2006م).
- **صلة الصلة**، تأليف أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الغرناطي (ت708هـ)، تحقيق د.عبد السلام الهراس والشيخ سعيد أعراب. مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية،(1413هـ-1993م).
- **شرح الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك القيسي المنتوري (ت834هـ)، تحقيق وتقديم د.الصديقي سيدي فوزي ط المغرب (1421هـ2001م).
- **الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع**، لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي (ت1082هـ) دراسة وتحقيق أحمد بن محمد البوشخي، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط1 (1428هـ2007م).
- **فرائد المعاني في شرح حرز الأماني**، لأبي عبد الله محمد بن محمد ابن آجروم (ت723هـ) أطروحة دكتوراه الدولة مقدمة إلى جامعة أم القرى إعداد د.عبد الرحيم نبولسي تحت إشراف د.إبراهيم البنا لموسم (1997)(من أول الكتاب إلى باب النقل من قسم الأصول). والقسم الثاني من باب النقل إلى آخر قسم الأصول.(بعناية المركز).
- **القصيدة الخاقانية**، لأبي مزاحم موسى بن عبيد الله الخاقاني (ت325هـ) تحقيق عبد الفتاح القاري ضمن كتاب قصيدتان في تجويد القرآن، دار مصر للطباعة ط1 (1402هـ).
- **قطعة من كتاب عيون الإمامة ونواظر السياسة**، لأبي طالب المرواني (ت516هـ)، حققه وعلق عليه بشار عواد معروف وصلاح محمد جرار، دار الغرب الإسلامي، تونس(1431هـ/ 2010م).
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، لمؤلفه أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د.محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق(1394 / 1974).
- **فهرس المنتوري**، تصنيف أبي عبد الله محمد بن عبد الملك بن علي القيسي المنتوري (ت834هـ)، دراسة وتحقيق د.محمد بن شريفة، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث التابع للرابطة المحمدية للعلماء، ط1(1432هـ/ 2011م).
- **قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش**، مقوماتها البنائية ومدارسها الأدائية إلى نهاية القرن العاشر الهجري، تأليف: الدكتور عبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المملكة المغربية (1424هـ/ 2003م).
- **المفردات السبع**، لأبي عمرو الداني(ت444هـ)، المطبعة الفاروقية بمصر، د.ت.
- **مفردة ابن عامر**: خطية المكتبة الحسنية، رقم:644
- **مفردة نافع**، لأبي عبد الله محمد بن شريح الإشبيلي(ت476هـ)، دراسة وتحقيق سمير بلعشية ومحمد نافع، منشورات مركز الإمام أبي عمرو الداني التابع للرابطة المحمدية للعلماء، المملكة المغربية، ط1 (1432هـ/ 2011م).
- **مسائل في القراءات**، لأبي عبد الله القيجاطي (730هـ- 811م)، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، إعداد د.بنيونس الزاكي، إشراف الأستاذين: د.عبد الكريم مشهداني، ود.حسن الأمراني، السنة الجامعية: 2000 ـ 2001م.

- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت 790هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، منشورات جامعة أم القرى، ط1: 1428هـ/ 2007م.
- **مكي بن أبي طالب وتفسير القرءان**، للأستاذ الدكتور أحمد حسن فرحات، دار البيارق ودار عمار، ط1(1418هـ/ 1997م).
- **منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية**، لابن عظيمة الإشبيلي (543هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور توفيق العبقري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المملكة المغربية، ط1(1429هـ/ 2008م).
- **الموافقات**، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (ت790هـ)، ضبط نصه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه أبوعبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان،ط1(1417هـ/ 1997م).
- **النشر في القراءات العشر**، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت833هـ)، تصحيح: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية بيروت.

تفسير حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» لأبي حفص الفاسي (ت 1188 هـ)

د. رشيد الحمداوي
أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بمراكش

مقدمة

لم يختلف علماء القرآن الكريم في مسألة كاختلافهم في معنى الأحرف السبعة التي أنزل عليها القرآن الكريم، ولم يكن هذا الاختلاف لتشككهم في ثبوت ذلك، فقد وردت فيه أحاديث صحيحة بلغت بمجموعها مبلغ التواتر، ولكنها مع كثرتها وتعدد رواياتها جاءت مجملة، لا تكشف عن حقيقة المراد بهذه الأحرف، ولم يأت نص صحيح صريح يبينها، فكان الاجتهاد في تحديد المراد بها مدعاةً للاختلاف.

ومن الأحاديث التي وردت في شأن الأحرف السبعة ما أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «أقرأني جبريل على حرف، فراجعته، فزادني، فلم أزل أستزيده ويزيدني، حتى انتهى إلى سبعة أحرف»[1]. ومنها ما حدث به أُبَيّ بن كعب - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: «إن النبي ﷺ كان عند أَضَاة[2] بني غِفار، فأتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتُك القرآنَ على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك. ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتُك القرآنَ على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك. ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتُك القرآنَ على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك. ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيُّما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا»[3].

ولا يوجد في الروايات الواردة في مجموعها ما يبيّن بجلاء نص الآية أو الكلمة التي وقع الاختلاف في قراءتها، ولا نوع الخلاف في تلك القراءات، أكان خلافا صوتيا يمكن أن يُعزى إلى تباين اللهجات في النطق وطريقة الأداء مع وحدة اللّفظ، أم كان اختلافا في اللّفظ مع وحدة المعنى؟

وقد حدث لبعض الصحابة أن تخاصموا في هذا الأمر، وتحاكموا إلى رسول الله ﷺ،

وصوّب النبي عليه السلام ما قرأ به كلٌّ واحد منهم، ولكن هذه الرواية لم تبين الاختلاف الذي كان بين كل قراءة وأخرى، وهذا يدل على أن الأمر كان معروفا لدى الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فلم يحتاجوا إلى بيان، ولو خفي عليهم لسألوا رسول الله - ﷺ - حتى يبيّنه لهم.

ولذلك انبعث العلماء يتعمقون في دراسة أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف، رغبةً في إدراك المراد بها، فتناول هذه المسألةَ كثيرٌ من العلماء وتحدثوا عنها في تضاعيف مؤلفاتهم، منهم المفسرون والمتكلمون والقراء، ومن العلماء من أفردوا هذه المسألة بالتأليف، كأبي عمرو الداني (ت 444هـ)، وأبي الفضل الرازي (ت 454هـ)، وأبي شامة المقدسي (ت 665هـ) رَحِمَهُمُ اللَّهُ. وكلٌّ أدلى بدلوه، واجتهد في تأويله، حتى ذكروا فيها نحواً من أربعين قولا، أكثرُها بعيدُ المأخذ، ظاهر الضعف.

وقد ظلت هذه المسألة موضع استشكال بين أهل العلم، والمخطوط الذي بين أيدينا يعطينا مثالا لسؤال ورد على العلامة أبي حفص الفاسيّ في هذا المعنى، فأجاب عنه بعرض أهمّ الأقوال التي قيلت في ذلك باختصار، وما ورد عليها من اعتراضات، مع الإشارة إلى أقرب الآراء -في نظره- إلى الصواب.

❁❁❁

القسم الأول: التقديم للنص المحقق

1 - التعريف بالمؤلف[4]:

ا - اسمه ونسبه:

هو عمرُ بنُ عبد الله بن عمر بن يوسف بن العربي بن أبي المحاسن الفاسيّ الفهْريّ[5]، وكنيته: أبو حفص.

ب - مولده ونشأته:

ولد أبو حفص بفاس، ولم يذكر واحد من مترجميه تاريخ ولادته، لأنه لم يكن يذكره للناس اقتداءً بالسلف الصالح في كتمان السنّ[6]، إلا ما كان من عبد السلام ابن سودة، الذي صرح في تقديمه لديوانه بأنه ولد سنة 1125هـ[7]، ولعله استنبط ذلك من كونه توفي أواسط سنة 1188هـ، وهو ابن ثلاث وستين سنة، كما نص على ذلك المولى سليمان في ترجمته له، وهو أوسع من ترجم له[8].

وقد تربّى - أبو حفص - في كنف الأسرة الفاسية الفهرية التي اشتهر رجالها بالعلم والصلاح، ونشأ في حَجر والده عبد الله بن عمر الفاسي (ت 1146هـ)، وكان عالما فاضلا، سائرا على سَنن أسلافه[9]؛ ولذلك تميز أبو حفص منذ صباه بالإقبال على القرآن والعلم، وعدم المشاركة فيما ينشغل به أقرانه من ألعاب[10]، وكان هذا من علامات نجابته ونبوغه المبكر.

ج – طلبه للعلم وشيوخه:

بعدما حفظ أبو حفص القرآن الكريم، شرع في تلقي مبادئ العلوم الشرعية على والده، وعلى قريبه محمد بن أحمد بن يوسف الفاسي، المكنى بأبي عسْرية (ت في حدود 1150هـ)، ثم اتجه إلى تعميق معارفه، فأقبل على مجالس كبار العلماء في بلده، فتتلمذ للعلامة اللغوي أحمدَ بن علي الوجّاري (ت1141هـ) [11]، والعالم النحوي محمد بن إدريس العراقي (ت 1142هـ)[12]، واعتمدهما في علوم العربية، ثم تتلمذ للعلامة الحافظ المعقولي أحمدَ بن مبارك السجلماسي اللَّمَطي (ت 1156هـ)[13]، فدرس عليه التوحيد وأصول الفقه والبلاغة والمنطق والتفسير، كما قرأ الفقه والحديث والتفسير وغير ذلك على المفتي النوازليّ محمد بن عبد السلام بنّاني (ت 1163هـ)[14]، والفقيه العلامة محمد بن قاسم جَسّوس (ت1182هـ) [15]، كما أخذ عن الفقيه المحدث علي بن محمد الحُرَيْشي (ت1143 أو 1145 هـ)[16] الحديث، وسمع عليه أوائلَ الكتب الستة، وأجازه فيها وفي غيرها، وكان عمدتَه في رواية الحديث بأقرب أسانيده[17]. ثم إنه حين تضلع من العلوم النقلية والعقلية اقتصر على شيخ الجماعة أحمد بن مبارك السجلماسي، الآنف الذكر، ولزمه إلى أن صار من فحول علماء زمانه.

د – وظائفه:

حين قارب أبو حفص سن الأربعين، وأذن له شيوخه المعتبرون في التدريس، انتصب بجامع القرويين مدرسا لمختلِف المتون العلمية المتداوَلة آنئذٍ في مجالس الدرس، وكرّس حياته لذلك، حتى إن الحضيكي حلاّه ب«مدرس فاس المحروسة»[18].

أما رزقه فقد كان يناله من تعاطي الشهادة بسِماط القرويين، كما يُستَنبَط ذلك مما ذكره محمد بن الطيب القادري في ترجمة رفيقه فيها، الفقيه الموثّق الحسن بن علي، المعروف بأبي عنان الشريف (ت 1163هـ)[19].

كما أنه تولى الخطابة بجامع الجيسة، إلى أن عزله السلطان المولى عبد الله سنة 1153هـ عند مبايعة أهل فاس له بعد رجوعه إلى العرش للمرة الثالثة، وولّى مكانه محمد السلاوي[20].

هـ – تلاميذه:

ما إن انتصب أبو حفص للتدريس حتى أقبل عليه الطلاب، لا سيما مشاهير طلبة فاس، ف«تفقه به جماعةٌ، وتخرج عليه طلبة الوقت، وتسارعوا للأخذ عنه، وازدحموا عليه، واغتبطوا وتنافسوا وتفاخروا بالأخذ عليه؛ لأنه أوحد زمانه في المعقول والتحقيق والتدقيق والتبيين في ذلك»[21].

وقد وصف تلميذه سليمان الحوّات (ت1231هـ) مجلس درسه فقال: «كان مجلسه روضةً يلتقط منه أعيان العلماء من تلامذته

أزهارَ المسائل بالاستنباط العقلي المؤيد بالنقل الثابت في جميع ما يحتاج إليه، مع وقار وهيبة وجلالة، وفصاحةِ لسان في التعبير من غير تكلف، يحافظ على رعاية الإعراب محافظةَ ذي المَلَكة القارة، حتى كأنه سَلِيقيّ[22]، ما سمعته يرتكب شاذّا، فضلا عن لحن»[23].

وقد انتفع طلابه به في كثير من العلوم العقلية والنقلية، لا سيما علوم الأصلين والبيان والمنطق والفقه، وصاروا من أبرز علماء عصرهم فيما بعد[24]، ومنهم:

- مُحمد بن عبد السلام الفاسي (ت1214هـ) [25].

- زيْن العابدين بن هاشم العراقي (ت1194هـ) [26]، وهو عمدته.

- عبد الكريم بن علي اليازغي الزهني (ت1199هـ) [27]، وهو عمدته.

- عبد الرحمن بن الخياط، المعروف ب: حسِّينْ (ت 1193هـ)[28].

- أبو حامد العربي بن علي القسنْطيني (ت1208هـ)[29].

- محمد بن الطاهر الهوّاري (ت1220هـ)[30].

- عبد القادر بن أحمد ابن شقرون الفاسي (ت 1219هـ)[31].

- محمد بن الصادق ابن ريسون الحسني (ت1236هـ)[32].

- مُحمد بن الطاهر المِيرْ السلاوي (ت1220هـ)[33].

- محمد بن عبد السلام الناصري الدرعي (ت 1238هـ)[34].

- سليمان بن محمد الشفشاوني الشهير بالحوّات (ت 1231هـ)[35].

- الطيِّب بن عبد المجيد بن كِيران الفاسي (ت 1227هـ)[36].

و - آثاره:

كان أبو حفص يعْتلّ بدنه بين الفينة والأخرى لهيَجان المرارة السوداء عليه، فيتوقف عن التدريس، ولكنه حينها كان يعتكف على التصنيف حرصا على دوام الإفادة، ولذلك ترك كتبا ورسائل عديدة، وكانت كما وصفها صاحب شجرة النّور «مفيدةً بارعة»[37]، تتضمن تحقيقات نفيسة. ومن المؤلفات التي ذكرها مترجموه[38]:

- **إحراز الفضْل بتحرير مسائل «القول الفصل»**[39].

- **اقتباس أنوار الهُدى فيما يتعلق ببعض وجوه الأدا**[40].

- **بُغية الأريب في بعض مسائل مغني اللبيب**[41].

- **تحرير النظر في مسائل المختصر**[42].

- **تحفة الحُذّاق في شرح لامية الزّقّاق**[43].

- **طلائع البُشْرى فيما يتعلق بشرح العقيدة الكبرى**[44]: للإمام السنوسي.

- **غاية الإحكام في شرح تحفة الحكام**[45].

- **فتاوى مهمة للعويصات المدْلَهِمّة**[46]: قال عنها محمد بن تاويت: «تنزِّله منزلة الاجتهاد»[47].

- **نشر لواء النصر في الرد على بعض أبناء العصر**[48]: ردّ فيه القول بجواز بيع الأحباس المؤبّدة لضرورة المجاعة[49].

- **المُقترَح في شرح أبيات ابن الفرح**[50]: في مصطلح الحديث.

- **مِنّة الوهّاب في نصرة الشهاب**[51]: في مسألة تخصيص نية الحالف[52].

- **نهاية التحقيق في مسألة تعليق التعليق**[53]: في الطلاق.

وله كذلك «ديوان شعر، فرقته أيدي سبأ»[54]، وقد جمع عبد السلام ابن سودة ما وقف عليه من شعره، ورتبه في ديوان[55].

بالإضافة إلى ما قيده من فوائد في رسائل وتقاييد، غالبها أجوبة عما كان يرفع إليه من أسئلة[56]، ويوجد عدد منها ضمن مجاميع مخطوطة[57]، وله كذلك فتاوى كثيرة، لو جمعت لجاءت في مجلدات، ولكانت - على حد تعبير المولى سليمان - أكبر حجما من «المعيار المُعرِب»[58].

ك- منزلته العلمية وثناء العلماء عليه:

يعدُّ أبو حفص الفاسي من أكابر علماء زمنه، وأبرز شيوخ الأسرة الفاسية الذين توارثوا العلمَ كابراً عن كابر، فهو «إمام نظّار، وفقيه مكثار، له الاطلاع الواسع، وإتقان العلوم بغير مدافع»[59]، وقد كان شيخًا للجماعة بفاس[60]، فائقًا لأهل زمانه في جميع الفنون التي كانوا يتعاطوْنها[61]، منفردا بالتحقيق فيها، لا سيما في العلوم العقلية؛ إذ كان لا يُدرَك شأوُه «في مجال الكلام والأصليْن والمنطق والبيان»[62]، ناهيك عن تبريزه في علوم العربية، وبراعته في الأدب، وتبحُّره في الفقه، وتمكنه من أدوات الاستنباط[63]، حتى إنه كان «ممن وصف بالاجتهاد»[64]، ولا أدلَّ على ذلك من أننا نجده في بحثه في مسائل الفقه «يعارض بين أدلته ويرجِّح، ويضعِّف في أقواله ويصحِّح»[65]، بل إنه - لقوة عارضته - «يرد على أئمة المذاهب بالدليل الواضح والاعتبار المناسب»[66].

وقال عنه تلميذه سليمان الحوّات: «الفقيه العلامة، سلطان المحققين، ورأس الجهابذة المدققين، آخر أهل التحرير درسا وتصنيفا، مع بيان المشكلات بسطا وتعريفا، المستنبطُ للأحكام بالاستدلال على طريقة الاجتهاد المطلَق»[67].

وقال عنه تلميذه امحمد الزبادي (ت1209هـ): «كان - رَحِمَهُ ٱللَّهُ- عالما عاملا، مشاركًا في كل العلوم، مدرسا للفقه والحديث

والمنطق والكلام والبيان، حدث عن البحر ولا حرج»[68].

وقال تلميذه الحضيكي في التعريف به: «شيخ الجماعة، ومحقق المعقول والمنقول» وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ علامة فهّامة بارعا، فائقا لأهل زمانه في جميع الفنون التي يتعاطاها أهل وقته»[69].

ز – وفاته:

توفي – رَحِمَهُ ٱللَّهُ– بفاس – وهو ابن ثلاث وستين سنة كما تقدم – فجرَ يوم الخميس التاسع والعشرين من شهر رجب سنة 1188هـ[70].

2 – التعريف بالجواب:

ا – نسبة هذا الجواب لأبي حفص:

هذا الجواب ثابت النسبة لأبي حفص، ويدل على ذلك أنه موجود في جميع نسخ «إسعاف السائل» الذي يشمل طائفة من رسائل أبي حفص وأجوبته، والأسلوبُ الذي كُتِب به هذا الجواب مطابقٌ لأسلوب أبي حفص في باقي تقاييده وأجوبته.

وقد ذكر د. أحمد الأمين العمراني هذا الجواب ضمن مؤلفات أبي حفص الفاسي، ولكنه وهِم، فذكر أن له جوابا حول أسماء السور، هل هي توقيفية أم لا؟ «أجاب به عن سؤال تلميذِه محمدِ بن عبد السلام الفاسي، شرح فيه معنى «أنزل القرآن على سبعة أحرف» الواردة في الأحاديث[71].

والحقيقة أنهما جوابان منفصلان، والجواب المتعلق بأسماء السور يقع في النسخ الخطية بعد الجواب المتعلق بالأحرف السبعة[72]، ويفصل بينهما تقييد وجيز في مسألة تكبير القراء عند آخر سورة الضحى وما بعدها إلى سورة الناس.

ب – موضوع هذا الجواب:

هذا النص جواب عن سؤال عن معنى الأحرف السبعة الواردة في الحديث الوارد في صحيح البخاري، كما يومئ إليه قول أبي حفص في ختامه: «هذا ما تلخص لديّ[73] في تفسير الحديث، وقد كتبته جوابا لمن سأله». ولكنه لم يذكر نص السؤال كعادته في عدد من أجوبته، إما لأن السؤال ورد مشافهة، وإما لأنه لم ير داعيًا لإثباته لأن السؤال لم يكن عن نازلة معقدة، ولم يكن مركبا من أسئلة متعددة، وإما لأنه لم يكن مصوغا صياغةً مرْضية عنده، فآثر أبو حفص ألا يثبته.

د – منهج المؤلف في الجواب:

استهلّ أبو حفص –رَحِمَهُ ٱللَّهُ– جوابه بقصة عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وإقرار النبي عليه الصلاة والسلام لكل واحد منهما على الوجه الذي قرأ به كلٌّ منهما سورةَ الفرقان، وأشار إلى أن الحرف من معانيه الوجه، والكلمة، وأن الاختلاف بلغ في معنى الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولا، أكثرها غير مختار.

ثم سرد -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- بعض الأقوال، وذكر تعقبات العلماء عليها، لا سيما القول بأن المراد بها هو القراءات السبع. ثم توقف عند القول بأن المراد بها سبع لغات من لغات العرب في تأدية المعنى الواحد بألفاظ مترادفة، ولو في آية واحدة ، وذكر ما تعقب به بعض العلماء هذا التفسير مع جلالة قائليه، وما أجيبوا به. ثم ذكر اختلاف أصحاب هذا القول في تعيين تلك اللغات، وذكر رد أبي بكر الباقلانيّ لذلك.

ثم ذكر -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- تفسير أبي الفضل الرازي (ت 454هـ) للأحرف السبعة بسبعة أوجه من وجوه الاختلاف، وبيانه لتلك الأوجه، ثم ذكر ما اختاره الإمام أبو بكر الباقلاني (ت 403 هـ) من أن القرآن منزل على سبعة أوجه من اللغات والإعراب وتغيير الأسماء والصور، وأن ذلك متفرقٌ في كتاب الله تعالى، وإن لم نعرف أعيان تلك القراءات والأوجه واللغات، وليس موجودا في حرف واحد وسورة واحدة يُقطَع على اجتماع ذلك فيها. وأشار إلى أن الباقلاني فسر الأحرف بنحو من تفسير الرازي، وكأن أبا حفص بذلك يومئ إلى ميله إلى هذا القول وترجيحه على غيره من الأقوال التي أشار إليها.

ولا أدري لِمَ لَمْ يذكر -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- قول الباقلاني تفصيلا، مع أنه مذكور في كتاب «الانتصار» الذي ينقل عنه، وحكاه عنه القرطبي (ت 671هـ) في تفسيره[74] ملخصا، وكذلك السيوطي (ت911 هـ) في «الإتقان»[75].

ويحسن بي هنا أن أذكر نص كلام القاضي أبي بكر في بيان تفسير الأحرف السبعة؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومع ذلك قد يمكنُ أن يقالَ إنَّ السبعةَ الأحرفَ واللغاتِ التي نزلَ بها القرآنُ محصورة معروفة بما يقربُ أن يكون هو المراد بالخبر ولا يبعد، وأن من هذه الأوجه الاختلافُ في القراءةِ بالتقديم والتأخيرِ نحوَ قوله: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ق: 19]، وقد قُرئ: (وجاءت سكرة الحق بالموت)، وهذا اختلافٌ في التقديم والتأخير.

والوجه الثاني: أن يكون الاختلافُ في القراءتين في الزيادة والنقصان، مثل قوله تعالى: «وما عملت أيديهم» ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: 35]، بزيادة هاء، وقوله تعالى في موضعٍ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحديد 24]، «وقوله في موضعٍ آخر: ﴿فَإِنَّ اللهَ الغَنِيُّ الحَمِيد﴾»[76]، بنقصان هو.

وقرأ بعضُهم: «يا مالِ» موضعَ: ﴿يَٰمَٰلِكُ﴾ [الزخرف: 77]، بنقصان الكاف، ومنه أيضاً قولُه تعالى: ﴿عِظَٰمًا نَّخِرَةً﴾ [النازعات: 11]، و﴿نَاخِرَةً﴾ و ﴿سِرَاجًا﴾ و﴿سُرُجًا﴾، ونحو ذلك...

والوجه الثالث: أن يكون الاختلافُ في القراءة اختلافاً يزيدُ صورةَ اللفظ ومعناه، وذلك مثل قوله تعالى: (وطلعٍ منضود) مكان قوله: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ [الواقعة: 29]...

والوجه الرابع: أن يكون الاختلافُ في القراءتين اختلافا في حروف الكلمة بما يُغَيرُ من معناها ولفظِها من السماع، ولا يغير صورتها في الكتاب. «نحوَ قوله تعالى: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِرُهَا﴾ [البقرة: 259]، و﴿نُنشزها﴾ بالإعجام، والانتشارُ: الإثبات والزيادة، والإنشار: الإنشاءُ والإحياء بعد الممات، وقد أُنزلَ القرآنُ كذلك، لأنّها منشَأةٌ مبدَعةٌ، ومنشورةٌ ومحياةٌ بعد الممات، فأريد إيداعُ المعنيين في القراءتين»[77].

والوجه الخامس: أن يكون الاختلافُ بين القراءتين اختلافًا في بناءِ الكلمةِ وصورتها، بما لا يزيلها في الكتاب ولا يغير معناها، نحو قوله تعالى: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: 17]، و﴿هَل نُجَٰزِيٓ إِلاَّ ٱلْكَفُورَ﴾، وصورة ذلك في الكتاب واحدة، وقوله تعالى: ﴿وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ﴾ [النساء: 37] بالضمة، و﴿بالبَخْل﴾ بالفتح، و﴿مَيْسَرَة﴾ و ﴿مَيْسَرَةٍ﴾ بالنصب والضم. و﴿يَعْكُفونَ﴾ (الأعراف: 138)، و﴿يعكِفون﴾ بالرفع والكسر، والصورة واحدةٌ، وأمثال ذلك، ومنه أيضا قولُه: ﴿وَفُومِهَا﴾ (البقرة: 61) أو (ثومها)، وأمثال ذلك كثير.

والوجه السادس: أن يكون الاختلافُ بين القراءتين بما يغير صورتها ولا يغيِّر معناها، نحو قوله: ﴿كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: 5] و(كالصوف المنفوش)، و﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ [يس: 29]، و (إن هي إلا زعقة واحدة)...

والوجه السابع: أن يكون الاختلاف بين القراءتين للاختلاف في الإعراب للكلمة وحركات بنائها، بما يُغيّر معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب، نحوَ قوله تعالى: ﴿رَبُّنَا بَاعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: 19]، على طريق الخبر، و﴿رَبَّنَا بَعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾، و(رَبُّنَا بَعَّدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا)، و﴿رَبَّنَا بَعِّدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ بفتح العين وكسرها، وقوله: و﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: 45]، (و(بعد أَمَهٍ)، ومعنى أمَّة حين، وأَمَه معناها النسيان، وذلك صحيح لأنه ادّكر بعد حين، وبعد أن نسي أيضا، فضم الله تعالى المعنيين في القراءتيْن...

فهذا الذي ذكرناه – والله أعلمُ – هو تفسيرُ السبعة الأحرف دون جميع ما قدمنا ذكره، وقد أخبَرْنا فيما سلف أنَّه لا يجبُ علينا الإخبارُ عن عددِ اللغات والأوجهِ السبعة، وذكرُ أجناسِ الاختلاف بينها وضروبه إذا لم يكن عندنا توقيف في ذلك، وهذه جملةٌ كافيةٌ في هذا الباب إن شاء الله»[78].

وتفسيره هذا يشبه قول ابن قُتَيبة (ت276هـ) بشكل كبير، أما أنه يشبه تفسير أبي الفضل الرازيّ فلا؛ ذلك أن تفسير الرازيّ – رَحِمَهُ ٱللَّهُ– للأحرف السبعة أشمل من تفسير الباقلّاني؛ إذ ينفرد بوجه لم يذكره الباقلاني ولا غيره من العلماء الذين عددوا أوجه الاختلاف، وهو اختلاف اللهجات، كالفتح والإمالة، والترقيق والتفخيم، والهمز والتسهيل، والإظهار والإدغام، ونحو ذلك. وهذا الوجه لا ينبغي

إغفاله بحال؛ لأنه كان واقعا بين الصحابة، بل لعله كان أشد أنواع الاختلاف دورانًا على الألسنة[79].

والحق أن الباقلانيّ في ختام كلامه عن الأحرف السبعة نقل عن قوم إدخالهَم لهذا الوجه في أوجه الاختلاف التي فسرت بها الأحرف السبعة، وأقرهم على ذلك، وهذه الأوجه هي: تغاير اللفظ إلى لفظ آخر، والإفراد والجمع، والتذكير والتأنيث، والتصريف، والإعراب، واختلاف الأدوات، واختلاف اللغات.

وفي ختام جوابه بيّن أبو حفص - رَحِمَهُ ٱللَّهُ- أن الذي جُمع في المصحف هو ما اتفق الصحابة على أنه أنزل من عند الله تعالى، وكُتب بأمر النبي ﷺ، وأنه يتضمن بعض ما اختلفت فيه الأحرف السبعة، لا جميعه. وختم كلامه ببيان السبب في اختلاف القراءات، وأنه راجع إلى اختلاف المصاحف العثمانية التي وجهت إلى الأمصار.

هـ - مصادره في هذا الجواب:

اعتمد أبو حفص في تحريره هذا الجواب فيما يظهر على ثلاثة مصادر:

الأول: صحيح البخاري، ومنه نقل حديث هشام بن حكيم الذي استفتح به جوابه.

الثاني: شرح الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ) لصحيح البخاري، المسمى بفتح الباري، والظاهر أنه نقل عنه ما جُلّ ما تعلق باختلاف العلماء في المراد بالأحرف السبعة. وربما رجع إلى كتاب «الإتقان في علوم القرآن» للإمام السيوطي (ت 911 هـ)، إلا أنه لم يصرح بذلك كما فعل في جوابه عن أسماء السور.

الثالث: كتاب «الانتصار لنقل القرآن» للإمام أبي بكر الباقلاني (ت 403 هـ)، وقد ذكر كلامه في هذه المسألة ملخصاً، ومال إلى رأيه في معنى الأحرف السبعة، ويبدو أن هذا الكتاب يحظى عنده بمكانة كبيرة، فقد كان عمدته في رسالته «اقتباس أنوار الهدى»[80].

و - وصف النسخ المخطوطة:

يوجد هذا الجواب ضمن ثلاث نسخ من كتاب «إسعاف السائل بجمع الأجوبة والرسائل»[81]:

- مجموع بالمكتبة الوطنية بالرباط برقم 194 د، ويقع في 334 صفحة، وهو مكتوب بخطوط مختلفة، وقد كان في ملك كاتبه العباس بن محمد بن عبد الرحمن، وتوجد على ظهره عدة تمليكات، آخرها بتاريخ رمضان 1311هـ، وهو مكتوب بخط مغربي حسن، ويستخدم نظام التعقيبة، ويبتدئ «إسعاف السائل» من الصفحة 233 إلى الصفحة 334. ويشغل الجواب المحقق من الصفحة 248 إلى الصفحة 253. وقد رمزت لهذه النسخة بحرف (ا).

- مجموع بالمكتبة الوطنية بالرباط برقم 2438 د، ويقع في 376 صفحة، وهو يشتمل

على تقاييد في فنون مختلفة، وجامعُه غير مذكور. وقد وقع الفراغ من انتساخها يوم الثلاثاء الحادي والعشرين من شوّال عام 1344هـ، على يد محمد الطيب بن عبد الله بن قاسم الصفاعي الثوري السلاوي[82]. وهو مكتوب بخط مغربي واضح، مع استعمال اللون الأحمر في بعض المواضع، وتسجيل خلاصات أو عناوين فرعية في الهوامش، ويبتدئ «إسعاف السائل» من الصفحة 55 إلى الصفحة 101، ويشغل الجواب المحقق من اللوحة 65 إلى اللوحة 66. وقد رمزت لهذه النسخة بحرف (ب).

– **النسخة الثالثة**: وتوجد ضمن مجموع بالخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم 11420، مجهول الناسخ، مكتوب بخط مغربي واضح دقيق، مع استعمال اللون الأحمر في بعض المواضع، وبحواشيها عناوين الرسائل والمسائل الموجودة فيه، وكذلك الناسخ وتاريخ النسخ غير معروفيْن على وجه التحديد. وهي تسير بنظام التعقيبة. ويبتدئ «إسعاف السائل» من اللوحة 162 إلى اللوحة 225، إلا أنه يخالف النسختين الأوليين في ترتيب الرسائل والمسائل الواردة فيهما.

وهذا الجواب يقع متأخرا في الترتيب عن المسائل الفقهية، ويبتدئ من (214/ا) إلى (216/ا). وقد رمزت لهذه النسخة بحرف (م).

نسخة ثانوية للجواب:

جوابه عن الأحرف السبعة، وهي في الخزانة الحمزاوية برقم 180/ 4، عدد أوراقها ورقتان، ومقياسها: 21/ 15، وعدد الأسطر: 31، بخط مغربي مُرَوْنق. وبعده رسالة في التكبير في المفصل في نصف صفحة[83].

وقد بدا لي من خلال المقارنة بين النسختين (ا) و (ب) من «إسعاف السائل» وما تضمنتها من رسائل وأجوبة، أنهما – في غالب الظن – منقولان من أصل واحد، وذلك لتوافقهما في النص بشكل كبير، بحيث لا تجد بينهما إلا فروقا يسيرة جدا، ولتوافقهما في البياضات، والرموز، وتواطؤهما على التحريفات والتصحيفات التي تقع أحيانا في النصوص والأعلام. بخلاف النسخة (م) فإنني عند مقابلتها بالنسختين الأوليين وجدتها أجود وأضبط، وأنها فارقتها في الأخطاء التي وقعت فيهما. وهذا يسري على الجواب الذي بين أيدينا، فقد ظهر لي أن النسخة (م) أجود هذه النسخ وأصحها، وذلك لموافقتها المصادر التي ينقل عنها المؤلف، لا سيّما «فتح الباري» لابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ز – المنهج المتبع في تحقيق هذا الجواب:

اتبعت في تحقيق هذه الرسالة الخطوات الآتية:

– تقسيم النص إلى فقرات.

- كتابته وفق قواعد الإملاء الحديث.

- وضع علامات الترقيم.

- ضبط النص وتصحيحه من خلال مقابلة النسخ الخطية، واعتمدت طريقة النص المختار.

- شكل أسماء الأعلام والكلمات التي تحتاج إلى شكل.

- إثبات فروق النسخ في الهامش.

- توثيق الآيات القرآنية بذكر السورة ورقم الآية، وكتابته في المتن.

- توثيق النقول والأقوال الواردة في النص من مصادرها الأصلية ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

- التعريف بالأعلام الوارد ذكرهم في النص.

- التعليق على بعض المسائل التي تحتاج إلى ذلك.

اللوحة الأولى من النسخة (م)



تفسير حديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف»

الحمد لله، أخرج البخاريّ في صحيحه عن المِسْوَر بن مَخْرَمة وعبد الرحمن بن عبدٍ القارِيّ[84] أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول: «سمعت هشامَ بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يُقْرِئْنيها رسول الله ﷺ، فكدت أُساوره في الصلاة، فتصبّرت حتى سلّم، فلبّبْتُه[85] بِردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ. فقلت: كذبت، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت! فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تُقرِئْنيها، فقال رسول الله ﷺ: أرسله، اقرأ يا هشام؛ فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أُنزِلت. ثم قال: اقرأ يا عمر؛ فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أُنزِلت، إن هذا القرآن أُنزِل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه»[86]هـ.

من معاني الحرف لغةً: الوجهُ؛ قال تعالى: ﴿يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ (الحج: 11)، ومن معانيه الكلمةُ. وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على أقوال كثيرة؛ ذكر القرطبي عن ابن حِبّان أنه بلغ الاختلافُ في معنى الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولا[87]، قال المنذري: «أكثرها غيرُ مختار»[88].

وذهب قوم إلى أنه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد، بل المراد الكثرةُ[89] في الآحاد، كما تطلق السبعون في العشرات، والسبعمائة في المئين، وإلى هذا جنح عيَاض[90] ومن تبعه[91].

وقال أبو شامة[92]: «ظنّ قوم أن القراءاتِ السبعَ الموجودةَ الآن[93] هي التي أُريدت في الحديث، وهو خلافُ إجماعِ أهل العلم قاطبةً، وإنما يظُن ذلك بعضُ أهل الجهل»[94].

وقال مكيُّ بن أبي طالب[95]: «مَن ظن أن قراءة هؤلاء القرّاء -[96] كنافعٍ وعاصمٍ - هي الأحرفُ السبعة التي في الحديث، فقد غلط غلطا عظيما»[97]؛ قال: «ويَلزم مِن هذا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة - مما ثبت عن الأئمة غيرهم ووافق خطَّ المصحف - أن لا يكون قرآنا، وهذا غلط عظيم؛ فإن الذين صنفوا القراءاتِ من الأئمة المتقدمين - كأبي عُبيْد القاسمِ بن سلّام، وأبي حاتم السِّجِستاني[98]، وأبي جعفر الطبري، وإسماعيلَ بنِ إسحاق القاضي - قد ذكروا أضعافَ هؤلاء»[99].

وذهب قومٌ إلى أن السبعة أحرف أصنافٌ من الكلام، واحتجوا بحديث ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «كان الكتاب الأوّل ينزل من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من

سبعة أبواب على سبعة أحرف: زاجرٍ وآمر، وحلالٍ وحرام، ومحكَمٍ ومتشابهٍ وأمثال؛ فأحِلّوا حلالَه، وحرِّموا حرامَه، وافعلوا ما أُمِرتم به، وانتهوا عما نُهِيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمُحكَمه، وآمِنوا بمُتشابهه، وقولوا: آمَنّا به كلٌّ من عندِ ربّنا»، صححه ابنُ حبان[100] والحاكم[101]، وقال ابن عبد البر: «إنه لا يثبت، لأنه من رواية أبي سلَمة بنِ عبد الرحمن[102] عن ابن مسعود، وأبو سلَمة لم يُدرك ابنَ مسعود»[103].

وقال أبو علي الأهْوازي[104] وأبو العلاء الهمداني[105] وأبو بكر الباقِلّاني[106] وغيرُ واحِد: ليس المراد بالأحرف في هذا الحديث الأحرفَ المختلف فيها[107]؛ لأن سياق الأحاديث الواردة في الأحرف المختلف فيها يأبى ذلك[108].

وقال أبو شامة: «يحتمل أن يكون التفسير المذكور للأبواب، لا للأحرف»[109]؛ قال ابن حجر: "يوضحه أنه وقع في مسلم من طريق يونسَ عن ابن شهابٍ أنه قال: «بلغني أن تلك الأحرف السبعةَ التي نزل بها القرآن إنما هي في الأمر الذي يكون واحدا، لا يختلِف في حلال ولا حرام»[110].

وذهب أبو عُبَيْد[111] وجماعةٌ[112] إلى أن المراد اختلافُ اللغات، واختاره ابن عطيّة[113]، وتُعُقِّب بأن لغاتِ العرب أكثرُ من سبع، وأجيب بأن المراد أفصحُها[114]، وتُعُقِّب أيضا بأن لغةَ[115] المختلفيْنِ في الحديث - وهما هشامُ بن حكيم وعمرُ بن الخطاب - واحدة[116]، وأجيب بأن اتحاد لغتهما لا يوجب اتحادَ قراءتهما، لإمكان أن يكون النبي - صلى الله عليه وسلم - أقرأ هشاما بِلُغةٍ غير لغته؛ وتُعُقِّب أيضا بأنه لو كان الأمر[117] كذلك لم يصحَّ أن يقرأ المرءُ بأي لغة شاء من اللغات السبع، وأُجيب بأن الإباحة مشروطةٌ بالسماع من النبي ﷺ، وفيه نظر، فقد أقرأ ابن مسعود أعرابيا: (عتّى حين)[118]، فأمره عمر أن يُقرئ[119] بِلغة قريش، لا بِلغة هُذَيْل، ويمكن أن يقال: ذلك الأمر من عمرَ[120] اختيارٌ للأوْلى[121]، والحديث رواه أبو داود، وفيه: «...فإن القرآن أنزل بلغة قريش»[122]، وحُمِل على أول النزول، ثم أبيح للعرب أن يقرأوا بلُغتهم، ولم يُكلَّفوا الانتقالَ عنها للمشقة، ولما كان فيهم من الحمِيّة.

وقد اختلف أصحاب هذا القول في تفسير هذه اللغات، فقال أبو حاتم: نزل بلغة قريش، وهُذَيْل، وتميمٍ، والأزْد، وربيعة، وهوازنَ، وسعدِ بن بكر، وبه جزم أبو عليّ الأهوازيّ[123].

وقيل: هو السبع من مُضر، وهم: هذيلٌ، وكنانة، وقيس، وضَبّة، وتيْم[124] الرَّباب، وأسد بن خزيمة، وقريش؛ نقله ابن عبد البر[125]، ونقل عن أكثر أهل العلم أن المراد تأديةُ المعنى باللفظ المرادف ولو في آية واحدة[126]، وردّهُ أبو بكر الباقلاّني في كتابه «الانتصار» بأنّ[127] مِنَ الأشياء ما له أكثر من سبعة أسماء،

ومنها ما له أقل، ومنها ما ليس له إلا واحد، ولا يُعرَف في شيء من الأشياء[128] التي ذكرها اللهُ تعالى ما له سبعة أسماء، ذكره[129] الله بها في موضع أو مواضع متفرقة، وبأنه لا يسُوغ أن يقرأ قارئ مكان: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: 22] (ووافى[130] ربك)، ونحوه[131].

وقال أبو الفضل الرازيّ[132]: الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في الاختلاف:

الأول: اختلاف الأسماء في إفراد وتثنية وجمع، أو تذكير وتأنيث.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماض ومضارع وأمر.

الثالث: وجوه الإعراب.

الرابع: النقص والزيادة.

الخامس: التقديم والتأخير.

السادس: الإبدال.

السابع: اختلاف اللغات في الأداء، كالفتح والإمالة، والترقيق والتفخيم، والإدغام والإظهار، ونحو ذلك[133].

قال ابن حجر: «أخذ - يعني أبا الفضل الرازيَّ في كلامه هذا - كلامَ ابن قتيبة[134] ونقّحه»[135]هـ.

وقد ذكر القاضي أبو بكرٍ أقوالاً كثيرة في معنى الأحرف، ولم يرتضِ شيئا منها[136]، واختار أنه لمّا لم يَرِدْ بيانٌ من النبي ﷺ، ولم تُجمِع الأمةُ على شيء في ذلك، ولم ينتشر تفسيرُ ذلك عن السلف، ولا عن إمامٍ في هذا الباب ظهرَ قولُه، وثبت أنه ليس في كتاب الله تعالى حرفٌ أو كلمة أو آية قرئت على سبعة أوجهٍ ينصرف الخبر إليها، وجب أن نقول في الجملة: «إن القرآن منزل على سبعة أوجه من اللغات والإعراب وتغيير الأسماء والصور، وأن[137] ذلك متفرق في كتاب الله تعالى، ليس في حرف واحد وسورة واحدة نقطع[138] على اجتماع ذلك فيها، وإن لم نعرف[139] أعيان تلك القراءات والأوجه واللغات»[140].

قال: «ولا يُنكَر أن يكون عند الصحابة أو بعضهم علمٌ بذلك، ولكنه لم يصل إلينا لكونه ليس من الفرائض»[141].

قال: «ولا يمنع أن تُفسَّر هذه الأحرف[142] بما يمكن أن يقرب من مراد النبي ﷺ»، وذكر نحواً مما ذكره ابن قتيبة وأبو الفضْل الرازي[143].

وأشار القاضي إلى أنه لا يلزم أن يبين النبيّ - صلى الله عليه وسلم - بيانَ هذه الأحرف لكل أحد، وأن يميز هذا من هذا، وإنما الواجب إذاعتُها حتى تُحفَظ، والجهلُ بتفصيلها[144] لا يقدح في تواترها[145]؛ بخلاف ما إذا أتى الملحد بقراءة مختلفة، فإنه يقال له: إنها لم تتواتر، فلا يجد مسلكا لقبولها[146].

قال ابن حجر: «الحقُّ أن الذي جُمع في المصحف هو المتفقُ على إنزاله، المقطوعُ به، المكتوبُ بأمر النبي ﷺ، وفيه بعضُ ما اختلف فيه الأحرف السبعة، لا جميعُه... والاختلاف

بين المصاحف محمولٌ على أن القرآن نزل بالأمريْن معا، وأمر النبي بكتابته لشخصيْن، أو أعلم بذلك شخصا واحدا وأمره بإثباتهما على الوجهين، وما عدا ذلك من القراءات مما لا يوافق الرسمَ فهو مما كانت القراءة جُوِّزت به توسعةً على الناس وتسهيلا، فلما آل الحال إلى ما وقع من الاختلاف في زمن عثمان، وكفّر بعضُهم بعضا، اختار الاقتصارَ على اللفظ[147] المأذون في كتابه، وترك[148] الباقي؛ قال الطبريّ: وصار ما اتفق عليه الصحابة من الاقتصار كمن اقتصر مما خُيِّر فيه على خصلة واحدة؛ لأن أمْرَهم بالقراءة على الأوجه المذكورة لم يكن على سبيل الإيجاب، بل على سبيل الرخصة»[149].

قال ابن حجر: «وقال ابن أبي هاشم[150]: السبب[151] في اختلاف [القراءات] [152] السبع وغيرها أن الجهات التي وُجِّهت إليها المصاحف كان بها من الصحابة من جماعة[153] أهل تلك الجهة، وكانت المصاحف خاليةً من النقْط والشكل، فثبت أهل كل ناحية[154] على ما كانوا تلقوْه سماعا عن[155] الصحابة بشرط موافقة الخطّ، وتركوا ما يخالف الخطّ، امتثالاً لأمر عثمانَ الذي وافقه عليه الصحابة، لما رأوا في ذلك من الاحتياط للقرآن»[156]هـ.

هذا ما تلخص لديّ[157] في تفسير الحديث، وقد كتبتُه جوابا لمن سأله، والله الموفق بمنّه وفضله[158]»هـ.

❁❁❁

الهوامش

(1) صحيح البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة: رقم 3047 (3/ 1177)، وصحيح مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن أنزل سبعة أحرف وبيان معناه: رقم 819 (1/ 561).

(2) الأَضَاة: هي الماء المستنقع كالغدير.

(3) صحيح مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن أنزل سبعة أحرف وبيان معناه: رقم 821 (1/ 562)، واللفظ له، وسنن أبي داود: الوتر، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف: رقم 1480 (1/ 551)، وسنن النسائي: صفة الصلاة، باب ما جاء في القرآن: رقم 939 (2/ 152).

(4) ترجمته في: عناية أولي المجد: 61 – 66، وسَلوة الأنفاس: 1/ 384 – 386 رقم 347، وطبقات الحُضيكي: 2/ 523 – 524 رقم 682، وأزهار البستان لابن عجيبة (خ. الحسنية: 417): 225، وسلوك الطريق الوارية لمحمد المنالي الزبادي: 2/ 108 – 113، وتذكرة المحسنين (ضمن موسوعة أعلام المغرب): 7/ 2404، وإتحاف المطالع: 1/ 37، وشجرة النور: 356 – 357 رقم 1423، وجواهر الكمال: 49 – 50، والفكر السامي: 2/ 125، وتاريخ الشعر والشعراء بفاس لأحمد النميشي: 82، ومؤرخو الشرفاء لبروفنصال: 104، والحياة الأدبية على عهد الدولة العلوية لمحمد الأخضر: 306 – 311، ومعجم المطبوعات المغربية: 267 – 268، والأعلام للزركلي: 5/ 53 – 54، ومعجم المؤلفين: 7/ 294.

(5) ينظر: عناية أولي المجد: 60، وثمرة أُنسي في التعريف بنفسي لسليمان الحوات: 78.

(6) عناية أولي المجد: 60 – 61، وسلوة الأنفاس: 1/ 384.

(7) ديوان الإمام أبي حفص الفاسي:30 (مخطوط بالخزانة الحسنية رقم 13916).

(8) ينظر عناية أولي المجد: 66، وسلوة: 1/ 386.

(9) ينظر نشر المثاني: 4/ 10 – 11، والسلوة: 2/ 361 رقم 773، وشجرة النور: 335 رقم 1320.

(10) عناية أولي المجد: ص 61.

(11) تنظر ترجمته في: نشر المثاني: 3/ 304، والروضة المقصودة: 1/ 268 – 271، وسلوة الأنفاس: 2/ 164 – 165 رقم 570.

(12) تنظر ترجمته في: نشر المثاني: 3/ 363، والسلوة: 2/ 33 رقم 431، وشجرة النور: 335 رقم 1317.

(13) تنظر ترجمته في: نشر المثاني: 4/ 40 – 42، والسلوة: 2/ 228 – 230 رقم 653، وشجرة النور: 352 رقم 1405.

(14) تنظر ترجمته في: نشر المثاني: 4/ 80 – 81، والسلوة: 1/ 156– 157 رقم 74، وشجرة النور: 353 رقم 1408.

(15) تنظر ترجمته في: نشر المثاني: 4/ 188 – 190، والسلوة: 1/ 375 – 376 رقم 337، وشجرة النور: 355 رقم 1421.

(16) تنظر ترجمته في: نشر المثاني: 3/ 361 – 363، والسلوة: 2/ 164 – 165 رقم 570، وشجرة النور: 336 رقم 1327.

(17) عناية أولي المجد: 61.

(18) طبقات الحضيكي: 2/ 523.

(19) وذلك حيث قال نشر المثاني (4/ 76): «وصلى عليه رفيقُه في تعاطي الشهادة أبو حفص عمر بن عبد الله الفاسي».

(20) تاريخ الضعيّف: 1/ 263.

(21) طبقات الحضيكي: 2/ 524.

(22) ثمرة أنسي: 79.

(23) في «ثمرة أنسي»: «سيلقي»، ولعله خطأ مطبعي، والصواب ما أثبتُّه.

(24) ينظر عناية أولي المجد: 65 – 66، والسلوة: 1/ 386.

(25) تنظر ترجمته في: عناية أولي المجد : 70، والسلوة: 2/ 357 – 358 رقم 769، وشجرة النور 374 رقم 1496.

(26) تنظر ترجمته في: السلوة: 3/ 140 – 141 رقم 1009، وفهرس الفهارس:1/ 460 رقم 243، وشجرة النور: 357 – 358 رقم 1427.

(27) تنظر ترجمته في: السلوة: 3/ 128–129 رقم 539، وشجرة النور: 359 رقم 1433، وإتحاف المطالع: 1/ 58.

(28) تنظر ترجمته في: تذكرة المحسنين (ضمن موسوعة أعلام المغرب): 7/ 2417، والسلوة: 1/ 183 رقم 101، وإتحاف المطالع: 1/ 46.

(29) تنظر ترجمته في: إتحاف المُطالع: 1/ 76.

(30) تنظر ترجمته في: السلوة: 1/ 349 رقم 316، وشجرة النور: 375 رقم 1498، وإتحاف المطالع: 1/ 100.

(31) تنظر ترجمته في: السلوة: 1/ 98 – 99 رقم 11، والفكر السامي: 2/ 295 رقم 780، وشجرة النور: 374 – 375 رقم 1497.

(32) تنظر ترجمته في: فهرس الفهارس: 1/ 445 – 446 رقم 235، وتاريخ تطوان: 6/ 266 – 274، وإتحاف المطالع: 1/ 128.

(33) تنظر ترجمته في: الإعلام للمراكشي: 6/ 161 – 162، وشجرة النور: 376 رقم 1504، وإتحاف المطالع: 1/ 101.

(34) تنظر ترجمته في: إتحاف أعلام الناس: 3/ 340، وفهرس الفهارس: 2/ 843 – 848 رقم 479، وشجرة النور: 381 رقم 1524.

(35) تنظر ترجمته في السلوة: 3/ 142 – 145 رقم 1011، ومؤرخو الشرفاء: 241، وشجرة النور: 379 رقم 1514.

(36) تنظر ترجمته في: السلوة: 3/ 3 – 6 رقم 838، والفكر السامي: 2/ 351 رقم 781، وشجرة النور 376 – 377 رقم 1506.

(37) 356 .

(38) ومعظمهم عالة على ما ذكره السلطان المولى سليمان في «عناية أولي المجد».

(39) عناية أولي المجد: 64، ومنه نسختان بالمكتبة الوطنية بالرباط، الأولى ضمن مجموع برقم 153 ج، والثانية برقم 2572 د، ولكنها بعنوان: «إحراز الخصل»، و«القول الفصل في التمييز بين الخاصة والفصل» هو كتاب لأبي علي اليوسي.

(40) عناية أولي المجد: 64، وشجرة النور: 356، ومعجم طبقات المؤلفين: 2/ 233، ولم يذكروا عنوانه، وإنما هو مثبت على نسخة مخطوطة ضمن مجموع بالخزانة الملكية برقم 10420، وقد صدر عن مركز الإمام أبي عمرو الداني بتحقيقي سنة 2012م.

(41) عناية أولي المجد: 63، ومنه نسخة بالخزانة الصبيحية بسَلا برقم 46.

(42) عناية أولي المجد: 64، والسلوة: 1/ 386، ومنه نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية ضمن مجموع برقم 249 د، ونسخة بالخزانة الصبيحية برقم: 112/ 1.

(43) عناية أولي المجد: 63، طبع طبعة حجرية بمطبعة العربي الأزرق بفاس سنة 1306هـ، وأعيد طبعه سنة 1316هـ.

(44) عناية أولي المجد: 63، والسلوة: 1/ 386، وسماها ابن سودة في إتحاف المطالع (1/ 37): «طوالع البُشرى»، ومنها نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية برقم 421 د.

(45) عناية أولي المجد: 63، والفكر السامي: 2/ 125، وشجرة النور: 356، وتوجد نسخة منه في خزانة القرويين بفاس برقم 1586.

(46) الفكر السامي: 2/ 125، ومحاضرات في تاريخ التشريع لمحمد بن تاويت التطواني: 110.

(47) محاضرات في تاريخ التشريع: 110.

(48) سماه المولى سليمان في العناية: «لواء النصر...»، والعنوان الذي أثبته هو الذي جاء في نسخة الخزانة الحسنية منه رقم: 2015، وقد صدر بتحقيق الباحث محمد سعيد حنشي ضمن منشورات الخزانة الحسنية سنة 2015م.

(49) عناية أولي المجد: 64، وشجرة النور: 356.

(50) عناية أولي المجد: 64، معجم طبقات المؤلفين: 2/ 234، والأعلام للزركلي: 5/ 54، ومنه عدة نسخ خطية بالمكتبة الوطنية إحداها برقم 1256 د.

(51) وقد حققته ولله الحمد على أربع نسخ خطية، وهو الآن قيد النشر من دار النوادر بلبنان.

(52) عناية أولي المجد: 64، وشجرة النور: 356.

(53) عناية أولي المجد: 64، ومعجم طبقات المؤلفين: 2/ 233، وشجرة النور : 356، وقد حققته على سبع نسخ خطية، ونشرته دار الكتب العلمية سنة 2012م.

(54) معجم طبقات المؤلفين: 2/ 232 .

(55) ذكره في دليل مؤرخ المغرب الأقصى: 2/ 390 رقم 1719، ويوجد في الخزانة الحسنية برقم 13916.

(56) عناية أولي المجد: 64 .

(57) منها ما ورد ضمن كتاب ينسب إليه عنوانه: «إسعاف السائل بجمع الأجوبة والرسائل» في المكتبة الوطنية برقم 2438د. ومن رسائله التي حققتها: إزاحة الإشكال عن إباحة السؤال، وإجادة التأليف لبيان متعلق التكليف، والتماس الرشد في مجاوبة ابن رشد. وقد صدرت عن دار الكتب العلمية سنة 2012م، ومن أجوبته التي حققتها جوابه عن مسألتين في أسماء السور، وجواب في إهداء الخيل للعدو المهادن، وكلاهما نشر على التوالي في العددين 69 و77 من مجلة آفاق الثقافة والتراث، وجواب في مسألة الأحباس المعطلة، وجواب في حكم تسعير الحليب، وكلاهما نشر على التوالي في العددين 12 و14 من مجلة المذهب المالكي.

(58) عناية أولي المجد: 64، وهذه الفتاوى نجد بعضها ضمن مجاميع مخطوطة في المكتبة الوطنية مثل: 194د، 1724د، و2438د، و2981د.

(59) الفكر السامي: 2/ 124.

(60) طبقات الحضيكي: 2/ 524.

(61) المصدر نفسه: 2/ 524.

(62) عناية أولي المجد: 62.

(63) ينظر عناية أولي المجد: 61، والسلوة: 1/ 385.

(64) الفكر السامي: 2/ 124.

(65) عناية أولي المجد: 62.

(66) عناية أولي المجد: 61، والسلوة: 1/ 385.

(67) ثمرة أنسي: 78، وبهذا الكلام نفسه حلّى الكتاني المترجَم في السلوة: 1/ 384، فلعله نقله منه.

(68) سلوك الطريق الوارية: 2/ 108.

(69) طبقات الحضيكي: 2/ 524.

(70) عناية أولي المجد: 66، وسلوك الطريق الوارية: 2/ 113، والسلوة: 1/ 386، وإتحاف المطالع: 1/ 37.

(71) الحركة الفقهية:1/ 502.

(72) وقد حققته ونشرته في مجلة «آفاق الثقافة والتراث»، العدد 69، مارس سنة 2010م.

(73) في (ا) و(ب): «يدي».

(74) الجامع لأحكام القرآن:1/ 45 – 46.

(75) 1/ 165.

(76) «في النسخة المطبوعة من الانتصار (1/ 386) {إن الله لغنيٌّ حميد}، والتصويب من مخطوطة الانتصار الموجودة بالخزانة الملكية برقم: 11206/ 1، ص 107، وهي قراءة نافع».

(77) قمت بتصويب بعض كلمات هذه الفقرة من مخطوطة "الانتصار" بالخزانة الملكية.

(78) الانتصار لنقل القرآن: 1/ 385 – 389، وقد حذفت بعض كلام القاضي، ووضعته مكانه نقط الحذف إشارة إلى ذلك.

(79) مباحث في علوم القرآن، لصبحي الصالح: 115.

(80) تنظر مقدمة تحقيقي ل«اقتباس أنوار الهدى»: 65 – 66.

(81) وقد حققت معظم رسائله، وتحدثت عنه بتفصيل في مقدمة تحقيقي لجواب العلامة أبي حفص الفاسي عن مسألتين في أسماء السور، المنشور في العدد 69، من مجلة «آفاق الثقافة والتراث» الصادر في شهر مارس سنة 2010م.

(82) وفي المكتبة الوطنية بضع مخطوطات بخط هذا الناسخ، منها «الزيج المستوفى لما حاز من البسط والحظ الأوفر والقسط الأوفى» لابن الرقام، ورسالة في معنى قول أبي يزيد البسطامي (2198 د/ 2).

(83) الفهرس الوصفي لمخطوطات خزانة الزاوية الحمزية العياشية: 50 – 51.

(84) في (ا) و(م): «القادي»، وهو تحريف، والصواب ما في (ب)، وهو ما أثبتّه.

(85) في (ا) و (ب) محل: «فلبّته» بياض.

(86) صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم 4706 (4/ 1909).

(87) الجامع لأحكام القرآن: 1/ 42.

(88) نقله ابن حجر في الفتح: 9/ 23.

(89) في (ا) و (ب): «في الكثرة».

(90) يعني القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت544هـ)، تنظر ترجمته في وفيات الأعيان: 3/ 483 – 485، وسير أعلام النبلاء: 20/ 212 – 219، والديباج المذهب: 2/ 46 – 51. ونص كلامه في إكمال المعلم بفوائد مسلم: (3/ 187): «واختلف في معنى قوله: «سبعة أحرف»، فقيل: هو حصر للعدد، وهو قول الأكثر، وقيل: توسعة وتسهيل لم يقصد به الحصر». وظاهر هذا الكلام أن ما نسب إليه من القول بكون عدد السبعة غير مراد على حقيقته غير صحيح، وإنما حكاه عن بعض العلماء بصيغة التمريض.

(91) كـذا حكـى ابـن حجـر في الفـتح: 9/ 23، وتبعـه السيوطي في الإتقان: 1/ 164، ولم أقف على من تـابع عياضـاً على القـول المنسـوب إليـه، والـذي يظهر لي من تتبع مثل هذه العبارة عند ابن حجر أنه يعنـي ب «مـن تبعـه» شـراح صـحيح مسـلم الـذي ينقلـون عنـه، والله أعلـم، وحكـوا هـذا القـول عنـه، مثل النووي في شرحه: 6/ 99.

(92) أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسـماعيل بـن إبـراهيم المقدسـي الدمشـقي المعـروف بـأبي شامة، العلامـة الحـافظ المؤرخ، ولـي مشيخة دار الحديث الأشرفية بدمشق، له مؤلفات في أنواع من العلـوم، منهـا إبـراز المعـاني في شـرح الشـاطبية، والباعث على إنكار البدع والحوادث، والروضتين في أخبار الدولتين، وغيرها، وذكـر ابـن الجـزري في النشـر (1/ 21) أنـه صـنف في حـديث الأحـرف السـبعة كتابـا حـافلا (ت 665هـ). ينظـر: فـوات الوفيـات: 2/ 270 – 271، وطبقـات الشـافعية الكبرى: 8/ 163 – 167، وغاية النهاية: 1/ 362 رقم 1498.

(93) «الآن» سـاقطة مـن (ا) و(ب)، والصـواب إثباتهـا وفاقا ل (م)، ويؤيده ما في «الفتح» و«الإتقان».

(94) ينظـر المرشـد الـوجيز: 146، وهـو بهـذا اللفـظ في الفتح: 9/ 30، والإتقان للسيوطي: 1/ 274.

(95) هو أبو محمد مكيّ بن أبي طالـب القيسي، علامـة مقرئ، من أهل القيـروان، رحـل إلى المشـرق، ثـم عاد إلى بلده فدرّس بها، ثم سكن قرطبـة وأقـرأ بهـا إلى وفاتـه، كـان مـن أهـل التبحـر في علـوم القـرآن والعربيـة، كثيـر التـآليف، منهـا «الهدايـة إلـى بلـوغ النهايـة» في التفسـير، و«الإيضـاح في ناسـخ القـرآن ومنسوخه»، والكشف عن وجوه القراءات وعللها، والإبانة عن معاني القراءات، وغيرها. (ت437هـ). ينظـر الصـلة لابـن بشـكوال: 2/ 597، ووفيـات الأعيـان: 5/ 274 – 277، وسـير أعـلام النـبلاء: 17/ 591 – 593، وغايـــة النهايـــة: 2/ 270 – 271 رقم 3645.

(96) «القراء» ساقط من (ا) و(ب)، والصواب ما في (م) وفاقا لما في الإبانة، والفتح، والإتقان.

(97) الإبانة: 36.

(98) هـو سـهل بـن محمـد بـن عثمـان السِّجِسـتاني، إمـام البصـرة في النحـو والقـراءة واللغـة والعـروض، مـن مؤلفاتـه إعـراب القـرآن، والقـراءات، وغيرهـا، (ت 250هـ على خـلاف). ينظـر إنبـاه الـرواة: 2/ 58 – 54، وسير أعلام النبلاء: 12/ 268، وغاية النهاية: 1/ 320، وبغية الوعاة: 265.

(99) الإبانـة: 36، وأوضـح ذلـك أبـو شـامة في المرشـد الـوجيز (152) بقولـه: «قـد تـرك أبـو حـاتم وغيـره ذكْـرَ حمزة والكسائي وابن عامر، وزاد نحو عشرين رجـلا مـن الأئمـة ممـن هـو فـوق هـؤلاء السـبعة. وكذلك زاد الطـبري في «كتـاب القـراءات» لـه علـى هـؤلاء السـبعة نحـو خمسـة عشـر رجـلا، وكـذلك فعل أبو عبيد وإسماعيل القاضي، فكيف يجـوز أن يظـن ظـانٌّ أن هـؤلاء السـبعة المتـأخرين قـراءة كـل واحد منهم أحد الأحـرف السـبعة التـي نـص عليهـا النبي ﷺ؟».

(100) صـحيح ابـن حبـان، كتـاب الرقـائق، بـاب ذكـر الأخبـار عـن وصـف البعض الآخـر لقصـد النعـت الـذي ذكرنـاه، رقـم 745 (3/ 20 – 21)، وقـال شعيب الأرناؤوط: «رجاله ثقات، إلا أنه منقطع».

(101) المسـتدرك، كتـاب التفسـير: 2/ 289 – 290، وصححه، وتعقبه الذهبي بأنه منقطع، وكـذلك ابـن حجر في الفتح: 9/ 29، لكنـه ذكـر أن البيهقـي رواه في «المدخل» من وجه آخر عن أبي سلَمة مُرسَلا، وقال: «هذا مرسَل جيد»، وقد رواه أحمد في مسنده موقوفـا علـى ابـن مسـعود: 1/ 445، والنسـائي في فضائل القرآن: 62، وابن جرير في مقدمة تفسيره: 1/ 68، وحسّـنه الألبـاني في الصـحيحة: 2/ 134 رقم 3094.

(102) هو أبو سلَمة بن عبد الرحمن بـن عـوف، تـابعيٌّ كثير الحـديث، يعـده بعضـهم مـن فقهـاء المدينـة

السبعة، توفي سنة 104هـ على خلاف، ينظر تهذيب التهذيب: 12/ 115.

(103) ينظر التمهيد: 8/ 275، ونقله عنه أبو شامة في المرشد الوجيز: 107، وابن حجر في الفتح: 9/ 29.

(104) هو الحسن بن علي بن إبراهيم الأَهْوازي، شيخ القراء في عصره، قدم دمشق واستوطنها، وأكثر من الشيوخ والروايات، وتلقى الناس تآليفه بالقبول، ولكنه اتهم بسبب بعض غرائبه، له «الوجيز في القراءات الثمان»، والموجز؛ (ت 446هـ). ينظر سير أعلام النبلاء: 18/ 13، وغاية النهاية: 1/ 200–202 رقم 100.

(105) كذا في جميع النسخ «الهمداني» بدال مهملة، وإنما هو الحسن بن أحمد بن الحسين، أبو العلاء الهمَذاني، شيخ همَذان، إمام في علوم القرآن والنحو واللغة والأدب والحديث، له مؤلفات في أنواع من العلوم، من مؤلفاته غايةُ الاختصار، والتمهيد في معرفة التجويد، (ت 569هـ). ينظر سير أعلام النبلاء: 21/ 40، وغاية النهاية: 1/ 204، وبغية الوعاة: ص215.

(106) أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني: من أكبر المتكلمين على طريقة الأشعري، وكان إمام وقته حتى قيل: إنه مجدد المائة الرابعة، واشتهر برده على المعتزلة والملاحدة، له تصانيف كثيرة منها: إعجاز القرآن، والانتصار لنقل القرآن، والتقريب والإرشاد، وغيرها، (ت 403هـ). ينظر تاريخ بغداد: 5/ 379– 382، وسير أعلام النبلاء: 17/ 190–193، ووفيات الأعيان: 4/ 269–270. وينظر موقفه من الحديث في الانتصار: 1/ 367–368.

(107) في (ا): «فيه».

(108) ينظر المرشد الوجيز: 108 – 109.

(109) المصدر نفسه: 109.

(110) الفتح، باختصار يسير: 9/ 29.

(111) ينظر فضائل القرآن له: 2/ 168، والسنن الصغرى للبيهقي: 1/ 354، والتمهيد: 8/ 276 – 277.

(112) منهم ثعلب والأزهري وآخرون، ينظر البرهان: 1/ 309، والإتقان: 1/ 169.

(113) ينظر المحرَّر الوجيز: 1/ 45 – 46.

(114) الإتقان: 1/ 169.

(115) في (ا) و(ب): «لغات».

(116) التمهيد: 8/ 281، والنشر: 1/ 24.

(117) في (ا) و(ب): «بأن الأمر لو كان».

(118) يعني الواقعة في مثل قوله تعالى: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: 35].

(119) في (ا) و(ب): «يقرأ».

(120) «من عمر» ساقط من (ا) و(ب).

(121) ينظر التمهيد: 8/ 278 – 279.

(122) رواه ابن عبد البر من طريق أبي داود في التمهيد: 8/ 278، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: 3/ 406 رقم 1533، ورواه ابن شبّة من طريق آخر في تاريخ المدينة: 2/ 711، وينظر كنز العمال: 2/ 593 رقم 4813.

(123) ينظر المرشد الوجيز: 96.

(124) في (ا) و(ب): «تميم».

(125) ينظر التمهيد: 8/ 277.

(126) ينظر التمهيد: 8/ 281.

(127) في (ا) و(ب): «من أن».

(128) في (ا) و(ب): «الأسماء».

(129) في (ا) و(ب): «وذكره».

(130) في (ا) و(ب): «ووفى».

(131) الانتصار: 1/ 382 – 383.

(132) عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن العجلي، إمام مقرئ جوّال، عالم بالأدب والنحو، كان حسن السيرة متعبدا، يقرئ أكثر أوقاته، له تصانيف منها، جامع الوقوف، واللوامح، وغيرهما

(ت454هـ). ينظر غاية النهاية: 1/ 358 – 359 ت 1489.

(133) كذا في النشر: 1/ 27، والفتح: 9/ 29، والإتقان: 1/ 166، وعزاه السيوطي إلى كتاب «اللوامح». وأصل كلام الرازي وارد في كتابه «معاني الأحرف السبعة» (331 – 333)، وسياق كلامه يدل على أنه لم يختره، وإنما ذكره على أنه من التأويلات التي يحتملها حديث إنزال القرآن على سبعة أحرف، ونص على أنه أعم وجه لم يفُتْه وجه من أوجه الاختلاف؛ وينظر مقدمة محققه: 113 – 119.

(134) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينَوَرِي، أبو محمد، الشهير بابن قتيبة، صنف التصانيف المفيدة في علوم القرآن والحديث والأدب وغيرها، توفي سنة 276هـ. ينظر مراتب النحويين: 84، وإنباه الرواة: 2/ 143، ووفيات الأعيان: 1/ 314.

(135) الفتح: 9/ 29، وينظر كلام ابن قُتيبة بطوله في كتابه «تأويل مشكل القرآن»: 31 – 32، وقد لخصه السيوطي (1/ 165): «قال: فأولها ما يتغير حركته ولا يزول معناه وصورته، مثل ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ﴾ بالفتح والرفع؛ وثانيها ما يتغير بالفعل، مثل ﴿بَعِدْ﴾ و﴿باعَدَ﴾ بلفظ الماضي والطلب؛ وثالثها ما يتغير بالنقط، مثل: ﴿نُنشِزُهَا﴾ و﴿نُنشِرُهَا﴾؛ ورابعها ما يتغير بإبدال حرف قريب المخرج، مثل ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ و﴿طلْعٍ﴾؛ وخامسها ما يتغير بالتقديم والتأخير، مثل ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ و(سكرة الحق بالموت)، وسادسها ما يتغير بزيادة أو نقصان، مثل: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَالأُنثَىٰٓ﴾ (والذكر والأنثى)؛ وسابعها ما يتغير بإبدال كلمة بأخرى مثل: ﴿كَالْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾ و(كالصوف المنفوش)».

(136) ينظر الانتصار: 1/ 377 – 383.

(137) في (ا) و(ب): «فإن».

(138) في (ا): «تقطع»، وهو كذلك في الانتصار: 1/ 384.

(139) في الانتصار: «يُعرَف».

(140) الانتصار: 1/ 384.

(141) المصدر نفسه باختصار وتصرف: 1/ 385.

(142) في (ا) و(ب): «الأحرف».

(143) الانتصار: 1/ 389، وقد ذكرت نصه في التقديم.

(144) في (ا) و(ب): «في تفصيلها».

(145) ينظر الانتصار: 1/ 339 و 385.

(146) ينظر الانتصار: 1/ 340 – 342.

(147) في (ا) و (ب): «البعض».

(148) في الفتح: «وتركوا».

(149) الفتح: 9/ 30.

(150) في «الفتح» المطبوع: «ابن أبي هشام»، وإنما هو عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، أبو طاهر البغدادي، أحد أعلم الناس بحروف القرآن ووجوه القراءات، له في ذلك تصانيف، منها كتاب «البيان والفصل»، (ت 349هـ)، ينظر تاريخ بغداد: 11/ 7، وغاية النهاية: 1/ 475، وبغية الوعاة: 317.

(151) في الفتح: «إن السبب».

(152) زيادة من «الفتح» يتضح بها المعنى.

(153) في الفتح: «مَن حمل عنه»، وهو أصح.

(154) في (م): «ناهية».

(155) في (ا) و(ب): «من».

(156) الفتح: 9/ 31.

(157) في (ا) و(ب): «يدي».

(158) «بمنه وفضله» زيادة من (ا) و(ب).

❁❁❁

فهرس المصادر والمراجع

- **مصحف المدينة النبوية**: برواية الإمام ورش عن الإمام نافع المدني. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية.
- **الإبانة عن معاني القراءات**: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي.تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر. د. ت.
- **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**: لعبد الرحمن بن زيدان. المطبعة الوطنية، الرباط. ط 1، 1352هـ/ 1933م.
- **إتحاف المُطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع**: عبد السلام بن عبد القادر بن سودة. تنسيق وتحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1417هـ/ 1997م.
- **الإتقان في علوم القرآن**: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب. سنة 1394هـ/ 1974م.
- **أزهار البستان في طبقات الأعيان**: أحمد بن محمد بن المهدي ابن عجيبة. مخطوط بالمكتبة الملكية تحت رقم 417.
- **الأعلام**: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي. دار العلم للملايين. ط 15، مايو 2002م.
- **الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام**: العباس بن إبراهيم المراكشي السملالي. تحقيق: عبد الوهاب بن منصور. ط المطبعة الملكية، الرباط. 1393هـ/ 1974م.
- **اقتباس أنوار الهدى بأوجه الأدا**: أبو حفص عمر بن عبد الله الفاسي، تحقيق: د. رشيد الحمداوي. دار الحديث الكتانية، ط 1، 1433هـ/ 2012م.
- **التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر**: محمد بن الطيب القادري. تحقيق هاشم العلوي القاسمي. دار الآفاق الجديدة، بيروت. ط 1، 1403هـ/ 1983م.
- **إنباه الرواه بأنباء النحاه**: جمال الدين أبو **الحسن علي بن يوسف القفطي. المحقق**: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت. ط 1، 1406هـ/ 1982م.
- **الانتصار لنقل القرآن**: أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني. تحقيق: د. محمد عصام القضاة. دار الفتح، عمّان، ودار ابن حزم، بيروت. ط 1، 1422هـ/ 2001م.
- **الانتصار لنقل القرآن**: أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني. مخطوط بالخزانة الملكية ضمن مجموع برقم: 11206/ 1، من ص إلى ص 261.
- **البرهان في علوم القرآن**: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي. خرج حديثه وقدم له وعلق عليه: مصطفى عبد القادر عطا. دار الفكر، بيروت. ط 1، 1408هـ/1988م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مكتبة صيدا، لبنان. ط 1426هـ/ 2005م.
- **تاريخ بغداد**: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي. دار الكتب العلمية، بيروت. د.ت.
- **تاريخ تطوان**: محمد داود. مطبعة المهدية، تطوان. سنة 1962م.
- **تاريخ الشعر والشعراء بفاس**: أحمد النميشي. مطبعة أندري، فاس. 1343هـ.
- **تاريخ الضُّعَيّف**: محمد بن عبد السلام الضعيِّف الرباطي. تحقيق: محمد البوزيدي الشيخي، دار الثقافة، البيضاء. سنة 1409هـ/ 1988م.
- **تاريخ قضاة الأندلس**، المسمى بالمرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا: أبو الحسن بن عبد

الله بن الحسن النباهي. نشر إ. ليفي بروفنسال، دار الكاتب المصري، ط 1، 1984م.

- **تاريخ المدينة**: لعمر بن شبّة بن عبيدة بن ريطة النميري البصري، حققه: فهيم محمد شلتوت. طبع على نفقة السيد حبيب محمود أحمد، جدّة، سنة 1399هـ.
- **تأويل مشكل القرآن**: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. 1428هـ/ 2007م.
- **تذكرة الحفاظ**: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. دراسة وتحقيق: زكريا عميرات. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ط 1، 1419هـ/ 1998م.
- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**: القاضي عياض بن موسى اليحصبي. تحقيق: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ط 1. 1418هـ/ 1998م.
- **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برّا وبحرا**: أبو القاسم الزياني. حققه وعلق عليه: عبد الكريم الفيلالي. دار نشر المعرفة، الرباط. ط 2، 1412هـ/ 1991م.
- **تفسير ابن جرير الطبري** = جامع البيان في تفسير القرآن.
- **تفسير القرطبي** = الجامع لأحكام القرآن.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمَري القرطبي. حققه وصححه وعلق على حواشيه مصطفى بن أحمد العلوي وباحثون آخرون. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب، وطبعت أجزاؤه مفرقة من سنة 1982 إلى 1992م.
- **تهذيب التهذيب**: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند.ط 1، 1326هـ.
- **ثمرة أُنْسي في التعريف بنفسي**: أبو الربيع سليمان الحوات الشفشاوني. حققه وعلق عليه الأستاذ: عبد الحق الحيمر. قرأه وأسهم في ضبطه: الدكتور محمد مفتاح. سلسلة نصوص تراثية 2، مركز الدراسات والبحوث الأندلسية، شفشاون. سنة 1996م.
- **جامع البيان في تأويل القرآن**: محمد بن جرير بن يزيد الآملي، أبو جعفر الطبري. تحقيق: أحمد محمد شاكر. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط 1، 1420هـ/ 2000م.
- **الجامع لأحكام القرآن**: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي. تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش. دار الكتب المصرية، القاهرة. ط 2، 1384هـ/ 1964م.
- **جواب العلامة أبي حفص الفاسي عن مسألتين في أسماء السور**: تقديم وتحقيق: رشيد الحمداوي. مجلة آفاق الثقافة والتراث. مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث. السنة الثامنة عشرة، العدد التاسع والستون. ربيع الثاني 1431هـ/ مارس (آذار) 2010م.
- **جواهر الكمال في التعريف بالرجال**: محمد بن أحمد الكانوني. آسفي، ط 1356هـ.
- **الحركة الفقهية في عهد السلطان محمد بن عبد الله العلوي**: د. أحمد الأمين العمراني. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب. 1417هـ/ 1990م.
- **الحياة الأدبية على عهد الدولة العلوية (1075هـ - 1311هـ)**: محمد الأخضر. دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، سنة 1977م.

- **دليل مؤرخ المغرب الأقصى**: عبد السلام بن عبد القادر ابن سودة المرّي. دار الكتاب، الدار البيضاء، ط 2، 1965م.
- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**: برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري. تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور. دار التراث، القاهرة. 1976م.
- **ديوان الإمام أبي حفص الفاسي**: عبد السلام بن عبد القادر ابن سودة المرّي. مخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم: 13916.
- **الروضة المقصودة والحلل الممدودة في مآثر بني سودة**: أبو الربيع سليمان الحوات. تحقيق: عبد العزيز تيلاني. ط 1، 1415هـ/ 1994م.
- **السبعة في القراءات**: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي. تحقيق: د.شوقي ضيف. دار المعارف، القاهرة. ط 2، 1400هـ
- **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1. 1415هـ - 1995م.
- **سَلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس**: محمد بن جعفر الكتاني. تحقيق: عبد الله الكامل الكتاني، وحمزة بن محمد الطيب الكتاني، ومحمد حمزة بن علي الكتاني. دار الثقافة، البيضاء، سنة 2004م.
- **سلوك الطريق الوارية في الشيخ والمريد والزاوية**: الشيخ امحمد المنالي الزبادي. دراسة وتحقيق وتقديم: ذ. نعيمة بنونة، ود. أحمد الشرقاوي بوكاري، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط 1، 2012م.
- **سنن الترمذي**: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي. تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين. دار إحياء التراث العربي، بيروت. د.ت.
- **سنن النسائي**: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب. ط 2، 1406هـ – 1986م.
- **سنن أبي داود**: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني. دار الكتاب العربي، بيروت، د. ت.
- **السنن الصغير للبيهقي**: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي. محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.ط 1، 1410هـ/ 1989م.
- **السنن الكبرى للبيهقي**: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي. عبد المعطي أمين قلعجي. جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي – باكستان.ط 1، 1424هـ/ 2003م.
- **سير أعلام النبلاء**: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي. تحقيق: مجموعة من المحققين، وتخريج شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط 11، 1417هـ/ 1996م.
- **شجرة النّور الزكية في طبقات المالكية**، محمد بن محمد مخلوف، دار الفكر، بيروت، لبنان، د. ت.
- **صحيح ابن حبان** = الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. محمد بن حبان التميمي البُستي. ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي. حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط 1، 1408هـ/ 1988م.
- **صحيح البخاري**: محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. ضبطه ورقمه الدكتور مصطفى ديب البُغا. نشر دار ابن كثير ودار اليمامة، دمشق. ط 3، 1407هـ/ 1987م.

- **صحيح مسلم**: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. حققه محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي، بيروت. د.ت.
- **الصلة في تاريخ الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم**: أبو القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بابن بَشْكُوال. عني بنشره وصححه وراجع أصله عزت عطار الحسني، 1374هـ/1955م.
- **طبقات الحضيكي**: محمد بن أحمد الحضيكي. تقديم وتحقيق: أحمد بومزگو. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. ط 1، 1427هـ/ 2006م.
- **طبقات الشافعية الكبرى**: تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي. تحقيق: محمود محمد الطنّاحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، دار إحياء الكتب العربية. ط 1، 1383هـ/ 1964م.
- **عناية أولي المجد بذكر آل الفاسي ابن الجد**: السلطان المولى سليمان بن محمد بن عبد الله العلوي. المطبعة الجديدة بطالعة فاس، 1347هـ.
- **غاية النهاية في طبقات القراء**: شمس الدين ابن الجزري. طبعة جديدة مصححة اعتمدت على الطبعة الأولى للكتاب التي عني بنشرها سنة 1932 ج. برجستراسر. دار الكتب العلمية، بيروت. ط 1، 1427هـ/ 2006م.
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. حققه وصحح أصوله محب الدين الخطيب، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها: محمد فؤاد عبد الباقي محمد فؤاد عبد الباقي. دار المعرفة، بيروت. 1379هـ.
- **فضائل القرآن**: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، النسائي. تحقيق: د. فاروق حمادة. دار إحياء العلوم، بيروت، ودار الثقافة، الدار البيضاء. ط 2، 1413هـ/ 1992م.
- **فضائل القرآن ومعالمه وآدابه**: أبو عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: أحمد بن عبد الواحد الخياطي. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب. 1415هـ/1995م.
- **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**: محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي. خرج أحاديثه وعلق عليه عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، طبع دار التراث بالقاهرة. نشر المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط 1، 1396هـ/ 1977م.
- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**: عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني. دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط 2، 1982م.
- **الفهرس الوصفي لمخطوطات خزانة المسجد الأعظم بوزان**: إنجاز: د بدر العمراني الطنجي، وذ محمد سعيد الغازي. إشراف وتنسيق ومراجعة: الدكتور عبد اللطيف الجيلاني. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية. 1429هـ/ 2008م.
- **فوات الوفيات**: محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي. تحقيق: إحسان عباس. دار صادر، بيروت. ط 1، سنة 1973 و 1974م.
- **لسان العرب**: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري. دار صادر، بيروت. سنة 1997م.
- **مؤرخو الشرفاء**: ليفي بروفنصال. تعريب: عبد القادر الخلادي. دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر. الرباط، 1397هـ/ 1977م.
- **محاضرات في تاريخ التشريع**: محمد بن تاويت التطواني. دار كريماديس للطباعة، تطوان. 1961م.

- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي. حققه: عبد السلام عبد الشافي محمد. دار الكتب العلمية، بيروت. ط 1، 1422هـ.
- **مختصر تاريخ تطوان**: محمد داود. المطبعة المهدية، تطوان. 1375هـ/ 1955م.
- **المدخل إلى السنن الكبرى**: أبو بكر احمد بن الحسين بن علي البيهقي. تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي. دار الخلفاء، الكويت.
- **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة. تحقيق : طيار آلتي قولاج. دار صادر، بيروت. سنة 1395هـ/ 1975م.
- **المستدرك على الصحيحين**: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت. ط 1، 1411هـ/ 1990م.
- **معاني الأحرف السبعة**: أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن حسن الرازي. حققه وخرج أحاديثه وأكمل فوائده: د. حسن ضياء الدين عتر. إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر. ط 1، 1432هـ/2011م.
- **معجم طبقات المؤلفين على عهد دولة العلويين**: عبد الرحمن بن زيدان. دراسة ببليومترية وتحقيق: د. حسن الوزاني. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية. 1430هـ/ 2009م.
- **معجم المطبوعات المغربية**: إدريس بن الماحي الإدريسي القيطوني الحسني. مطابع سلا، سلا. 1988م.
- **معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية**: عمر رضا كحالة. مؤسسة الرسالة. ط 1، 1414هـ/ 1993م.
- **معرفة القراء الكبار**: شمس الدين الذهبي. تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس. مؤسسة الرسالة، دمشق. ط 1، 1404هـ/ 1984م.
- **مباحث في علوم القرآن**: صبحي الصالح. دار العلم للملايين، ط 17، 1988م.
- **مناهل العرفان في علوم القرآن**: الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني. دار الكتب العلمية، بيروت. ط 1، 1409هـ/1988م.
- **موسوعة أعلام المغرب**: تنسيق وتحقيق: محمد حجي. دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط 1، 1417هـ/ 1996م.
- **النبوغ المغربي في الأدب العربي**: عبد الله گنون. دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ت.
- **النشر في القراءات العشر**: شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري. تحقيق: علي محمد الضباع. دار الكتاب العلمية، بيروت، مصور عن طبعة المطبعة التجارية الكبرى بمصر.
- **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**: محمد بن الطيب القادري. تحقيق: محمد حجي وأحمد توفيق، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، المغرب. 1986م.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان. تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، سنة 1398هـ/ 1978م.

سـيـرة القرأة

علم القراءات القرآنية في القرن الرابع عشر الهجري
بوزان وشفشاون والناحية
المقرىء الحاج محمد العربي القُوبِّي
(1307-1400-هـ) أنموذجا

د. عبد الصمد بوذياب
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله منزل القرآن، معلم القراءة والبيان، جعل سبحانه وتعالى الكتاب في متناول من أراد أن يذكر، وهيأ له عبر الزمان من يقرأ بالعشر وأكثر، فتحققت معجزة حفظ الذكر في كل مدينة وقبيلة ومدشر..

والصلاة والسلام على مبلغ الوحي بحروفه السبعة، وعلى آله وأصحابه الذين صار السفرة الكرام البررة لهم معية، وعلى من سار على نهجهم من المتقنين والمتتعتعين، والمتهجدين والمتبتلين..

ورحم الله شيوخنا الذين علمونا الحروف ونقطها وشكلها، ودربونا على الرسم والقراءة وتجويدها...

وأبقى سبحانه كل ذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها...

وبعد:

إن التأريخ للعلوم وأهلها.. من أنفع الأعمال وأجلها، به تذلل للأجيال المقبلة ما عاشه السابقون من صعوبات ومشاق، ومن خلاله يحافظ الخلف على ما تبقى من الذاكرة العلمية لمن سبق.

وإذا كان هذا العمل من الفروض الكفائية التي يسقط اللوم بقيام البعض بها؛ فإنني وبحكم انتمائي – من حيث الأصل – إلى قبيلة غزاوة،[1] سأحاول – بعون الله – أن أحقق ولو جزءا يسيرا من ذلك الفرض، بأن أقدم لمحة عن علم القراءات والقراء بهذه المنطقة، كأنموذج لما عرفه الشمال المغربي عموما و«جْبَالَة»[2] بالأخص، من حفظٍ لـ«الحَذْفِيَّات»[3] و«الحَطِّيات»[4] ودراية بـ«الرَّمْزِيّات»[5] والروايات، وسأقتصر حسب ما يسمح به المقام، على أنموذج من أولئك الأعلام، آملاً أن ييسر الله الحديث عن من تبقى منهم في مستقبل الأيام.

تميزت منطقة «جْبالَة» في القرن الرابع الهجري بالانتشار الواسع للقراء ولعلم القراءات، فكانت «كل قبيلة تضم ثلاثة مدارس أو أكثر، وأفواج الطلبة يترددون عليها من كل حدب وصوب، ولا يتولى «المشارطة»[6] بها إلا حفاظ السبع أو من كان له تخصص في فن من الفنون أكسبه شهرة وتفوقا على أقرانه وأنداده»[7] حتى أصبح أهل «جْبالَة» الحافظون للقرآن الكريم أغلبهم قراء، ويحفظون بروايات مختلفة، يقول الفقيه الرهوني التطواني (ت 1373هـ/ 1953م) متحدثا عن مهنة التدرير بمدينة بتطوان: «والغالب أن القائم بها بعض طلبة الجبل..»[8]. و«الغالب على المدررين - يضيف - إقراء الصبيان رواية ورش. ولا يزيدون عليها رواية قالون أوالمكي إلا نادرا، مع أن منهم من يقرأ السبع»[9].

كما تميزت هذه المنطقة - أيضا - واختصت بمدرسة العدد التي «تقوم على إحصاء شامل لوجوه القراءات ومختلف الروايات، فاختصرتْها وألغت المكرر منها، وربما اقتصرت على الرتبة والمصدر فيها، ووضعت على الكلم المختلف فيها عدد رواياتها، وأرقام وجودها..» [10].

هكذا كانت القراءات القرآنية بالمناطق الجَبَلِيَّة بالشمال المغربي، و هكذا كانت قبيلة «غزاوة» التي ينتمي إليها الفقيه[11] «القُوبِّي»[12] المتحَدَّث عنه وعن جهوده في هذا المقال، فكانت القبيلة خزّانا للقراء ولشيوخ القراءات.. ومحجا لطالبي هذا العلم من مختلف الأقاليم والجهات.. لكن - للأسف - مات الجميع في صمت، واندرست أغلب آثارهم وضاعت، وأضحى العثور عليها والوصول إلى شيء منها؛ دونه التنقل بين المداشر والقرى، والسفر من مدينة إلى أخرى، والصبر الجميل على التعامل مع الكنانيش والتقاييد وخرومها، وهو ما حاولت جهد المستطاع فعله مع الشيخ المعرَّف به وبجهوده، آملا أن أكون قد وفيت شيخ الشيوخ وخاتم المقرئين[13] حقه أو بعضه، وإلا فحسبي أني قد ذكَّرت من تنفعه الذكرى، بما يلزم تجاه العلم والعلماء في هذه المنطقة والمناطق الأخرى.

أصل الفقيه القوبّي ونسبه

هو كما في كناش له وكما أكد لي ابنه الأستاذ أحمد المرابط الرحموني[14]: «الفقيه الحاج محمد العربي بن عبد السلام بن سي أحمد المرابط الرحموني، الرهوني أصلا، الغزاوي القوبي ولادة ومنشأ، ولد في أواخر السنة السابعة أو الثامنة بعد ثلاثمائة وألف، (8/ 1307هـ) بدوار «عين قوب» فرقة «بني شعيب» جماعة «موقريصات»، التابعة حاليا لإقليم وزان بشمال المغرب[15].

نشأته ودراسته

نشأ - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في أسرة مهتمة بالقراءات ومشتغلة بالقرآن، فجده لأبيه الفقيه سي أحمد بن المرابط عمر الرحموني الرهوني الأغزاوي ت 1320هـ[16] كان حافظا للسبع ومدرسا لها،

وكان يوليه عناية كبيرة ويرعاه ويشرف على تعلمه وتأديبه، كما كان والده السيد عبد السلام الرحموني حريصا على السير به سيرة جده وأعمامه. سي محمد العربي، وسي أحمد[17]، فأدخل الكتاب كما يقول هو عن نفسه: «دخلت الكتاب بمعرفتي[18] عام 1313هـ على شيخنا الفقيه سي[19] عمر الحاضي، وتعلمت عليه الكتابة، حيث كان إماما في مسجدنا بدوارعين قوب، قرأت عليه فيه من: «الحمد»[20]، إلى قوله تعالى: «كم تركوا»[21]، وكان العام 1315هـ»[22].

استمر في دراسته واجتهاده.. رغم تعرضه لمشاكل أسرية كادت أن توقف مسيرته في طفولته، وكان من أشدها عليه: وفاة والده وفاة غير عادية، حيث قضى مقتولا بقبيلة بني مسارة المجاورة في جمادى الأولى عام 1328هـ. يقول - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - واصفا محنته: «وقد تغيرتُ وصارت أحوالي مدهشة، وقد رزقني الله تعالى الصبر مع وجود أمنا وجدتنا»[23].

كما هيأ الله له - أيضا - شيخه سي عمر الفحصي - الآتي ذكره - فجعله بمزلة أحد أبنائه، يأخذه للدراسة معه إذا «شارط» في غير قريته، ويسكنه في بيته ويجعله محل رعايته وعنايته إذا بقي في مدشره[24].

دراسته وشيوخه

من خلال الأوراق المتبقية من كناش الفقيه فإن شيوخه الذين تعلم منهم وعلى يديهم هم ثلاثة عشر «فقيها»، يمكن توزيعهم باعتبار مراحل تعلمه إلى: شيوخ مرحلة التعلم الأولي وحفظ القرآن الكريم برواية ورش، وإلى شيوخ مرحلة تعلم القراءات السبع وحفظها وإتقانها، مع وجود بعضهم في المرحلتين معا كما سياتي.

أولا: شيوخ التعلم الأولي وحفظ رواية وورش. وهم بالترتيب الذي ذكره - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - وبالمساجد التي تلقى عنهم فيها:

1. «شيخنا الفقيه سي عمر الحاضي، وتعلمت عليه الكتابة، حيث كان إماما في مسجدنا بدوار عين قوب، قرأت فيه من «الحمد» [25]، إلى قوله تعالى «كم تركوا»[26]. وكان العام 1315هـ»[27].

2. الفقيه سي عمر الفحصي من مدشر دار هَيْدور، وقد تعلم عليه وأخذ عنه -كما يقول- القراءة والكتابة في مسجد مدشرهم بعين قوب أيضاً، ثم لحق به بعد مدة إلى مدشر «أحْريز» بنفس القبيلة، و تنقل معه بعد ذلك حيثما انتقل لمدة ست سنوات، يصحبه معه إذا «شارط» بعيدا، ويسكنه بيته للدراسة على فقيه مدشره تحت إشرافه ورعايته إذا بقي في داره[28].

3. الفقيه سي أحمد بن حمو العَمْري[29] قرأ عليه في مدشر عين قوب - أيضا - مدة يسيرة قبل أن يلتحق بشيخه - السابق - سي عمر الفحصي في نفس العام 1315هـ[30].

4. «الفقيه سي قاسم بن سي محمد الهشمي فركال الأغزاوي. وهو من مدشر الفقيه الحفصي»، وكان ذلك عام 1321هـ.

5. الفقيه سي عمر الدكالي. ولزمه بمدشر شيخه الفصحي – دار هيدور – أربع سنوات، وكان العام 1323هـ، وهو من شيوخه في القراءات – أيضا – كما سياتي[31].

هؤلاء الخمسة هم شيوخ المرحلة الأولى وأبرزهم – كما يظهر – مما سبق؛ سي عمر الفحصي الذي جعله بمرتبة ولده، و سي عمر الدُّكَّالي الذي لزمه مدة طويلة.

ثانيا: شيوخ مرحلة السبع وحفظها.

كانت العادة عندهم كما يقول الأستاذ سعيد أعراب: «أن الطالب إذا حفظ القرآن برواية ورش، جمع إليها رواية قالون في ختمة أو أكثر مما يتأتى حفظه فيه، فإذا حفظ حرف نافع؛ جمع إليه حرف عبد الله بن كثير من روايتيه في ختمة أو أكثر، فإذا حفظ حرفيهما؛ جمع إليهما حرف أبي عمرو البصري من روايتيه أيضا في ختمة أو أكثر كذلك، فإذا حفظ الأحرف الثلاثة؛ جمع إليها الأحرف الأربعة الباقية من رواياتها الثمان دفعة واحدة، وينتهي إلى حال يرضى بها في نفسه، أو يرضى له بها شيخه ويأذن له في الاقتصار أو التعليم إن رآه أهلا لذلك»[32].

على هذا المنوال سار الفقيه القوبي – رَحِمَهُ ٱللَّهُ – في رحلته مع القراءات السبع، حيث بدأ كما يقول: «مع الشيخ سي أحمد بن شيخنا سي عمر المذكور[33] خمس سنوات، حفظت عليه قالون والمكي والبصري، سلكة[34] في قالون واثنتين في المكي، واثنتين في البصري، إلا عشرة أحزاب الفوقانية» [35].

وشيوخ هذه المرحلة هم:

1. الفقيه سي عبد الرحمان الدكالي[36]. الذي لزمه خمس سنوات أكمل عليه – كما سبق – إتقان ورش، ودرس عليه قالون والمكي والبصري إلا عشرة أحزاب العليا[37]. وكانت دراسته معه في مسجد تُورَارِين[38] ومسجد أَسَرْدون الفَغْلومِيَّة[39].

2. الفقيه سي المفضل الكوشتي من فرقة بُوحَسَّان[40] الأغزاوية عندما كان «مشارطا» في مسجد دوار شِبْتال فرقة بني صِلْتان[41] الأغزاوية أيضا، و درس عليه كما قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «السُّلكة»[42] الثالثة من البصري، حتى وصلت إلى الحزب التاسع»[43].

3. «الفقيه سي محمد بن أحمد المشهور بالمغيطي من مدشر المِكَّادي[44]، وابتدأت عليه قراءة السبع في رجب الفرد الحرام عام 1326هـ. والتزمته حتى وصلت ل «إلى للذين أحسنوا» [45]، ثم انقطع عنه – يضيف – مدة مع شيخي «ابن الهاشمي» ثم رجعت إليه ولزمته حتى حزب «وما أنزلنا» [46] «وخرجت عيه السلكة في حمزة،[47] وبدأت سلكة أخرى وقرأت فيها سبعة أحزاب التحتية»[48].

4. الفقيه سي قاسم بن سي محمد الهشمي فركال الأغزاوي وقد سبق ذكره في شيوخ المرحلة التعليمية الأولى. ودرس عليه

من القراءات – كما يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ – : «سلكة من قراءة حمزة المباركة، ثم بدأت عليه سلكة أخرى وقرأت عليه سبعة أحزاب من الأسفل»[49].

5. «الفقيه أحمد لشجار لقبا الغماري السلماني[50] من مدشر عصفورات، الذي شارط بمدشر بني بَرُّو[51] ببني عْمار[52]، مسجد الغِلْمان[53]، ولزمته حتى خرجت عليه السلكة الثانية، وبدأت الثالثة وبقيت معه حتى خرجت السلكة الثالثة، وافترقت معه ودعى معنا بدعاء الخير فجزاه الله عنا خيرالجزاء»[54].

6. الفقيه الأستاذ سي علي التغزوتي الأغزاوي المشهور[55] وعنه يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ثم قدمت على الفقيه الأستاذ سي علي التغزوتي المشهور وكان مشارطا في قلعة[56] بني رُوثِن، وقرأت عليه سلكة ونصف» [57] واستغرق منه ذلك – كما قال – سنة كاملة، وكان آخر شيوخه في القراءات «وبه انتهت قراءتي للسبع وتوجهت بعدها للشرط»[58]. وقد خص شيخه هذا بثناء خاص:«وكان يبذل جهده معنا ومع غيرنا من الطلاب الذين كانوا يقصدونه ليأخذوا عنه القراءات ويسْتَبْرِكوا[59] منه فجزاه الله خيرا»[60].

7. «الفقيه سي محمد بن الفقيه» [61]

فهؤلاء هم شيوخه في القراءات وأبرزهم وأكثرهم أهمية بالنسبة له؛ هم : الفقيه الدكالي الذي لزمه خمس سنوات، والمقرئ أحمد لشجار والمقرئ سيدي علي التغزوتي.

أما شيوخه في العلوم الأخرى من غير القراءات، فلم نجد فيما كتب ما يفيد في ذلك، لكن ابنه الأستاذ أحمد قال بأنه درس الفقه والنحو والعلوم الأخرى – كغيره من أبناء القبيلة – في مدرسة الفقيه العبودي[62] بمدشر «دار الواد» الذي كان مركزا علميا بالمنطقة وكان من المساجد التي شارط فيها كما ياتي.

هذا هو الجزء الأول من حياة المقرئ الشيخ القوبي، الذي حفظ فيه القرآن الكريم وتعلم خلاله القراءات السبع، وكان كغيره من قراء زمانه، يقرؤونها من حفظهم، بالإفراد والجمع، وبالجمع والإرداف معا، ليبدأ بعد ذلك الجزء الثاني من حياته، جزء البذل والعطاء تجاه طلبته ومجتمعه.

تدريسه وتلامذته

بدأ عطاؤه – رَحِمَهُ ٱللَّهُ – بشرطه، و«كان أول شرطي – كما يقول – في أوائل رجب الفرد الحرام عام 1331هـ»[63].

وتنقل في شرطه وتدريسه بين مساجد: «الرّقِيعَة» و «البِرِّيات» 1338هـ و«تُرارِين» 1339هـ، و«اسْحَنَّة» و«دار الواد» و«القُب» و«قلعة بني رُوثِن» و«أمْزار» وكل هذه المداشر بقبيلة غزاوة. ثم مدشر «الغْويبَة بِقبيلة ارْهُونة[64] عام 1320هـ»[65]، وكانت مدة شرطه في مسجد «أمْزَار» هي الأطول حيث قضى به – كما يقول – 15 سنة، منها 14 سنة متواصلة من 1341هـ، إلى 1355هـ.

وكان أثناء مشارطته في هذه المساجد قبلة لطلبة المنطقة وغيرها، منهم من قصده لدراسة السبع، ومنهم من قصده لطلب ما دونها.

وعن الفئة الأولى يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الذين قرأوا السبع علي قراءة[66]، وكانوا يحفظونها حفظا متقنا، ومارسوها في حياتهم مع التلاميذ[67]:

1. سي أحمد ولد الفقيه سي عبد السلام الشعري من دوار «الشعرة» الأغزاوية[68].
2. سي عبد الكريم الغماري.
3. سي بن لحسن الغماري السليماني.
4. سي محمد ولد الفقيه الميلولي الزروالي[69].
5. سي الخمار المزكَلدي [70].
6. أخو سي الخمار المذكور.
7. سي أحمد الغرايمي[71].
8. الفقيه سي المفضل بن أحمد بن علي الوسطي[72].
9. الضرير سي عبد القادر
10. الفقيه سي القصاب الشعري.
11. سي عبد الرحمان الضرير.
12. الفقيه سي محمد السوسي المشهور ببركة.
13. سي التهامي.
14. سي ابن المكي المساري.
15. سي ادريس الغماري.
16. سي عبد السلام اللنجري.
17. سي عمر بن لحسن الرملي.
18. سي قاسم بن عمر بن الشيخ العربي.
19. سي أحمد بن اسْليطن اليوسفي
20. سي العياشي لكحل الزرقي العَمْري[73].
21. سي احمد بن محمد بن سلام البروثي المليلي العَمْري.
22. الفقيه سي احمد بن عيسى المزاري الصلتاني.
23. سي عمر الحسان.
24. الفقيه سي أحمد من دار لوطة اليوسفي.
25. ولد الفقيه الغزواني السريفي.
26. سي علي الغماري الشبتالي.
27. سيدي محمد بن سيدي عبد السلام بن علي من زاوية الحرائق،...[74] سيدي أحمد بن عمر[75].
28. الطالب سي اسْلِيمان بن أحمد الحسناوي.من سيدي سليمان[76].
29. سي عبد الله المصمودي وقد لزم معي سبعة سنة وحفظه"[77].

اما فئة ما دون السبع فهم بلا شك كثيرون، باعتبار أن المقرئ القوبي درس لأكثر من 70 عاما، لكن الذي استطعنا جمعه من الذين دونت أسماءهم في كناشه وفي رسائله وعلى هوامش بعض كتبه، حوالي 20 طالبا، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ متحدثا في كناشه عن الموضوع: «أما الذين قرأوا علي البصري[78] فهم كثيرون، ولكن حسب ما **بقي في ذهني** منهم هم:

1. الفقيه سيدي الحاج محمد بن سي..... الذي كان نظيرا على أحباس قبيلة.. الأعلى[79]..

2. الفقيه سي العياسي الأكحل...[80] التيالي الفغلومي.

3. سي عبد السلام البرني التيالي أيضا[81].

4. سي أحمد المرابط.... سلام الزرقي.

5. ابن عمه سي محمد بن الفقيه أحمد بن حمو.

6. الفقيه سي أحمد بن الطاهر السردوني.

7. سيدي محمد البقال التليواني.

8. سي عمر ولد الشمعة المطيلي.

9. الفقيه سي محمد بن الدرازالمسفي.

10. الفقيه سي العربي من مدشر أمود.

11. سي عبد السلام الخلاصي من التيالين.

12. سي عبد السلام ولد سي بن احساين الكركري.

13. سي محمد أفرجال من الحانوتي.

14. سي أحمد ولد الحبوسي من الواذيين.

15. الفقيه سي العياشي بن أحمد بن علي الوسطي.

16. محمد التزروتي[82].

17. سي محمد ولد الفقيه سيدي أحمد..[83].. رَحِمَهُ ٱللَّهُ»[84].

ومن التلاميذ الآخرين الذين ذكروا في مراسلاته ومراسلات ابنه:

18. الفقيه السيد عبد القادر بن سلام بن أحمد الغويبي الرهوني، وورد ذكره في مراسلة من ابن الفقيه إليه، وفيها: «ولقد صادفت أيها الفقيه المحترم وصديقنا الأعز الصواب في حياتكم حيت لازمت المساجد وأقمت الصلوات في وقتها وهذا ما كنت أشاهده في شخصيتك عندما كنت ملازما لوالدنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ»[85].

19. سيدي الهاشمي: وذكر في رسالة الفقيه عزوز الخمسي المؤرخة بجمادى الأولى عام 1397هـ وفيها: «كنت أقرأ على شيخنا وتلميذكم سيدي الهاشمي الخمسي الذي يعرف عند الطلبة بالمتقن لكرة القدم وذلك في مسجد الشِّدَّادين قرب أحد بني ذَرْكول».

20. وفي رسالة أخرى مؤرخة بجمادى الثانية من نفس العام: «.. تلميذكم وشيخنا سيدي الهاشمي المذكور سابقا فإنه أتقن رواية ورش مع وجوهه، والحط على شيخه المحقق الجامع بين السبع والعشرين والعلم، سيدي احْمِيدُو المجروثي الزروالي – الآتذي ذكره – وأما القراءات فقد أخذها عنكم ثم المقرئ..[86] المصمودي والمقرئ سدي أحمد بن الشريف الزكاري والمقرئ سيدي أحمد اليسفي دوار الخربة، والمقرئ سيدي محمد بن طيب الخمسي المذكور، والمقرئ سيدي أحمد لشكار وغيرهم، رحمهم الله ورضي عنهم».

علاقة الشيخ بمحيطه وقراء عصره

لم يكن المقرئ القوبّي – رَحِمَهُ ٱللَّهُ – منعزلا عن مجتمعه، مختبئا مع طلابه في مساجده؛ بل

كان مطلعا على أحوال الناس مخالطا لهم، يبيع ويشتري في مواسم الزيتون والخريف بأسواقهم[87]، يعالج في خطبه قضاياهم وما يستجد من أحوالهم[88]، ويدون في كنانيشه ما ينزل بهم، كما في هذا الأنموذج الذي يذكر فيه: «في عشية الخميس السادس عشر من جمادى الأولى عام خامس عشر وثلاثمائة وألف وقعت في ناحيتنا جبل وغرب صاعقة عظيمة، وسقط جل الزيتون والأشجار ومنها شجرة سقطت في دوار الشَّعْرَة على بيت فمات جميع سكان البيت إلا ابنا واحدا»[89].

كما أن اطلاعه على علوم أخرى غير القراءات كالفقه والتوثيق.. وعمله وكيلا لأحباس وزان من 1372هـ - 1953م إلى أن قدم استقالته عام 1382 هـ - 1962م؛ جعل الناس يحتاجونه في قضاياهم ومسائلهم.. حيث كان يكتب لهم نماذج للعقود والالتزامات.. ومقالات للتقاضي والمرافعات.. بالإضافة إلى إعداده الحصة الشهرية لأوقات الصلوات التي لا يزال ابنه يحتفظ بنماذج منها.

زيادة على ماسبق؛ فقد كان المقرئ مقاوما مجاهدا، وقد حضر حدث «إسقاط طائرة للفرنسين من طرف المجاهدين الذين كان هو من بينهم، وقد ألقو القبض على سائق الطائرة حيث أطلق سراحه بعد تبادل الأسرى بين المجاهدين وقيادة الجيش الفرنسي»[90]، كما حضر وفاة أحد أبناء عمومته، ودون في كناشه أن «سبب موته كان من ضرب المدفاع في ركبته اليمنى، في كدية فوق سيدي الحاج... حيث كان الضرب[91] مع الفرنسيس»[92].

وانخراط الفقيه القوبي في المقاومة ضد الاستعمار؛ عرضه لعدة مضايقات، وخضع مسجده بدار الواد للتفتيش من قبل الفرنسيين مرتين، وسيق بعض طلبته عام 1362هـ 1943م للسجن وغُيبوا فيه أكثر من أربعين يوما، وكان عددهم ستة عشر طالبا من جملتهم سليمان الحمزاوي وسي محمد التزري الذان كانا يدرسان السبع أنداك[93].

أما علاقته بعلماء القراءات في زمانه فكانت له معهم زيارات ومراسلات، وكان شديد الحرص على التواصل معهم والتعرف على من لا يعرف منهم، يؤكد ذلك بعض المراسلات التي عثرت عليها ضمن وثائق مكتبته، وبعض التقاييد التي كان يسجل فيها وفاة بعض أقرانه، فمن الرسائل التي كشفت لنا كثيرا من المعلومات المتعلقة بهذه الناحية؛ رسالتان طويلتان[94] من «الفقيه سي عبد السلام بن الفقيه الستيتو عزوز الخمسي، دوار الْمَاثِن فرقة اشرافات»[95] وهي جواب عن رسالة من الفقيه القوبي[96]، وتؤكد تلك المراسلات أنه كان يحضى بتقدير واحترام كبيرين من قراء عصره وشيوخ زمانه، من ذلك وصف المقرئ عزوز - المذكور- له في مطلع رسالته الأولى: «إلى شيخ شيوخنا وخاتم القرئين....»[97].

نفس التحليات وصف بها من قبل علماء القراءات بمدرسة دارازهيرو بطنجة. ففي رسالة منهم إليه بتاريخ: 3 شعبان 1991هـ الموافق 25 غشت 1971م، في مطلعها: «فضيلة الأستاذ الجليل المتفنن في علم القراءات وغيرها».

والمضمون العام لهذه الرسائل التي كانت ترد إليه؛ هو طلب استيضاح إشكالات، أو معلومات عن كتاب أو عالم من علماء القراءات..

ومن شيوخ القراءات المعاصرين للفقيه القوبي الذين وردت معلومات عنهم في رسالتي الفقيه عزوز المذكور[98]:

1. «عمنا.. **الفقيه المقرئ سيدي عبد السلام محمد علال عزوز المدعو الغرباوي،** وداره قرب داري. أما مسجد «القُبْ»[99] فكان إماما بها فقط لأنه أقام بها إماما سبع سنوات وتوفي 1336هـ وترك ولدا يتقن «سما» ولا زال حيا، ومن جهة تلامذته الذين أدركناهم: **المقرئ السيد العياشي الزرقي المدعو الأكحل الأغزاوي**[100].

2. «**المحقق الجامع بين السبع والعشرين والعلم؛ سيدي احْمِيدُو المجروثي الزروالي المتوفى رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة 1335هـ** في مدشر «النُّقْلَة» ومات رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقتولا، إنا لله وإنا إليه راجعون من أعظم هذه المصيبة، وذكر لي **شيخي سيدي القناني** على أن هذا العلامة المجروثي قدم عنده لقبيلة بني حسان[101] وابتدأ في قراءة ابن كثير، وما فارقه حتى أتقن السبع وأجازه فيها رحمهما الله».

1. «**أما العلامة والمقرئ – أيضا – سيدي محمد مصباح المدعوا بالمَشْلاقْ الخمسي الزرويلي** فإني أدركته إماما بمسجد تَنْغَايَةَ الخُمْسِية[102] لأنه أقام بها إماما سبع سنوات وبها توفي ودفن رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة 1345هـ ومات مسموما بالطائرة»[103].

2. «**الفقيه المقرئ الوذراسي** الذي قضى حياته في بني زروال، وقبل هذا كان بمدرسة دار ازهيرو بالفحص، وهو يستقر بطنجة، ولا أعلم هل لا زال حيا أم لا».

3. «**المقرئ سي عبد السلام أحبش المدعو «الغرب» الخمسي الخزاني**[104] **المتوفى سنة 1343هـ بقبيلة بني مسارة ودفن بها** لأنه عاش فيها كثيرا مع شيخه المقرئ والعلامة سيدي عبد السلام بوراس والمتوفى هذا الأخير رَحِمَهُ ٱللَّهُ 1344هـ».

4. «**المقرئ سي برْكة السوسي** لأنه ذكر أنه قرأ عليه من الفاتحة إلى قوله تعالى: «**لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم**»[105]، وعليه أرجوكم إذا كانت لكم على بلدته السوسية خبرة فالتوافونا بها لأني قضيت في بلاد سوس 12 سنة»[106].

5. «**الفقيه المقرئ شيخ شيوخنا سيدي محمد بن طيب الخمسي** القاطن الآن بقبيلة بني مسارة دوار «لاواه».

ومن الرسائل التي بقيت - أيضا - مع ما تبقى من مكتبته: رسالة منه - القوبي - إلى «**الفقيه العلامة سيدي العربي بن الحاج أحمد الرَّمْلي البُحَسَّاني الأغزاوي**، سلام عليك ورحمة الله وبركاته. وبعد... فيرد عليك طالبنا حامله، ضرير مقرئ السبع جدا مضمنا بشهادته من الرئيس والمفتش بمدرسة دار ازهيرو بالفحص»[107]، وكان هذا الأخير كتب لشيخه القوبي يخبره فيها باجتياز امتحان البذور السبعة، وفيها: «من **عبد القادر بن محمد من دوار أولاد بن السبع سوق الأربعاء الغرب** إلى السيد الفقيه العلامة صاحب الفضيلة والمعرفة والعرفان.

وبعد: أحيط سيادتكم علما بأني قد أجري علي الامتحان في البذور السبع بالمركز الجهوي بدار ازهيرو... وقد احرزت شهادة من هذا الامتحان في البذور السبعة».

بالإضافة إلى المراسلات فقد كانت للفقيه القوبي زيارات متواصلية لاسيما مع الذين كانوا «يشارطون» في قبيلته وبالقرب منه، كما كان يقصده - حسب ولده - فقهاء من مناطق بعيدة ومختلفة للقائه ومناقشة بعض ماسائل القرآت معه، وفي إحدى تقييداته المؤرخة بجمادى الأولى 1384هـ يتحدث فيها عن زيارته لمدرسة دارازهيرو للقراءات[108]، ويذكر أنه وجد ستين تلميذا يقرأون المكي، يدرسهم: «**أربعة فقهاء. سي عبد السلام المعروف بالرواعي من قبيلة أنجرة، والفقيه محمد من البرقوق اللنجري، والفقيه الودراسي سكناه بطنجة، والفقيه من قبيلة بني يدر، والمدير الشريف مولاي أحمد عيش**».

وحسب ابنه فإن الفقيه القوبي زار المدرسة المذكورة مرتين، المرة المشار إليها، والمرة الأخرى كانت تلبية لطلب من قراء المدرسة وجوابا عن رسالة واردة عليه منهم بتاريخ 03 شعبان1991هـ موافق 25 غشت 1971م، وفي مطلعها: «فضيلة الأستاذ الجليل المتفنن في علم القراءات وغيرها السيد محمد بن المرحوم العربي الرحموني الغزاوي»، يدعونه فيها لزيارتهم ومختومة ب: «**الإمضاء بإذن جميع الأساتذة: محمد البقالي، محمد بن تاويت، محمد الغنامي، محمد زيدان مدير المدرسة، الشريف أبو العيش الأستاذ الشريف البقالي**».

أما علماء القراءات الذين ماتوا في زمانه وأخر لوفاتهم في كنانيشه وعلى هواش بعض كتبه؛ فكثيرون، لكن الذي استطعنا قراءته مما كتب أنموذجان فقط:

✦ نص الأول: «توفي **الفقيه الأستاذ سي محمد بن المكي القلعي اليَرْثْني الأغزاوي** يوم الخميس في أربعة عشر يوما من ذي القعدة عام 1352هـ وكان رحمة الله عليه قائما بتلاوة قراءة السبع جدا»[109].

✦ ونص الثاني: توفي **الفقيه سي المفضل بن أحمد بن علي العزوزي الوسطي الأستاذ الْمَدْراسْني الأغزاوي** يوم الجمعة في أوائل جمدى الثانية عام 1335 هـ[110].

مكتبته:

كان الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ شغوفا بالكتب وحريصا على نسخها واقتنائها، ومتتبعا لما يستجد في التداول المكتبي منها، يظهر ذلك من خلال ما تبقى من مكتبته ومن الرسائل التي كان يتبادلها مع المهتمين بعلم القراءات في زمانه، من ذلك ما رود في الرسالة الجوابية المشار إليها سابقا[111] للفقيه عزوز الخمسي، يخبره فيها بالكتب المتداولة في زمانهم: «يسعدني ويشرفني أن أحرر لكم هذه الرسالة، ردا على رسالتكم الشريفة، المؤرخة ب 17 ربيع الثاني 1397هـ، أما كتب هذا الفن التي بين أيدينا...» ثم ذكر له مجموعة منها[112].

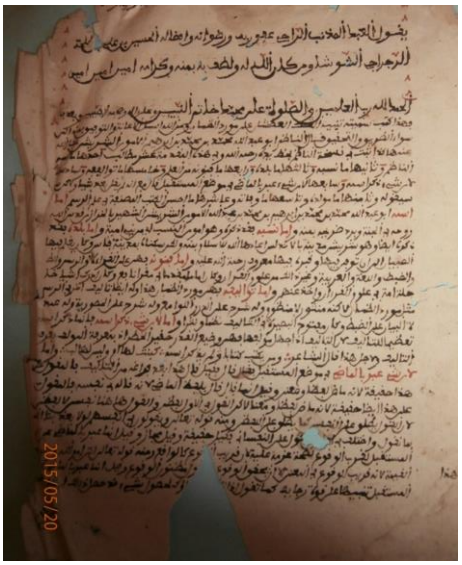
وكما يظهر من المراسلة الأخرى[113]، فإن أغلب هذه الكتب كانوا ينسخونها بأيديهم: «وأحيطكم علما بأن في عصركم والذين من قبلكم؛ كانت كتب علم القراءات مفقودة جدا، وكانت نسخة سيدي الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا توجد إلا بخط اليد فقط».

و يظهر - أيضا - أنهم كانوا شديدي الحرص على شراء الكتب واقتنائها.. ففي نفس المراسلة: «.. إنني اتصلت ببعض القضاة في ناحية سوس بأكادير، له خبرة ومحبة في هذا الفن جدا، فطلب مني أن نبحث له على شرح الجعبري على الشاطبي **بأي ثمن كان**، وعليه: إذا عثرتم عليه وظهر لصاحبه أن يبيعه فلتكتبوا لنا حوله، فالله يجازيكم، لأنني بيدي واحد ولا يمكن لي أن أبيعه»[114].

أما مكتبة الفقيه القوبي فما وجد فيها أو بالأحرى ما استطعنا فرزه من ما تبقى منها؛ فموزع بين القراءات، وبين العلوم الأخرى من لغة وفقه.. وأغلب كتب القراءات مخطوطة وضاع منها أكثر مما بقي، من ذلك أخوات هذه الورقة التي هي جزء من رمزية للقراءات السبع ضاعت كلها تقريبا.

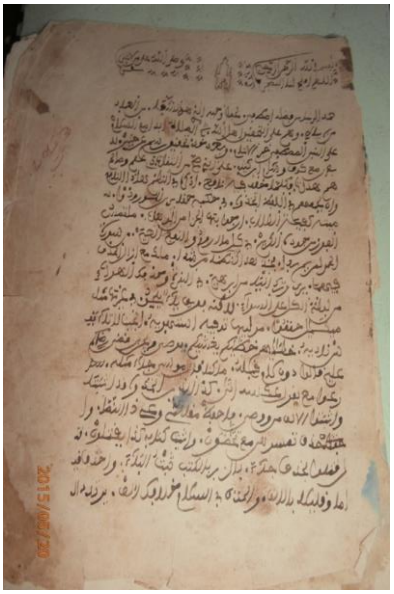
وما تبقى من كتب القراءات المخطوطة هو الآتي:

1 -**تنبيه العطشان على مورد الظمآن**، لحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي (ت899هـ)[115].



الورقة الأولى من المخطوط

2 -**كفاية الطلاب في رسم البدور السبعة**، لأبي العلاء ادريس بن محمد بن أحمد المنجرة الحسني الادريسي الفاسي (ت1137هـ)[116]..



الورقة الأولى من المخطوط



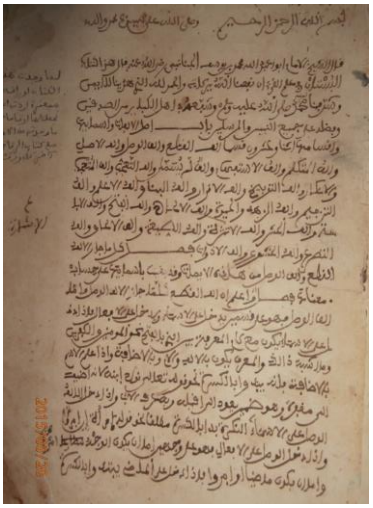
الورقة الأخيرة من المخطوط



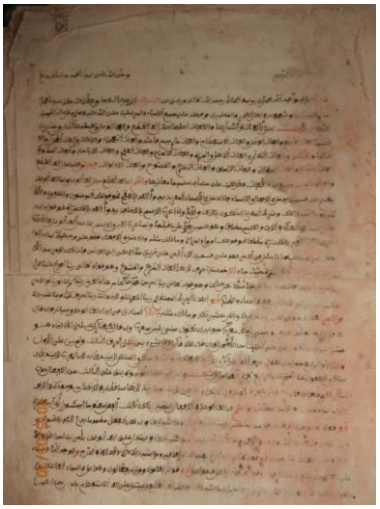
الورقة الأخيرة من المخطوط

3-**البستان في تجويد القرآن**، لأبي عبد الله محمد بن يوسف الجناتي ت 780هـ[117].

4-نسخة ثانية من البستان[118].



الورقة الأولى



الورقة الأولى



اللوحة الأخيرة



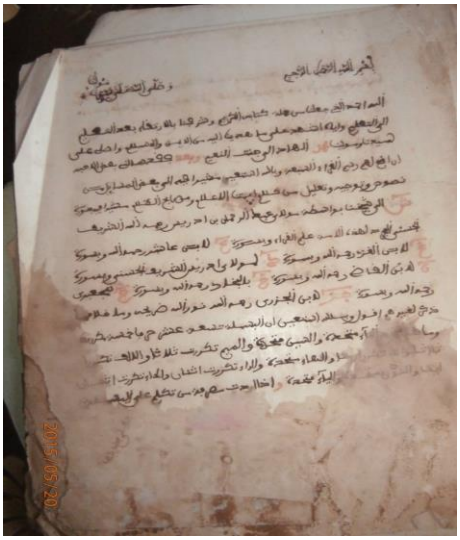
اللوحة الأخيرة

5-**روضة المقام في مشهور وقف حمزة وهشام**، لأبي علي الحسن بن محمد بوزيد الخمسي كان حيا 1221هـ[119].



الورقة الأولى

6-**رسم القراء السبعة**، لأحد تلاميذ أبي زيد عبد الرحمن المنجرة، لم أقف على اسمه[120].



الورقة الأولى



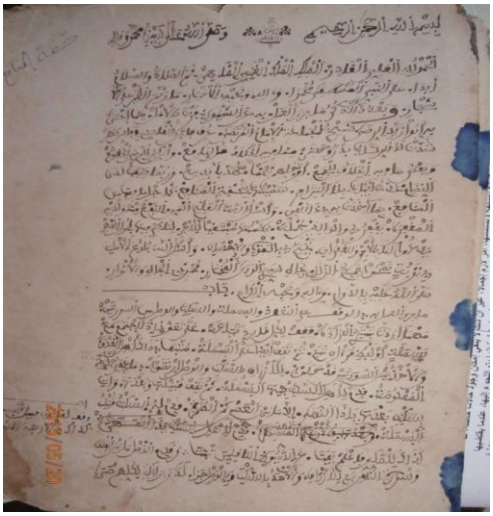
اللوحة الأخيرة

7-**إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع**، لأبي عبد الله محمد بن محمد الفنزازي السلاوي المعروف بابن المجراد (ت 778هـ)"[121].



الورقة الأولى

8-**تحفة المنافع في مقرإ الإمام نافع**، لأبي وكيل ميمون بن مساعد المصمودي مولى الفخار (ت 816هـ)[122].



الورقة الأولى

9-**إعانة الصبيان على عمدة البيان**، لأبي عثمان بن سعيد بن داود الكرامي السملالي السوسي (ت 882 هـ)[123].



اللوحة الأولى



اللوحة الأولى

10-**مورد الظمآن في رسم القرآن**، لأبي عبدالله الفخار[124].



اللوحة الأخيرة



الورقة الأخيرة

11 – **الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع**، لأبي الحسن علي بن بري الرباطي التازي (ت731)هـ[125].

12 –**التيسير في القراءات السبع**، لأبي عمرو الداني[126].



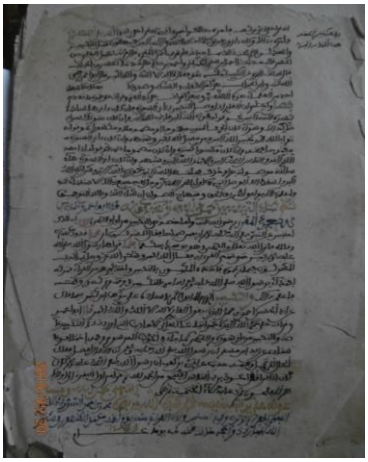
الورقة الأولى



الورقة الأولى



اللوحة الأخيرة



الورقة الأخيرة

13-**قصيدة التكملة المفيدة لقارئ القصيدة مع شرحها كلاهما**، لأبي الحسن علي بن عمر الكناني القيجاطي الغرناطي الأندلسي (ت730هـ)[127].



الورقة الأولى



اللوحة الأخيرة

وبالإضافة إلى هذه الكتب يوجد في مكتبة الفقيه القوبي وبخط يده؛ ما يقرب من عشرين مخطوطا موزع بين الحطيات والرمزيات والأنصاص القرآنية.. لكن الأصول سبق أن مد بها ولده - الأستاذ أحمد - أحد الباحثين فأخذها ولم يرجع له إلا نسخا مصورة عنها وبتصوير ضعيف.

أما المطبوع من علم القراءات؛ فبقي في مكتبته:

✦ شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع لأبي الحسن علي بن محمد بن بري، بدون مطبعة وبدون تاريخ.

✦ النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع لإبراهيم المارغني بدون مطبعة وبدون تاريخ.

✦ سراج القارئ المبتدئ وتذكرة القارئة المنتهي لابن القاصح. وعليه أنه اشتراه من فاس عام 1226هـ. وبهامشه غيث النفس في القراءات السبع. بدون تاريخ

أما ما تبقى من مخطوطات ومطبوعات العلوم الأخرى من غير القراءات؛ فموزع بين الفقه واللغة والعقيدة والفلك والحساب والأدعية والأذكار والخطابة والوعظ..

✓ **فمن الفقه:**

✦ مختصر الدر الثمين والمورد المعين المعروف بشرح ميارة على ابن عاشر. مطبوع سنة 1367هـ.

✦ منظومة الرسموكي في الفرائض، مخطوط كامل في 20 ورقة.

✦ حاشية الخياط على شرح الخرشي على فرائض الشيخ خليل. مطبعة السعادة بدون تاريخ.

✦ منظومة وشرح عليها في أحكام الجنائز مكونة من ورقتين، 23 سطرا، وقياس مسطرتها 22 س.

✦ حاشية الخياط على باب الفرائض على شرح الخرشي على خليل مطبعة دار السعادة طبعة قديمة بدون تاريخ.

✦ جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، مطبعة الحاج شقرون 1370هـ 1951م

✦ وثائق وعقود مكتوبة بخط يد الفقيه القوبي، الظاهر أنه كان يكتبها لمن طلبها منه لأن أغلبها تضمنت أسماء أصحابها.

✦ «منظومة في المواريث وشرحها. للشريف العالم العلامة المحقق المشارك المدرس شيخ الجماعة ابن الخياط»، مطبوعة على الحجر بدون تاريخ.

✦ كتاب البهجة في شرح التحفة لعبد السلام التسولي. مطبوع بدون تاريخ.

✦ حاشية الخياط على باب الفرائض على شرح الخرشي على خليل، مطبعة دار السعادة طبعة قديمة بدون تاريخ.

✦ مجموعة أوراق تحتوي على مسائل في الفرائض، ومسائل وفتاوى في الطهارة والزكاة... أغلبها مكتوب بخط يده على أوراق مفردة وعلى هوامش بعض الكتب.

✓ **ومن اللغة:**

✦ شرح الاستعارة للشيخ بنكيران. مخطوط مكونة من 54 ورقة، و23 سطرا وقياس مسطرتها 26 س.

✦ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. مطبعة الاستقامة بمصر بدون تاريخ.

✦ مجموع المتون، مطبوع على الحجر.

✦ وريقات من مخطوط في شرح الأزهرى على الأجرومية.

✓ **ومن الحساب والفلك:**

✦ منظومة في «المنازل» مكونة من 32 بيتا بخط يده تبدأ ب:

الحمد لله العظيم الأحد

ثم صلاتنا على محمد

وبعد فاسمع لنصائح شامل

في صفة المنازل يغافل

✦ ووريقات في حساب «المنازل» أيضا مكتوب بخط يده وأولها: «ينيرك بلعط دال واسعد زايا»[128].

✦ مخطوط في الرياضيات مكتوب بخط جميل وبالألوان، لكن مبتور من أوله وآخره، بقي منه 10 ورقات، وقياس مسطرتها 22س.

✦ منظومة في علم الفلك لابن عبد الله السوسي المرغيش مكونة من ورقتين قياس المسطرة 12 س.

✓ **ومن الطب والتداوي:**

✦ منظومة مكتوبة بخط يده مكونة من 70 بيتا في التداوي والعلاج تشتمل على بعض الوصفات الشعبية.. وهي إلى اللسان الدارج أقرب منه إالى الشعر الموزون..

✦ وريقا ت في الطب والتداوي بالعسل والزيت و فوائد بعض الفواكه المحلية كالبرقوق والتين...

✓ **ومن العقيدة:**

✦ **العقيدة الصغرى: أم البراهين** لأبي عبد الله محمد بن عمر بن إبراهيم الملالي التلمساني(كان حيا عام 897هـ)، مخطوط مكون من 12 لوحة، وقياس مسطرته 22 س. ناسخه أخمد بن أحمد بن بن عيسى بن لحسن المزاري، في 17 رمضان عام 1304هـ.

✦ نظم في الصفات يتكون من 19 بيتا أوله:

للاستغنا من الصفات أحد عشر

وتسعة للافتقار تعتبر

وآخره:

فضفها يأخ إلى الخمسين

تبلغ ستة من الستين

✦ «شرح القواعد الإسلامية والأمانية وغيرها من الأذكار الشرعية» للإمام العالم سيدي عبد الله الهبطي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ونفعنا به وببركاته آمين[129]. ويتكون من 3 لوحات قياس مسطرته 22 س، وبه 28 سطرا، مبتور من الاخر وناسخه غير مذكور[130].

✓ **ومن الخطابة والوعظ الأدعية والأذكار:**

✦ الخطب المنبرية للفقيه الرهوني، طبعة قديمة بدون تاريخ.

✦ ديوان شعري في المولوديات يتكون ما تبقي منه من 120 لوحة، قياس 26 س. تتضمن عدة قصائد وأمداح في مولد النبي عليه السلام وسيرته. منها قصائد «للعلامة سيدي أحمد بن حمدان التلمساني نسبا الدلائي دارا» – كما وصف في المخطوط –[131]، وقصائد «لسيدي عبد الله بن طاهر الحسني»[132] وغيرهم.

✦ وريقات تتضمن أذكارا وأدعية... قياس مسطرتها 12 س. تتراوح أسطرها بين 18 و13.

وفاته:

بعد أن أدى فريضة الحج سنة 1392هـ 1973 م حسب جواز سفرالحج الذي لايزال عند ابنه، وبعد عمر ناهز 94 قضاها كلها بين خيرية تعلم وتعليم القرآن الكريم وعلومه.. انتقل إلى عفو الله ورحمته في 19 ربيع الثاني 1400هـ الموافق 5 فبراير 1980م ونعته جريدة العلم في أحد أعدادها لشهر فبراير 1980م[133].

ونعاه في الجريدة بالإضافة لأبنائه: «السيد الناجي رئيس المجلس البلدي بالنيابة بمدينة وزان. والشيخ العالم الحاج السيد علي العبودي مدير مركز التربية الدينية بوزان التابع

لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. والأستاذ الحاج محمد سوساني بنفس المركز، والأستاذ الحاج السدراتي العلمي» وغيرهم.. فرحم الله الجميع رحمة واسعة آمين.

تلك لمحة موجزة عن القراءات القرآنية ببادية وزان وشفشاون والناحية، قصدت منها لفت أنظار الطلاب الأخيار للشيوخ النظار، علهم يحظون بالعناية والاستحضار...

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه الأطهار، والتابعين لهم في تعليم وتعلم القرْآن الكريم آناء الليل وأطراف النهار.. آمين آمين والحمد لله رب العلمين.

عبد الصمد بوذياب. مدينة وزان. رمضان 1436هـ.

۞۞۞

الهوامش

(1) تذكرها المصادر القديمة مثل «تاريخ ابن خلدون» (ج.06. ص 281) و«دوحة الناشر» (ص 139ـ 140) باسم «أَغْصاوة» وقلما تذكر بلفظ «غزاوة» وينسب إليها ب: «الأغصاوي»، لكن الذي عليه الناس اليوم هو«غزاوة» بالزاي بدل الصاد، وينسب إليها ب: «الغزاوي». وهي إحدى قبائل «جبالة» ـ جبال الريف ـ وتقع بحسب التقسيم الإداري الحالي، في إقليمي وزان وشفشاون. وكان لها أدوار جهادية كبيرة ضد المستعمر الفرنسي والإسباني اللذان تقاسما القبيلة، وكانت آخر جزء يحتل في الريف، وبها جرت آخر المعارك ضد المستعمر بجهة الشمال في معركة أسردون سنة 1927 م، كما يروي ذلك سكان المنطقة.

وعلى المستوى الثقافي والعلمي فقد كان بها علماء كبار في مختلف الفنون والتخصصات، يرجع في الوقوف على سير بعضهم ـ بالإضافة لمصادر هذا المقال ومراجعه ـ إلى:

- الإشارة والبشارة" للأستاذ عبد السلام البكاري الطبعة الثانية. 2007 Edition IDGL.
- أبطال صنعوا التاريخ علي الريسوني ط الأولى. المطبعة المهدية تطوان.
- الحركة الفكرية في عهد السعديين محمد حجي.ط فضالة 1977. الدار البيضاء.
- موسوعة معلمة المغرب. الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر. نشر مطابع سلا.1991.
- مجلة دعوة الحق العدد 234 جمادى 1- جمادى 2 1404/ مارس 1989.
- مصابيح ولاية القنيطرة. محمد الهبطي المواهبي. ندا كوم للصحافة والطباعة 2002.
- محمد الهبطي المواهبي. مفتون منسيون بغمارة وشفشاون. الطبعة الأولى 2000، نداكوم للصحافة والطباعة.
- نوازل العلمي. علي بن عيسى العلمي. ط وزارة الأوقاف. تحقيق المجلس العلمي بفاس 1983م.
- نشر المثاني. لأهل القرن الحادي عشر والثاني. محمد بن الطيب القادري. تحقيق د. محمد حجي وأحمد التوفيق، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر.1977م.

(2) المقصود ب«جبالة» في عرف المنطقة، هم سكان القرى والمداشير التابعة لمدن وحواضر شمال المغرب.

(3) منظومات في قواعد إثبات ألف المد وحذفها، ولا يزال حفظها وتداولها منتشرا بكثرة إلى اليوم في المنطقة.

(4) منظومات تهتم بالمترادفات القرآنية وأعدادها ورسمها..

(5) جمع رمز وكانت تكتب في الألواح والمصاحف ـ بين السطور- وفي الكنانيش، وترمز لأوجه القراءة

في الآية والكلمة، وهي خاصة بالمغاربة وبطريقة الجمع والإرداف.

(6) الشرط والمشارطة.. مصطلح يطلق عند المغاربة على العقد الذي بموجبه يعين السكان الإمام أو الخطيب.. بمسجد قريتهم أو حيهم..

(7) سعيد أعراب ص 201

(8) عمدة الراوين في تاريخ تطاوين" الجز الأول: ص 238. ط منشورات تطاون أسمير.

(9) نفسه.

(10) نفسه.

(11) مصطلح «الفقيه» هنا وفي المقال كله ليست بالمعنى الاصطلاحي لـ«الفقيه». بل بالمعنى العرفي لأهل المنطقة الذين يطلقونه على من يمارس مهنة التدرير، وعلى من يمارس مهمة الإمامة والخطابة، وعلى من يحفظ القرآن الكريم عموما.

(12) نسبة إلى مدشر «عين قوب» الذي يقع بجماعة «موقريصات» التابعة حاليا لإقليم وزان.

(13) اقتباس من رسالة الفقيه عزوز الخمسي الآتي ذكرها عند الحديث عن علاقة الشيخ بعلماء عصره.

(14) أستاذ متقاعد يسكن حاليا بحي الحدادين بمدينة وزان.

(15) الكناش اللوحة 01.

(16) من كناش الفقيه اللوحة 03

(17) نفسه. و لم يذكر أي معلوات أخرى عن عميه هذين لكن وصهما ب «سي» دون أخيهما الذي ذكره باسمه المجرد ـ عبد الله ـ معهما في الكناش، يدل على أنهما كانا فقيهين ويحفظان القرآن الكريم برواية ورش على الأقل.

(18) يقصد بحسب ما يتذكره ويعقله.

(19) كلمة «سي» التي يصف بها شيوخه والتي سترد معنا في المقال كثيرا، هي للدلالة على التعظيم والتوقير والاحترام.. فهي بمثابة «سَيِّدي ومولاي».

(20) يقصد الفاتحة.

(21) الآية 25 من سورة الدخان.

(22) من كناش الفقيه القوبِّي اللوحة 01. وكانت ولا زالت هي السنة المتبعة في تعلم القرآن الكريم وحفظه من البدء بالفاتحة ثم سورة الناس ثم الفلق وما يليهما صعودا.

(23) من الكناش. اللوحة 01.

(24) نفسه.

(25) يقصد الفاتحة.

(26) الآية 25 من سورة الدخان.

(27) من الكناش اللوحة 01.

(28) نفسه.

(29) نسبة إلى فرقة بني عْمار الغزاوية المقسمة إداريا اليوم بين جماعة فيفي وجماعة بني فغلوم التابعين معا لأقليم شفشاون.

(30) الكناش اللوحة 01.

(31) من الكناش اللوحة 02.

(32) سعيد أعراب القراء والقراءات بالمغرب ص 59. الطبعة الأولى، 1410هـ. دار الغرب الإسلامي.

(33) االمذكور في الفقرة ما قبل الأخيرة، والذي قال عنه إنه لزمه ست سنوات وحفظ عليه القرآن برواية ورش.

(34) ختمة.

(35) من كناش الفقيه. اللوحة 02. وعشرة أحزاب الفوقانية هي من سورة الفاتحة إلى الآية 148 من سورة النساء: ﴿لا يجب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم﴾.

(36) أصله من قبيلة بني زكار، تزوج وسكن ودفن بمدشر دكالة الواقع حاليا في جماعة بني فغلوم إقليم شفشاون. لايزال أحفاده موجودون هناك. ويعرفه الوالد ايام كان مشارطا بمسجد التيالين المحاذي لمدشر لدكالة.

(37) من بداية «البقرة» إلى الآية 148 من سورة النساء.﴿لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم﴾.

(38) من الكناش اللوحة 02.

(39) نسبة إلى بني فغلوم إحدى فرق قبيلة غزاوة التي أصبحت اليوم جماعة بنفس الاسم «بني فغلوم». والظاهر أن الفقيه القوبي انقطع عنه خبر شيخه هذا، فكان يسأل عنه معارفه.. كما يظهر من جواب الفقيه عزوز الخمسي ـ الآتي ذكره ـ على إحدى رسائله: «أما شيخكم سيدي عبد الرحمن الدكالي إذا كان الذي يدعى بالزكاري أصلا؛ فإني أعرفه في مسجد التيالين وذلك عام 1347هـ».

(40) قيادة موقريصات إقليم وزان.

(41) قيادة موقريصات إقليم وزان أيضا.

(42) الختمة.

(43) الآية 23 من سورة النساء. «والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم..» وقد بقيت له علاقة طيبة مع شيخه هذا حيث يذكر في تعليق له على «سراج القارئ المبتدئ وتذكرة القارئ المنتهي» انه هو الذي اشتراه له من مدينة فاس.

(44) من قبلية أهل اسريف. قرب مدينة القصر الكبير.

(45) يقصد بداية الحزب 21، الآية 93 من سورة التوبة.

(46) بداية الحزب 45.ا لآية 27 من سورة يس.

(47) يقصد أنه ختم عليه ختمة القراءات السبع. فحمزة في عرف المغاربة يقصد به القراءات السبع.

(48) كناش الفقيه اللوحة 03. وسبعة أحزاب التحتانية: من سورة الرحمن إلى سورة الناس. وشيخه هذا من الذين سأل عنهم ـ أيضا ـ الفقيه عزوز في رسائله كما يفهم من سياق جواب هذا الأخير «أما شيخكم سيدي محمد المعيطي اليسفي فإني أدركت مقرئا من قبيلتنا من فرقة بني ذَرْكُول اسمه سي بن الحاج بُكُّورْ كان يقرأ عليه».

(49) من سورة الناس إلى سورة الى بداية سورة القمر.

(50) نسبة إلى قبيلة بني سليمان إحدى قبائل غمارة، تابعة إداريا الآن لإقليم شفشاون. وقد حاولت جاهدا البحث عن آثاره في دوار عصفورات.. لكن كلما يعرفه عنه الساكنة أنه مات منذ مدة طويلة وأن ابنه انتقل قديما إلى تطوان وغابت أخباره.

(51) مدشر بجماعة فيفي.

(52) إحدى الفرق المكونة لقبيلة غزاوة.

(53) إحدى العائلات المكونة للمدشر، حيث يوجد بالمدشر المذكور ـ رغم صغره ـ مسجد لكل عائلة!!

(54) الكناش اللوحة 03. وهو أيضا من الذين ورد ذكرهم في جواب الفقيه عزوز : «أما شيخكم أحمد لشكار فإني أعرفه عينا واسما لأنني كنت أقرأ على شيخنا وتلميذكم سيدي الهاشمي الخمسي الذي يعرف عند الطلبة بالمتقن لكرة القدم وذلك في مسجد الشِّدَّادين قرب أحد بني ذَرْكول، وكان الفقيه لشكار يأتي عند شيخنا في بعض الأسواق ويبيت معنا بالمسجد المذكور».

(55) هكذا يصفه الفقيه القوبي، لكن لم نصل إلى أي معلومات عنه من خلال البحث في المنطقة التي كان يسكنها.

(56) قيادة موقريصات إقليم وزان.

(57) الكناش اللوحة 04.

(58) نفسه.

(59) من البركة.

(60) الكناش اللوحة 04. وكون الطلبة يأتونه لطلب البركة ـ يستبركوا به ـ؛ معناه في العرف المحلي أن الرجل كان شيخا كبيرا في القراءات يقصده حتى المتقنون لمكانته بين قراء زمانهم ولإضافته لقائمة شيوخهم..

وفي جواب من الفقيه عزوز عن رسائل الفقيه القوبي: «وأما شيخكم سيدي علي التغزوتي إذا كان الذي قضى حياته أخيرا بقبيلة أهل اسريف بدوار الغزَّار فإن لي عليه بعض المعلومات فإني سمعت شيخي سيدي محمد بن علي بن عزوز القَنّاني الحسّاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول ما نصه: كان الفقيه المقرئ سيدي علي التعزوتي يتقن قراءة السبع وذو أخلاق طيبة وذو نية حسنة» ثم قال: «وكذا

سمعت من بعض شيوخنا يقول: كنت أقرأ في قبيلة أهل اسريف في المدشر الذي يسكن فيه المقرئ سيدي علي التغزوتي».

(61) هكذا أورده بدون ذكر أي معلومة أخرى.

(62) عاش الفقيه العبودي ما بين (1886-1950م). وكانت مدرسته بداور الواد قيادة موقريصات - وزان؛ من أكبر المراكز العلمية في المنطقة. تزعم - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - مقاومة القبيلة ضد الاستعمار مع الشريف أحمد الريسوني، ثم انتقل إلى صف محمد بن عبد الكريم الخطابي وعين - من قبله - قاضيا للمنطقة الخليفية، ولا تزال بعض رسائل عبد الكريم عند ابن أخيه المقيم حاليا بمدينة البيضاء. ولزيادة الفائدة والاطلاع على حياة الفقيه العبودي ومكانته.. تنظر المصادر والمراجع المشار إليها في مقدمة المقال عند التعريف بقبيلة غزاوة.

(63) من كناش الفقيه اللوحة 04.

(64) قبيلة محاذية لقبيلة غزاوة تتبع حاليا في أغلبها لإقليم وزان.

(65) من كناش الفقيه اللوحة 04.

(66) لفظ قراءة هنا للتوكيد على الإتقان، على غرار قولنا: يعلم هذه المسألة علما.

(67) سأنقل نص كلامه كما هو وسأعلق في الهامش على من توصلت لمعلومات إضافية عنهم.

(68) جماعة مقريصات إقليم وزان.

(69) قيادة غفساي إقليم تونات.

(70) قال عنه ابنه: إنه من دوار الْحْنَتَّة قيادة تروال إقليم وزان.

(71) من دوار أغْرام قيادة فيفي إقليم شفشاون. وكان يعرف بـ«الفقيه أقبيو» وهو من شيوخ الوالد حفظه الله، وحسب إفادته فقد توفي الفقيه أقبيو قبل حوالي 30، ودفن بالمسجد الكبير لدوار أغرام. وكان من أشهر شيوخ القراءات بالمنطقة، بالإضافة إلى تمكنه من الفقه واللغة والمنطق.. ومن كراماته أن أحد أبنائه جاء من إقامته بفرنسا وأراد بناء قبر أبيه بعد سبع سنوات من وفاته، وأثناء الحفر ظهرت جثة الفقيه غضة طرية لم تأخذ الأرض منه شيأ.

(72) تتبع حاليا لجماعة فيفي إقليم شفشاون.

(73) من دوار الزُّوراق جماعة فيفي إقليم شفشاون.

(74) كلمة مطموسة.

(75) دفين أحد الأضرحة.. الكائنة بالحرائق.

(76) هو آخر تلامته وفاة، توفي 04 جمادى الأولى 1434هـ الموافق 16 مارس 2013م. وهو - حسب ابن الفقيه القوبي - من أكثر التلاميذ لزوما لأبيه حيث كان يقيم معه في بيته ويتنقل معه أينما تنقل، وفي رسالة منه لابن الفقيه هذا مؤرخة ب 1120 رمضان 1388هـ الموافق 11دجنبر 1968م. يقول: «... منذ أن كنت أدرس على والدكم الحنون القراءات السبع والتي كنتم تعتبروننني طيلة تلك الفترة فردا من جملة أفراد الأسرة كما اني كنت أعتبر نفسي جزءا منها». ويبدوا ان الطالب هذا كان محل إعجاب من طرف الفقيه القوبي كما يفهم ذلك من خلال الرسالة الجواب للفقيه عزوز الخمسي المشار إليها سابقا «وأما تلمذيكم المقرئ الأخير المدعوا بالسيد الحسناوي أرجوا سيادتكم نبذة عنه وعن قبيلته لكي يكون في حفظنا إن شاء الله تعالى فيما بعد».

(77) هكذا في الكناش اللوحة 05. ولعل المقصود أنه لزمه سبع سنوات وخفظ عليه القراءات السبع.

(78) يقصد كما في عرف المغاربة «سما». وتشتمل على قراءة: نافع، والبصري وابن كثير.

(79) كلمات مطموسة في موضع نقاط الحذف (..).

(80) كلمة مطموسة.

(81) توفي بالعرائش سنة 1977م ودف بها أثناء زيارته لابنه الأستاذ عبد السلام البرني الذي لا يزال حيا ويبلغ من العمر 85 سنة و يقيم حاليا بحي سانية الرمل بتطوان. قرب مسجد الأمة.

(82) تلميذه هذا هو الوحيد الذي علمنا أنه لا يزال على قيد الحيات، وهو أستاذ متقاعد يقيم حاليا

بسيدي يحيى الغرب، خطيب سابق بالمسجد الواقع على طريق سيدي سليمان «الفيلا ت»، وللأسف لم أتمكن من لقائه لأن المعلومات عنه وصلتني متأخرة في نهاية الآجال المخصص لإعادة إرسال المقال للمجلة.

(83) كلمة مطموسة.

(84) من كناش الفقيه اللوحة 05.

(85) رسالة بخط ا ابن الفقيه لأستاذ أحمد المرابط الرحموني بدون تاريخ.

(86) كلمة مطموسة.

(87) يحتفظ ابنه بعدة عقود تبين انه كان يتاجر أحيانا في المواشي وفي بعض الفواكه الموسمية كالبرقوق والزيتون..

(88) بحسب افادة ابنه فإن الفقيه القوبي كان خطيبا للجمعة طوال حيات اللهم السنة الأخيرة التي توفي فيها..

(89) من كناش الفقيه اللوحة 06.

(90) جريدة العلم لشهر فبراير 1980م ولا يزال ابنه الأستاذ أحمد يحتفظ بنسخة من المقال، لكن رقم العدد غير مذكور، وقد حاولت مع الجريدة الحصول عليه لكن التسويف المتكر كان هو الجواب. وحسب سكان المنطقة فإن إسقاط طائرة القوات الجوية كان سنة 1920م ـ 1338هـ. بواسطة رشاش نصب على أحد المرتفعات الجبلية أصاب أحد إجنحتها إصابة مباشرة فسقطت بواد قرب بمدشر «الْبِرِّيَّات» قيادة موقريصات إقليم وزان.

وبعد القبض على ربانها ـ رضخت فرنسا لمطالب رجال المقاومة وأطلقت صراح أكثر من 400 معتقل من أبناء القبيلة وأوقفت الغارات الجوية على المداشر.

(91) يقصد القتال.

(92) من الكناش اللوحة 05.

(93) عن الأستاذ أحمد ابن الفقيه القوبي.

(94) أولاهما مؤرخة ب 12 ربيع الأول عام 1397هـ وتتكون من ورقتين من الحجم الكبير، والثانية ـ وهي الأهم ـ مؤرخة ب 29 ربيع الثاني من نفس السنة، وتتكون من 5 ورقات من الحجم الكبير أيضا.

(95) عن مطلع الرسالة الثانية. والفقيه غزوز كان معروفا بالمنطقة بعلمه واطلاعه.. وحسب ولده الأستاذ سي المفضل عزوز الذي يعمل حاليا استاذا لمادة التربية بالدار البيضاء؛ فإن والده المقرئ عزوز الخمسي ولد سنة 1909م وعمل إماما وخطيبا ومدرسا للقراءات، ثم عمل أستاذ للتعليم الابتدائي ـ معلم ـ مع وزارة التربية الوطنية المغربية، وتوفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في 11 غشت 1992م. وقد نعاه الشيخ عبد الحميد احساين في برنامجه «كيف نقرأ القرآن». وخصص له حلقة كاملة.

(96) للأسف هذه الرسالة مفقودة سألت عنها سي المفضل ولد الفقيه غزوز فقال إنه لم يسبق له الاطلاع عليها، ولو وجدت لأفادت في الموضوع كثيرا.

(97) من رسالة الفقيه عزوز لعام 1397هـ.

(98) مؤرخة ب 12 ربيع الأول عام 1397هـ.

(99) فبيلة الأخماس جماعة أحد بني دركول، وكان مركزا للعلم والقراءات. وتوجد به الآن مدرسة للتعليم العتيق.

(100) وقد ذكر هذا في تلامذة الفقيه القوبي أيضا.

(101) بالقرب من مدينة تطوان.

(102) قرب مركز باب تازة إقليم شفشاون.

(103) يقصد مات متأثرا بالسموم التي كانت تنبعث من القنابل التي تلقي بها طائات المستعمرين.

(104) نسبة إلى مدشر الخزانة قيادة باب تازة إقليم شفشاون.

(105) الاية 148 من سورة النساء وهي بداية الحزب الحادي عشر.

(106) كان أستاذا للتعليم الابتدائي هناك.

(107) من رسالة الفقيه القوبي بدون تاريخ.

(108) تقع قرية دار ازهيرو بفحص طنجة، وتم تدشين المدرسة سنة 1964م، برعاية من الملك الراحل الحسن الثاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأطلق عليها اسم «مدرسة ولي العهد الأمير سيدي محمد للقراءات السبع.» وكانت وقتها محجا لطالبي القراءات السبع بالمغرب كله.

(109) هامش اللوحة ما قبل الأخيرة من رمزية في القراءات السبع مكتوبة بخط يده.

(110) نفسه.

(111) الرسالة االمؤرخة ب 29 ربيع الثاني، 1397هـ.

(112) وهي كما في نص الرسالة: «سيدي الجعبري، الجزء الأول و الثاني. وابن القاصح، مطبوعا ومخطوطا. والإتقان في علوم القرآن، للإمام السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وفتح المنان في شرح مورد الظمآن، للإمام ابن عاشر رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ومنهاج رسم القرآن على شرح مورد الظمآن، للإمام مسعود محمد جموع الفاسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ومعونة الذكر في طرق العشر له أيضا. وكفاية التحصيل في شرح التفصيل له أيضا، والتفصيل هذا هو نظم الإمام ابن غازي رخمه الله. والفجر الساطع والضياء اللامع على شرح الدرر اللوامع للإمام سيدي عبد الرحمن ابن القاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وعلم النصرة في قراءة أهل البصرة له أيضا. وأجوبة سيدي عبد الرحمن بن إدريس الفاسي المدعو بالمَنْجْرِة رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وأجوبة تلميذيه سيدي محمد بن عبد السلام الفاسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيدي محمد هذا ـ يضيف الفقيه عزوز ـ له حاشية على الجعبري المسماة بالمحاذي ولم أعثر عليها إلى الآن. وتحفة ذوي الألباب من القراء والكتاب، للإمام سيدي لحسن بوزيد الخمسي الخْزاني. ومن خط يده نسختها رَحِمَهُ ٱللَّهُ. التوضيح والانكشاف في حل قانون الجمع والإرداف. كتاب الطراز في شرح الخراز، للإمام التِّنَسِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو خاص بالضبط. كتاب النشر في القراءات العشر، يحتوي ـ كما يضيف ـ على جزء للإمام ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ. الدرة المضِيَّةْ في القراءات الثلاثة نظما فقط، لابن الجزري أيضا. شارحها الوجوه المسفرة في القراءات الثلاث، للإمام محمد المتولي الشافعي ثم المصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ. طيبة النشر في القراءات العشر، لابن الجزري نظما فقط. الفوائد المعتبرة في القراءات الأربع، نظما للمتولي المذكور. عقيلة أتراب القصائد في الرسم، للإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. والتيسير للإمام الداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ... كتاب القصد النافع على الدرر اللوامع للإمام الخراز. حمه الله. كتاب المقاصد النامية في شرح الدالية، للإمام السلجماسي..كتاب الجمع والإرداف، – هكذا – لولي الله سيدي أحمد اليرماني الصهاتي على شرح الزفرية للسريفي رحمهما الله تعالى..كتاب الجامع المفيد في التجويد، للإمام ابن القاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ..كتاب بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفل عنه مورد الظمآن. لابن القاضي أيضا.. كتاب المقدمة في التجويد لابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ». ثم قال بعد ذلك: «وهذه الكتب الشريفة كلها بأيدينا والحمد لله».

(113) مؤرخة ب 12 ربيع الأول عام 1397هـ.

(114) من رسالة عنده، زودني بها ابنه.

(115) يتكون من 100 لوحة، وبه سقط من الأول والأخير و بعض الخروم، كما أن بعض أوراقه مبعثرة وتحتاج جهدا كبيرا لترتيبها، وقد حقق باحث ليبي اسمه محمد سالم حرشة جزءا منه.

(116) نسخة كاملة مكون من 5 لوحات.

(117) يتكون من 6 لوحات، 21 سطر، ناسخها: الشدادي الغزاوي، بتاريخ 15 شعبان من عام 1286هـ، وهو مطبوع بمركز أبي عمرو الداني بمراكش التابع للرابطة المحمدية للعلماء بالرباط، بتحقيق محمد المصطفى بوهلال.

(118) مكون من 05 لوحات ونسخ بخط ناسخ غير الذي كتب النسخة الأخرى، ولم يذكر اسمه.

(119) **مكون من 8 لوحات. و بالخزانة الحسنية منه ست نسخ :47، 7689، 1051... و بالخزانة الصبيحية سلا نسخة تحت رقم 281.**

(120) مكون من 17 لوحة، 16 سطر، وبه بتر من الآخر.

(121) مكون من 50 لوحة، به بتر الآخر، وهو محقق بكلية الآداب جامعة محمد الخامس بالرباط في رسالة علمية مع د، التهامي الراجي.

(122) مكون من 03 لوحات، به بتر من الأخير، وقد حققه الدكتور محمد أيت امحند في رسالة دبلوم الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة أبي شعيب الدكالى بالجديدة.

(123) مكون من 11 لوحة. وهو شرح لأرجوزة عمدة البيان في الضبط لأبى عبد الله الخراز التي هي ذيل مورد الظمآن، ومطبوعة بذيله.

(124) مكون من 12 لوحة، وهو مطبوع معروف ومتداول.

(125) مشهور ومطبوع وعليه شروح كثيرة.

(126) مطبوع معروف.

(127) وهو شيخ لسان الدين بن الخطيب. وناسخها بن عبد الله الغزاوي الهيدوري عام 1288هـ، وتتكون من 6 لوحات.

(128) منظومات لا زالت مشهورة في المنطقة يحفظها الناس ويعرفون بها «المنازل» وفصول السنة ومواسم الحرث والجني....

(129) هكذا وصف على الورقة الأولى للكتاب.

(130) يبدو انه أحمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى بن لحسن المزاري الأغزاوي حيث انه مكتوب معه في مجموع وبخط يشبهه.

(131) اللوحة 65.

(132) اللوحة 68

(133) لم نتمكن من تحديد رقم عدد الجريدة رغم المحاولات المتكررة مع إدارتها.

۞۞۞

المصادر والمراجع

- **الروايات الشفوية**، خصوصا من قبل ولده الأستاذ أحمد المرابط الرحموني المزداد عام 1937هـ ووالدي الفقيه سي محمد بوذياب – حفظه الله – مزداد 1929 م – الذي التقى بالمترجم وصادق بعض تلامذته.
- **القراء والقرآت بالمغرب**. سعيد أعراب الطبعة الأولى، 1410هـ. دار الغرب الإسلامي.
- **أبو عمران موسى بن العقدة الأغصاوي**. عبد القادر العافية. مجلة دعوة الحق العدد 234 جمادى 1– جمادى 2 1404/ مارس 1989.
- **الحركة الفكرية في عهد السعديين**، محمد حجي. ط فضالة 1977. الدار البيضاء.
- **تاريخ ابن خلدون** (ج. 06. ص 281. إعداد الأستاذ خليل شحادة ومراجعة سهيل زكار طبعة دار الفكر 1421هـ 2000م).
- **دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر**. لمحمد بن عسكر. تحقيق محمد حجي. 1976م.
- **رسالتين من الفقيه عزوز الخمسي** عام 1397هـ.
- **موسوعة معلمة المغرب**. الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر. نشر مطابع سلا.1991م.
- **مخطوطات الفقيه القوبي وكنانيشه ووثائق بخط يده** زودني بها ولده الأستاذ أحمد المرابط أستاذ متقاعد بمدينة وزان.
- **نشر المثاني**. لأهل القرن الحادي عشر والثاني. محمد بن الطيب القادري. تحقيق د.محمد حجي وأحمد التوفيق، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر.1977م.
- **عمدة الراوين في تاريخ تطاوين**. ط الثانية. منشورات تطاون أسمير.

۞۞۞

المكتبة القرائية

- متابعات
- من إصدارات المركز
- رسائل جامعية

نظرات نقدية في كتاب مفردة نافع لابن شريح (ت476هـ) بعناية د. عطية بن أحمد بن محمد الوهيبي وذ. حازم محمد سلام

ذ. سمير بلعشية
باحث بمركز أبي عمرو الداني

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فقد صدر كتاب مفردة نافع للإمام أبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي (ت476هـ) عن مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة سنة 1432هـ - 2011م بتحقيق الباحثين: سمير بلعشية و محمد نافع (دار أبي رقراق للطباعة والنشر)، وفي السنة نفسها صدر الكتاب مرة ثانية عن جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم بعنوان: رسالتان في قراءة الإمام نافع؛ الأولى: رواية ورش عن نافع، والثانية: تجريد الاختلاف بين قالون وورش في روايتهما عن نافع بتحقيق د. عطية بن أحمد بن محمد الوهيبي، وبعد ثلاث سنوات صدر الكتاب مرة ثالثة عن دار ابن حزم بتحقيق الباحث حازم محمد سلام (شهادة التخصص في علوم القرآن من الأزهر الشريف) بعنوان: الاختلاف بين قالون وورش في روايتهما عن نافع المسمى اختصارا: مفردة نافع.

وبعد قراءتي للكتاب في طبعتيه؛ طبعة د. عطية الوهيبي، وطبعة الباحث حازم محمد سلام اجتمعت لدي طائفة من الملحوظات العلمية بخصوص هذين العملين، لتنتظم في هذا المقال، وهي ملحوظات تنظر في غالبها إلى النص المحقق فيما لحقه من غبن أو خلل.. على أن خلالها تنضح أحيانا بأشياء تنتمي إلى قسم الدراسة .

وبالرغم من أن الكتاب جِرمُه صغير إلا أن المحقّقَين قد وقع لهما سهو وخطأ في كثير من الأحيان، وهو ما يمكن حصر تجلياته في: السقط، والزيادة، والتصرف في النص دون التنبيه على ذلك، على أن طبعة ابن حزم قد لحقها من الخطإ التقني ما ألحق التحريف بكثير من الآيات في الكتاب.

وفيما يلي تفاصيل هذه الملحوظات، أفرد بالمتابعة من خلالها طبعة د. عطية الوهيبي أولا، وأثني بطبعة الباحث حازم محمد سلام، وقد جرى عرض هذه الملاحظات -

موثقة - بحسب ورودها في الكتاب، والله الموفق للصواب.

متابعة طبعة د. عطية الوهيبي

بالنسبة لطبعة د. عطية الوهيبي فقد صدرت كما أسلفت سنة 1432هـ - 2011م ولم أطلع على الكتاب إلا بعد سنتين من صدوره تقريبا، وقد أثقل المحقق هوامش الكتاب بما هو معروف لدى أهل الاختصاص، وإليكم الملاحظات على الكتاب:

ص33 سطر3 من الأخير: «**روش**». صوابه: «**ورش**».

ص41 سطر4: «وفيه كلام على أحكام ترقيق **اللامات** وتفخيمها». صواب العبارة: «وفيه كلام على أحكام ترقيق **الراءات** وتفخيمها».

ص44 هامش (2): «هناك كلمات لم أهتد إلى قراءتها على الوجه الصحيح». وهذه الكلمات هي: «وَخَمْسَةُ الْكَهْفِ ثُمَّ ازْدَادَ ﴿إِن تَرَنِ﴾».

ص51 سطر5: «**وتوارد** نعمائه». قال في الهامش: «رسمت «ترادو». والصواب ما أثبتناه». وصواب العبارة: «**وترادف** نعمائه».

ص51 ص8: «**المنتجبين**». صوابه: «**المنتخبين**».

ص51 السطر الأخير: «أني ذكرت». في المخطوط: «أني ما ذكرت» بزيادة «ما». ولم ينبه المحقق على تصرفه في الهامش.

ص53 سطر3: «وقرأ ورش على أبي الحسن». كلمة «على» زيادة من المحقق، فكان ينبغي أن يجعلها بين معقوفتين «[على]» كما ذكر في بيان منهج التحقيق: ص45 (4).

ص56 سطر6: «ومتى ابتدأ بأول سورة». أسقط المحقق كلمة «القارئ» من النص، وصواب العبارة: «ومتى ابتدأ **القارئ** بأول سورة».

ص56 السطر الأخير: «في كل موضع **ابتداء**». صواب العبارة: «في كل موضع **ابتدأه**».

ص57 سطر5: «وإن ألقى حركة الهمزة على الساكن قبلها **وسهلها**». صواب العبارة بالعطف بـ«أو» بدل الواو: «وإن ألقى حركة الهمزة على الساكن قبلها **أو** سهلها».

ص60 سطر1: «وتفرد بمد ألف الوصل في **الابتداء** بها». صواب العبارة: «وتفرد بمد ألف الوصل **متى ابتدأ** بها».

ص60 سطر3: «إذا انفتح ما قبلهما **وجاء** بعدهما». صواب العبارة: «إذا انفتح ما قبلهما **وكانت** بعدهما».

ص60 السطر الأخير: ﴿شَيْـًٔا﴾. صوابه: ﴿شَيْءٍ﴾.

ص63 سطر1: ﴿يُوتَرُونَ﴾. صوابه: ﴿يُومَرُونَ﴾.

ص63 سطر5: ﴿مَأْوِيهُ﴾. صوابه: ﴿فَأْوَىٰ﴾.

ص63 سطر6: «وكل همزة وقعت موضع العين». أسقط المحقق كلمة «ساكنة» وصواب العبارة: «وكل همزة **ساكنة** وقعت موضع العين».

ص63 السطر الأخير: «و﴿ٱلۡبَأۡسِ﴾ ﴿وَرِءۡيٗا﴾». أسقط المحقق مثالا وهو: ﴿ٱلرَّأۡسَ﴾، وصواب العبارة: «و﴿ٱلۡبَأۡسِ﴾ و﴿ٱلرَّأۡسَ﴾ ﴿وَرِءۡيٗا﴾».

ص66 سطر1: «وأما ﴿ءَامَنتُم﴾ في الأعراف». ينبغي أن تضبط كلمة ﴿ءَامَنتُم﴾ على الاستفهام، وصواب العبارة: «وأما ﴿ءَآمَنتُم﴾ في الأعراف».

ص69 سطر3: «قوله تعالى ﴿رِدۡءٗا﴾ في [**القصص**:34]». جعل المحقق كلمة [القصص] بين معقوفين مُوهما أنها من زياداته على النص المحقق، والصواب إخراج هذه الكلمة من بين المعقوفين هكذا: «قوله تعالى ﴿رِدۡءٗا﴾ في **القصص** [34]».

ص69 سطر8: ﴿تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ﴾. صواب العبارة: ﴿تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ﴾.

ص70 سطر1: «**فبعضهم** نقل **وبعضهم** ترك». صواب العبارة: «**فبعضٌ** نقل **وبعضٌ** ترك».

ص70 سطر6: «**اعلم** أن». صواب العبارة: «**واعلم** أن» بزيادة الواو.

ص71 سطر5: «بالتفخيم **وبالترقيق**». صواب العبارة: «بالتفخيم **والترقيق**» دون الباء.

ص71 هامش (1): ﴿مَطۡلَعَ﴾. ينبغي ضبط هذه الكلمة بفتح اللام حتى يصح التمثيل بها: ﴿مَطۡلَعِ﴾.

ص72 سطر1: «إذا حال بين الصاد واللام ألف». كلمة «واللام» غير موجودة في المخطوط، فكان ينبغي وضعها بين معقوفين: «إذا حال بين الصاد [**واللام**] ألف».

ص72 سطر3: «**فإذا** كانت اللام مضمومة». صواب العبارة: «**فإن** كانت اللام مضمومة».

ص73 السطر الأخير: «**نحو**: ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾». كلمة «نحو» غير موجودة في المخطوط، فكان ينبغي وضعها بين معقوفين: «[**نحو**]: ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾».

ص73 هامش (2): «ولا يقرأ إلا **بالتفخيم** من طريق الشاطبية والطيبة». قالها في شأن اللام الواقعة بين خاء وطاء، أو خاء وصاد، أو تاء وطاء، أو غين وظاء. والصواب: «ولا يقرأ إلا **بالترقيق** من طريق الشاطبية والطيبة».

ص74 سطر1: «إذا انكسرت **وانكسر** ما قبلها». صواب العبارة: «إذا انكسرت **أو انكسر** ما قبلها» بالعطف بـ«أو» حتى تصح العبارة.

ص75 سطر2: «**واعلم** أن ورشا». صواب العبارة بدون واو: «اعلم أن ورشا» كما في المخطوط.

ص76 سطر2: «**إذا** كنت». في المخطوط: «**إذ** كنت». فينبغي أن ينبه على ذلك في الهامش.

ص76 سطر3: «وإذا كنت أقف عليها بالروم». في المخطوط: «وإذا كنت أقف بالروم». فينبغي أن يجعل كلمة [عليها] بين معقوفتين، إلا أن العبارة مستقيمة دون هذه الزيادة، فيستحسن الاستغناء عنها.

ص76 سطر7: «و﴿بَلْيَحْذَرِ ٱلْذِينَ﴾». الواو غير موجودة في المخطوط، فينبغي أن تجعل بين معقوفين: «[و] ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلْذِينَ﴾».

ص76 سطر10: «وقد **وُقف** له على هذا الفصل كله بالترقيق كالوصل». زاد المحقق كلمة «وُقف» ولم ينبه على ذلك، كما أنه أسقط كلمة «قوم»، وصواب العبارة هكذا: «وقد [**وَقف**] له **قومٌ** على هذا الفصل كله بالترقيق كالوصل».

ص76 السطر ما قبل الأخير: «وقرأ الراء المضمومة إذا كانت قبلها فتحة أو ضمة مفخمة نحو: ﴿بَلَ ٱكْثَرُهُمْ﴾ و﴿بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ﴾ و﴿إِن كَانَ مَكْرُهُمْ﴾». المتأمل للأمثلة يظهر له أن كلمة ﴿مَكْرُهُمْ﴾ مقحمة هنا؛ لأن الراء مضمومة وغير مسبوقة بفتح ولا بضم بل بساكن، وقد ذكر المثال في موضعه ص77 – تحقيق الوهيبي – عند قول المؤلف: «فإن انفتح ما قبل الساكن فخَّم نحو: ﴿إِن كَانَ مَكْرُهُمْ﴾». فكان ينبغي أن ينبَّه على ذلك في الهامش.

ص77 سطر11: ﴿لَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾. وقال في الهامش (3): «في نسخة التحقيق: «فهو خير الرازقين»، وما أثبتناه من المصحف الشريف» والذي يظهر أن ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ هو الثابت في المخطوط.

ص79 سطر2: ﴿وَأَسِيراً﴾. صوابه: «و﴿سَيْرَاً﴾».

ص80 سطر2: «﴿وِرَارَاً﴾ **أو** ﴿ضِرَارَاً﴾ **أو** ﴿ٱلْوِرَارْ﴾» وقال في الهامش (1): «في نسخة التحقيق: فرار أو ضرار». جعل المحقق ألف التنوين ألفا لـ«أو»، وصواب العبارة: «﴿وِرَارَاً﴾ و﴿ضِرَارَاً﴾ و﴿ٱلْوِرَارْ﴾». بالعطف بالواو بدل «أو»، وكلمة ﴿ٱلْوِرَارْ﴾ كتبت في المخطوط بالقاف، فينبغي التنبيه على ذلك في الهامش.

ص80 سطر5: «وخالف أصله في ﴿إِرَمَ﴾». الصواب أن تجعل «في» بين معقوفين؛ لأنها غير موجودة في المخطوط: «وخالف أصله [في] ﴿إِرَمَ﴾».

ص82 سطر1: «[الفرقان: 54]». صوابه: «الفرقان [54]». ينبغي أن يزال المعقوفان حول كلمة «الفرقان» لأنها من كلام المصنف، وليست من الزيادات.

ص84 سطر1: «فإن كانت الكسرة التي قبل الراء في ألف الوصل فخم». أسقط المؤلف كلمة «الساكنة»، وصواب العبارة: «فإن كانت الكسرة التي قبل الراء **الساكنة** في ألف الوصل فخم».

ص84 سطر9: «و﴿أَدْرِيكُم﴾ و﴿التَّوْرِيَةَ﴾». أسقط المؤلف مثالا، والصواب: «﴿أَدْرِيكُم﴾ و﴿مُخْرِيهَا﴾ و﴿التَّوْرِيَةَ﴾».

ص85 سطر3: «**فإذا** وقف وقف». صواب العبارة: «**فإن** وقف وقف».

ص85 سطر10: «و﴿جَبَّارِينَ﴾ **أو** ﴿جَبَّارٍ﴾». صواب العبارة بالعطف بالواو وليس بـ«أو»: «و﴿جَبَّارِينَ﴾ **و**﴿جَبَّارٍ﴾».

ص86 سطر1: «و﴿أَشْعَارِهَآ﴾ و﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾». في المخطوط: «وأشعار وأبرار» وقد تقدم التمثيل بـ«أبرار» معرفة» فلعل المقصود كلمة أخرى مثل: ﴿أَوْبَارِهَا﴾، والله أعلم.

ص86 سطر8: نحو: «﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾». كلمة ﴿ٱلْقَمَرَ﴾ ساقطة من المخطوط، فينبغي وضعها بين معقوفين: «﴿رَءَا [ٱلْقَمَرَ]﴾».

ص87 سطر8: «واختار الحذاقُ من أهل القراءات لجميع القراء بالروم والإشمام». أسقط المحقق كلمة «الوقف» وصواب العبارة: «واختار الحذاقُ من أهل القراءات **الوقفَ** لجميع القراء بالروم والإشمام».

ص88 سطر1: «وهو ضم الشفتين من غير صوت». في المخطوط: «وهو ضم الشفتين بغير صوت من غير صوت». فكان ينبغي التنبيه على تصرف المحقق في الهامش.

ص88 سطر2: «**وأما إن** كانت الكلمة». صواب العبارة: «**فإن** كانت الكلمة».

ص88 سطر3: «هاء التأنيث التي تنقلب في **الكلام**». صوابه: «هاء التأنيث التي تنقلب في **الإدراج**».

ص88 سطر2: «**وأما إن** كانت الكلمة الموقوف عليها منصوبة منونة فلا اختلاف أن الوقف عليها بالألف إلا أن يكون آخرها هاء التأنيث التي تنقلب في **الكلام** تاء، فلا اختلاف أنها تسكن في الوقف. فإن كانت الكلمة الموقوف عليها منصوبة **غير منونة أو منونة** نحو: ﴿نِعْمَةً﴾ و﴿رَحْمَةً﴾ و﴿جَنَّةً﴾ أو مفتوحة فلا روم ولا إشمام **فيهن**». وقال في هامش (4): «ويحتاج النص السابق إلى مزيد تدبر وتأمل». وحاولنا إصلاح النص في طبعتنا بما يستقيم به الكلام، فكان كالتالي: «**فإن** كانت الكلمة الموقوف عليها منصوبة منونة فلا اختلاف أن الوقف عليها بالألف، إلا أن يكون آخرها هاء التأنيث التي تنقلب في **الإدراج** تاء، فلا اختلاف أنها تسكن في الوقف **نحو**: ﴿نِعْمَةً﴾ و﴿رَحْمَةً﴾ و﴿جَنَّةً﴾. فإن كانت الكلمة الموقوف عليها منصوبة **غير منونة أو مفتوحة** فلا روم ولا إشمام **فيها**».

ص89 سطر1: «وميم الجمع». صواب العبارة: «وميم الجميع».

ص89 سطر6: «﴿مِنْهُ﴾ و﴿بِرَسُولِهِۦ﴾ و﴿فَدْرِهِۦٓ﴾». الثابت في المخطوط هو: «﴿فِيهِ﴾ و﴿رُسُلِهِۦ﴾ و﴿خُذُوهُ﴾».

ص90 سطر2: «اعلم أن النون الساكنة والتنوين». في المخطوط: «اعلم أن النون **أصل**

الساكنة والتنوين» بزيادة كلمة «أصل» ولم يشر المحقق إلى تصرفه في الهامش.

ص90 سطر5: «**مما**». الأحسن أن تكتب هذه الكلمة مقطوعة ﴿**مِن مَّا**﴾ كما في المخطوط حتى يحسُن التمثيل بها للنون الساكنة المدغمة في الميم.

ص90 سطر 6: «فحرفان **منهما**». رسم الكلمة في المخطوط قريب من لفظ «منهما» لكن الضمير يرجع إلى الحروف الستة «يرملون»، فصواب العبارة: «فحرفان **منها**».

ص90 السطر الأخير: «والأربعة الباقية وهي مجموعة في هجاء «يومن» يدغمان **فيهما** بغنة». كذا في المخطوط، وصواب العبارة: «والأربعة الباقية وهي مجموعة في هجاء «يومن» يدغمان **فيها**»؛ لأن معنى الكلام: يدغمان، أي: النون الساكنة والتنوين، «فيها» أي في الحروف الأربعة الباقية، وهي حروف «يومن».

ص91 سطر3: «اتصلت النون بالباء في كلمة أو انفصلت **عنهما**». وصواب العبارة كما هو ثابت في المخطوط: «اتصلت النون بالباء في كلمة أو انفصلت **عنها**»؛ لأن المعنى: اتصلت، أي: النون، أو انفصلت عنها، أي: انفصلت عن الباء.

ص91 هامش (3): لم يذكر المحقق حرف **الكاف** ضمن حروف الإخفاء.

ص92 سطر5: «و﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ ﴿إِذْ صَرَفْنَآ﴾». أسقط المحقق حرف الواو بين المثالين، وصواب العبارة: «و﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ و﴿إِذْ صَرَفْنَآ﴾».

ص93 سطر3: «وأدغمها في الظاء حيث **وقعت**». صوابه: «وأدغمها في الظاء حيث **وقع**».

ص94 سطر5: ﴿إِتَّخَذتَّ﴾. صوابه: ﴿لَتَّخَذتَّ﴾.

ص94 سطر8: «في آخر [البقرة 283]». صوابه: «في آخر البقرة [283]»، وقد تقدم نظيره.

ص94 سطر9: «[في هود: 42]». صوابه: «في هود [42]».

ص97 سطر4: «وفي القمر ﴿ٱلدَّاعِۦ﴾ و﴿نُذُرِ﴾». صواب العبارة: «وفي القمر ﴿ٱلدَّاعِۦ﴾ و﴿الدَّاعِ﴾ و﴿نُذُرِ﴾»؛ لأن كلمة ﴿الدَّاعِ﴾ تكررت مرتين في سورة القمر، وهي مكررة كذلك في المخطوط.

ص101 سطر5: «وأصحابه **المنتجبين**». صوابه: «وأصحابه **المنتخبين**».

ص102 سطر1: «الحسن بن محمد بن الحباب **البزار**». صوابه: «الحسن بن محمد بن الحباب **البزاز**» كما في المخطوط وكما في النشر1/ 99.

ص103 سطر4: «في كل موضع **ابتداء**». صوابه: «في كل موضع **ابتدأه**».

ص103 سطر6: «**فإنه** لا يمد حروف المد». صوابه: «**وأنه** لا يمد حروف المد»، بالعطف بالواو وبذلك يستقيم المعنى.

ص103 سطر7: «بعد الهمزة **ما** ذكرت أن ورشا». صوابه: «بعد الهمزة **مما** ذكرت أن ورشا».

ص103 سطر12: «وشبهه بل **سكنه**». وقال في هامش (3): «الذي يؤيده السياق: بل قصره». والصواب كما في المخطوط: «بل **يمكنه**»، والمعنى: يقصره.

ص104 سطر 1: «مما قبل الياء والواو فيه **مفتوح**». صوابه: «مما قبل الياء والواو فيه **فتحة**».

ص104 سطر2: «**فإن** لفظه بذلك كله». صوابه: «**بل** لفظه بذلك كله».

ص108 سطر4: «وفي ﴿أَاَيِنَّكُمْ﴾». صوابه: «وفي ﴿أَاَيِنَّا﴾ و﴿أَاَيِنَّكُمْ﴾» أسقط المحقق مثالا.

ص109 سطر1: ﴿أَ•شْهِدُوا﴾. الأحسن أن تضبط هذه الكلمة وفق مذهب المؤلف بدون إدخال: ﴿أَ•شْهِدُوا﴾.

ص110 سطر2: «وقرأ **المتفقين** بالكسر». صوابه: «وقرأ **المتفقتين** بالكسر».

ص110 السطر الأخير: «وقرأ **المتفقين** بالضم». صوابه: «وقرأ **المتفقتين** بالضم».

ص111 سطر4: «**الموقوف** عليها». صوابه: «**الموقف** عليها».

ص111 سطر7: «كان تنوينا **ولام معرفة**». صوابه: «كان تنوينا **أو لام المعرفة**» بالعطف بـ«أو» بدل الواو.

ص111 سطر7: «مما كان ورش ينقل **الحركة إليه**». صوابه: «مما كان ورش ينقل **إليه الحركة**».

ص112 هامش(3): قال المحقق: «لم يذكر المؤلف وجه صلة ميم الجمع». قلت: ولماذا يذكره؟! المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحكي مذهبه، فلا يلزم بمذهب غيره، وقد قال ابن الجزري في النشر 1/ 273: «واختلف عن قالون، فقطع له بالإسكان صاحب الكافي».

ص113 السطر الأخير: «وكان يفتح جميع ما ذكرت أن ورشا يقرؤه بين اللفظين أو بالإمالة، فإنه أمال الوحدة». وقال في الهامش ص114 (1): كذا في نسخة التحقيق. ولعل الأشبه بالصواب: «يقرؤه بين اللفظين أو بالإمالة ما عدا كلمتين، فإنه أمال واحدة ..». وغريب تعليقه هذا، فإن الثابت في المخطوط هو: «فإنه يقرؤه بين اللفظين أو بالإمالة **إلا كلمتين**، فإنه أمال **الواحدة**».

ص116 سطر7: «وقالون يظهرها باختلاف **عنه** وعن ورش». صوابه: «وقالون يظهرها باختلاف عن ورش»؛ لأن الخلاف عن ورش دون قالون، وهذا هو الثابت في المخطوط.

ص116 السطر الأخير: وقع للمحقق انتقال نظر فأسقط سطرا بعد قول المصنف: «قالون يدغم الباء في الميم في الموضعين جميعا، وورش يظهرها»، وما أسقطه المحقق هو: «ومنها ﴿يَلْهَثْ ذَّٰلِكَ﴾ قالون يدغم الثاء في الذال وورش يظهرها».

ص116 هامش (5): قال المحقق: «ورش له الإظهار قولا واحدا .. وقرأ به الإمام الداني على ابن غلبون ..». وذكر بعض مصادر القراءات، لكنه لم يذكر كتابا من كتب أبي عمرو الداني، فكان الأولى أن يوثق هذه المسألة من كتاب جامع البيان لأبي عمرو حيث ذكر الداني قراءته بهذا الوجه على ابن غلبون.

ص118 السطر الأخير: «﴿بِأَلْفِهِ إِلَيْهِمْ﴾، ﴿نُؤْتِهِ﴾». أسقط المحقق حرف الواو بين المثالين: «﴿وَبِأَلْفِهِ إِلَيْهِمْ﴾، و﴿نُؤْتِهِ﴾».

ص122 السطر الأخير: و«﴿أَنْ يُؤْتَيَ﴾». صواب الكلمة أن تجعل بين معقوفين؛ لأنها من زيادات المحقق: [و﴿أَنْ يُؤْتَيَ﴾].

ص123 سطر3: «وقد روي عن قالون أنه يثبتها في الوقف». صوابه: «وقد روي عن قالون أنه يثبت هذه في الوقف».

متابعة طبعة الباحث حازم محمد سلام

بالنسبة لطبعة دار ابن حزم فقد صدرت متأخرة، وقد ذكر محقق الكتاب أنه اطلع على طبعتنا، فقال في ص 60 من الكتاب هامش(1): «علمت بعد انتهائي من التحقيق أن الكتاب قد طبع في المغرب بمركز الإمام أبي عمرو الداني، تحقيق الأستاذين: سمير بلعشية ومحمد نافع، فتلمست الحصول عليه، حتى يسر الله لي ذلك على يد الدكتور مهدي دهيم - جزاه الله خيرا - ووجدت أن المطبوع قد اعتمد على نسخة واحدة هي نسخة الأصل عندي». وقال بعد ذلك في ص66: «أما النسخة المطبوعة، فبعد الاطلاع عليها سريعا وجدت أن المحققين قد بذلا جهدا طيبا، إلا أن هذا الجهد وجدته قد اقتصر في النص المحقق - تقريبا - على نسخ المخطوط وتخريج الآيات، فلم أجد تتبعا لطريق المؤلف من أجل إثبات صحة الطريق الذي التزمه المؤلف من عدمه، وهو الأصل في تحقيق أي طريق أو قراءة، كما أنهما اعتمدا نسخة خطية واحدة في إخراج العمل، والنسخة الأخرى - كما أشرت سالفا - بها زيادات كثيرة». كذا قال - وفقه الله -، ولي ملاحظات على كلامه.

الأمر الأول هو أنه تلمس الحصول على الكتاب، وبعد الحصول عليه اطلع عليه سريعا، فلا أدري لماذا السرعة في هذا الأمر، ففي مثل هذه الحالة ينبغي على المحقق أن يتمهل، ويتريث، وينظر هل سيضيف الجديد إلى التحقيق القديم أم لا، وبعد قراءتي لطبعة المحقق حازم قراءة متأنية تبين لي أن الاطلاع لم يكن سريعا، وأن المحقق استفاد كثيرا من تعليقاتنا، ومن الدراسة التي قدمنا بها للكتاب، بل إنه تبعنا في بعض ما أخطأنا فيه، ولن أطيل أكثر في هذه المسألة.

الأمر الثاني هو أنه ذكر أنه لم يجد تتبعا لطريق المؤلف من أجل إثبات صحة الطريق الذي التزمه المؤلف من عدمه، وهو الأصل في تحقيق أي طريق أو قراءة ..

نحن في هذا التحقيق حاولنا أن نخرج الكتاب كما أراده مؤلفه، أو قريبا من ذلك، وهذا هو الأصل في تحقيق المخطوطات، أما بالنسبة لتحقيق طريق المؤلف فيمكن أن يكون مكانه قسم الدراسة، على أن المؤلف وإن ذكر إسناده في هذه القراءة، فلا يعني ذلك أنه سيلتزم بما قرأ به من الطريق المذكورة، فقد يذكر ما قرأ به على شيوخ آخرين، وهذا هو الحاصل في هذا الكتاب، فإنه يذكر كثيرا هذه العبارة: «وقد قرأت على بعض شيوخي».

الأمر الثالث هو أنه ذكر أننا اعتمدنا نسخة خطية واحدة في إخراج العمل، والنسخة الأخرى التي اعتمدها بها زيادات كثيرة.

وأقول: هذه الزيادات الكثيرة التي ذكر المحقق – وفقه الله – يمكن أن تصنف إلى ثلاثة أقسام:

الأول: زيادات في بعض الأمثلة، أو في بعض العبارات غير أنها لا تغير شيئا مما هو ثابت في النسخة الأصل.

الثاني: زيادات أفسدت المعنى.

الثالث: زيادات مهمة أصلحت النقص الموجود في النسخة الأصل، وهي لا تتعدى اثنتين، وقد تنبهنا لها – ولله الحمد – وأثبتناها في الهامش، ولم ينبه المحقق على ذلك مع كثرة ما ينبه على ما في طبعتنا، أما الزيادة الأولى فهي: [وهذه إحدى الياءين اللتين لم يزدهما ورش] وقد قلنا في الهامش في طبعتنا ص162 هامش(3): «وهذه هي الكلمة الأولى المختلف فيها بين ورش وقالون، ولم ينبه في الأصل على ذلك، فلعله سقط من الناسخ». والزيادة الثانية هي [﴿يُؤْتِيَ﴾]، وقد أثبتناها في النص المحقق وأشرنا في الهامش أنها من زياداتنا على الأصل.

وإليكم الملاحظات على الكتاب حسب ورودها فيه:

ص19 سطر12: «عبد الرحمن بن أبي الزياد». صوابه: «عبد الرحمن بن أبي الزناد».

ص40 سطر11: «حدثني العباس أحمد بن محمد القاضي الكرجي بمكة – حرسها الله – في داره بحذاء المروة في عشر ذي الحجة من سنة 395هـ عن أبي بكر أحمد بن كامل القاضي عن أبي عبد الله عن أنس بن مالك». استغربت علو هذا السند، فوجدت أن المحقق أسقط رجلا من الإسناد، وصوابه: «حدثني العباس أحمد بن محمد القاضي الكرجي بمكة – حرسها الله – في داره بحذاء المروة في عشر ذي الحجة من سنة 395هـ عن أبي بكر أحمد بن كامل القاضي عن أبي عبد الله أحمد بن محمد بن غالب بن مرداس الزاهد **عن دينار بن عبد الله** عن أنس بن مالك».

ص44 سطر2: «الإدغام الكبير لابن شريح.. انفرد بذكره ابن خير». لم ينفرد بذكره ابن خير، بل ذكره أيضا المنتوري في الفهرست ص89 رقم51.

ص44 سطر6: «واختلاف المكي والمدني في **آية**». صوابه: «واختلاف المكي والمدني في **آيهِ**» بالجمع وليس بالإفراد.

ص44 سطر12: «فهرست ابن شريح .. انفرد بذكره ابن خير». لم ينفرد بذكره ابن خير، بل ذكره أيضا المنتوري في الفهرست ص207 رقم261.

ص45 سطر3: «كتاب الاختلاف بين يعقوب بن إسحاق الحضرمي» ... ذكر المحقق هذا الكتاب ضمن مؤلفات ابن شريح برقم 10 وهو نفسه المذكور في رقم 6 فينبغي أن يقتصر على موضع واحد منهما.

ص46 سطر8: «كتاب رواية **ابن** موسى عيسى بن سليمان **الشيرازي** عن الكسائي». صوابه: «كتاب رواية **أبي** موسى عيسى بن سليمان **الشيزري** عن الكسائي» باستبدال «ابن» بـ«أبي» وباستبدال «الشيرازي» بـ«الشيزري».

ص46 سطر10: «رواية أبي عبد الرحمن قتيبة بن **مهدان** عن الكسائي». صوابه: «رواية أبي عبد الرحمن قتيبة بن **مهران** عن الكسائي».

ص46 سطر13: «قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع **عن نافع**». صوابه: «قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع **رواية نافع عنه**».

ص49 سطر12: «الإمام المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع حيث قال في موضع من المواضع: قال ابن شريح في المفردات: .. في كل موضع ابتداء كان أول سورة أو لم يكن». كلمة «ابتداء» غير موجودة في شرح الدرر للمنتوري، ورجعت إلى نسخة خطية للكتاب فلم أجدها فيه كذلك.

ص51 الفقرة الأخيرة: قال المحقق حازم: «ويلاحظ أن ابن شريح - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - عندما بدأ كتابه بذكر رواية ورش - كما هي عادة المغاربة - لم ينص فيها على موضوع الكتاب، أو إن شئت قل على اسم الكتاب، ثم نص عليه حين بدأ رواية قالون، ويبدو أنه قد نسي أو تعجل، فاستدرك الأمر حين تذكر، فقال: سألتني - وفقك الله - أن أجرد لك الاختلاف بين قالون وورش في روايتهما عن نافع، فأجبتك لذلك، ابتغاء ثواب الله العظيم».

كذا قال - وفقه الله-! والمحقق قد اختلط عليه موضوع الكتاب، فجعل اسم الكتاب كاملا بروايتيه هو: «الاختلاف بين قالون وورش في روايتهما عن نافع»، مع أن الكتاب هو عبارة عن كتابين؛ الأول في رواية ورش، والثاني في رواية قالون، كما أنه جعل للكتاب اسما ثانيا حيث قال: «المسمى اختصارا مفردة نافع»، مع أنه يميل إلى أن كتاب المفردة هو كتاب غير هذا الكتاب، فجاء كلامه مضطربا متناقضا من جهات شتى؛ فقال وفقه الله: «ويلاحظ أن ابن شريح - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - عندما بدأ كتابه بذكر رواية ورش - كما هي عادة المغاربة - لم ينص فيها على موضوع الكتاب، أو إن شئت قل على اسم الكتاب».

وابن شريح يقول في الكتاب الأول، رواية ورش: «اعلم أني ذكرت ما قرأ به ورش فقط، ولا أذكر ما قرأ به قالون؛ إذ لا بد من تصنيف روايته بعد هذا ...».

فالمصنف قد نص صراحة أن مؤلَّفه هذا هو في رواية ورش وحدها، وبين أنه يذكر ما قرأ به ورش وحده دون ما قرأ به قالون، وذكر أنه سيفرد رواية قالون بعدُ، والمحقق يقول: «ويلاحظ أن ابن شريح - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - عندما بدأ كتابه بذكر رواية ورش لم ينص فيها على موضوع الكتاب».

بل نسب المؤلفَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى العجلة والنسيان، وأنه لما أفاق استدرك الأمر وقال: «سألتني - وفقك الله - أن أجرد لك الاختلاف بين قالون وورش في روايتهما عن نافع، فأجبتك لذلك، ابتغاء ثواب الله العظيم».

فلا أدري من أين جاءه هذا الفهم، مع وضوح احتواء الكتاب على رسالتين، كل واحدة مقدَّمة بخطبة للكتاب، وإحداهما مكمِّلة للأخرى في المقرإ النافعي.

ص52 سطر5: «فاسم الكتاب ثابت ومنصوص عليه من قبل المؤلف». موضوع الكتاب منصوص عليه، أما اسم الكتاب فلم ينص المؤلف عليه صراحة.

ص58 سطر15: «أهمل المؤلف ذكرَ بعضِ الأبواب، ففي رواية ورش أهمل ذكر .. جزءا من باب الإمالة. وفي رواية قالون أهمل ذكر: باب نون الساكنة والتنوين، وباب الوقف على أواخر الكلم».

لم يهمل المؤلف شيئا مما ذكره المحقق، وإنما مذهب ابن شريح الفتح في ذوات الياءات، فلذلك لم يذكرها - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -، أما بالنسبة لأحكام النون الساكنة والتنوين، وباب الوقف على أواخر الكلم، فلو تمعن المحقق في كلام المصنف لأدرك أنه يذكر المختلف فيه دون المتفق عليه بين قالون وورش، ومعلوم أنه لا خلاف بين الراويين في أحكام النون الساكنة والتنوين، وفي الوقف على أواخر الكلم، فلذلك لم يذكرهما المؤلف - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -.

ص59 سطر1: «في باب «الحروف التي قل دورها» الذي اختص به قالون، ذكر المؤلف حكم هاء (هو وهي)، ويلاحظ أنها ليست مما قل دورها كما ذهب المؤلف، بل مما كثر دورها في القرآن».

المحقق لا يدري مصطلحاتِ القراء ولا تبويباتِهم، فالمقصود بما قلَّ دوره في القرآن: فرش الحروف الذي يقابله قسم الأصول أو ما كثر دوره في القرآن، قال الداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جامع البيان 1/ 460: «فأول ما أقدّم من اختلافهم فيها مذاهبهم في الأصول التي تطّرد ويكثر دورها ويجري القياس فيها، وأرتّب لذلك أبوابا وأجعله فصولا، **ثم أتبعه بذكر الحروف التي يقلّ دورها**، ولا يجري قياس عليها سورة سورة إلى آخر القرآن - إن شاء الله -»، وقال أبو شامة في إبراز المعاني ص319: «القراء

يسمون ما قلَّ دوره من الحروف فرشا». وقال مكي في التبصرة ص417: «ذكر اختلافهم فيما قل دوره من الحروف». وكذا قال في الكشف 1/ 224، وهي عبارة طائفة من المصنفين.

ثم قال: «وكان الأفضل وضعها في باب مستقل»، وأقول: ومن وضعها في باب مستقل حتى تُلزم المصنف بإفرادها بباب مستقل.

ص61 سطر1: «في مكتبة جامعة برنستون البريطانية». جامعة برنستون تقع في أمريكا وليس في بريطانيا.

ص81 سطر5: «وثراء نعمائه». صوابه: «وترادف نعمائه».

ص81 سطر 9: «أني ذكرت». في المخطوط: «أني **ما** ذكرت». بزيادة «ما»، ولم ينبه المحقق على تصرفه في الهامش.

ص84 سطر1: «وقرأ هؤلاء على أبي هريرة **وابن عياش**، وقرأ أبو هريرة **وابن عياش** على أبيّ بن كعب». ذكر المحقق «ابن عياش» بدل «ابن عباس» فاعتقدت أولا أن هذا خطأ مطبعي، لكن عندما رأيته ترجم لعبد الله بن عياش في الهامش أيقنت أن المحقق وهِم في ذلك، والغريب في الأمر أن الاسم على الصواب في المخطوط، فلا أدري من أين جاءه هذا الوهم.

ص85 سطر3: «وأنا **أستجيز** القارئ في الفصل وتركه». صوابه: «وأنا **مخير** القارئ في الفصل وتركه».

وقال في ص85 هامش (2): «وهناك وجه آخر صحيح من هذا الطريق .. وهو السكت».

المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر ترك الفصل بالبسملة، ولم يحدد هذا الترك أهو بالوصل أم بالسكت، فإلزام المصنف بأنه يقول بالوصل دون السكت يحتاج إلى دليل، نعم، ذكر الإمام في الكافي (ص202) أن البغداديين يأخذون بالسكت لأبي عمرو، لكن لم يبين مذهب الآخرين، فيبقى الأمر محتملا.

ص85 السطر الأخير: «في كل موضع **ابتداء**». صوابه: «في كل موضع **ابتدأه**».

ص86 سطر7: «وذلك **إن** كانت الهمزة أول كلمة». صوابه: «وذلك **إذا** كانت الهمزة أول كلمة».

ص87 سطر3: «و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ و﴿بَآءُو﴾». أسقط المحقق مثالا: « و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ و﴿جَآءُو﴾ و﴿بَآءُو﴾».

ص90 سطر1: «**وهو يمد** ألف الوصل متى ابتدأ بها». صوابه: «**وتفرد بمد** ألف الوصل متى ابتدأ بها».

ص90 سطر3: «وكانت بعدهما همزة نحو ﴿شَىْءٍ﴾». أسقط المحقق «في كلمة» وهو قيد ضروري يخرج ما انفصل في كلمتين، والصواب: «وكانت بعدهما همزة **في كلمة** نحو ﴿شَىْءٍ﴾».

ص90 هامش (3): قال المحقق: «وهو ما يعرف بمد اللين، واختار ابن شريح هنا إشباع

المد فيه». قلت: أطلق المد فيحتمل الإشباع، ويحتمل أيضا التوسط.

ص91 هامش (3): «قال ابن الجزري: القصر في عين عن ورش من طريق الأزرق مما انفرد به ابن شريح، وهو مما ينافي أصوله **إلا عند من يرى مد حرف اللين قبل الهمز**؛ لأن سبب السكون أقوى من سبب الهمز».

والعبارة هكذا خلاف المراد، وصوابها: «القصر في عين عن ورش من طريق الأزرق مما انفرد به ابن شريح، وهو مما ينافي أصوله **إلا عند من لا يرى مد حرف اللين قبل الهمز**؛ لأن سبب السكون أقوى من سبب الهمز».

وفي هذا الهامش أيضا تكررت هذه العبارة: «ففي كلتيهما ساكنان اجتمعا. انظر الوافي ص85 الكشف 1/ 147».

ص96 هامش (5): ﴿شَآءَ ٱنشَرَهُۥ﴾. علامة انتهاء الآية ليس هذا موضعها، والصواب: ﴿شَآءَ ٱنشَرَهُۥ﴾.

وفي الهامش نفسه في الصفحة 97 قال: «وله أيضا تسهيلها بين بين سواء وقع بعدها متحرك أو ساكن، وهو الوجه الآخر المذكور في الكافي». قلت: ذكره هنا أيضا حيث قال: «وقد قرأت له بتسهيل الثانية بين بين في ذلك كله» أي في المتفقتين بالفتح والكسر والضم. والملاحظة نفسها بالنسبة للهامش (1) صفحة 97.

الهامش (3) في ص97 حقه أن يكون مكان هامش (1) ص98، وبالنسبة للهامش (3) ص97 فقد قال المحقق: «أي بتحقيق ما سهل ورد ما حذف» قاله تعليقا على قول المصنف: «فإن وقفت على الكلمة الأولى ابتدأت بتحقيق همزة الكلمة الثانية». والكلام هنا عن ورش فليس لديه حذف أو إسقاط، فينبغي أن تكون العبارة هكذا: «بتحقيق ما سهل أو أبدل».

ص99 سطر3: «اعلم أن ورشا كان ينقل حركة الهمزة إلى الحرف الساكن قبلها، إذا لم يكن حرف مد ولين، وإلى التنوين **فيحركها** بحركتها». صوابه: «اعلم أن ورشا كان ينقل حركة الهمزة إلى الحرف الساكن قبلها، إذا لم يكن حرف مد ولين، وإلى التنوين **فيحركهما** بحركتها» بضمير التثنية «هما» أي: «الساكن والتنوين».

ص99 سطر4: ﴿وَلَٰكِنَ ٱعۡبُدۡ﴾. صوابه: ﴿وَلَٰكِنَ ٱعۡبُدُ ٱللَّهَ﴾.

ص99 السطر الأخير: «ونقل أيضا إلى الياء والواو إذا انفتح ما **قبلها**». صوابه: «ونقل أيضا إلى الياء والواو إذا انفتح ما **قبلهما**».

ص102 سطر2: «اعلم أن ورشا **قام** بتفخيم اللام». صوابه: «اعلم أن ورشا **قرأ** بتفخيم اللام».

ص103 هامش(3): «وفي الكافي 1/ 288: واختلف عنه في اللام المشددة بعد الصاد، وإذا

حال بين اللام والصاد ألف أو لام». كذا نقل من الكافي، ولا توجد في القرآن لام بين صاد ولام. وزيادة اللام هي في بعض نسخ الكافي دون الأخرى كما ذكر محقق الكافي، فالأولى الاستغناء عن هذه الزيادة.

ص104 سطر6: «فإن سكنت الظاء والضاد فخم اللام نحو ﴿أَظْلَمَ﴾ و﴿أَضْلَلْتُمْ﴾ - أعني اللام الأولى - وقد قرأت بالترقيق فيهما». وقال في هامش (2): «وقوله: وقد قرأت بالترقيق فيهما خلاف لما في الكافي 1/ 290 حيث ذكر الترقيق مع الضاد فقط، فقال: وقد قرأت اللام بعد الضاد بين اللفظين على كل حال».

قلت: ليس هذا خلافا لما ذكر في الكافي، فالضمير في قوله: «وقد قرأت بالترقيق فيهما» يرجع إلى لامي ﴿أَضْلَلْتُمْ﴾، حيث ذكر أولا أنه قرأ بالتفخيم في اللام الأولى، ثم ذكر ثانيا أنه قرأ بالترقيق فيهما؛ أي: في اللام الأولى والثانية، وبذلك تستقيم العبارة، ولا تُعارِضُ ما في كتاب الكافي.

ص105 سطر5: ﴿يُوصَلَ﴾. صوابه: ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾.

ص106 سطر1: «واعلم أن ما خرج [عن] هذه الأصول فلامه رقيقة». أسقط المحقق كلمة «المذكورة» والصواب: «واعلم أن ما خرج [عن] هذه الأصول **المذكورة** فلامه رقيقة».

ص107 هامش (3): «مطر من». هذا مثال للتحريف الذي وقع في الآيات، وصواب الآية: ﴿مِّن مَّطَرٍ﴾.

ص108 سطر6: ﴿وَاذْكُرِ إِسْمَ رَبِّكَ﴾. صوابه: ﴿وَاذْكُرِ إِسْمَ﴾.

ص109 سطر5: ﴿لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ﴾. صوابه: ﴿بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ﴾.

ص109 سطر5: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ﴾. هذا المثال مقحم في هذا الموضع، ينظر ما تقدم في التعليق على التحقيق الأول.

ص109 السطر الأخير: ﴿بِرِبْوَةٍ اَصَابَهَا﴾. صوابه: ﴿بِرِبْوَةٍ﴾.

ص110 سطر4: ﴿كِبْرٌ مَّا هُم﴾. صوابه: ﴿كِبْرٌ مَّا هُم بِبَلِغِيهِ﴾.

ص111 السطر الأخير: «وشبهه، ذلك واختلف عنه». صواب العبارة: «وشبه ذلك، واختلف عنه».

ص114 سطر1: «**و**تكون الراء أول كلمة». صواب العبارة بالعطف بـ«أو» بدل الواو كما هو ثابت في المخطوط: «**أو** تكون الراء أول كلمة».

ص114السطر الأخير. «**وقد قرأت له ذلك بالترقيق**». هذه العبارة زائدة، وهي غير موجودة في المخطوط.

ص115 سطر1: ﴿وَالِاكْرَامِ﴾. وقال في الهامش (1): «في الأصل «إكرام» والمثبت من

الكافي وهو لفظ الذكر الحكيم». والمثبت في الأصل هو: كلمة ﴿إِكْرَاه﴾ ويصح التمثيل به، ويستغنى به عن التصرف في النص.

ص115 هامش (2): «مجرى غيره من الحروف **المستقلة**». الصواب: «مجرى غيره من الحروف **المستفلة**».

ص116 سطر1: ﴿﴿2﴾وِزْرَكَ﴾. علامة الآية وضعت قبل كلمة ﴿وِزْرَكَ﴾ وينبغي أن توضع بعدها: ﴿وِزْرَكَ ﴿2﴾﴾.

ص116 سطر9: «فإنه **قرأها** بالترقيق». الصواب: «فإنه **قرأه** بالترقيق».

ص116 سطر10: «وقد قرأت له ذلك بالترقيق». أسقط المحقق كلمة «كلَّه»: «وقد قرأت له ذلك **كلَّه** بالترقيق».

ص117 سطر1: ﴿﴿16﴾مَّرْفِقاً﴾. علامة الآية وضعت قبل كلمة ﴿مَّرْفِقاً﴾ وينبغي أن تكون بعدها: ﴿مَّرْفِقاً ﴿16﴾﴾.

ص117 السطر الأخير: «حرف استعلاء [غير مخفوض]». الأولى أن تثبت الزيادة في الهامش؛ لأن العبارة مستقيمة دونها.

ص118 سطر7: «و﴿إِن إِرْتَبْتُمْ﴾». الصواب: و﴿ارْتَبْتُمْ﴾.

ص119 سطر6: «و﴿إِذْ يِرءا﴾ و﴿أَرِيكُم﴾». صواب العبارة: «و﴿أَدْرِيكَ﴾ و﴿أَدْرِيكُم﴾». أمَّا ما أثبته المحقق فهو صنف آخر من الكلمات الممالات، وسيذكره المؤلف بعدُ في موضعه.

ص123 هامش (3): قال المحقق – وفقه الله – تعليقا على قول المؤلف «ورءوس الآي من طه والنجم وشبههما بين اللفظين»: «ظاهر كلامه هنا أنه لا يفرق بين ما كان أصله يائيا، نحو: ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ و﴿ٱلْهَوَىٰٓ﴾، وما كان أصله واويا نحو: ﴿الضُّحَىٰ﴾ و﴿ٱلْفُوَىٰ﴾، لكنه في الكافي 1/ 274 فرق بينهما». والغريب في الأمر أن المحقق جعل من اختيارات المؤلف في هذا الكتاب أنه يفرق بين ما كان أصله يائيا وما كان أصله واويا، وهو إنما نسبه لكتاب الكافي، والسبب في ذلك هو أنه نقل اختيارات المؤلف من مقدمة كتابنا، ولم يتنبه إلى ما قاله في هوامش كتابه، فتناقض كلامه، والحق أن المؤلف يفرق بين ما كان أصله يائيا وما كان أصله واويا في هذا الكتاب أيضا، حيث قال المؤلف في موضع آخر ص103 من طبعته: «وأما ﴿صَلَّىٰ﴾ إذا كان رأس آية فإنه بالترقيق؛ **لأنه يقرأ ما كان من ذوات الياء رأس آية بين اللفظين**».

ص124 هامش (1) قال المحقق عند قول المؤلف «وقد قرأت رؤوس الآي كلها بالفتح أيضا»: «وهذا مما انفرد به ابن الفحام». قلت: ذِكرُ ابنِ شريح له أيضا يخرجه من الانفراد، وهو مذهب ابن عبد الملك أيضا كما في شرح درر ابن بري للمنتوري 2/ 469–470.

ص125 سطر5: «واختار الحذاق من أهل القراءات الوقف بالروم والإشمام». أسقط المحقق كلمتين من العبارة: «واختار الحذاق

من أهل القراءات الوقف **لجميع القراء** بالروم والإشمام».

ص127 سطر2: «الرسول وعصوا». هذا مثال آخر للتحريف الذي وقع في الآيات، والصواب: ﴿وَعَصَوْاْ ٱلرَّسُولَ﴾.

ص127 سطر6: «ولا تبال انفتح ما قبل الياء أو انكسر، وانفتح ما قبل الواو أو انضم». صواب بالعطف بـ«أو» بدل الواو: «ولا تبال انفتح ما قبل الياء أو انكسر، **أو** انفتح ما قبل الواو أو انضم».

ص128 السطر الأخير: «نعمره ومن». الصواب: ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ﴾.

ص128 السطر الأخير: «فحرفان **منهما**». رسم الكلمة في المخطوط قريب من لفظ «منهما» لكن الضمير يرجع إلى الحروف الستة «يرملون»، فصواب العبارة: «فحرفان **منها**».

ص129 سطر1: «والأربعة الباقية وهي مجموعة في هجاء (يومن) يدغمان فيهما بغنة». وقال في الهامش: «في المطبوع: «فيها» – يقصد طبعتنا –، والمثبت هو الذي في الأصل، وهو الصواب؛ لأن ضمير (هما) يعود على النون والتنوين، والله أعلم». وأقول: إذا كان ضمير (هما) يعود على النون والتنوين، فعلى أي شيء يعود ضمير (يدغمان)؟! فصواب العبارة كما أثبتنا؛ ومعنى العبارة: يدغمان، أي: النون الساكنة والتنوين، «فيها» أي في الحروف الأربعة الباقية، وهي حروف «يومن».

ص129 سطر5: «﴿صُمٌّۢ بُكْمٌۢ﴾ و﴿مَنْ نَخِلَ﴾». أسقط المحقق مثالا لقلب التنوين ميما عند الباء، والصواب: «﴿صُمٌّۢ بُكْمٌۢ﴾ و**﴿ٱلِيمٌۢ بِمَا﴾** و﴿مَنْ نَخِلَ﴾».

ص130 سطر8: «﴿فَدْ جَعَلَ﴾ و﴿لَفَدْ زَيَّنَّا﴾». أسقط المحقق مثالَ إدغام دال «قد» في الذال، والصواب: «﴿فَدْ جَعَلَ﴾ و**﴿لَفَدْ ذَرَأْنَا﴾** و﴿لَفَدْ زَيَّنَّا﴾».

ص130 سطر9: ﴿فَدْ سَمِعَ﴾. الصواب: ﴿فَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾.

ص130 سطر9: «شغفها قد». الصواب: ﴿فَدْ شَغَفَهَا﴾.

ص131 سطر5: «صدورهم حصرت». الصواب: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾.

ص132 سطر4: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ﴾. الصواب: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾.

ص132 سطر5: «زين بل». الصواب: ﴿بَلْ زُيِّنَ﴾.

ص133 سطر8: « وو﴿أَخَذْتُمْ﴾ ﴿لَتَّخَذْتَ﴾». الصواب كما في المخطوط: «و﴿أَخَذْتُمْ﴾ و﴿لَتَّخَذْتَ﴾».

ص137 سطر7: «وفي الصافات»: الصواب: «وفي والصافات».

ص147 سطر6: «و﴿أُوفِ﴾ ﴿إِيتَآءِ﴾ و﴿إِسْرَآءِيلَ﴾». أسقط الواو قبل كلمة ﴿إِيتَآءِ﴾ مع أنه يضيف مثل هذه الواوات وإن لم تكن ثابتة في المخطوط، فهذه أولى لوجودها فيه. والصواب: «و﴿أُوفِ﴾ و﴿إِيتَآءِ﴾ و﴿إِسْرَآءِيلَ﴾».

ص150 سطر3: « و﴿يُؤَاخِذُ﴾ **ونحوه** و﴿يُّؤَخِّرَ﴾ **حيث وقع وشبه ذلك**». وقال في الهامش (2): «حيث وقع» زيادة من ف». وقال في هامش (3): «وشبه ذلك» سقط من ف، فأثبت ما في النسختين، وكان عليه أن يقتصر على إحدى العبارتين.

ص151 سطر8: «مما لا أصل له في **الهمزة**»: الصواب: «مما لا أصل له في **الهمز**».

ص151 سطر9: «واتفقا على ترك **همزة** ﴿مُّوصَدَةٌ﴾». الصواب: «واتفقا على ترك **همز** ﴿مُّوصَدَةٌ﴾».

ص153 سطر6: «وكذا وافقه في الهمزة المفتوحة والمضمومة والمكسورة من كلمة». وقال في هامش (5): كذا في الأصل و«ف»، وقد ذكر المؤلف حكم المفتوحة، لذا فهو تكرار، كما أن الأمثلة التالية للحكم لا تشتمل على مواضع للهمزة المفتوحة». وهذا الذي ذكر إنما هو تقليد منه لنا حيث قلنا ص142 هامش (4): «كذا في الأصل ولا وجه لذكرها هنا؛ لأنه تقدم الكلام عنها في صدر الباب».

والمؤلف قد ذكر في صدر الكتاب حكم الهمزتين المتفقتين بالفتح من كلمة في أول الباب، فاعتقدنا أن العبارة فيها تكرار، وما قلناه خطأ، ويؤكده اتفاق النسختين على العبارة، كما أنّ مثل هذه العبارة استعملها مكي بن أبي طالب القيسي في كتاب التبيان كما هو ثابت في إحدى النسخ الخطية للكتاب، وتوجيه العبارة هو: وكذا وافقه في الهمزة المفتوحة والمضمومة والمكسورة من كلمة، أي: وكذا وافقه في الهمزة المفتوحة مع الهمزة المضمومة والهمزة المكسورة من كلمة؛ فيكون المقصود بالهمزة المفتوحة الهمزة الأولى، ويكون المقصود بالهمزة الثانية الهمزة المضمومة أو الهمزة المكسورة ، وبذلك تكون العبارة مستقيمة، ويكون كلا التعليقين خطأ.

ص153 سطر8: «وفي ﴿أَيذَا﴾». وقال في الهامش (6): «في المطبوع: ﴿أَيِنَّا﴾، والمثبت هو الذي في الأصل، وكذلك «ف». وبالرجوع إلى الأصل تبين لي أن «﴿أَيِنَّا﴾» هي الثابتة فيه خلافا لما ذكر المحقق.

ص153 سطر9: «غير أنه أدخل في جميع ما ذكرت أنه وافق ورشا في التحقيق والتسهيل بين المحققة والمسهلة ألف ومدّها». وقال في الهامش (8): «مدا طبيعيا بمقدار ألف، أي حركتين». كذا قال! ومقصود المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بـ: «مدّها»، أي مدا مزيديا، قال ابن الجزري في النشر 1/ 352-353: «واختلف في نحو: ﴿ءَأَنتُم﴾ ، و﴿أَيِنَّا﴾، و﴿أَءُنزِلَ﴾ في مذهب من أدخل بين الهمزتين ألفا من حيث إن الألف فيها مقحمة جيء بها للفصل بين

الهمزتين لثقل اجتماعهما، فذهب بعضهم إلى الاعتداد بها؛ لقوة سببية الهمز، ووقوعه بعد حرف المد من كلمة، فصار من باب المتصل، وإن كانت عارضة كما اعتد بها من أبدل ومد لسببية السكون وهذا مذهب جماعة، **منهم أبو عبد الله بن شريح، نصَّ عليه في «الكافي» فقال في باب المد: فإن قيل: إن هشاما إذا استفهم وأدخل بين الهمزتين ألفا يمد الألف التي قبل الهمزة، قيل: إنما يمد من أجل الهمزة الثانية، فهو كـ﴿ءَآبِهِينَ﴾ ونحوه، وقال في باب الهمزتين من كلمة: إن قالون وأبا عمرو وهشاما يدخلون بينهما ألفا فيمدون،** وهو ظاهر كلام «التيسير» في مسألة ﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾ حيث قال: ومن جعلها - يعني الهاء - مبدلة وكان ممن يفصل بالألف زاد في التمكين سواء حقق الهمزة أو لينها، وصرح بذلك في «جامع البيان» كما سيأتي مبينا عند ذكرها في باب الهمزة المفردة - إن شاء الله - وقال الأستاذ المحقق أبو محمد عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد المالقي في شرح «التيسير» من باب الهمزتين من كلمة، عند قوله: وقالون وهشام وأبو عمرو يدخلونها - أي الألف - قال: فعلى هذا يلزم المد بين المحققة والمليّنة، إلا أن مد هشام أطول، ومد السوسي أقصر، ومد قالون والدوري أوسط، وكله من قبيل المد المتصل. قلت: إنما جعل مد السوسي أقصر؛ لأنه يذهب إلى ظاهر كلام «التيسير» من جعل مراتب المتصل خمسة، والدنيا منها لمن قصر المنفصل كما قدمنا، **وبزيادة المد قرأت من طريق «الكافي» في ذلك كله**، والله تعالى أعلم». فبهذا يتبين أن المحقق قد أخطأ في تفسير كلام ابن شريح بأن المقصود بكلمة «مدها»: المد الطبيعي.

ص154 سطر1: ﴿أَ۠شْهِدُوا﴾. الأحسن أن تضبط هذه الكلمة وفق مذهب المؤلف بدون إدخال: ﴿أَ۠شْهِدُوا﴾.

ص156 سطر1: «**بجعل** الأولى». الصواب: «**يجعل** الأولى» بالياء التحتية المثناة كما هو ثابت في المخطوط.

ص156 سطر4: «فأما الوقف». أسقط المحقق كلمة «في»: «فأما في الوقف».

ص157 سطر4: ﴿وَلَداً ۝٧٨ أَطَّلَعَ﴾. الصواب: ﴿وَلَداً ۝٧٨ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ﴾.

ص157 سطر5: «﴿إِذْ أَدْبَرَ﴾». أسقط المحقق واو العطف: «و﴿إِذْ أَدْبَرَ﴾».

ص159 سطر4: ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾. ضبط المحقق كلمة ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ بالفتح خلافا لمذهب المؤلف.

ص160 سطر7: «فيقف على المتوسطة بالتفخيم كما وأما المرفوعة». أسقط المحقق كلمة «يصل»: «فيقف على المتوسطة بالتفخيم كما **يصل**، وأما المرفوعة».

ص162 سطر5: «﴿فَفَدْ ظَلَمَ﴾ و﴿فَفَد ضَّلَّ﴾». ضبط المحقق ﴿فَفَدْ ظَلَمَ﴾ بالإظهار، وضبط ﴿فَفَد ضَّلَّ﴾ بالإدغام مع أن لهما نفسَ الحكم، والصواب أنْ يوحَّد ضبطهما؛ إما بالإدغام أو بالإظهار.

ص164 هامش (6): «هي فنعما». الصواب: ﴿فَنِعْمَّا هِيَ﴾.

ص165 سطر1: [وكذلك]. الزائد هو «كذلك» دون الواو: و[كذلك].

ص165 سطر5: «﴿نُؤْتِهِ [مِنْهَا]﴾ بآل عمران». وقال في هامش (6) «[مِنْهَا]: زيادة من «ف»». وبعد الاطلاع على صورة المخطوط التي أثبتها المحقق في الكتاب «ص76» يتبين أن هذه الكلمة غير موجودة في المخطوطتين، فلا معنى لتعليقه ذلك. وقال في هامش (7): «في «ف»: في آل عمران». والمثبت في نسخة الأصل: «في آل عمران» كذلك، فلا معنى لهذا التعليق أيضا.

ص165 هامش (3): «أي تشديد ميم ﴿نِعْمَّا﴾ و﴿يَخْصِّمُونَ﴾، وتشديد دال ﴿تَعْدُّواْ﴾ و ﴿أَمَّن لاَّ يَهِدِّيٓ﴾». كذا قال! وصواب العبارة: «أي تشديد ميم نعما، **وتشديد صاد** ﴿يَخْصِّمُونَ﴾، وتشديد دال ﴿تَعْدُّواْ﴾ و﴿أَمَّن لاَّ يَهِدِّيٓ﴾».

ص166 سطر2: «بقصر الهاء فيهن من غير بلوغ ياء». وقال في الهامش (2): «في الأصل: [بكسر] وما بين المعكوفتين مثبت من «ف» وهو أدق في التعبير». ولم يجعل المحقق ما في «ف» بين معكوفتين، بل جعلهما حول عبارة الأصل [بكسر] وأثبته في الهامش. والأدق في التعبير هو ما أثبته في الهامش، وهي عبارة مشهورة ومتداولة بين المتقدمين من المصنفين في القراءات في كتبهم، ومعناها: كسر الهاء كسرة غير مشبعة، ويؤكده أيضا عبارة بعضهم بـ: «بكسر الهاء كسرة لا يبلغ بها الياء».

ص166 السطر الأخير: «﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ بالهمز»، وقال في هامش (11): «في الكافي وجهان: الإبدال ياء والهمز». قلت: ليس في نسخ الكافي إلا الهمز، والإبدال هو مثبت من نسخة واحدة - حسب محقق الكافي - وهو منسوب للحلواني وحده، وهو غير طريق المصنف في كتاب المفردة حيث اعتمد فيها طريق أبي نشيط، ولا هو من طرق كتاب الكافي أيضا.

ص167 السطر الأخير: «بسكون الواو في **الصافات**». الصواب: «بسكون الواو في **والصافات**».

ص167 سطر1: «وقرأ ﴿لِئَلاَّ﴾ بالهمز حيث وقع». وقال في هامش (1): «وذكر هذا الموضع في «ف» في غير مكانه؛ حيث ذكر بعد لفظ ﴿ٱلْبِيُوتَ﴾». ولا أدري بأي اعتبار رأى المحقق أن هذا ليس موضعه، فإن كان باعتبار ترتيب المصحف - كما هو الغالب عند جل

المصنفين – فذلك هو موضعه اللائق به؛ بل الأولى أن يكون قبل لفظة ﴿ٱلْبِيُوتَ﴾؛ لأن أول ورود له فهو في سورة البقرة قبل كلمة ﴿ٱلْبِيُوتَ﴾.

ص170 سطر7: «﴿لَبِئْ أَخَّرْتَنِۦٓ﴾ ﴿ٱلْمُهْتَدِۦ﴾». أسقط المحقق واو العطف بين المثالين: «﴿لَبِئْ أَخَّرْتَنِۦٓ﴾ و﴿ٱلْمُهْتَدِۦ﴾».

هذا ما بدا لي من ملاحظات على هذين التحقيقين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، والحمد لله رب العالمين.

قراءة في قرآنية البسملة عند أبي شامة (ت665هـ)

ذ. الحسين الكحيلي
أستاذ باحث بجامعة القاضي عياض

بين يدي البحث

أحمدك اللهم ربي على نعم جلت عن الإحصاء، وأفضال ليس يوفّيها أو يكافيها ثناء، وأصلي وأسلم على من أحواله له أسماء، ومن ظواهره لبواطنه الجلاء، وموضوعه ومصدوقه سواء، الحائز من كل وصف كماله، فليس وصف من الأوصاف يتمدح به إلا هو له من ذاته قوام، وعلى آله وصحبه ذوي المكان المحوط، والمحل المغبوط، الظافرين بنبَوات الأمكن، المظروفين بخيرة الأزمن، وبعد:

فإن أولى العلوم بالعناية والنظر، وأشرفها عند ذوي البصائر والفهم والفكَر، ما اتصل بمعجزة خاتم الأنبياء سيد البشر، وذلك كتاب الله الذي بتسميته تفتتح منه السور؛ إذ هي الإقليد لمن أراد أن يتدبر، وإليها في فهمه المرجع والمستقر.

هذا، وإن مما عده الناس من علومه، وصنفه من فنونه من مضى منهم ومن غبر، مسألة البسملة المختلف فيها أول السور.

وقد أفردها بالتصنيف جماعة من أولي العلم، جمعوا مسائلها، وحرروا مذاهب الناس فيها، وأوردوا الآثار التي كانت سبب اختلافهم فيما اختلفوا فيه منها، وذكروا ما كان عليه علماء السلف من الصحابة والتابعين في قراءتها والجهر بها.

والبحث المقدم له يحمُّ حمَّ تلك التصانيف المفرِدة، ويعتمي تصنيف أبي شامة منها بالدراسة، وهو يروم تبين مأخذه فيما ارتضاه من قول، ونصره من مذهب.

بواعث البحث وأهميته:

بواعث التعني بهذا البحث والقولِ فيه ما يلي من أسباب:

✦ أهمية موضوع البسملة، فقد اختلف الناس قديما وحديثا في كونها من أوائل السور، واتسع في ذلك الكلام وانتشر، وطالت ذيول الخلاف وكثرت فيها الفروع المستندة إلى الأثر، والمستنبطة من طريق النظر.

✦ قيمة كتاب أبي شامة في هذا الباب، فإنه انتهى إليه علم من سبقه، واجتمع في كتابه ما تفرق في كتب من سلفه، فحري أن يعنى بالدراسة والنظر، ويفرد بالعناية وتعمل فيه الفِكَر.

✦ ما حازه ذا الموضوع من فضل وشرف، واتصف به من علي المنازل وجميل الرتب؛ لاتصاله بالوحي المنزل، فرجوت أن أُحصِّل بما أزبر فضلا، وأجني به كرما وقدرا.

خطة البحث:

الذي اقتضاه العقل - بعد النظر في مضامين البحث وفحاويه - أن يوضع على ما يلي من ترتيب:

كسرته على مباحث ثلاث، عرضت فيها ما رمته من دراسة، كل مبحث منها تجليه مطالب. وقدمت له بتمهيد يلوح به حقيقة الخلاف في البسملة ومقتضاه.

فذكرت في التمهيد أمرين على طريق الإجمال يَفْسِرهما ما يلي من مباحث.

أحدهما: رجوع الخلف في البسملة إلى قواعد ينبني عليها الفقه، لا أصول تصح بها القراءة.

الآخر: أن البسملة من مظان الاجتهاد.

أما المبحث الأول، فأبنت فيه عن مذاهب الناس في البسملة، وذكرت مواطن الوفاق وخلصت محال الخلاف، ثم ذكرت مأخذ الظاهرية مفردا إياه بمبحث؛ لما استحسنه أبو شامة من مذهبهم، وختمته بما لاح من اعتراض يوهن مذهبهم.

المبحث الثاني تحصل فحواه في مطلبين:

المطلب الأول موضوعه بيان مدرك القرآن، وقد ذكرت فيه إجماع الناس: أن القرآن سبيل إثباته القطع والتواتر، وما أوهم من كلامٍ معتبَرٍ به كفايةَ الظن، فمقصوده به القراءات لا القرآن.

أما المطلب الثاني أبنت فيه أن ما يثبت به القرآن من التواتر مباين ما تثبت به القراءات منه.

المبحث الثالث نتيجة البحث وغايته، وهو متفرع عن ثاني المباحث المقرر فيه قطعية القرآن بإجماع، ولازمٌ عنه، عقدته لذكر مأخذ من أثبت قرآنية البسملة بسبيل ظني. وهو موضوع على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول ذكرت فيه أدلة من قال: «التسمية في أول السورة قرآن»، وأبنت أن غايتها إفادة الظن.

والمطلب الثان حاوٍ سند القوم في تمسكهم بالظنون، فيما رسم من ألفاظ البسملة أوائل السور.

المطلب الثالث بينت فيه: وجه حمل اسم القرآنية على البسملة المثبتة أوائل السور.

وختمت البحث بعبارات أجملت ما حواه من تفاصيل مهمة، يحوي بها مستحضرها أقطابه.

تمهيد:

الوجه - قبل الخوض فيما يؤثر - وضع مقدمة عن مسائل البسملة كاشفه، يستبين بها حقيقة الخلاف ومقتضاه، هي من مزبور أبي شامة منتزعة، أسوقها دعاوى معراة عن أمارات مصدقه، حتى إذا ما تناهت مطالب البحث حصل من منتهى تناهيها بينة بصدق المدعى شاهدة.

قال أبو شامة - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -: مسألة البسملة معدودة باعتبار تقريرها من مشكلات المذاهب، والخصوم لنا فيها الفرق الثلاث، المالكية في أصل قراءتها، والحنفية والحنابلة في الجهر بها.

وهذا قول ظاهر في أمرين:

أحدهما: أن البسملة - فيما قرر من مسائلها في «كتاب البسملة» - من منظور الفقهاء، لا الأئمة من القراء؛ لرجوع الخلف فيها إلى قواعد ينبني عليها الفقه، لا أصول تصح بها القراءة، ومن ثم كان مأخذها: علمَ الحديث والفقه والأصول، مما تقوم عليه المذاهب من الفنون، وأما النظر في علمي القراءة والعربية، فاستئناس وتقوية، ولا ينبغي بحال أن تعد قضايا مستأنس به من القضايا الوضعية في تأسيس الأصول[1].

الآخَر: أن المسألة في محل الاجتهاد، وأن مدركها غلبة الظنون، ولا قاطع يُعصم به، وهذا لازم بين عما قرر قبل؛ لذلك رسمها الغزالي من مسائل الاجتهاد، وقال: «يكفي فيما نبغيه في هذه المسألة من ترجيح مذهب الشافعي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - ترجح احتمال»، واستغبى الإمام متطلب القطع، وقال: «ادعاء العلم حيث لا قاطع محال»[2].

والحاصل أن مسائل الفقه مكتفى فيها براجح الظنون.

وقد اشتمل هذا البحث على ثلاثة مباحث.

❁❁❁

المبحث الأول: الخلاف في البسملة حقيقته ومقتضاه وتحته ثلاثة مطالب

المطلب الأول: ذكر مذاهب الناس في البسملة

الذي يقتضيه الترتيب ذكر المذاهب المتعلقة بحكم التسمية أوائل السور.

والوجه أن يسلك مسلك استيعاب ما لكل فريق على وفق ما أورده أبو شامة - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -، حتى إذا لاحت نهايات النفي والإثبات، خيض في بيان ما انتخل من كلامهم فيها.

والبدء برسم ما توافق عليه الناس من مسائلها فأقول:

اتفقوا على أن البسملة منزلة مع السورة؛ لما روي في الأثار المشهورة: أن الناس كانوا لا يعرفون انقضاء السورة، والابتداء بغيرها حتى ينزل: «بسم الله الرحمان الرحيم».

واتفقوا كذلك على أنها مرسومة في جميع المصاحف الأئمة أول كل سورة سوى براءة.

وأجمعوا على تنزل المرقومة أثناء النمل قرآنا.

ثم تفرقوا بعد ذلك قددا:

فذهب الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أنها آية من الفاتحة، وكذا من غيرها.

وذكر الإمام أبو المعالي، ثم صاحبه أبو حامد الغزالي[3] قولين:

أحدهما: أنها آية تامة حيث كتبت في أوائل السور كسورة الفاتحة.

الثاني: أنها من صدر السورة آية، وليست آية تامة إلا في الفاتحة؛ لحديث أم سلمة - رضي الله عنها-: «أن النبي ﷺ قرأ البسملة في الصلاة وعدها آية »[4]، قال الغزالي: «فهذه حجة ظاهرة على أنها آية من (الحمد)، فلذلك لم يتوهم على الشافعي ترديد القول في سورة (الحمد).

وقال صاحب الحاوي: «جمهور أصحابنا على أنها آية من كل سورة حكما، إلا سورة النمل فإنها آية منها قطعا، وحكى عن ابن أبي هريرة أنها من كل سورة قطعا»[5].

قال الحافظ أبو عمر في «إنصافه» المصنف في أمر البسملة: «اختلف قول الشافعي وأصحابه في {بسم الله الرحمان الرحيم} في غير فاتحة الكتاب، وهل هي من أوائل السور آية مضافة إلى كل سورة أم لا؟

وتحصيل مذهبه: أنها آية من أول كل سورة على قول ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «ما كنا نعلم انقضاء السورة إلا بنزول: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أول غيرها» قال: وهو قول ابن عباس، وابن عمر، وابن الزبير - رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ - وعطاء، وطاووس، ومكحول، وإليه ذهب ابن المبارك وطائفة.

وعمدتهم ثبوتها في سواد المصاحف أول كل سورة، وإجماع الصحابة على أنه لا يكتب في المصحف ما ليس بقرآن، وأن ما بين الدفتين كلام الله تعالى؛ قاله القاضي الحسين، والغزالي، والنووي، قال الزركشي: وهو أحسن الأدلة[6].

وذهب أحمد وإسحاق، وأبو عبيد، وجماعة الكوفة، وأهل مكة، وأكثر أهل العراق، إلى أنها آية من فاتحة الكتاب.

ومذهب مالك وأصحابه أنها ليست من أم القرآن، ولا من غيرها من سور القرآن، إلا في سورة النمل، وإن الله لم ينزلها [قرآنا] في غير ذلك الموضع من سورة النمل.

وبمثل قول مالك قال الأوزاعي وأبو جعفر محمد بن جرير الطبري. وأم القرآن عندهم سبع آيات، يعدون ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ آية، وهو عد أهل المدينة من القراء، وأهل الشام، وأهل البصرة.

قال الشيخ أبو حامد الإسفراييني: «وقال مالك والأوزاعي هي بعض آية من سورة النمل، وأما في رؤوس سائر السور فليست بقرآن، وإنما أثبتت على طريق التبرك».

وذكر أبو حنيفة وأصحابه: أنها ليست بآية من فاتحة الكتاب، ولا من سائر السور، وهل هي آية مفردة أم لا؟ اختلفوا فيه.

فمنهم من قال: مذهب أبي حنيفة مثل مذهب مالك.

ومنهم من قال: هي آية مفردة في رأس كل سورة، وليس بآية من الفاتحة ولا سائر السور.

وقال داود بن علي: «هي آية من القرآن منفردة في كل موضع كتبت فيه من المصحف، في أول فاتحة الكتاب وفي أول كل سورة من القرآن، وليست في شيء من السور إلا في سورة النمل، وإنما هي آية مفردة غير لاحقة بالسورة»[7].

قال أبو شامة: واختار هذا القول أبو القاسم السهيلي، وقال: «هو قول بين القوة لمن أنصف».

قال أبو شامة: ونقل عن بعض متأخري الظاهرية أنها آية حيث كتبت في بعض الأحرف السبعة دون بعض[8].

قد تحصل بما ذكر جملة ما أورده أبو شامة من أنقال حاكية مذاهب الناس، والمأمُّ بعد نجازها: تخليص محل الخلف، وإتباع مذهب متأخري الظاهرية ببيان ما ظهر مصروفا به عن مدرك الصواب، حتى إذا علم لاح من منتهاه صويب الأنظار.

المطلب الثاني: تخليص محال النزاع

أما محل الخلف فالقول فيه: إن كون «البسملة قرآنا» نسبة حكمية، وكل نسبة لا بد لها من كيفية في نفس الأمر، التي هي الدوام ومقابله الإطلاق[9]، وإن كانت معراة منها لفظا.

والحق أن لا خلاف في أصل ثبوت محمول قضيتنا لموضوعها، كما أفادته عبارات القوم، وإنما اختلف الناظرون بأي نسبة تكون القضية موجهة.

فقال قائلون: «دائما كل بسملة قرآن» وهم الشافعية ومن وافقهم. وغيرهم قيدها بالإطلاق، فما كل بسملة - عنده - قرآنا.

فتخلص أن الخلاف علقته الجهة لا الجملة، وأن «البسملة قرآن» بإجماع نسبة صادقة، فهي بعض آية من سورة النمل ولا شك[10].

المطلب الثالث: مدارك الظاهرية في بحث قرآنية البسملة

القول - بعد تحرير موطن المنازعة - معقود لبيان الوارد على مذهب أهل الظاهر، أجعل طالعة هذا التبيان ذكر ما استحسن به أبو شامة مذهب القوم، ثم أعقبه بما يرد عليه من نقض.

قال أبو شامة: (نقل عن بعض متأخري الظاهرية: أنها آية حيث كتبت في بعض

الأحرف السبعة دون بعض، وهذا قول غريب، ولا بأس به إن شاء الله تعالى.

وكأنه نزل اختلاف القراء في قراءتها بين السور منزلة اختلافهم في غيرها، فكما اختلفوا في حركات وحروف اختلفوا أيضا في إثبات كلمات وحذفها، كقوله تعالى في سورة الحديد: {ومن يتول فإن الله هو الغني الحميد}[11]، اختلف القراء في إثبات «هو» وحذفها، وكذلك «من» في آخر سورة التوبة: ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾[12].

فلا بعد في أن يكون الاختلاف في البسملة من ذلك، وأن كتبة المصاحف أجمعت عليها، فإن من القراءات ما جاء على خلاف خط المصحف، ك «الصراط»، و«يبصط»، و«مصيطر»، واتفقت المصاحف على كتبتها بالصاد وفيها قراءة أخرى بالسين.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[13] تقرأ بالضاد وبالظاء، ولم تكتب في المصاحف الأئمة إلا بالضاد.

وقراءة القرآن تكون في بعض الأحرف السبعة أتم حروفا وكلِما من بعض، ولا مانع من ذلك يخشى.

قال أبو محمد بن حزم:« النص قد صح بوجوب قراءة أم القرآن فرضا، والبسملة في قراءة صحيحة آية من أم القرآن، وفي قراءة صحيحة ليست آية من أم القرآن، والقرآن أنزل على سبعة أحرف كلها حق، وهذا كله من تلك الأحرف؛ لصحته، فقد وجب – إذ كلها حق – أن يفعل الإنسان في قراءته أي ذلك شاء»[14].

قال أبو شامة: «يعني أنه يقرأ في الصلاة على حسب ما يقرأ خارج الصلاة) ا.هـ[15].

وقبل الأخذ فيما ريم من بيان يحسن التنبيه على أمور هي لذا القصد خادمة:

أحدها: أن قول أبي شامة عقيب حكاية المذهب: «وهذا قول غريب»، – وهو من هو في بابة القراءة – دليل على أن هذا القيل ليس من مقولات أرباب الإقراء، وإنما هو من مستحسنات مذاهب الفقهاء، أو أنه فيهم غير ذي اشتهار.

الثاني: أن ما حكي من خلاف في البسملة صَدَره كله عن الفقهاء، وقد وضح بُداءة البحث استناد مسألتنا إلى مشكلات المذاهب، وأن مرد الخلاف فيها إلى قواعد تبنى عليها فروع فقهية، لا أصول تصح بها حروف قرائية.

شاهده قول «شهاب الدين» بعد تقريره مذهب «ابن حزم»:

(فإن قلت: إنما يتفرع على القول بهذا أن المكلف بالصلاة مخير في قراءة البسملة فيها: إن شاء قرأها، وإن شاء تركها، كغير هذا الحرف مما اختلف فيه القراء، كلا الأمرين له واسع، كما ذكره أبو محمد بن حزم، وفي مذهبك تتحتم قراءتها.

قلت: إنما تتحتم قراءتها في مذهب الشافعي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في (الفاتحة) وحدها، ولا ينافي هذا القول ذلك؛ فإن القراء مجمعون على قراءتها أول الفاتحة إلا ما شذ روايته عن بعضهم، فليس فيها في (الفاتحة) تخيير، بخلاف غيرها من السور، فإن البسملة لا تتحتم قراءتها فيها عند الشافعي؛ إذ غايته أن المصلي لم يبدأ بأول السورة عنده، وهو جائز، وإن كان الأولى البسملة.

ولا تجب القراءة في الصلاة إلا بـ: (الفاتحة)؛ لما صح من قوله ﷺ: (لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب)[16]، والبسملة منها ظنا أو قطعا، فتجب قراءتها احتياطا؛ لما أمر به، وخروجا من عهدة الصلاة الواجبة بيقين، المتوقفة صحتها على ما سماه الشرع (فاتحة الكتاب). ا.هـ[17].

وهذا الذي قاله لائح في أن مرد مسائلها إلى أمور تصح بها الصلاة، وهي مكتفى فيها بغلبة الظنون.

وتلك شرعة في الاختلاف تباين شرعة القَرَأَة كما هو آت تبينه.

فما بال «أبي شامة» يماهي بين الخلفين، ويقول في النص المورد قبيلَ التنبيه - شارحا مذهب أهل الظاهر -: «وكأنه نزل اختلاف القراء في قراءتها بين السور ...»؟ والقصد اختلاف الفقهاء لا القراء.

والمأم - بعد هذا - بيان أن ابن حزم، وموافقيه بنوا كلامهم على أمرين، هم منازعون فيهما.

أحدهما: رد الخلاف في التسمية إلى اختلاف تنزلات القرآن.

والثاني: تنزيل اختلاف الناس في قراءتها أول السور منزلةَ اختلاف القراء في إثبات حروف وحذفها.

- فأما رد ما تنازع الناس فيه من مسألة البسملة إلى نزول القرآن على سبعة أحرف، وجعلها آية حيث كتبت في بعض الأحرف دون بعض، فإنه غير جار على قانون النظر.

فإن البسملة - فيما عدا سورة النمل - للاجتهاد مظنة، فليس المراء فيها بموجب كفرا، وإن الممارى في أوجه النزول على متن ذلك الموجب محمول؛ إذ كلها حق.

ولو كانت البسملة قرآنا على سبيل القطعي لَكُفِّر نافيها، وهو خلاف الإجماع.

ويزيد الأمر وضوحا اختلاف أعيان الأمة من الصحابة فمن بعدهم فيها عقيب وفاة النبي - ﷺ -، والحروف السبعة قد رفع النبي - ﷺ - الخلاف الواقع فيهن بينهم زمانه.

- وأما إلحاقها بالذي اختلف فيه القراء من الحروف - إثباتا وحذفا - فممنوع؛ لجري الخلف فيها على غير حده في الحروف؛ فإنه لم يثبت نفي قرآنية حرف من الحروف - المختلف فيها بين القراء - عن إمام، ولو أن

الخلاف الحاصل في التسمية بمعناه فيها، ما صح النفي؛ لقوله عليه السلام:« هكذا أنزلت»، وقوله أيضا: «إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف».

وإنما يتضح القصد في ذلك بقول شارح معنى الخلف فيهما، وإن كانت لا تتحرر في ذلك عبارة مستمرة على صناعة الحدود، لكن لا يؤلى جهدٌ في الكشف، فيقال:

من أقرب العبارات في رسم الخلف القرائي، ما ذكر الشاطبي في موافقاته، مبينا أسباب نقل الخلاف غير الحقيقي:

«والسادس: أن يقع الاختلاف في العمل لا في الحكم، كاختلاف القراء في وجوه القراءات، فإنهم لم يقرؤوا بما قرأوا به على إنكار غيره، بل على إجازته والإقرار بصحته، وإنما وقع الخلاف بينهم في الاختيارات، وليس في الحقيقة باختلاف، فإن المرويات على الصحة منها لا يختلفون فيها»[18].

فقوله صريح في أن اختلاف القراء في وجوه القراءات ليس إلا في الاختيار، مما صح نقله وأجمع على قرآنيته، ولا يمنع قوم قوما.

وهذا فصلٌ قِوام الخلف القرائي به؛ لصدورها عن علم ضروري، ولا ينبغي بحال إنكار خبر علمه المخبرون ضرورة.

فتعين حمل الترديد فيه على التنويع والتخيير في العمل، لا على النكير في الحكم.

والقول في القطع، وبيان كونه من عنوان القراءة آت تفصيله بعد، والقصد من هذا القيل: بيان أن ما استجمع شرائط القرآنية من الأحرف، ورودُ الخلاف فيه مصدوقة التخيير في العمل.

وأما الخلاف في «البسملة» فكمال البيان فيه: أن ما اتصف به من الترديد حقيق، أبداه تباين الأنظار في استجلاء أحوال الأخبار، والنظر مضطرب العقول؛ لهذا يتصور الاختلاف فيه نفيا وإثباتا.

قال الغزالي: إن قيل ما معنى قول الشافعي: «المسألة على قولين»؟

قلنا: هو التخيير في بعض المواضع والتردد في بعض المواضع، كترده في أن البسملة: هل هي آية في أول كل سورة؟ فإن ذلك لا يحتمل التخيير؛ لأنه في نفسه أمر حقيقي ليس بإضافي، فيكون الحق فيه واحدا»[19].

فتحصل أن الترديد في المسألتين ليس بمعنى.

والذي يحصل مقدار الغرض من هذا النظر وضع مقدمة مبينة مدرك القرآن، هي مضمن المبحث الثاني من هذه الدراسة.

❁❁❁

المبحث الثاني: ذكر سبيل القرآن والبسملة في النقل، وتحته مطلبان

المطلب الأول: بيان مدرك القرآن

قد تقدم - في مجاري الكلام المشتمل على ذكر ما يقوم به كل من الخلافين من فصول - التنبيه على مسألة القطع والظن، ومحصول القول أنه لا خلاف حاصل أن الظني لا يكفي هنا، وأن سبيل إثبات القرآن أن ينقل استفاضة وتواترا.

قال القاضي الباقلاني:« القرآن سبيل إثباته القطع والتواتر؛ لأنه أساس الدين وأصل الشريعة، ولأجله بعث رسول الله - ﷺ -، وبسبب تبليغه أيد بالمعجزات، بل جعل ذلك في نفسه معجزة له؛ فإن القرآن أظهر معجزاته، فوجب على رسول الله -ﷺ- تبليغه إلى كافة الخلق، ولم يحل له أن يناجي به شخصا دون شخص، بل وجب عليه إلقاؤه إلى جمع يبلغ عددهم عدد أهل التواتر قطعا، ووجب عليه إظهاره وإعلانه إظهارا يقطع العذر وينفي الريب والشك، حتى لا يبقى شك فيما هو قرآن أنه قرآن، وفيما ليس بقرآن أنه ليس بقرآن.

وإذا بلغ وأظهر وأعلن شاع ذلك واستفاض، فلا يجوز أن يندرس بعد ذلك؛ فإن العادات تقضي بأن الأمر المهم العظيم تتوفر الهمم والدواعي على إشاعته، ونقله على سبيل التواتر، وهو معنى قوله تعالى"﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ (الحجر).

... وبهذا الطريق يقطع ببطلان ما ظنه الروافض من أن الله تعالى أنزل قرآنا كثيرا، أخفاه الصحابة فيما أثبتوه بين الدفتين، إلى غير ذلك من ترهاتهم.

فلو جاز إثبات القرآن بالظن لجاز لهم ذلك، ولكُنا شاكين في صدقهم وكذبهم، ويبطل بذلك أصل الشرع وأساسه»[20].

وهذه قاعدة مجمع عليها، لا مخالف له فيها ممن يعتد بكلامه في الإجماع.

وأما كلام «مكي» - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -، الذي ظاهره ثبوت القرآن بغير سبيل متواتر؛ لإطلاقه في نقلة القسم الأول، فمصروف عنه - أي الظاهر - بما ينظمه في عقد الإجماع، من تقييده نهي القراءة بثاني الأقسام بفقد شرطه[21] فيه.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ «ما روي في القرآن ثلاثة أقسام:

قسم يقرأ به ويكفر جاحده، وهو ما نقله الثقات ووافق العربية وخط المصحف.

وقسم صح نقله عن الآحاد، وصح في العربية وخالف لفظه الخط، فيقبل ولا يقرأ به؛ لأمرين: مخالفته لما أجمع عليه، وأنه لم يؤخذ بإجماع، بل بخبر الآحاد ولا يثبت به قرآن.

وقسم نقله ثقة، ولا وجه له في العربية، أو نقله غير ثقة، فلا يقبل وإن وافق الخط»[22].

لا يقال إن النهي موجِبه مجموع الأمرين، دون اعتبار الأجزاء؛ فهو من باب الكل، ولم يكتف بنقل الوحدان فيه؛ لانتفاء عاضد الرسم، والقسم الأول عَضَدَ وفاقُ الرسم فيه نقلَ الثقات، فلا حاجة إلى شرط التواتر فيه.

وقد قال ابن الجزري: « نعني بصحة الإسناد أن يروي تلك القراءة، العدل الضابط عن مثله، وهكذا حتى ينتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن، غير معدودة عندهم من الغلط، أو مما شذ بها بعضهم.

قال: وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن، ولم يكتف بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن.

قال: وهذا مما لا يخفى ما فيه؛ فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره؛ إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترا عن النبي - ﷺ- وجب قبوله، وقطع بكونه قرآنا، سواء وافق الرسم أم لا. وإذا شرطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن السبعة»[23].

- لأن هذا ساقط بأمرين:

أحدهما: أن «مكيا» قيد الأمر الثاني الموجب للرد - وهو مجيئه مجيء الآحاد - بقوله: «ولا يثبت به قرآن»، وهذا لحاق من الكلام بين في ثبوت الحكم له استقلالا؛ إذ ما فاتت قرآنيته لا يقبل، وإن وافق الخط.

ثانيهما: أن كلامه في بيان أقسام القراءات، أما القرآن فلا يسوغ في اطراد الاعتياد رجوع الأمر فيه إلى نقل الآحاد.

والذي يكشف تباين المحال تمييزه الأقسام - بعضها عن بعض - بحكمها القرائي، وجعله الجاحد كافرا في بعضها دون بعض، ثالثُها: جعل ابن الجزري مصدوقها أحرف الخلاف.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مثال الأول كثير، كـ{مالك} و{ملك}، و{يخدعون} و{يخادعون}، ومثال الثاني قراءة ابن مسعود وغيره {والذكر والأنثى}، وقراءة ابن عباس: {وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة} ونحو ذلك.

قال: واختلف العلماء في القراءة بذلك، والأكثر على المنع؛ لأنها لم تتواتر، وإن ثبتت بالنقل، فهي منسوخة بالعرضة الأخيرة، أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني.

ومثال ما نقله غير ثقة، كثير مما في كتب الشواذ، مما غالب إسناده ضعيف، وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي، ومنها: {إنما يخشى الله من عباده العلماء} برفع {الله} ونصب {العلماء}»[24].

المطلب الثاني: مفهوم تواتر القرآن، وتواتر القراءات

والذي يحقق سقوط الاعتراض، التنبيه على أن ما به يثبت القرآن من التواتر مباين ما تثبت به القراءات منه.

فالقرآن قطب الشريعة، وأس الأدلة، وإليه رجوع جميع الأصول؛ فإنْ من أصل إلا ويمتح من أبآره دليل اعتباره، فوجب التناهي في نقله وحفظه، وضبط تفاصيله وجمله، وإظهاره وإعلانه إظهارا يقطع العذر وينفي الريب والشك، ويورث القطع بمغيبه، وأن يعم الكافة فلا تعنى به طائفة دون طائفة، ما دامت النفوس إلى ضبط الدين متشوفة، وهذا منزع الفقهاء والمتكلمة في الخوض فيه نفيا وإثباتا.

وأما القراءات فشرطها تواترها عند أربابها، فليس استفاضتها في الأمة لازما، ولا التشبيب فيها بنُكْر ثالما.

وقيل ابن الجزري قبل متضمن هذه المباينة، وشبب الجويني بها في برهانه، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

« وأما ما يتعلق باختلاف القراءة في إعراب القرآن، فليس مما يحوي المصحف المجمع عليه مخالفةً له؛ فإنه لم يثبت في المجموع في الأم قطعٌ في التعرض لذلك؛ فكان الأمر فيه محالا على نقل القراءة تواترا، فإن خالج قلب من لم يعن بحفظ القرآن ريب في تواترها؛ فذلك لأنه ليس من القراء، والمرعي في التواتر ما يتلقى من أهل ذلك الشأن.

والتواتر ينقسم: منه ما يعم الكافة؛ لاشتراكهم في سببه، كنقل الدول والبلدان، ومنه ما يختص به طوائف وفرق؛ لاختصاصهم بالاعتناء به»[25].

إذا ثبت ما نُبِّه عليه من هذه القاعدة، فليتخذ مرجعا ومعتبرا في جميع ما قيل إنه قرآن، أهو قرآن؟ أو طُلب إثباته كذلك.

۞۞۞

المبحث الثالث: مأخذ من مسك بالظن في قرآنية البسملة. وتحته ثلاثة مطالب

المطلب الأول: أدلة من قال: «البسملة في أوائل السور قرآن»

غاية ما تمسك به المثبتة، كتبُها بخط القرآن، مع ما انضاف إلى ذلك من القرائن الدالة – عندهم – على أن الصحابة قد أثبتوها في المصحف إثباتهم سائر القرآن.

وأنا أورد جملة من النقول – ذكرها أبو شامة – يلوح بها متمسك القوم:

– قال أبو الفتح الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الدليل على صحة ما ذهبنا إليه هو أن الصحابة – رضوان الله عليهم – أثبتوا {بسم الله الرحمان الرحيم} في المصحف بخط سائر القرآن، مع قصدهم صيانة القرآن عن الاختلاط بغيره، وتوقيهم أن يثبتوا في المصحف ما ليس منه، فلولا أنه قرآن منزل ما فعلوا ذلك»[26].

وقال: لو كانت {بسم الله الرحمان الرحيم} ليست من القرآن، لكان إثباتها بالإنكار أولى؛ لإشكال الأمر فيها [يعني عكس النقط والتعشير]، ولظهر اختلافهم في ذلك، وإنكاره والخوض فيه، فلما لم يكن كذلك، صح وثبت أن جميع ما في المصحف الذي كتبه الصحابة، قرآن منزل من عند الله تعالى.[27]

وقال أيضا: إن قيل أخبار الآحاد لا يثبت بها القرآن.

فالجواب أن يقال: إنما لا نثبت بأخبار الآحاد ما ليس بثابت في المصحف، ككلمات تروى عن «ابن مسعود» و«أبي بن كعب»، فأما ما هو ثابت في المصحف الذي دونه الصحابة فلا يحتاج في إثباته قرآنا إلى أكثر مما أوردناه»[28].

حاصل هذا: أن مجرد التدوين ليس دليلا حتى يعتضد برواية مطلقا؛ أخذا من قول أبي الفتح: «فلا يحتاج في إثباته قرآنا إلى أكثر مما أوردناه».

- واستدل الإمام ابن خزيمة على أن البسملة آية من القرآن بما حاصله: أن الرجوع فيما يختلف فيه من القرآن إلى ما هو مثبت بين الدفتين، قال:« فحجتنا العظمى على مخالفينا من العراقيين أن {بسم الله الرحمان الرحيم} من القرآن هذه الحجة...، ولم نر في بلدة من بلاد الإسلام التي وطئناها من الحرمين والحجاز، وتهامة ومدن العراق، والشام ومصر، وخراسان، ولا خبرنا أحد، أنه عاين، ولا خبر عن غيره: أنه رأى مصحفا، ولا جزءا من أجزاء القرآن كتب فيه قديما وحديثا، من لدن جمع القرآن بين الدفتين في عهد الصديق - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إلى زماننا، أسقط في شيء من أوائل السور كتبة {بسم الله الرحمان الرحيم}.

فكيف يجوز لعالم أن يتوهم عليهم أنهم كتبوا بين أضعاف القرآن في مئة وبضعة عشر موضعا ما ليس بقرآن بمثل القلم الذي كتبوا به القرآن، وبمثل ذلك السواد والخط.

فمن تدبر ما وصفنا، وعلم موضع أصحاب رسول الله من دين الله والعلم والفقه، وشدة خوفهم من خالقهم، وورعهم، علم واستيقن أنهم لم يكونوا يستحلون، ولا يستجيزون لأنفسهم كتبة ما ليس بقرآن بين أضعاف القرآن بمثل خط القرآن، بمثل ذلك السواد، ومثل ذلك القلم، ولم يميزوا بين كتبة القرآن، وكتبة ما ليس بقرآن»[29].

- وقال أبو نصر، هو ابن الصباغ: «فإن قيل: لو كانت قرآنا لم يجر فيها خلاف كسائر القرآن؛ لأن القرآن محفوظ عن ذلك.

قيل: ولو لم تكن قرآنا لما أضيفت إليه، كما لم يضف غيرها إليه، بل كان محفوظا عن ذلك»[30].

- وقال الإمام الغزالي:« أظهر الأدلة كونه مكتوبا بخط القرآن مع أوائل السور سوى (براءة). ووجه الدلالة أنه لا يخلو: إما أن

يكون ذلك بأمر رسول الله ﷺ، أو بدعة من عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أو غيره لغرض التبرك في البداءة، كذكر اسم السورة، وعدد الآيات.

قال: ثم إن كان تجاسر مبدع على إبداعها، فكيف سكت كافة المسلمين عنه من غير إنكار تبديع؟ وذلك مما يعلم استحالته قطعا، إذ النفوس لا تسمح بالسكوت في مثله... وعلى الجملة، فنعلم أن كتبة ما ليس بقرآن ويشتبه بالقرآن وبخطه من الكبائر، فلا يتصور أن يتجاسر عليه مسلم. وإن تجاسر فلا يتصور أن يسكت عنه المسلمون، فضلا عن أن يوافقوه بأجمعهم حتى لا يخالف مخالف»[31].

وقال أبو شامة: «الظن بالصحابة – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ – أنهم إنما أثبتوها في المصحف حيث أثبتوها؛ لتلقيهم من النبي – ﷺ – النصوصية على أنها من أول كل سورة، أو لظنهم ذلك، وكان هذا عندهم من الأمور الواضحة الجلية، ولهذا لم يقع بينهم فيها نزاع حين كتبت، ولو كانت من باب التبرك لم تكتب كما لم يكتب التعوذ المأمور به قبل التسمية، ولا «آمين» المأمور بها بعد قراءة الفاتحة، أو لوقع بينهم نزاع في ذلك»[32].

وتعرضوا لذكر أحاديث ظاهرة في هذا المعنى، أشير إلى وجوهها على إيجاز، حتى يفضي الكلام إلى مقصود هذا البحث.

– حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى إغفاءة ثم رفع رأسه مبتسما، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال أنزلت علي آنفا سورة فقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. إِنَّآ أَعْطَيْنَـٰكَ الْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ۝٣﴾ قال: أتدرون ما الكوثر؟ فقلنا: الله ورسوله أعلم. قال: فإنه نهر وعدنيه ربي عز وجل، عليه خير كثير، هو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة، آنيته عدد النجوم، فيختلج العبد منهم، فأقول: رب إنه من أمتي، فيقول: ما تدري ما أحدث بعدك». الحديث[33].

– حديث أم سلمة أن النبي ﷺ قرأ البسملة في أول الفاتحة وعدها آية[34].

– حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَـٰكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِى﴾، قال: وهي فاتحة الكتاب قال: فأين السابعة؟ قال ﴿بسم الله الرحمان الرحيم﴾[35].

– حديث ابن عباس قال: كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه {بسم الله الرحمان الرحيم}[36].

هذا قصارى ما أورده القوم من أخبار، ليست تسلم من اعتراض يتخلف به عنها العلم اليقين، وهي مع فرض سلامتها ساقطة عن رتبة ما به يثبت القرآن؛ فإن ما هو مظنون في نفسه يستحيل أن يقتضي علما مبتوتا.

وقد تقرر بما ذكر ظنية أدلة القوم، ولاح بطلان التمسك بها فيما المطلوب فيه وجدان الصدق على ثَلَج.

المطلب الثاني: بيان وجه تمسك من قال: (التسمية في غير سورة النمل قرآن) بالظن

القول بجري الشافعي ومتبعيه على غير مهيع الناس في سبيل إثبات القرآن - وهم أرباب بجدتها، وملازموا أرومتها - شديدٌ.

وقد ذكر الغزالي أن قول القاضي صحيح، في أن القرآن في أصله ينبغي أن يكون مقطوعا به متواترا[37].

وقال الجصاص: «أما موضع البسملة من السورة، فهو كإثباتها من القرآن سبيله النقل المتواتر، ولا يجوز إثباتها بأخبار الآحاد»[38].

فلم يبق إلا تبين مذهب القوم في تمسكهم بالظنون، فيما رسم من ألفاظ البسملة أوائل السور.

وهذا محل من البحث حاوٍ سند القوم في تمسكهم بالظنون، أورد فيه جملة من أقوالهم، يلوح بها أن السبيل المفضي إلى درك حكم البسملة - نفيا وإثباتا - ظني، وألا مطمع في القطع بتواتر أحدهما والإجماع عليه مع فرض المنازعة، والاعترافِ بقيام الشبهة من الطائفتين، فلو كان طريقها القطع، ما اغتنى القوم فيها باتباع ظني من الأدلة.

قال الغزالي:« تظاهرت الروايات عن ابن عباس، أنه كان يقول قولا ظاهرا فيمن ترك افتتاح السورة بالبسملة: ترك الناس من كتاب الله آية.

قال وهذا دليل من وجهين:

أحدهما: أن جزم ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - القول به، إن كان عن نقل وسماع فهو حجة، وإن كان عن اجتهاد ونظر واستدلال بأنه مكتوب مع القرآن، وأنه منزل على رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في أوائل السور، فهو تقوية لهذا الدليل، وتصديق له، وبرهان قاطع على أن المسألة في محل الاجتهاد، فلا يجوز أن ينكر على الشافعي جزمه القول بذلك، أو ترديد القول فيه.

فنعم المقتدى به في القرآن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مع علو منصبه في علم القرآن.

الوجه الثاني: أنه شاع ذلك عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، ولم ينكر عليه، وإلحاق آية بالقرآن - ليست منه - أمر عظيم، لا يجوز السكوت فيه، إن كان ما ذكره القاضي حقا، من أن طريقه القطع، ولا يجوز فيه تصويب المجتهدين. فأي تأويل لتركهم النكير سوى أنه رأى ذلك في محل الاجتهاد، وعلم أنه إنما يقول عن دليل معتد به موجب للظن، وأنه لا قاطع في المسألة أصلا.

فترك النكير عليه، وعلى من قال من الصحابة مثل ذلك، دليل قاطع على ما ذكرناه»[39].

وقال أيضا: «الشك فيها ممكن، والقطع غير لازم، وزادك دلالة على إمكانه وقوعه؛ إذ وقع الشك فيها في زمان الصحابة وبعده، والعجب ممن يقطع في مثل هذا المقام، مع هذا

الغموض كله بخطأ مخالفه، ويشدد النكير فيه»[40].

وقال أبو المعالي: «ذكر العراقيون خلافا في أن كون {بسم الله الرحمان الرحيم} من القرآن - في أوائل السور - معلوم، أو مظنون.

قال الإمام: وهذه غباوة عظيمة، فإن ادعاء العلم حيث لا قاطع محال»[41].

وقال أبو شامة - بعد استدلاله بإثبات الصحابة لها أول كل سورة -: «فحصل ظن غالب على أنها من القرآن حيث كتبت، وهو المطلوب، إذ لا قاطع في المسألة»[42].

وقال أبو بكر الرازي: «الأولى أن تكون البسملة آية تامة في القرآن من غير سورة النمل؛ لحديث أم سلمة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -: أن رسول الله - ﷺ - قرأ في الصلاة فعدها آية، وعن «علي» - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: أنه كان يعد {بسم الله الرحمان الرحيم} آية، وعن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، مثله.

قال: وجائز إثباتها آية بأخبار الآحاد...»[43].

وقد ذكر القوم طريقة جدلية، دفعوا بها دعوى القاضي القطع؛ لعلمهم ألا قاطع في المسألة.

وأنى ينهض له القطع بالنفي مع ما اقترنت به الأخبار من قرائن تقتضي الرجحان؟

وهي إجماعهم على كتبها في المصاحف كلها بقلم القرآن، مع ما انضاف إلى ذلك من قرائن مفهمة أنها منه.

قال ابن السبكي: «من العجب دعواه القطع، بعد الاعتراف بأن الشبهة موجودة من الجانبين، فإذا كان جانبه ذا شبهة فكيف يكون ذا دليل قاطع؟»[44].

قال الغزالي: «القول أنه لو كان قرآنا لبينه لنا رسول الله - ﷺ - بيانا ظاهرا- قاطعا للعذر، متواترا. يقابله أنه لو لم يكن قرآنا لبين رسول الله - ﷺ - أنه ليس بقرآن بيانا واضحا، قاطعا للعذر، متواترا.

فإن إظهار العذر في تعريف ما هو قرآن في كل القرآن أنه قرآن، وتعريف ما هو خارج عن كله وليس بقرآن أنه ليس بقرآن، على درجة سواء؛ إذ لا فرق بين إسقاط شيء من القرآن، وبين إلحاق شيء من غير القرآن بالقرآن. بل بيان أنه ليس بقرآن - إن لم يكن من القرآن - أولى من بيان أنه قرآن إن كان منه؛ لأنه أمر أن يكتب في أوائل السور مع القرآن، وعلى ترتيبه، وأقر أنه منزل مع أول كل سورة، فلذلك قال ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: «كان رسول الله لا يعرف ختم سورة، وابتداء سورة أخرى، حتى ينزل عليه جبريل - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بـ: {بسم الله الرحمان الرحيم}»[45].

والقاضي معترف بذلك، إلا أنه يتأوله، ويقول: كان ينزل عليه ولم يكن قرآنا، فليس كل منزل قرآنا، بل ينزل علامة على ختم السورة.

وما من منصف إلا ويستبرد هذا التأويل ويستبعده.

واعترف أيضا بأن البسملة كتبت في أوائل السور بإذن رسول الله ﷺ، وكذب من قال: إن عثمان إنما كتبها على سبيل التبرك والاستفتاح، وقال: إن ذلك لا يظن استحلاله مسلم فضلا عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأنهم كانوا ينكرون كتبة أسامي السور، وعدد الآيات، مع أنها تكتب بخط آخر، وطبع مخالف لا يشتبه بالقرآن. فكيف يستجيز مسلم أن يكتب بخط القرآن ما ليس من القرآن إلا بإذن ورخصة من رسول الله ﷺ.

فالآن بعد أن أمر رسول الله ﷺ بكتبته بخط القرآن، وأخبر أنه منزل عليه بإنزال جبريل عليه السلام في أول كل سورة، فهذا يوهم كل أحد أنه من القرآن، فما باله لم يقطع هذا الوهم الظاهر، ولم يبين أنه ليس بقرآن بيانا قاطعا؟

وتركه لبيان ذلك دليل قاطع، أو كالقاطع على أنه قرآن؛ فإنه لا عذر له في ترك هذا البيان، مع هذه الأسباب الموهمة، لو لم يكن قرآنا. فأما العذر عن السكوت بالتصريح بأنه قرآن فظاهر؛ لأنه إذا ذكر أنه منزل، ثم أملى على كاتبه مع أوائل السور، وكتبه بخط القرآن، فهذا ربما رآه كافيا بقرينة الحال في تعريفه أنه قرآن، وكان لا يرى نفسه محتاجا إلى بيان أوضح من هذا، وكان يجلس لإملاء القرآن، فلا يجدد مع إملاء كل آية ذكر: إنه قرآن، فاعلموه، بل كان يعلم ذلك منه ضرورة بقرينة حاله وإملاءه وخطه في الكتبة بخط القرآن»[46].

وقد ذكر الغزالي أن الغرض من هذه المقابلة فل غرب القاضي ومتبعيه، والغض من غلوائهم في القطع بتخطئة من قال: البسملة من القرآن[47].

المطلب الثالث: مراد المُثبتة بكون البسملة في أوائل السور قرآنا

قد تلخص مما ذكر ظنية البسملة – في غير سورة النمل – عند من أثبتها. وتقرر قبلُ أن ما نقل آحادا فليس بقرآن، ولم يعرف في هذا خلاف لواحد من أهل المذاهب.

والنظر بعد ذلك مصروف إلى وجه حمل اسم «القرآن» عليها، وتخليصُ ذلك مما يسطر من أنقال تُنمى لأصحاب الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال أبو نصر بن الصباغ: «فإن قيل القرآن لا يثبت إلا بالتواتر.

قلنا: من أصحابنا من أثبت ذلك حكما، لا قطعا، فأوجب قراءتها بذلك في الصلاة، ومنهم من أثبتها قطعا، فأوجب قراءتها بذلك في الصلاة؛ لكونها في المصحف»[48].

وذكر أبو بكر الرازي: أن أصحاب الشافعي اختلفوا في تأويل قوله: «إنها من الحمد».

فمنهم من قال: يقول إن ذلك حكما لا قطعا، على معنى أن الصلاة لا تجزئ إلا بها، هذا قول جمهورهم.

ومنهم من يقول: إنها منها قطعا[49].

ينزع من هذا، أن لهم فيما أقروا به من القرآنية وجهين:

أحدهما: أنها قرآن قطعا، وإن لم تتواتر أول السور؛ لعدم شرط التواتر في المحل بعد ثبوت مثله[50].

قال أبو حامد - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -: « قول «القاضي» صحيح في أن القرآن، في أصله ينبغي أن يكون مقطوعا به متواترا.

فلا جرم أصل البسملة مقطوع به، وكونها مكتوبة بأمر رسول الله - ﷺ -، وكونها مقروءة مع القرآن في أوائل السور، وجواز ذلك مقطوع.

إنما بقي الشك والاحتمال في حصر مواضعها من القرآن، وأنها من القرآن مرة واحدة من سورة «النمل»، أو مرتين: «منها ومن سورة الحمد»، أو مرات كثيرة من أوائل السور.

فهذا حصر لكلية مواضع كونها قرآنا، وأمثاله يجوز أن يبقى عندنا في محل الاجتهاد»[51].

فإن قيل: الاجتهاد ينافي القرآنية؛ لأخذ «القطع» فصلا مقيما حقيقتها، فكيف ساغ حملها على محاله؟

أجيب: أن الظاهر من استعمالات القوم، إطلاق لفظ «القرآن» بالتشاكك، على ما القطع من خواصه، وعلى ما وجد فيه ظن غالب، دانٍ من القطع؛ لوجود حقيقته في الأول أكثر من الثاني.

قال ابن السبكي: «لا يستراب في حكمنا بأنها (يعني البسملة) من القرآن، دون حكمنا على آية الكرسي ونحوها»[52].

والأقيس نسبه إلى التشارك؛ لتباين حقيقتيهما، فالقطع في الأول جزء ماهيته، وانتفاءه في الثاني معلوم.

والقصد أن تسميتهم إيها قرآنا، إنما هو من قبيل التشريك اللفظي؛ فالقرآن عندهم قسمان:

قسم شرعته القطع.

وقسم يغني فيه ترجح احتمال، ووسمه بالقطع في قولهم: «هي قرآن قطعا»، موضوعه العَلَمِية، لا السبيل، أو يقال: الجملة مفتقرة إلى تقدير متعلق، به يسلم التأويل. فيقال: هي قرآن من كل سورة قطعا.

قال الماوردي: اختلف أصحابنا هل هي آية من كل سورة حكما، أو قطعا[53].

فبان بهذا متعلق اليقين.

الوجه الثاني:

ذهب أصحابه إلى أنه لا بد من تواتر القرآن جملة وتفصيلا، وأنه غير جائز إثبات شيء من القرآن بأخبار الآحاد، وبهذا تخرج البسملة - في أول السور - عن كونها قرآنا خروجا بينا؛ للقطع بعدم تواترها فيه.

فإذا تعين خروجها، كان الوجه التعريج على جهة جعل القرآن عَلَما لها.

وكلام المصطلحين، به فهم استعمالهم في مواضعه.

قال الزركشي: (ظاهر كلام المصنف يقتضي أنها من القرآن على سبيل القطع كسائر القرآن، وهو وجه مرجوح، حكاه الماوردي والإمام، وغيرهما.

قال الماوردي: «والجمهور على أنها آية حكما لا قطعا؛ لاختلاف العلماء فيها»، ومعنى «حكما»: أنه لا تصح الصلاة إلا بها في أول الفاتحة)[54].

وقال ابن السمعاني: (قولهم: «لو كانت قرآنا لنقلت بدليل يفيد القطع» مردود؛ لأنا نريد بكونها من القرآن في رأس كل سورة عملا لا علما، ونظيره الحجر هو من البيت بدلائل لا توجب العلم، بل توجب العمل، وهو الطواف عليه، وسائر الكعبة قبلة بدليل مقطوع يوجب العلم)[55].

فلاح أن حمل القرآنية - في هذا الوجه الثاني - على البسملة المرسومة أول السور تجوز لغوي.

والغرض من هذا التقرير دفع الإشكال، وبه يرتفع - كما قال السمعاني - خيال القاضي في قطعه بتخطئة من جعلها من القرآن؛ لأنه لا يثبت إلا بقاطع وهو مفقود؛ إذ بان مراد المثبِت بكونها قرآنا على كلا الإطلاقين.

۞۞۞

كلمة خاتمة

أسوقها عبارات تستقي من البحث نتائج وخلاصات.

أولها: أن الخلاف في البسملة راجع إلى قواعد تبنى عليها أحكام فقهية، ومن ثم كان متن كل ناظر فيها علم الحديث والفقه والأصول.

ثانيها: أن مسائل البسملة التي بحثها الفقهاء، من مظان الاجتهاد، فيكفي متطلبَ الحكم فيها ترجح احتمال.

ثالثها: أن البسملة المرسومة في أثناء النمل مقطوع بقرآنيتها، وإنما الخلاف في قرآنية ما واطأ لفظها صدورَ السور.

رابعها: أن الخلاف في البسملة جار على غير شرعة القراء في إثبات حروف وحذفها.

خامسها: أن سبيل ثبوت القرآن الاستفاضة والتواتر.

سادسها: أن حمل التواتر على القرآن، والقراءات، بابه التشكيك لا التواطؤ.

سابعها: أن قصارى ما أورده القوم من أخبار استدلوا بها على قرآنية البسملة، ليست تسلم من اعتراض، يتخلف به عنها العلم اليقين، وهي مع فرض سلامتها ساقطة عن رتبة ما بمثله يثبت القرآن.

ثامنها: أن السبيل المفضي إلى درك حكم البسملة - نفيا وإثباتا - ظني، ولو كان طريقها

القطع، ما اغتنى القوم فيها باتباع ظني من الأدلة.

العبارة التاسعة: تقرر أن سند القوم في إثبات البسملة غير قاطع، والقرآن سبيل إثباته القطع والتواتر.

فتسميت من أثبتها إيها قرآنا، إنما هو من قبيل التشريك اللفظي أو التجوز اللغوي، كما يدل على كل استعمالاتهم.

هذه عبارات هي من البحث أقطابه، وتحتها تفاريع فصلت في محالها.

هذا جملة ما رمته من كلام في قرآنية البسملة، منعت من بيانه بحقه صوارف الدهر.

والله سبحانه أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، لا رب غيره ولا معبود بحق سواه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

۞۞۞

الهوامش

(1) قال السبكي: «وأما الاشتغال بأن الحق فيها: ما هو؟ فمن وظائف الفقيه، والذي ندين به رب العالمين أن الحق في جانب الشافعي». رفع الحاجب 2/ 89.

(2) قال السبكي: «ذهاب القاضي أبي بكر إلى أنها قطعية ضعيف، والإنصاف أنها ظنية» رفع الحاجب 2/ 89.

(3) انظر البسيط، فصل قراءة الفاتحة في الصلاة.

(4) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (493)، والحاكم 1/ 232 ووافقه الذهبي على تصحيحه.

(5) ينظر الحاوي 2/ 135.

(6) تشنيف المسامع لزركشي، 1/ 308.

(7) ينظر الإنصاف لابن عبد البر ص 153 – 164.

(8) ينظر ما نقل عن أصحاب المذاهب، كتاب البسملة، ص 111 – 128.

(9) تنظر ألفاظ الجهة التي تقيد بها القضايا، ومعانيها في شرح البناني على متن السلم في علم المنطق، ص 128.

(10) ينظر ترجمة محل الخلف في كتاب البسملة، ص 127.

(11) الحديد: الآية 24.

(12) التوبة: الآية 100.

(13) التكوير: الآية 24.

(14) المحلى لابن حزم: 2/ 248.

(15) كتاب البسملة ص: 122 – 124.

(16) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، عن عبادة بن الصامت بلفظ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب». 1/ 228، رقم الحديث 756. ومسلم في كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة 1/ 295، رقم الحديث 394.

(17) كتاب البسملة ص 125.

(18) الموافقات، المسألة 12 ج4/ 445.

(19) المستصفى 4/ 120.

(20) الانتصار 1 / 140 – 156

(21) معاد الضمير: التواتر.

(22) ينظر: الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب: ص: 51 – 52، دار نهضة مصر.

(23) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري: 1/ 13.

(24) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري: 1/ 14.

(25) البرهان للجويني: 1/ 258.

(26) كتاب البسملة ص 167.

(27) كتاب البسملة ص 172.
(28) كتاب البسملة ص 182.
(29)كتاب البسملة ص 190/ 191
(30) كتاب البسملة ص 265.
(31) كتاب البسملة ص 157/ 158.
(32) كتاب البسملة ص 134/ 135.
(33) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الصلاة، باب حجة من قال البسملة آية من كل سورة: رقم الحديث 53.
(34) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (493)، والحاكم 1/ 232 ووافقه الذهبي على تصحيحه.
(35) أخرجهما ابن خزيمة.
(36) رواه أبو داود، والحاكم وصححه، وقال على شرط الشيخين.
(37) كتاب البسملة ص279.
(38) أحكام القرآن للجصاص 1/ 13.
(39) كتاب البسملة ص 161(ينظر وجه جعله ترك النكير دليلا على انتفاء القاطع، وأخذه دليلا في موضع آخر على وفاق الساكتين منهم؟)
(40) كتاب البسملة ص277/ 278.
(41) كتاب البسملة ص 113/ المجموع للنووي: 2/ 289.
(42) كتاب البسملة ص 135.
(43) أحكام القرآن للجصاص 1/ 12 بتصرف.
(44) رفع الحاجب 2/ 86.
(45) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب من جهر بها 1/ 209. رقم الحديث 788.
(46) كتاب البسملة ص 273/ 274.
(47) كتاب البسملة ص 279.
(48)كتاب البسملة ص265.
(49) ينظر أحكام القرآن
(50) ينظر رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، 2/ 87.
(51) كتاب البسملة ص 279-280.
(52) رفع الحاجب 2/ 89.
(53) الحاوي 2/ 105.
(54) تشنيف المسامع: 1/ 309.
(55) تشنيف المسامع: 1/ 310-311.

۞۞۞

فهرس المصادر والمراجع

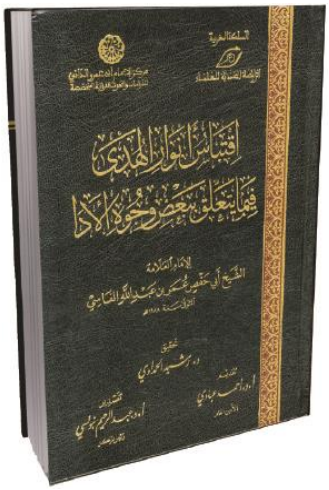
- **أحكام القرآن، تأليف: أبي بكر الرازي الجصاص**. تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى: 1415 هـ/ 1994م.
- **الإتقان في علوم القرآن، تأليف: جلال الدين السيوطي**. تحقيق: أحمد بن علي. الناشر: دار الحديث القاهرة. الطبعة: 1427هـ/ 2006م.
- **الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمان الرحيم في فاتحة الكتاب من الاختلاف، تأليف: ابي عمر بن عبد البر**. دراسة وتحقيق: عبد اللطيف بن محمد الجيلاني. الناشر: أضواء السلف الرياض. الطبعة الأولى: 1417 هـ/ 1997م.
- **البرهان في أصول الفقه، تأليف: الإمام الحرمين أبي المعالي الجويني**. تعليق صلاح بن محمد بن عويضة. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى: 1418هـ/ 1997م.
- **تشنيف المسامع بجمع الجوامع، تأليف: الإمام بدر الدين الزركشي**. تحقيق: سيد عبد العزيز وعبدو الله ربيع. الناشر: مكتبة قرطبة. الطبعة الثالثة: 1419هـ/ 1999م.
- **الحاوي الكبير، تأليف: الماوردي**. تحقيق: محمود مطرجي. الناشر: دار الفكر. طبعة: 1414هـ/ 1994م.
- **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تأليف: تاج الدين السبكي**. تحقيق وتعليق

ودراسة: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود. الناشر: عالم الكتب بيروت. الطبعة الأولى: 1419 هـ/ 1999م.

- **سنن أبي داود السجستاني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد**. الناشر: دار الجنان، دار إحياء التراث بيروت. الطبعة الأولى: 1409هـ/ 1988م.
- **شرح البناني على متن السلم في علم المنطق، تأليف: الإمام الأخباري**. الناشر: دار المعرفة، الدار البيضاء، وهي طبعة حجرية.
- **صحيح ابن خزيمة، تأليف: أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري**. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت. الطبعة الثانية: 1412هـ/ 1992م.
- **صحيح البخاري للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري**. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى: 1412هـ/ 1992م.
- **صحيح مسلم بشرح النووي للإمام شرف الدين النووي**. الناشر: دار إحياء التراث العلمي، بيروت. الطبعة الثالثة: 1404هـ/ 1984م.
- **كتاب البسملة، تأليف: الإمام أبي شامة المقدسي**. تحقيق: عدنان بن عبد الرزاق الحموي. الناشر: المجمع الثقافي أبو ظبي. الطبعة: 1425هـ/ 2004م.
- **المجموع شرح المهذب، تأليف: محي الدين بن شرف النووي**. تحقيق: محمد نجيب المطيعي. الناشر: مكتبة الإرشاد، جدة.
- **المحلى بالآثار، تأليف: الإمام علي بن احمد بن حزم**. تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة: 1405 هـ/ 1984م.
- **المستدرك على الصحيحين، تصنيف: الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري**. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى: 1411هـ/ 1990م.
- **المستصفى من علم الأصول، تأليف الإمام أبي حامد الغزالي**. دراسة وتحقيق: حمزة بن زهير حافظ. الناشر: شركة المدينة المنورة للطباعة.
- **الموافقات في أصول الشريعة، تأليف: لأبي إسحاق الشاطبي**. تحقيق: عبد الله دراز. الناشر: درا الحديث، القاهرة. الطبعة: 1427 هـ/ 2006م.

«اقتباس أنوار الهدى فيما يتعلق ببعض وجوه الأدا» عرض وتعريف

د. رشيد الحمداوي
أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بمراكش



صدر عن مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة التابع للرابطة المحمدية للعلماء، كتاب «اقتباس أنوار الهدى فيما يتعلق ببعض وجوه الأدا»، للعلّامة أبي حفص عمر بن عبد الله الفاسي (ت1188هـ) بدراسة وتحقيق د. رشيد الحمداوي.

وقد قدم للكتاب معالي الأمين العام للرابطة المحمدية الأستاذ الدكتور أحمد عبادي، وصدره رئيس مركز الإمام أبي عمرو الداني فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الرحيم نبولسي.

وهذا الكتاب في الأصل جواب عن سؤالين طرحا على المؤلف: أولهما عن حكم إسقاط المدّ الطبيعي عند قراءة القرآن، والمراد به إسقاطُ حروف المد الثلاثة: الألفِ، والواوِ والياءِ المدِّيَّتيْن، في نحو: ﴿العالمين﴾، وإسقاطُ الصلة في هاء الضمير، في نحو: ﴿نَزَّلَهُ﴾.

والسؤال الثاني كان عن حكم إجراء الوصل مُجرى الوقف في غير المواضع التي نُقِل فيها عن القراء، والمراد به ما يفعله قراء الحزب الراتب وغيرهم من تسكين المتحرك في الوصل، وإبدال التنوين فيه ألِفًا، وتاء التأنيث هاءً، وحذف التنوين بعد غير الفتحة، من غير قطع الصوت أصلا، فإذا قرأ القارئ مثلا: ﴿وَلَهُمْ غِشَـٰوَةٌ﴾ [البقرة: 6] أبدل التاء هاءً ساكنة، ووصلها بالواو بعدها. ويبدو أن هذين

الأمرين شاع الوقوع فيهما من القراء وحملة القرآن ـ فضلا عن عوامّ الناس ـ في المغرب الأقصى آنئذٍ، وأن خلافا كبيرا ثار بين القراء في مدى صحة القراءة بتلك الطريقة بين مجيز ومانع؛ ولهذا تناول بعض علماء المغرب هاتين المسألتين بالبحث، فمنهم من تكلم عنها عرَضاً في بعض مؤلفاته، ومنهم من أفردها بتأليف مستقل، منهم: عبد الرحمن بن إدريس المنجرة (ت 1111هـ)[1]، وأحمدُ بن عبد الله الصَّوابي (ت 1149هـ)[2]، وأحمد بن عبد العزيز الهلالي (ت 1175هـ)[3]. ومحمد بن عبد السلام الفاسي (ت1214هـ)[4]. وفي هذا السياق يأتي تأليف صاحبنا العلامة المشارك، محقق المعقول والمنقول، أبي حفص عمر بن عبد الله الفاسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت 1188هـ)، ويبدو أن طالبا من نجباء الطلبة قد ألحَّ على أبي حفص في السؤال، ورغب إليه في الكتابة في هذا المجال، فلم يجد بدّاً من إجابته، بعد اعتذاره بأنه ليس من أهل علم القراءات، وأسعفه بهذه الرسالة التي نصر فيها القول بمنع إسقاط المد الطبيعي وإجراء الوصل مجرى الوقف كما يفعله عامة من يقرأ القرآن في زمنه، موافقا فيها ما ذهب إليه العلامة أبو العباس الهلالي.

وقد قدم المحقق لهذا الكتاب بدراسة شغلت 54 صفحة، من الصفحة 17 إلى الصفحة 71، وقد انقسمت إلى مبحثين: أولهما التعريف بالمؤلف، وثانيهما التعريف بالكتاب.

أما في المبحث الأول فقد ذكر اسم المؤلف ونسبه، وتاريخ مولده ومسقط رأسه، وشيئا من خبر نشأته، ثم تحدث عن طلبه للعلم وأول من أخذ عنهم مبادئه، وعدّد أسماء أهم شيوخه، ثم انتقل الى ذكر من وقف عليهم من أسماء من تتلمذ له وقرأ عليه، ثم انتقل الى بيان وظيفته التي كان يرتزق منها، ثم انتقل إلى الحديث تفصيلا عن مؤلفاته وتقاييده في مختلف فنون العلم الشرعية والعقلية، ثم عقد مطلبا لبيان منزلته العلمية ونقل ثناء العلماء عليه من معاصريه وتلاميذه ومترجميه، ثم تحدث عما أُثِر عنه من شيم وأخلاق، ثم ذكر نماذج من شعره، ثم اختتم التعريف به بذكر تاريخ وفاته ومكان دفنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

أما في المبحث الثاني الذي خصصه المحقق للتعريف بالرسالة، فقد بين صحة نسبة هذه الرسالة إلى أبي حفص الفاسي، وحدد عنوان الرسالة الذي انفردت به إحدى النسختين المخطوطتين لها، ثم بين أن المؤلف فرغ من هذه الرسالة أواسط ذي القعدة سنة 1177هـ، ثم تحدث المحقق باستفاضة عن موضوع الرسالة مستفيدا مما كتبه علماء مغاربة آخرون في هذه المسألة من رسائل، ثم انتقل إلى بيان مضمون الرسالة ومنهج المؤلف فيها، ثم حدد المصادر التي أفاد منها المؤلف، وبين القيمة العلمية لهذه الرسالة، وذكر بعض اختيارات

المؤلف فيها، وأخيرا ختم هذا المبحث بالحديث عن النسختين المخطوطتين المعتمدتين في تحقيق الرسالة، وهما نسخة الخزانة الحسنية ونسخة مؤسسة علال الفاسي، وبيان المنهج المتبع في تحقيق هذه الرسالة.

وبعد إيراد الصفحة الأولى والأخيرة من كلا النسختين، ابتدأ النص المحقق الذي يشغل أربعا وثمانين صفحة، من الصفحة 83 إلى الصفحة 156.

وقد ابتدأ المؤلف بعد ديباجة الكتاب ببيان الداعي إلى تأليفه، وأن بعض الإخوان ممن له حرص على اقتناص العلوم رفع إليه سؤالا عن تينك المسألتين، فأجابه إلى ما طلب، وافتتح كتابه بمقدمة مهمة مُسهَبة،شغلت أكثر من ثلاثة أرباع هذه الرسالة، تضمنت الأصول التي سوف يستند إليها في جوابه، وقد بين فيها ثلاث مسائل، «تمَس الحاجة إليها، وتقع الإحالةُ في الجواب عليها»:

- **المسألة الأولى**: وقد قرر فيها أن القراءة سنة متبعة، لا مجال للاجتهاد فيها، وأنه يحرم أن يحدث أحدٌ قراءةً أو يثبت حرفا في القرآن الكريم برأيه، على خلاف المأثور عن الصحابة الذين تلقوه من رسول الله عليه الصلاة والسلام. وبيّن أن ما ورد عن أئمة القراءات من حروف وأوجه في القراءة مأثورٌ عن النبي عليه السلام، محفوظٌ عن الصحابة، وليس للقراء فيه من عمل إلا النقل والرواية. وقد استشهد في هذه المقدمة بنصوص طويلة من كلام القاضي أبي بكر الباقلاني (ت403هـ) في كتاب «الانتصار»، كلها تحوم حول هذا المعنى، وتؤكده وتحتج له.

ثم بيّن امتناع الأخذِ بالقياس المطلق في القراءة، وهو ما لا يستند إلى النقل، وإن وافق العربية ورسم المصحف، وتطرق إلى تجويز علماء القراءات للقياس الذي يكون مبنيا على إجماع، أو راجعا إلى أصل مطرد، وأن القراء يصيرون إليه - في شيء يسير - عند عدم النص وغموض وجه الأداء، حملاً للشيء على نظيره، وإدراجًا للجزئي تحت الكلي؛ ولكنه مال - تبعًا للباقلانيّ - إلى منع هذا الضرب من القياس أيضا.

- **المسألة الثانية**: وقد قرر فيها أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر عند المحققين من الأصوليين والفقهاء، وأن التواتر شرط في نقل القراءة، فما ليس متواتراً شاذٌّ لا تصح القراءة به عندهم؛ أما القراء فيعتبرون في ضبط القراءة المعتمدة اجتماعَ صحة السند مع موافقة العربية والرسم، ووجَّه كلامهم بأن جواز القراءة عندهم منوط بالتواتر أو باجتماع الشروط الثلاثة، وأنهم يقسِّمون القراءة - بناءً على ذلك - إلى متواترةٍ وصحيحةٍ وشاذة؛ وأشار إلى أنه قد يروى عن بعض القراء السبعة من طريق الآحاد بعض الوجوه التي يُحكَم بشذوذها لعدم استيفائها للشروط المتقدمة، كرواية الأهْوازي (ت446هـ) للبتر في جميع ما كان من كلمتين عن ابن كثير المكي (ت120هـ).

ثم تحدث عن موافقة العربية، وبين أن المراد بذلك موافقةُ وجهٍ من وجوهها، سواءٌ كان أفصحَ أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً يسيرا، وأنه لا يصح ردُّ قراءة جاءت على خلاف الأقيسة النحوية، ما دام قد صح سندها، واستفاض نقلها، وتلقاها أئمة هذا الشأن بالقَبول.

- **المسألة الثالثة**: وذكر فيها ما ذهب إليه ابن الحاجب (ت646هـ) ومن وافقه من عدم تواتر ما كان من قبيل الأداء، كالمدّ، وبيّن أنه لا ينفي تواتر أصله، وإنما أراد نفي تواتر الخصوصيات، وهو مقدار الزيادة في المد، ثم بين أن أصل المد لا يعني المد الطبيعي، لأنه مختلف بحسب اختلاف مراتب القراءة. ثم بين أن من أكابر العلماء من ذهب إلى تواتر الوجوه والكيفيات كذلك.

ثم استطرد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فتطرق إلى توجيه كلام ابن رشد في كراهة القراءة بالنبْر في الصلاة، ثم تحدث عن حرمة إبدال القراءة بالمعنى، وإبدالِ كلمة بأخرى مرادفة لها، وساق ما قاله الباقلاني في ذلك، ثم عرّج على حكم القراءة بذلك في الصلاة، وتوجيه ما روي عن ابن مسعود مما يفيد تجويزه، ثم ذيّلها بحكمِ الصلاة وراء من لا يحسن تلاوة القرآن وحكمِ صلاة الذي يلحن فيه؛ وهذه الاستطرادات الفقهية لا تخلو من فوائد يُتشوَّف إليها.

ثم انتقل بعد ذلك إلى تقرير الجواب عن المسألتين، محيلاً على ما تقدم من المسائل الثلاث، وقد اعتمد الطريقة الحِجاجية في التدليل على ما قرره، والإجابة عن الاعتراضات الواردة عليه، مستعملاً في ذلك أسلوب الفَنْقلة.

فابتدأ بحكم إسقاط المد الطبيعي حيث بين عدم جوازه لعدم وروده عن النبي عليه الصلاة والسلام والصحابة والتابعين ومن بعدهم، ومخالفتِه لما تواتر عنه من الالتزام بالمد الطبيعي وعدم الإخلال به، ومخالفتِه لما اتفق عليه علماء القراءات من لزوم هذا المدّ، وأن إسقاطه لحن قبيح، وناقش من خلال ذلك ما يروى عن الأهوازي في قراءة ابن كثير من البتر، وهو إسقاط المد في جميع ما كان من كلمتين، وبين أن المراد حذف الزيادة على المد كما نص عليه الداني وابن الجزري. ثم بين أن المراد بالقصر الذي يذكره العلماء في تعريف الحدر هو حذف الزائد على المد الطبيعي، أما بتر حرف المد فقد حذر العلماء منه، وبين المصنف أنه حرام، شأنه شأن إشباع حركة حتى يتولد منها حرف مد.

ثم بين أن المد لا يرجع إلى التجويد والتحسين، وإنما هو أمر لا بد منه في القراءة، سواء أكانت مجودة أم لا، ثم استطرد إلى حكم التجويد، ونقل كلاما طويلا لابن الجزري، قرر فيه وجوب قراءة القرآن على الصفة المتلقّاة من أئمة القراءة المتصل سندها بالنبي ﷺ على من قدر على تصحيح نطقه

وإقامة لسانه، وعقب المؤلف عليه بأن ترك التجويد بمعنى الإخلال ببعض الحرف أو الكلم أو بوجه الأداء، لا ينبغي الاختلاف في حرمته، ثم ختم بأن التأثيم إنما يكون للقارئ المتعمد أو الجاهل المقصِّر في التعلم، أما الجاهل الذي لا يشعر باللحن أو لا يمكنه التعلم فلا إثم عليه، ولا يحرم الأجر لِلحنه.

ثم انتقل إلى الجواب عن المسألة الثانية، وهي إجراء الوصل مجرى الوقف في غير المواضع التي نقل فيها، حيث بين أنه وارد في كلام العرب، جائز في الشعر والنثر، ولكنه غير جائز في القرآن، لأن القراءة سنة متبعة، ثم بين أنه لا معنى لتخريجه على الوقف أو السكت لأنه مغاير لهما، والسكت مقيد بالسماع والنقل على الصحيح خلافا لابن سعدان وابن مجاهد في جوازه مطلقا.

وهو في كل ذلك يسوق ما يشهد لكلامه من أقوال العلماء، موجهاً لكلامهم، ومعترضاً عليهم في بعض الأحيان، مع العناية بتحرير تعاريف المصطلحات التي يدور عليها الكلام، كمصطلح التجويد، واللحن، والوقف، والسكت.

وبهذا انتهت رسالة أبي حفص الفاسي، وقد ذيلها المحقق بتسع فهارس شغلت من الصفحة 159 إلى الصفحة 199: الأول للآيات القرآنية، والثاني للأحاديث النبوية، والثالث للأبيات الشعرية، والرابع لأشطار الأبيات الشعرية، والخامس للمصطلحات القِرائية، والسادس للكتب الواردة في المتن، والسابع للأعلام، والثامن للمصادر والمراجع المعتمدة في التحقيق، والتاسع والأخير للمحتويات.

۞۞۞

الهوامش

(1) له جواب عن الوصل بنية الوقف في القرآن، منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية ضمن مجموع برقم 2186د، وأخرى بالخزانة الحسنية برقم 1774.

(2) تكلم عن مسألة الوصل بنية الوقف، في رسالته إلى العلامة أبي العباس العباسي (ت 1152هـ)، وقد نقلها الحضيكي بتمامها في طبقاته: 1/ 98 – 101.

(3) فله رسالة في هذا الموضوع عنوانها: «عَرف الندّ في حكم حذف حرف المدّ»، وقد صدرت بتحقيق الأستاذ إبراهيم آيتواغوري عن دار الكتب العلمية سنة 2009م.

(4) فقد تكلم عنها استقلالا في بعض أجوبته، وتحدث عنها بتفصيل ضمن كتابه: «القول الوجيز في قمع الزَّاري على حمَلة الكتاب العزيز»، وقد صدر بتحقيق الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب عن مركز نجيبويه سنة 2007م.

منظومة مفردة ابن عامر وشرحها للعلامة صالح بن محمد اللمْطي (1080 – 1179هـ) رحمه الله تعالى

د. أسامة سليم
أستاذ باحث في العلوم القرائية

الحمد لله ذي العزّ والسلطان، والقدرةِ والطَّول والامتنان، شرَّف أمتنا بالقرآن، وجعله غاية في اليُسرِ والبيان، وحلاَّه بالأحرف السبعة وكمال الشّرْعةِ والفضائل الحسان، وصانه من شَيْنِ اللحَن وَطُرُوِّ المحو، ومطاعن أهل الكفر والبهتان، والصلاةُ والسلامُ على نبينا محمد خير ولد عدنان، وعلى آله وصحبه وكل من تبعهم بإحسان.

لأحْمدُك اللهمَّ حمداً مُّؤبدا
وأُثْني على خير النبيين أحْمدا
وعترته طُـرّاً وأصحابه الأُلى
حوَوْا شِيَمًا كانوا بها أنْجُم الْهُدا[1]

أما بعد:

فلا يخفى على كل ذي عقل لبيب، وفهم أريب، أن الاشتغال بالعلم أعظم الطاعات، وأجل القربات:

فالعلمُ أحلى وأغلى ماله استمعت
أُذْنٌ وَّأعرب عنه ناطقٌ بفم
والعلمُ أكْرمُ مطلوبٍ وطالبُه
لله أكرمُ من يَّمْشي على قدم[2] قدم[3]

وأرفع العلوم قدراً، وأوفاها أجراً، ما تعلق بكتاب الله عزوجل. ولما كانت العلوم في قُوَّة تعلقها بكتاب الله تتفاوت، وفي مدى ارتباطها به تتباين، نال ما التصق به منها التصاقا مباشرا المكانةَ العليَّة، والمنزلةَ السَّنيَّة.

وإن أحق العلوم بهذه السمات، وأولاها بهذه الصفات علم القراءات، وخاصَّة جانب الرواية؛ إذ به يتمكن المرء من بلوغ المطلب الأسمى، والغاية العظمى: غاية التدبر لكلام الله وفهم معانيه، وهذا مطْمَحٌ لا يتم إلا بإجراء نصِّه على فصيح التلاوة، مع ضبط أصول وأحكام القراءة.

ولما كان علماء الأمة الأخيار، وأسلافُها القروم الأبرار، على قدرٍ عال من دقة الفهم وسعة العلم، أدركوا منذ القرون الأولى عَظَمة هذا الأمر، فبادروا للتأليف في مُفْردات القراء ما بين نظم ونثر؛ إيمانًا منهم بضرورة حفظ ما

مضى عليه الأئمة، وأن ذلك أولى من أن يختار كلٌّ لنفسه اختيارا لن تجمع عليه الأمة؛ إذْ إجماعها المعصومُ من الخطإ انعقد على قراءات القراء العشرة، أولي الحجى والفضائلِ المشتهرة.

لكن ما ينبغي التَّفَطُّنُ له هو أن تأليف العلماء - رَحِمَهُمُ اللَّهُ- في مفردات القراء واهتمامهم بها، لم يكن على قدر واحد، فمنها ما نال الحظَّ الأوفرَ والنصيبَ الأزخرَ من الاِعتناءِ وحسنِ الإنشاء، كقراءة أبي رُوَيْم، نافع ابن أبي نعيم، ومنها ما حظي باليتم في التأليف، والشُّحِّ في التصنيف، كقراءة أبي عمران عبد الله بن عامر الشامي رحمهما الله تعالى.

وإن من الكتب التي خدمت هذا الباب واعتنت به وسدت مسد الفراغ منه؛ كتاب تضمن إفرادَ قراءة ابن عامر الإمام، براوييه ابن ذكوان وهشام، من صَنْعَةِ عالمٍ نِّحْرير، وشيخ مدقِّقٍ شهير، هو العلامة: **صالح بن محمد اللَّمْطي**، ولما لم أحظ لدرته الفريدة ومخطوطتة اليتيمة بعنوان ارتأيت أن يكون عنوانها:

منظومة مفردة ابن عامر وشرحها
للعلامة: صالح بن محمد اللمْطي
(1080–1179هـ) رحمه الله تعالى

واللهَ وحده أسأله التوفيق والسداد، والعون والرشاد، إنه خير مأمول، وأرجى مسؤول، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

الفصل الأول: نبذة عن المؤلف

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ومولده ووفاته:

اسمه ونسبه وكنيته:

هو العلامة: صالح بن محمد بن صالح بن أحمد اللَّمطي السجلماسي المقرئ المسند.

فاللَّمطي: نسبة إلى (لَمْطَة) بالفتح ثم السكون وطاء مهملة، أرض لقبيلة من البربر بأقصى المغرب، يقال للأرض وللقبيلة معا لمطة[4].

والسجلماسي: نسبة إلى (سِجِلْمَاسَة) بكسر أوله وثانيه وسكون اللام وبعد الألف سين مهملة، مدينة في جنوبي المغرب، جنوب مدينة فاس[5].

واختُلف في كنيته: فقيل أبو عبد الله.

وقيل: أبو محمد[6].

مولده ووفاته:

كانت ولادته في حدود: 1080هـ.

ووفاته/ في: 15 رجب سنة 1179هـ[7].

المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه:

بعد بحث وتحر وجدت أن المصادر لم تُسْعِفْ بذكر أسماء وافية لشيوخ وتلاميذ العلامة صالح بن محمد اللمطي، رغم إمامته ومكانته العلمية المرموقة وشهرته في الآفاق، لكني وجدت له ذكرا في أسانيد الشيخ محمد بلكبير، أحد علماء الجزائر (ت1421هـ)،

حيث ذَكر المترجِمُ لهذا الأخير أنه أخذ القرآن الكريم عن شيخه أحمد ديدي، عن شيخه عبد الله البلبالي، عن شيخه أحمد الحبيب بن محمد البلبالي، عن شيخه عبد العزيز بن محمد البلبالي، عن شيخه محمد بن عبد الرحمن البلبالي، عن شيخه عبدالرحمن بن عمر التنيلالي قال:

رويت القرآن العظيم عن الشيخ المقرئ صالح بن محمد السِّجلماسي ثم اللَّمطي برواية ورش وقالون، إجازة وسماعا للعشرة الأحزاب الأولى برواية قالون، بواسطة والده الشيخ محمد المكي، وسماعا منه لبعض الأحزاب برواية ورش أيضا، قال: فأنا أرويه قراءة وإجازة عن أخينا شقيقنا: أحمد الحبيب بن محمد اللمطي، عن الشيخ سيدي ابراهيم الأسْكُوري، عن الشيخ عبد الرحمن بن القاضي، عن أبي زيد عبد الرحمن الفيلالي، عن الشيخ الشَّريف المديني، عن الشيخ قاسم بن ابراهيم، عن ابن غازي، عن الأستاذ الصَّغير، عن أبي الحسن بن سليمان، عن أبي جعفر بن الزبير، عن أبي العَطَّار، عن ابن سحنون، عن ابن باقي، عن ابن العرجاء، عن الطبري، عن ابن نفيس، عن ابن سيف، عن الأزرق، عن ورش، عن نافع، عن ابن هُرْمُز، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن أبي بن كعب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن رسول الله ﷺ[8].

كما وجدت له ذكرا في أسانيد العلامة عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (ت1382هـ) حيث يقول: وأتصل بالفاتحة من طريق الشيخ أحمد الحبيب الصديقي السجلماسي، من طريق الفقيه المعمر أبي عبد الله محمد بن محمد الكيري لما ورد على فاس سنة 1319، عن شيخه الأستاذ أبي عبد الله محمد بن التهامي بن الطيب العثماني الغرفي بلداً، المنسيفي داراً ومنشئًا، عن أبي عبد الله التهامي بن عمر النسب، عن أبي الفداء إسماعيل اللمطي السجلماسي، عن الشيخ أبي محمد صالح بن محمد اللمطي، عن أخيه الإمام العارف أبي العباس أحمد بن محمد الحبيب اللمطي[9].

ومن خلال الإسنادين المذكورين يمكننا التعرف على بعض من مشايخه وتلامذته، وهم:

✦ والده: المقرئ المسند الشيخ محمد المكي بن صالح اللمطي السجلماسي: وقد كان أستاذاً حافظًا لكتاب الله يقرأه بالسبع، وله مشاركة في الفقه وغيره[10].

✦ أخوه: المقرئ المسند الشيخ أبو البركات أحمد الملقب الحبيب ابن محمد بن صالح اللمطي السجلماسي، المتوفى بسجلماسة في رابع المحرم من سنة (1165هـ)[11].

ومن تلامذته:

• الشيخ المسند عبد الرحمن بن عمر التنيلالي، أحد علماء توات، المولولود بتَنِيلان

بمدينة أدرار بالجزائر، والمتوفى بمصر في التاسع والعشرين من صفر سنة (1189هـ)[12].

• أبو الفداء إسماعيل اللمطي السجلماسي.

• الشيخ العلامة المسند أبو عبد الله محمد بن أحمد الْحُضَيكي، راوِيَةُ سوس الأقصى بالمغرب، المولود سنة (1118هـ)، والمتوفى سنة (1189هـ)، وقد أجازه المؤلِّف بسنده المتصل إلى البخاري / [13].

المبحث الثالث: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

لقد نشأ العلامة صالح بن محمد اللمطي في بيت علم وفضل وتربَّى في أحضان عائلة كانت لها السِّيادة والرِّيادةُ العلمية في شرق المغرب، فكان من الطبيعي ألاَّ تألُوَ جُهداً ولا تدَّخِرَ وُسعا في تنْشِئَة ابنها تنشئة علمية، وهو الأمر الذي يتَجَسَّد جلياً كما سبق في أخذ المصنف رحمه الله عن والده محمد المكي، وعن أخيه أحمد الحبيب اللمطي العلامة المقرئ البارع، صاحب الصَّيت الذائع، شيخ الجماعة وصاحب الصناعة وجالب البضاعة في فنِّ القراءات[14].

وإن مما يجمل ذكره في هذا الباب بيان أن الشيخ صالحاً اللمطي يُعَدُّ أحَدَ عُمَدِ بلاد لمطة في المشيخة والإقراء، وأحد أقطاب هذه المدرسة التي عُرفت بالضَّبط والإتقان، والتي تخرج ونبغ فيها علماءُ كُثْر، من أمثال شيخ الجماعة العلامة أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي (ت1214هـ).

يقول الدكتور عبد الهادي حميتو متحدثا عن الشيخ ابن عبد السلام:

وقد تـوَّج الشيخ ابن عبد السلام أخذه للقراءة بالتلقي عن مشيخة بلاد لمطة على طريقهم المشهورة بإتقان التجويد والعناية التامة بمخارج الحروف والصفات، وذلك حين رحل إليها فأخذ عن الشيخ العلامة الجليل أبي العباس أحمد بن عبد العزيز بن الرشيد السجلماسي، صاحب الشيخ المجَوِّد البارع أحمد الحبيب اللمطي الذائع الصيت في هذه الجهات وشيخ الجماعةبها، وكان هذا الشيخ مع أخيه صالح بن محمد اللمطي قُطْبَيْ هذه الطريقة في شرق المغرب، حيث انتهى إليهما التحقيق فيها، ورحل إليهما الناس في ذلك[15].

كما يشهد لهذه المكانةالعلمية العلِيَّة، والسيرة العطرة الزكية، عباراتُ المدح والثناء التي سطّرها العلماء عن المؤلف في كُتُبهم، وخلَّدوها في صُحُفهم.

يقول عنه الشيخ أبو العباس أحمد بن عبد العزيز الهلالي المغربي (ت1175هـ): شيخنا العلامة إمام أهل التجويد، صاحب النقل الصحيح والنظر السديد، الأستاذ الأكبر سيدي صالح بن محمد، لا بَرِحت محاسنُه تُتْلى ومساعيه تُحْمد، فما رأينا في هذا المغرب من

وفَّى حروفَ الذكر حقها، وأعطاها من المخارج والصفات مستحقها سوى هذه العصابة، أولي التحقيق والإصابة، جزاهم الله رضوانه، وأسبغ عليهم إحسانه[16].

ويقول تلميذه الشيخ محمد بن أحمد الحضيكي (ت 1189هـ): أستاذ سجلماسة ونواحيها، وزاهدها بعد أخيه وبركتها، يجود القرآن العظيم كما يجب على السنة القديمة، عارفا بالقراءات الأربع عشرة وأحكامها، أخذ عن كبار القراء ببلده كأخيه أحمد الحبيب وغيره، له حظ وافر في علم الحديث والفقه والعربية، شارك في الفنون كلها[17].

ويقول تلميذه الشيخ عيد الرحمن بن عمر التنيلالي (ت 1189هـ): الشيخ الفاضل الأديب، النَّبيل الأريب، الأستاذ الفقيه المشارك النَّبيه، شيخنا سيدي صالح بن محمد اللمطي[18].

المبحث الرابع: مؤلفاته:

لقد خلَّف العلامة اللمطي مؤلفات علمية قيمة، تنبئ عن عُلُوِّ كعبه ورفيع شأنه ونباهته في علم القراءات، والذي وقفت عليه منها:

- منظومة في علم القراءات: توجد مخطوطة بالخزانة الناصرية بِتَمْكْرُوت بالمغرب، برقم (3122)[19].
- ثمرة التيسير: وهي منظومة في إفراد قراءة عاصم.
- شرح ثمرة التيسير: قال في مقدمة الشَّرح بعد حمد الله والصلاة على رسوله ﷺ: «وبعد: فيقول العبد المذنب الراجي عفو مولاه المنعم المعطي، صالح بن محمد اللمطي، هذه تلبية واجبة التَّأدية لسيد الزاوية الناصرية، أبقى الله حياته، وأمد على أرجائه عنايته، لشرح منظومتنا في إفراد مقرإ الإمام أبي بكر عاصم بن أبي النجود التابعي الكوفي..... وسميت أصله بثمرة التيسير». والمنظومة وشرحها يوجدان بالخزانة الناصرية، برقم (1561)[20].
- منظومة في إفراد قراءة ابن عامر وشرحها: وهو الكتاب الذي نحن بصدد الحديث عنه.

۞۞۞

الفصل الثاني: نبذة عن الكتاب:

المبحث الأول: تحقيق عنوان الكتاب ونسبته للمؤلف وسبب تأليفه:

أولا: عنوان الكتاب:

لقد جرت عادة أصحاب التآليف أن يذكروا أسماء مؤلَّفاتهم في الأعمِّ الأغلب، وقد يتخلَّف هذا الأمر في القليل النادر كما هو الحال في كتابنا هذا، حيث إني لم أقف على عَنْوَنَة للكتاب من المؤلِّف أو تلميح له بشيء من ذلك، وإنما اكتفى بالإشارة لموضوعه ومحتواه، فقال في مقدمته:

«وبعد فهذا تعليق على قصيدتنا المنظومة في إفراد الإمام الجليل، التابعي الجزيل، أبي عمران عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي، قاضي دمشق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورحمه ونفعنا ببركاته».

كما أنه لم يرد أي ذكر للعنوان على غلاف المخطوط، أو أي تنصيص ممن تعرض لذكر مؤلَّفاته.

ثانيا: نسبته للمؤلف:

إن القطع بصحة نسبة الكتاب للعلامة اللمطي لا يحتاج إلى كبير تدليل أوبيان، وذلك نظرا لكون المؤلف رحمه الله قد صرح باسمه في ديباجة كتابه، فقال:

«بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه، يقول العبد المذنب الهارب إلى عفو مولاه صالح بن محمد اللمطي»

كما عزا الكتاب للمؤلِّف بعض من تعرض لذكر مؤلَّفاته / [21].

ثالثا: سبب تأليفه:

إن لكل تأليف دافعا وسببا، والمؤلفون في ذكر سبب التأليف ما بين مُظْهِر ومُضْمِر، وقد أظهر المؤلف في مقدمة كتابه سبب تأليفه القصيدة وتعليقه عليها فقال:

«وقد كان الأَولى بي الإحجام عن الإقدام للخوض في هذا المرام.... لكنني فعلته امتثالا لمن يحق علي التلبية لدعواه، والمسارعة لما رغب فيه ونواه..... سيدي أحمد بن سيدي محمد بن ناصر....، وقد كان حقق الله مكانة التهاني هو السبب في إنشاء القصيدة....، مع أني كنت قاصرا عن مثل ذلك، فرغب نفعنا الله ببركاته في تبيين المراد فيها بتعليق عليها، فأجبت إلى ذلك من أجل ما ذكرته».

ويقول أيضا: «وقد كنت أول مرة أنشأتها في زمن قصير، إذ كان السيد المذكور لما نزل ببلدنا سجلماسة قاصدا بيت الله الحرام، وقبر نبينا عليه الصلاة والسلام، سنة إحدى وعشرين ومائة وألف، رغب في قصيدة منظومة في إفراد ابن عامر فلم يجدها، وليته وجدها، فكان يسأل نظمها ممن يظن به ذلك، وكنت أنا لم أَطمح هنالك، فأمرت بها فلم أستعص عنها رجاء الدخول في حزب أولئك، فشرعت في نظمها».

المبحث الثاني: منهج المؤلف في كتابه:

إن معرفة منهج المؤلف في الكتاب مما يعين القارئ على فهم موضوعه وفحواه، ويجعله يدرك بشكل أدق مغزاه ومحتواه، وإن أقوم سبيل لبلوغ هذا المرمى استيعاب قول المؤلف حِيالَ التَّعريف بمنهجه، لأنه أعلم الناس بحَبْكَتِهِ وصنْعتِهِ، وقد بين المؤلف/ منهجه بشكل عام في مواطن عدة من الكتاب فقال:

1 – «مقتصرا فيه على ما يظهر به المراد، أعريته عن التوجيهات والتعليلات لكثرة ذلك في المصنفات، غير زائد على ما تَبِينُ به مآخذه في القراءات، سائلا من الله سبحانه التوفيق إلى السداد، والهدى والرشاد».

وقد التزم/ بمنهجه، ووفَّى بما أوجب على نفسه، ويشهد لذلك مثلا قوله عند حديثه عن الاستعاذة: «وللكلام عليها محل أوسع من هذا، والله الموفق».

وقوله عند الحديث عن مقدار المد بعد بيان مذهب ابن عامر فيه: «واختلف أهل التحديد بالتقدير فلينظر ذلك في المطولات».

2- وبقول مبينا منهجه أيضا:

طريقةَ الحرْزِ معَ التَّيْسير

الْفائقَيْنِ الكُتْبَ في التَّحْريرِ

وقد انضبط/ بالطريقين في كتابه، فلم يَعْدُ التيسير لشيء إلا لزيادات الحرز عليه، مع التنبيه في موضع الزيادة على أن ما ذكره هو من زيادات الحرز على التيسير.

3- ويقول أيضا في موضع آخر:

«وقوله: نظما مرتبا، المراد بالترتيب: الترتيب في التراجم لا بين كلمات السور، والداعي إلى ذلك ضيق النظم، وطلبا للاختصار في بعض الأماكن حيث ينفرد راو بحروف متفرقة فقد يذكرها مجموعة اختصارا، ثم يأتي بعد ذلك بالمتفق عليه، والله تعالى أعلم».

وهذا النَّهج منه/ واضح بَيِّنٌ في الكتاب، فإنه راعى الترتيب في عرضه لسور القرآن، وهو الذي أشار إليه بقوله: «الترتيب في التراجم»، ولم يراع الترتيب في الكلمات المختلف فيها داخل السورة الواحدة، ومما يدل عليه على سبيل المثال: ذكره للخلاف في كلمة ﴿فَنُجِّيَ﴾ التي في آخر سورة يوسف، قبل ذكره للخلاف في كلمة ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ وهما في أول السورة، وكذلك تصريحه بصنيعه هذا في غير ما موضع، كما في آخر سورة الرعد حيث يقول: «**تنبيه**: تركت الترتيب في كلمات الخلاف لضيق النظم على حسب ما يسر الله تعالى، وله الحمد، والأمر معه واضح إن شاء الله، والله الموفِّق».

ومن الأمثلة الصريحة عليه كذلك، والتي تبين عدم مراعاته الترتيب في ذكر الخلاف بين كلمات السورة الواحدة، وتبين أيضا جمعه للحروف المتفرقة التي قد ينفرد بها راو من رواة ابن عامر في موضع واحد، كما سبقت الإشارة إليه حين قال: «وطلبا للاختصار في بعض الأماكن حيث ينفرد راوٍ بحروف متفرقة فقد يذكرها مجموعة اختصارا، ثم يأتي بعد ذلك بالمتفق عليه» قوله في سورة الإسراء: «**تنبيه**: قدم ﴿وَنَأَىٰ﴾ على ما بعده وهو مقدم عليه تلاوة اختصارا؛ لأنه ذكره في سياق ما لابن ذكوان، فلا يحتاج لإعادته».

وكذلك فعله في سورة الحجر حيث جمع عددا من الحروف المتفرقة لابن عامر في موضع واحد فقال: «وقرأ ابن ذكوان: ﴿وَعُيُونٍ﴾ و﴿ٱلْعُيُونِ﴾ بكسر العين حيث وقع، وقرأ ابن ذكوان: ﴿شُيُوخًا﴾ في غافر بكسر الشين، و ﴿جُيُوبِهِنَّ﴾ بكسر الجيم في النور».

4- ويقول في موضع آخر:

«وأشار بقوله: **معتمدا في الوقف** إلى آخر البيت، إلى أنه كل ما لم يذكره فهو اتفاق من ابن عامر على قراءة قالون، فيكون النظم محتاجا إلى معرفة قراءته وحفظها».

ولذا نجده/ يعرض عن ذكر كل ما جرى فيه الاتفاق بين ابن عامر وقالون، وهو الأمر الذي يُسْتَشَفُّ تلميحاً من فعله، ونجده تصريحاً من مثل قوله: «إنما لم يذكر الاستعاذة قبل البسملة لعدم الاحتياج إليها لموافقة ابن عامر فيها لقالون» وكذلك قوله: «أحكام النون الساكنة والتنوين إجماعية عند ابن عامر وقالون» وقوله: «الراءات واللامات والوقف اتفاقيات».

5- ويقول أيضا:

«وقوله: **وربما تركت قيد الحرف** إلخ، أي: أنه إذا كان الأمر في الكلمة القرآنية ذات الخلاف يظهر وجهها بذكره بدون ترجمة عنها فإنه لا يحتاج إلى الترجمة عنه اختصارا، والكلمة ذات القراءتين فقط عند السبعة قد يكتفي بمجرد ذكرها اعتمادا على أن المذكورة له من المخالفين لقالون فيها».

وهذه المسألة يوضحها استغناؤه في كثير من المواضع باللفظ عن القيد، خاصة في النظم، ليزيد هذا اللفظ المطلق بيانا وتقييدا في الشرح، وهذا ما عناه بقوله: «إذا كان الأمر في الكلمة القرآنية ذات الخلاف يظهر وجهها بذكره بدون ترجمة عنها فإنه لا يحتاج إلى الترجمة عنه اختصارا».

ومن أمثلة هذه المسألة قوله في النظم في سورة يوسف عند حديثه عن كلمة ﴿فَنُجِّيَ﴾:

نُجِّـــيَ للشـــام، ونلعـــبْ نَرْتَـــعِ
كالبِصْرِ حيث المخْلِصين اكْسِرْ تَعِ

ثم قوله بعد في الشرح: «وقرأ ابن عامر: ﴿فَنُجِّيَ﴾ في آخر السورة بنون واحدة وتشديد الجيم وفتح الياء، واكتفى عن هذه القيود باللفظ».

وقوله كذلك في أول سورة الإسراء:

واقـــرأ لشـــامٍ لِيَسُـــوءَ، واضْـــمُمِ
يـــاءَ يُلَقَّـــاهُ وشـــدِّدْ تعْلَـــمِ

وفي الشرح: «أي: قرأ ابن عامر ﴿لِيَسُۥٓـُٔواْ وُجُوهَكُمۡ﴾ [الإسراء: 7] بالياء ونصب الهمزة على التوحيد، واستغنى بما نطق به عن القيد».

6- ويقول أيضا:

«وربما أذكر في هذا التعليق بعض ما لم يشتمل عليه النظم تتميما للفائدة وتبرعا».

ويدخل في جملة هذه المسألة ما يتخلَّل شرحه رَحِمَهُ ٱللَّهُ للأبيات من فوائد وتنبيهات وتتميمات، يصرح بذكرها فيقول: فائدة، أو تتميم، أو تنبيه، يوردها لبيان حكم جديد، أو لإيراد حكم يندرج تحت نفس قاعدة الباب أو مما يلحق بها، أو للتنبيه عن أمر خاف مبهم هو مظِنَّةٌ لِلَّبْسِ والْغُمُوض، أو لبيان ما عليه العمل وبه القراءة في بعض كلمات الخلاف، وما هو المختار من ذلك.

7- جاءت القصيدة المباركة مؤلفة من 270 بيتاً، نظمها المؤلِّف/ من بحر الرجز، وقد استعمله تاما فجاء متضمنا لتفعيلات ثلاث، وصار الوزن فيه (مستفعلن) ثلاث مرات في كل شطرٍ.

مستفعلن مستفعلن مستفعلن

مستفعلن مستفعلن مستفعلن

8- اتبع/ النهج الذي سار عليه الأئمة في ترتيب الأبواب، ولم يخالف أصله في ذلك، أعني التيسير والشاطبية، حيث ذكر بعد المقدمة التي تطرق فيها لمضمون الكتاب وسبب تأليفه باب البسملة، ثم سورة أم القرآن، ثم باب الهمزتين في كلمة وفي كلمتين، ثم وقف هشام على الهمزة المتطرفة، ثم باب الإدغام: إذ، وقد، وتاء التأنيث، وهل وبل، وحروف قربت مخارجها، ثم باب الإمالة، ثم ياءات الإضافة والزوائد، ثم فرش الحروف، من سورة البقرة إلى آخر القرآن، وجمع بعض الأبواب التي فرقت في الأصل في باب واحد، كباب الهمزتين في كلمة وفي كلمتين، وياءات الإضافة والزوائد، وكلٌّ منها باب مستقل، والعلة في ذلك واضحة.

9- انتحى/ منحى النَّحو والإعراب في شرح الأبيات، حيث يورد البيت ثم يشرع بعد ذلك غالبا في بيان نحوه وإعرابه، ما يجعل القارئ يتوصل مُسبقاً لمعناه ومراده، ومن الأمثلة على ذلك قوله: « **(إذ)** مفعول **(أدغموا)**، و**(لهشام)** و **(في أحرف)** يتعلقان به، و **(جدت)** مضاف إلى **(أحرف)**، **(وفي الصفير)** معطوف على **(جدت)** » وهكذا.

وأحيانا يتعرض إلى إعرابات أخرى محتملة في البيت كمثل قوله في وقف هشام على الهمزة المتطرفة بعد تعرضه لإعراب أبيات الباب: «ويحتمل الكلام وجوها من الإعراب غير هذه».

ليجوز بعد ذلك لبيان مذهب القارئ في الكلمة وقاعدته في المسألة والباب، والمستثنى له منها إن وجد، وهذا في الأصول.

أما في الفرش فإنه غالبا ما يكتفي ببيان قراءة ابن عامر في الكلمة الفرشية التي خالف فيها قالون، واختياره فيها، ودلالة النظم عليها، والْمُحْتَرَزات له منها، وأحيانا يُعَرِّف قبل ذلك بالحكم المقروء به في الكلمة لابن عامر إن احتاج الأمر لذلك في اختصار غير مُخِل، كمثل قوله في سورة البقرة: «الإشمام اللفظ على الفاء بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازا لا شيوعا، جزء الضمة مقدم أقل، يليه جزء الكسرة الأكثر، ومن ثم تمحضت الياء». ولا يتعرض لإعراب الأبيات إلا فيما نذر.

10- يذكر دائماً عبارة: « وجهين العمل بهما» أو « وجهين بهما الأخذ» في كل كلمة قرأ فيها أحد رواة ابن عامر بالخلف، ومن أمثلته قوله: «وقرأ هشام: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ﴾ [الحشر: 7] بالتاء والياء وجهين جرى له الأخذ بهما».

11- يورد أحيانا عبارة التيسير والشاطبية بنصها، كما في قوله: «وقرأ ابن عامر في سورة الجن بفتح الهمزة من ﴿وَأَنَّهُۥ﴾ ﴿وَأَنَا﴾ ﴿وَأَنَّهُمْ﴾ من لدن قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ﴾ في ابتداء كل آية، وهذه عبارة التيسير، وعبارة الحرز:

.....

مع الواو فافتح إن.....

والمعنى واحد، وجمعت بين العبارتين تبركا بهما، إحداهما في المتن والأخرى في الشرح».

وهذا المزج والجمع بين عبارة التيسير والشاطبية ظاهر بَيِّنٌ من فعله، فمثلا في كلمة ﴿يَبْغُونَ﴾ بسورة المائدة، وافق ترجمة الداني في التيسير حين قال: (ابن عامر: ﴿يَبْغُونَ﴾ بالتاء) في النظم فقال:

«نُكْراً فقلْ بالنَّصْبِ عنْ هشام

تبغون بالتاء عن الإمام»

أما ترجمة الشاطبي حين يقول:

وحمزة وليحكم بكسر ونصبه

يحركه يبغون خاطب كملا[22]

فإنه أوردها في الشرح فقال: «وقرأ ابن عامر ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ بالخطاب، والله تعالى أعلم».

12- سار في عرضه للأشباه والنظائر في الكلمات الفرشية على نسق يخالف فيه التيسير والشاطبية، وأحيانا يخالف أحدهما ويوافق الآخر، فمثلا الخلاف فيما اجتمع فيه ساكنان في كلمتين، وكان الساكن الأول تنوينا نحو: ﴿فَتِيلًا ۝٤٩ ٱنظُرْ﴾، وكذلك الخلاف لابن ذكوان في: ﴿بِرَحْمَةٍ ٱدْخُلُوا۟﴾ و﴿خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ﴾ فالداني والشاطبي ذكرا حُكْم ذلك كله في سورة البقرة[23]، وهو أرجأه إلى سورة النساء فقال: « أي قرأ ابن ذكوان ﴿فَتِيلًا ۝٤٩ ٱنظُرْ﴾ وشبهه نحو: ﴿مُّبِينٍ ۝٨ ٱقْتُلُوا۟﴾ مما جاء بعد سكون التنوين ساكن بعده ضمة لازمة، وابتدئت الألف بالضم كالمثالين بكسر التنوين، و له في ﴿بِرَحْمَةٍ ٱدْخُلُوا۟﴾ و﴿خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ﴾ وجهان له بهما العمل».

وعلة تأخيره واضحة وهي عدم مخالفة ابن ذكوان لقالون فيما كان فيه الساكن الأول غير حرف تنوين، فناسب تأجيل ذكره إلى أول موضع ورد فيه الساكن الأول حرف تنوين.

ومثلا الخلاف في كلمة ﴿رُحَمَآءُ﴾ ذكره في سورة المائدة اتباعا للشاطبي، وخالف صنيع الداني الذي ذكر الخلاف في سورة الكهف[24]، وقد صرح/ بمتابعته هذه في مواطن منها ما قاله في سورة البقرة عند حديثه عن قوله تعالى ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟﴾:

«وسيأتي ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ﴾ حرفي الأنفال في سورته، وأخرتهما اتباعا للشاطبي / ، إجلالا للجلالة».

13- يعزو/ لبعض الأحكام والمسائل الآنفة الذكر، وذلك بأن يقول: وقد تقدم كذا في باب كذا أو سورة كذا. ومن أمثلته قوله في آخر سورة النور: «وقد تقدم فتح السين في سورة البقرة».

14- يعلل/ لبعض المسائل تعليلا تتضح معه علة ورودها على النحو المذكور وعلى نفس النسق والترتيب، كمثل قوله: «إنما ذكرت هذه الترجمة بعد تخفيف الهمز لاشتراكهما في قصد التخفيف».

المبحث الثالث : القيمة العلمية للكتاب:

إن كتاب العلامة صالح بن محمد اللمطي جاء متمماً لسلسلة حلقات مضيئات سبكها ونظم سِلْكَها علماء أفذاذ، وهبوا حياتهم للعناية بكتاب الله عز وجل، من خلال خدمتهم علم القراءات بكتب عرفت بكتب المفردات القرآنية، ويكفيهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ بهذا فضلا وشرفا.

لكن مما تفرد به كتابنا هذا عن باقي كتب المفردات القرآنية المؤلفة قبله في سالف الأعصار، وفي مختلف الديار والأمصار، هو وصْلُه الحبل مع قراءة المقرئ الجليل، التابعي الجزيل، أبي عمران عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي، وهي مزِيَّة ضنَّت بالتأليف فيها الأقلام، وقصَّرت في جمع أصولها وفرشها كتب الأعلام.

وقد اتبع المؤلف في مسعاه لتحقيق بغيته ومقصده منهجا متقنا محكما، حيث عمد أولا لنظم قراءة هذا الإمام في أُرجوزةٍ وجيزة سلسة ألَمَّت باختياره غاية الإلمام، تيسيرا على الطلبة، وتسهيلا على الحفظة، ولعلمه أن النظم أحرى من النثر بالقبول، كما هو صريح كلام الحصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قبله حين يقول:

رأيتُ الورى في دَرْسِ علمي تَزَهَّدُوا
فَقُلْتُ لَعَلَّ النَّظْمَ أحْظى مِنَ النَّثْرِ[25]

ثم التعليق عليها بشرح سِمَتُه البيان والإيضاح، والكشف والإفصاح، مائلاً فيه إلى الإيجاز والاختصار، متجنبًا التطويل والإكثار.

وإن مما ميز الكتاب، وجعله يحظى بالصواب، اقتصار المؤلف فيه على طريق الشاطبية والتيسير، الفائقين الكتب في الإتقان والتحرير، إذ هما عند الجميع محلُّ اتفاق، وعليهما الْمُعَوَّل وبهما القراءة في جميع الآفاق، فكأن لسان حال العلامة اللمطي يقول: أيها الطالب إن رغبت في معرفة قراءة ابن عامر فدونَكَ كتابي هذا ففيه الغنية وبه الكفاية.

عِلاوة على ذلك فإن المؤلِّف يُعَدُّ من علماء القراءات الضابطين المتقنين، والمشايخ المتفننين، وقد اعتنى بهذا العلم أتم اعتناء، وألف فيه كتبًا غاية في البراعة والإنشاء، وقصر نفسه دهرا على التعليم والإقراء، فكان أن تنافس طلبة العلم في التتلمذ عليه، وشد الرحال إليه، لأجل ذلك كان من الأهمية

بمكان الاعتناء بتصنيفه، والأخذ بنظمه وشرحه وتنقيحه؛ لأنه بقضايا هذا الفن خبير، وبالتقريب له والتأليف فيه حَرِيٌّ وجدير.

۞۞۞

الهوامش

(1) القصيدة المالكية: لابن مالك (51).
(2) المنظومة الميمية: لحافظ الحكمي (ص: 17).
(3) المنظومة الميمية: لحافظ الحكمي (ص: 17).
(4) انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (5/ 23).
(5) المصدر السابق (3/ 192).
(6) انظر: المعسول للمختار السوسي (17/ 231) وقراءة الإمام نافع عند المغاربة لعبد الهادي حميتو (5/ 67).
(7) طبقات الحضيكي (2/ 146).
(8) انظر: الضوء المستنير لمولاي التهامي غيتادي، (ص: 14).
(9) انظر: فهرس الفهارس والأثبات، لعبد الحي الكتاني (1/ 462).
(10) انظر: الغصن الداني لمحمد باي بلعالم (ص: 25).
(11) انظر: الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام للمراكشي (2/ 383).
(12) انظر: الغصن الداني لمحمد باي بلعالم (ص:71،3).
(13) انظر: المعسول لمحمد المختار السوسي (17/ 231)، فهرس الفهارس للكتاني (1/ 351).
(14) يقول الدكتور عبد الهادي حميتو: (ولعله أول من أدخل القراءات الأربع عشرة إلى المغرب) انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة (5/ 66).
(15) قراءة الإمام نافع عند المغاربة لعبد الهادي حميتو (4/ 398).
(16) عرف الند لأبي العباس الهلالي (ص: 129،128).
(17) طبقات الحضيكي (2/ 146،145).
(18) الغصن الداني (ص: 30).
(19) دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمكروت، لمحمد المنوني (ص: 212).
(20) المصدر السابق،
(21) انظر: دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمكروت للمنوني (ص: 90).
(22) حرز الأماني: (ص: 49).
(23) انظر: التيسير (236)، وحرز الأماني (40).
(24) حرز الأماني (49)، التيسير (352).
(25) القصيدة الحصرية: (ص: 90).

من أخبار المركز

- أنشطة المركز
- مرتقب النشر بالمركز

تقرير علمي عن المؤتمر العالمي الأول للقراءات القرآنية في العالم الإسلامي: أوضاع ومقاصد

د. الطيب شطاب
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي

شهد قصر المؤتمرات بمدينة مراكش مؤتمرا علميا قرائيا عالميا أشرف على تنظيمه مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة، التابع للرابطة المحمدية للعلماء بالمملكة المغربية. بتاريخ: 26-27-28- جمادى الآخرة 1434هـ الموافق: 07-08-09- ماي 2013م. اختير له علَم يخلد ذكراه، ويحيط بأهدافه ومغزاه: «**القراءات القرآنية في العالم الإسلامي: أوضاع ومقاصد**». أعربت عنه البحوث العلمية التي شارك بها ثلة من العلماء والباحثين من مختلف بلدان العالم الإسلامي؛ بحوث لِبعضها بتلكم البلدان نسب وتعلق، ساعدت على إغناء محاور المؤتمر وإفادته، وتبادل الخبرات والسنن المعهودة في أهلها.

انتظمت البحوث المعروضة في أربع جلسات صنفت موضوعاتها في محاور ثلاثة:

المحور الأول: القراءات: تاريخ وأعلام
المحور الثاني: القراءات: رواية ودراية
المحور الثالث: المكتبة القرائية

تقدمت هذه الجلسات:

✦ **جلسة افتتاحية**: افتتحت أعمالها بتلاوة آيات من كلام الله عز وجل. لِتُلقى بعد ذلك كلمة الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء الدكتور أحمد عبادي؛ ألقاها باسمه يوسف شهاب (باحث بالمركز) رحَّب فيها بالمشاركين وكل الحاضرين، منوها بأهمية موضوع المؤتمر في الساحة العلمية والفكرية، وحاجة الأمة الإسلامية إليه؛ لما ينتج عن مدارسته من مثاقفة واسعة تؤهل الباحثين إلى إبراز عالمية كتاب الله عز وجل في عدة مجالات، وبخاصة مجال الضبط والقراءة.

ليقدم بعد ذلك فضيلة الدكتور محمد جميل مبارك رئيس المجلس العلمي بأكادير، وأحد مشايخ الإقراء المعتبرين بالمغرب مقدمة عن أهمية هذا المؤتمر الذي يثير قضايا قلما تعطاها العناية في المحافل العلمية في هذا الزمان؛ لأن علم القراءات - الذي هو موضوع المؤتمر - جدير بمدارسة مسائله ومناقشة إشكالاته..

وأعطيت الكلمة للشيخ الطاهر التجكاني (رئيس المجلس العلمي الأوربي) الذي عبر بدوره عن هذه الأهمية، حيث تحدث عن حاجة المسلمين في أوربا إلى معلمين مؤهلين يتولون تدريس القرآن وقراءاته للأقليات المسلمة، بخطط وأساليب تقرب مسالكه وتوضح غامضه، كيف لا، والقرآن الكريم هو الملاذ لهؤلاء المسلمين في المجتمع الغربي يحسسهم بانتمائهم ويجعلهم أعزاء في مكانة عالية.

إثر ذلك تقدم الأستاذ عبد الله أكيك بكلمة باسم اللجنة التنظيمية للمؤتمر، أعرب فيها عن أهداف المؤتمر التي سعى المركز إلى تحقيقها ضمن أهداف المركز التي ينشدها بتنظيم أنشطته العلمية، مشيرا لظروف تنظيمه، ملمعا إلى قضاياه الكبرى، شاكرا كل من أسهم في إقامته؛ مشاركة وحضورا وتنظيما. ثم عُرض من بعد ذلك شريط تعريفي بالمركز؛ تأسيسا وأهدافا وأنشطة وإصدارات، أسهم في الإعلام بالمركز والاطلاع على مشاريعه العلمية النافعة.

أتيحت الفرصة عقبه للضيوف الوافدين المشاركين في أعمال المؤتمر، ليعبروا بكلمات مرسلة عن شعورهم الأوَّلي تجاه هذا الملتقى العلمي، كلهم أجمعوا على عظيم شأنها وأهمية ثمارها؛ لأنها بحق تعالج أشرف موضوع وأجله؛ لارتباطه بأعظم مكتوب، وأسمى منطوق، هو القرآن الكريم.

أعقب ذلك **محاضرة افتتاحية لفضيلة الشيخ العلامة مولاي مصطفى البيحياوي**، قدم لها الدكتور عبد الرحيم نبولسي (رئيس مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة) وقد عرف بالشيخ المحاضر وجلالة قدره في العلم. وقد ألقى الشيخ محاضرة نالت إعجاب الحاضرين؛ لتعبيرها عن الموسوعة العلمية التي تميز بها الشيخ حفظه الله، وقد ذكَّر في محاضرته بالدور التاريخي لأهل مراكش في علم القراءات وبعض الأعلام النابغين فيه، كانت لهم آثار جليلة في الخالفين بعدهم، مِن حِضنها برز تنظيم هذا المؤتمر. ثم وقف الشيخ عند اشتقاق كلمة «المؤتمر» ودلالتها في العربية والقرآن، ليخلص من ذلك إلى أن المؤتمر – كعلَم على تجمع علمي – وسيلة عظيمة لبناء العلم وإقامته، وتجاذب المذاكرات والآراء فيه. تاليا حديثه بالكلام عن التلاوة والقراءة بما هما مقدمات لعلم القراءات وموضوعاته..

وفيما يلي موجز القول عن الجلسات العلمية الأربع:

✦ **الجلسة الأولى**:

انعقدت هذه الجلسة برئاسة الدكتور أحمد عمالك (كلية الآداب – مراكش) واندرجت بحوثها في محور **القراءات: تاريخ وأعلام،**

راصدة السمات البارزة لعلم القراءات في أقطار من العالم الإسلامي عبر التاريخ، وكيف تم استقبالها له ونموه فيها وازدهاره، وذلك في عروض خمسة:

1- تاريخ علم القراءات ومؤسساته في تركيا.

قدم فيه الدكتور مصطفى أقدمير (جامعة مرمرة - كلية الإلهيات. قسم القراءات) الأنشطة الأولى لعلم القراءات عند العثمانيين، وقدوم ابن الجزري إلى الأناضول، بسبب تسلمه رسالة دعوة من حاكم الدولة العثمانية الذي هيأ له الشروط المناسبة لتدريس علم القراءات لكثير من الطلبة هناك، وفي تلك الفترة ألف ابن الجزري بعض كتبه المشهورة كالنشر والطيبة، أثمرت فيما بعد رسوخ أبناء البلد في هذا العلم.

كان المكان الذي يتم فيه تعليم القرآن والقراءات يسمى (دارالقرَّاء) وفيه تُدرس بعض العلوم المختلفة كذلك. وقد عزز الباحث وجود هذا العلم في تركيا عبر التاريخ بحديثه عن: القراء الذين يعود لهم فضل انتشار علم القراءات في الأناضول. ومناهج تعليمه وتدريسه، وكان السائد منها هو ما أسماه: «منهج الفترة الكلاسيكية» الذي تفرعت عنه طرق ومسالك منها:

- طريق استانبول: التي تتأسس على مسلكين:

أ- مسلك الائتلاف. ب- المسلك الصوفي.

- وطريق مصر، هي بدورها تنبني على مسلكين: أ- مسلك المتقن. ب- مسلك عطاء الله أفندي. ولكل طريق مميزات تظهر في الترجيحات عند محال الخلاف.

ختم العرض بحال هذا العلم في هذا العصر الذي شهد فيه تراجعا نتج عن عوامل، أهمها: أ- الضعف الحاصل في تعليم وتعلم اللغة العربية، وذلك ما أدى إلى إهمال العناية بالنصوص القديمة. ب- الطريق المتبعة في تدريس علم القراءات وتأليفه، حيث أهملت الطرق القديمة التي تعتبر أساسه ومرتكزه.

2- ثم تناول الدكتور مهدي دهيم بالبحث والدراسة «**جهود علماء الجزائر في القراءات القرآنية: منطقة زواوة أنموذجا**» فأوضح عناية أهل الجزائر بالقرآن الكريم وقراءاته، منذ أن حل الإسلام بهذا القطر، وكان للمسجد في ذلك والمدارس القرآنية، والزوايا والمعاهد العلمية، والأقسام العلمية بالجامعات، دور بارز في تعليم القرآن وقراءاته، فضلا عن دور الإعلام في العصر الحديث بكل وسائله.

وكنموذج على ذلك اختار الباحث منطقة زواوة الواقعة بين مدينة بجاية ودلَّس، فأبرز عنايتها بهذا العلم والجهود التي تبذلها في سبيله؛ من خلال ظهور الزوايا القائمة على أمره، والمدارس القرآنية التي تخرج منها

مشيخة من الأفاضل القرأة، أولئك الذين ورَّثوا علم القراءات لمن بعدهم بفضل تعليمهم ومؤلفاتهم الجليلة في هذا الشأن؛ مثل: قصيدة في القراءات السبع ليحيى بن عبدالمعطي الزواوي، وغيرها.

3- وفي هذا السياق، وإبرازا لجهود علماء الجزائر في هذا العلم، عني الباحث حسين وعليلي بعرض: «**العشر النافعية وامتداداتها في الجزائر**» مختارا نموذجا لمشيخة تلكم الطرق، صاحب مدرسة جزائرية فيها؛ هو الشيخ محمد بن أبي القاسم البوجليلي (ت1314هـ) أشهر من عرف بإقراء العشر النافعية، وقد استعرض الباحث نبذا من حياة الشيخ وسيرته العلمية والشيوخ الذين أخذ عنهم وبعضا من تلامذته، وآثاره العلمية التي من أهمها كتابه المشهور: «التبصرة في قراءة العشرة» مقدما سنده في الطرق النافعية هذه، وامتداده فيمن بعده..

4- واعتنى الشيخ الحسن بن ماديك (مدير معهد دراسات المصاحف والقراءات في موريطانيا) بموضوع: «**دخول المقارئ إلى قطر شنقيط: عوامل الاستقرارا. أولويات مشيخة الإقراء**» مذكرا في بداية عرضه بنشأة المحضرة في بلاد شنقيط، وريادتها في العلم والمعرفة، وتفوقها في الحفظ والإتقان اللذين هما مدار علوم القرآن، منتقدا نظرية ابن خلدون التي اعتبرت أن التعليم إنما يزدهر في المدن تبعا للصناعة. ليتحدث إثر ذلك عن علم القراءات في المحضرة الشنقيطية، حيث يحصل الطالب هذا العلم بمراحل تناسب سنه ومستواه، كما هو الأمر في كثير من بلدان الغرب الإسلامي عبر التاريخ. ثم حاول الباحث تقويم أداء المحضرة مع علم القراءات، ولاحظ أن هذا العلم عاش اضطرابا مبكرا متسما بكثرة الأخطاء في هذا القطر، مسهبا القول في طرق ابن نفيس التي جمعت بين النص والأداء، وطريق ابن نفيس هذه منها تلقى الشناقطة القرآن بأسانيد عبد الرحمن بن القاضي.

ومما يلفت الانتباه في هذا البحث التقرير الذي قدمه الشيخ عن المصحف الموريتاني، حيث دعا إلى النظر النقدي فيه من وجهة قرائية دقيقة، ذلك أن المسؤولين عن نسخ هذه المصاحف يدلسون على العوام بعدم تبيان طريق المصحف بالتحديد، علما أن للأزرق - مثلا - عدة طرق، وهكذا سرد الباحث مجموعة من المواضع التي خالف فيها المصحف الموريتاني طرق الأزرق المعروفة.

ختم العرض بواقع علم القراءات في بلاد شنقيط في العصر الراهن الذي يتسم بالانتكاس لعوامل عدة، يستدعي الأمر لإحيائه مجهودات من طرف المتخصصين..

5- واهتم الدكتور حسن الورياغلي بإبراز جهود علماء الغرب الإسلامي في هذا العلم في مداخلة بعنوان «**جهود علماء الغرب الإسلامي المجاورين بمكة المكرمة في خدمة القراءات**

القرآنية» تحدث فيها عن دور هؤلاء العلماء في عدة مجالات علمية، كان من أبرزها: علم القراءات، وقد خدموه في قطرهم تأليفا وتدريسا، كما جاور بعضهم بيت الله الحرام، فتصدى لتدريس القرآن وقراءاته في مكة المكرمة حتى ذاع في ذلك صيتهم واشتهر.

6- وفي المغرب الأقصى برز شيوخ أجلاء في علم القراءات منهم: الشيخ إبراهيم الماسي، الذي عرض الدكتور حسن حميتو بعضا من جهوده في هذا الشأن في بحث بعنوان: «**الشيخ المقرئ العشري: إبراهيم ابن القاضي الماسي السوسي، شيخ القراءات بمدرسة أيت أورير «بمسفيوة» وأثر مدرسته في إحياء القراءات العشر بحوز مراكش، وإشعاعها بالجنوب المغربي**» قدم الباحث فيه ترجمة للشيخ المتضمنة حديثا عن أسرته وبداياته، والرجال الذين أخذ عنهم العلم، مشيرا إلى أسانيده في القراءة، وبعضا من مناقبه، وحاصل ذلك كما قال الشيخ المختار السوسي عنه أنه الأستاذ الكبير الطائر الصيت الذي طال عمره في تعليم القراءات السبع في سوس، إلى أن حط رحله في مدرسة أيت أورير بمسفيوة، حيث أمضى بقية عمره، وهو آخر الحمزيين الكبار المتقنين للفن.

وفيما يتعلق بتصدره للإقراء بمدرسة أخليج نص الباحث على أن الشيخ مارس التدريس والإقراء مدة طويلة بسوس، قبل أن يتحول عنها إلى هذه المدرسة قرب مراكش المعروفة بمدرسة «أخليج»، التي تولى فيها تدريس القراءات بفضل أبي شعيب الدكالي، و فيها تخرج علماء على يديه أسهموا في الإشعاع العلمي، وخاصة في علم القراءات. وعن وفاة الشيخ الماسي ذكر أنه وافته المنية بالمدرسة بعد سنة 1360هـ.

7- ونظرا لما يثار من النقاش حول الأسانيد المغربية، تفضل الدكتور عبد الله البخاري (كلية الآداب. أكادير) بمداخلة تحت عنوان: «**اتصال الإسناد عند القراء بالمغرب بين الانقطاع والإحياء**» وفيه تطرق إلى ضعف الأداء عند المغاربة منذ قرون، كما نبهت على ذلك نصوص وردت عن الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي وابن القاضي. منبها إلى ما نتج عن إضاعة المغاربة توثيق مشايخهم، وهو اتهامهم بانقطاع أسانيدهم في القراءة. كما تطرق الشيخ إلى بعض الجهود التي بذلت لإحياء الإسناد في المغرب، فضلا عن الأداء، وأن ذلك تم من طريقين:

أ- طريق الرحلة إلى المشرق وطلب القراءة والإسناد عند المشايخ المعتبرين، كما فعل الدكتور عبد الرحيم نبولسي، والدكتور جميل مبارك، وغيرهما.

ب- طريق البحث والتنقيب عن الشيوخ والتلاميذ طلبا لاتصال الأسانيد، كما فعل جماعة من الفضلاء؛ مثل الدكتور عبد الهادي حميتو، والدكتور محمد عطفاي وغيرهما.

وذلك ما أثار النقاش - في نهاية الجلسة - حول هذه الأسانيد المغربية في القراءات، وبخاصة في العشر النافعية التي حكمت عليها بعض الهيئات العلمية القرائية بالشذوذ من غير دليل معتبر.

8- ومن عروض المؤتمر المقررة في هذه الجلسة، ولم يكتب لها الإلقاء لتعذر حضور الباحث، بحث بعنوان «**المدرسة الموصلية ومنهجها في إقراء القرآن الكريم وقراءاته**». وقد عني فيه الباحث الدكتور صلاح ساير فرحان العبيدي(جامعة تكريت - العراق) بإبراز دور العراق في هذا العلم، ممثلا في مدينة الموصل الواقعة في الشمال الغربي منه، وقد اهتمت مدرستها بالقرآن الكريم وقراءاته منذ الفتح الإسلامي إلى يومنا هذا، وهي لا تختلف كثيرا من حيث المنهج عن غيرها من بلدان الإسلام، سواء من حيث المصادر المعتمدة في الإقراء، أو طرق التحمل والأداء، أو الشروط المعتبرة في الإجازة، إلا ما يستقل به بعض الشيوخ عن بعض في طرقهم التعليمية.

وهكذا تطرق الباحث لبيان جهود هذه المدرسة ومنهجها في القراءات، مرتبا إياها الترتيب المعهود لديها في التحمل والأداء؛ بدءا من إقراء القرآن الكريم على رواية حفص عن عاصم. ثم منهجها في إقراء القراءات السبع المتواترة. ثم القراءات العشر المتواترة، ويشترط في أخذها عن المشايخ إتقان العشر الصغرى من طريقي الشاطبية والدرة.

وقد نبه الباحث إلى بعض المآخذ على إجازات القراءات الموصلية؛ كإيراد الشيخ المجيز رواية خرافية لا تنبني على سند. خاتما عرضه بتوصيات وخلاصة لبحثه.

✦ **الجلسة الثانية:**

وفي الجلسة الثانية التي ترأسها الدكتور محمد جميل مبارك (كلية الشريعة - أكادير) قدمت سبعة عروض تندرج ضمن المحور الثاني للمؤتمر، وهو: **القراءات: رواية ودراية:**

1- استهل الدكتور محمد الحبيب العلاني. (مدير مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، جامعة الزيتونة. تونس) الموضوع الذي ألقاه تحت عنوان: «**مقاييس ابن مجاهد في اختيار القراء السبعة**» بسؤال عن مشروعية الحديث عن هذه المقاييس، مذكرا بتعريف العلماء لعلم القراءات، وما يلحظ فيه من خصائص ومميزات، ليردفه بالحديث عن وضع التأليف في عصر ابن مجاهد، منبها على وجود المؤلفين في علم القراءات في هذا العصر، إفرادا وجمعا؛ كأبي عبيد وابن جبير المكي وغيرهم. مذكرا بثقافة ابن مجاهد: حيث يعد رجل علم وثقافة واسعة، مهتما بعلم القراءات وما يتفرع عنه من علوم، هيأه لأن يتبوأ مكانة التأليف فيه، في عصر شهد اضطرابات سياسية وعقدية، اختار من رجال القراءات السبعةَ، مخضعا تصنيفه لمقاييس دقيقة.. وهي ضوابط إنما تؤخذ من كتاب السبعة، وقد قسم فيه ابن مجاهد القراء إلى أصناف، على تميزهم إتقانا

ومعرفة يخضع اختيارهم، فكانت مقاييس روائية وفنية، تفرعت عنها مقاييس القراءة الصحيحة المشتهرة.

ولتسبيع ابن مجاهد أثر فيمن بعده، يتمثل في التأليف الذي بلغ أوجَه، وشهد ازدهارا عليه الاعتماد فيما بعد..

2- وفي بحث بعنوان: «**مصطلحات علماء القراءة للقراءة المقبولة من خلال كتب القراءات في القرنين الرابع والخامس**» قدم الدكتور مساعد الطيار. (جامعة الملك سعود. السعودية) للحديث عنه، ببيان الداعي إلى اختيار هذين القرنين، مبرزا إياه في اعتماد الجمهرة من الدارسين عليهما، لوفور الإنتاج القرائي فيهما، ذاكرا مصادر دراسته الاصطلاحية، وما يمكن ملاحظته إجمالا في تناولها لعلم القراءات، سواء بالنسبة للقرأة، أو الاصطلاحات، أو شروط القراءة المقبولة. ليلج محاور العرض الملخصة في الآتي:

- ذكر المصطلحات المحصاة المتعلقة بالموضوع: وقد تم رسمها في جدول تمت الإحالة عليه.

- النتائج المستخلصة منها: بالمقارنة بين المصادر الواردة فيها، تبين اختلاف حجم الاستعمال من مصدر إلى آخر؛ قلة وكثرة. مثل مصطلح الإجماع، أو الاجتماع، والاشتهار، واتفاق القراء.. ومقابلات مصطلحات الدالة على القراءة الصحيحة؛ كالمتروك والشاذ..

- وقد نبه العارض على عظم مصطلح «التواتر» وأنه محتاج لمراجعة وبحث، لما له من الأثر البالغ في عدة فنون، وبخاصة علم القراءات..

- ختمت المداخلة بالتنبيه إلى أن هذه المصطلحات مفتقرة - كي يتم تبصرها وتحريرها - إلى دراسة مقارنة، يتم الرجوع إليها في فهم قضايا العلم..

3- أما الباحث: (محمد بن سعيد بكران الحضرمي - اليمن) فقد ألقى عرضا بعنوان: «**رحلات القراء إلى اليمن - ابن الجزري أنموذجا**». وقد ركز حديثه على ابن الجزري ورحلته إلى اليمن، وأثره في أهلها، وملابسات هذه الرحلة، ملخصا عرضه في النقط الآتية:

- اهتمام ابن الجزري بالرحلات: كما نص على ذلك بنفسه في كتابه «جامع المسانيد» وكيف كان اهتمامه بأسانيد القراءة، منقبا عنها في كل مكان..

- قدومه إلى اليمن: وكان ذلك بهدف التجارة، سنة 828هـ لكنه أثمر فوائد علمية جُلَّى على أهل اليمن، حيث عم فضله، ولقي من شيوخ البلد عدة وكاتبهم شعرا..

- إقراؤه باليمن: أقرأ أهل اليمن العشر الكبرى، ودرّس كتبه كالنشر والتحبير، والدرة، وغيرها فخلف بذلك في اليمن علما كثيرا.

- تلامذته من أهل اليمن: الذين بفضله اشتهروا بالقراءة، كالعبدري، والناشري، وغيرهما.

- سؤالات اليمنيين لابن الجزري: تدل على مدى تفاعلهم معه، وقد وجهوا له أسئلة في قضايا منها: الوقف بالسكون، كما حاورهم في مسائل.

- عناية اليمنيين بكتبه: كتبوا عن كتبه شروحا ومنظومات، وحواشي مفيدة منها: شرح الدرة للناشري..

4- ومن القضايا المثيرة في علم القراءات ما تناوله الدكتور سليمان العايد. (جامعة أم القرى. السعودية) تحت عنوان: «**موقف النحاة المعاصرين من القراءات. الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة نموذجا (مراجعة وتقويم)**» وقد ذكَّر في بداية عرضه ببيان الهدف منه، مبينا إياه في تفهم المنهج الصحيح لتناول قضية اشتد فيها المقال، وبيان أصل الخلل في دراستها، من خلال نصوص الشيخ عضيمة، ليورد بعض عبارات النحاة الطاعنين في بعض القراءات ونقد عضيمة لهم.. بانيا موضوعه على مجموعة من المباحث تنير الباحث في تناول هذه القضية، ومنها:

- ✓ اتهام النحاة بتخطئة القراء، ونماذج نص عليها عضيمة.
- ✓ أسباب طعن النحاة في القراءات والقراء من وجهة نظر عظيمة.
- ✓ مناقشة أفكار الشيخ.
- ✓ القراء نحاة، والنحاة قراء.
- ✓ مبادئ لمناقشة الموضوع: ذكر منها الدكتور سبعة عشر مَبْدءا منها: القراءة سنة متبعة - النحو قياس والقراءة رواية - القارئ ليس بمعصوم..
- ✓ مفاهيم: كمفهوم الاحتجاج، وأنواع القراءة..

ختم عرضه بنتائج وتوصيات منها: ضرورة المنهج في دراسة العلوم - ضرورة استحضار تلك المبادئ لتناول هذه القضية - من رد على النحاة كثيرا ما يقع في المزالق لبعده عن المنهج العلمي...

5- ثم تقدم الدكتور عبد الله سرحان (جامعة أم القرى السعودية.) بعرض موضوع له علاقة بسابقه، وفي سياقه يتم مناقشته، وهو: «**موقف العكبري من القراءات القرآنية في كتابه: إملاء ما من به الرحمن**».

6- وعنوان الكتاب محققا- كما نبه على ذلك الباحث - هو: «التبيان في إعراب القرآن».

تساءل الدكتور عبد الله: هل رد العكبري القراءات المتواترة؟ واستنبط الجواب من تتبع نصوص الكتاب - التي هي بحاجة في نظره إلى تصحيح علمي - ملخصا إياه في مسائل تحيل على منهج العكبري من كتابه، وهي:

- إيراد القراءات المنقولة عن الأئمة..
- اعتناء العكبري بتوجيه القراءات إعرابا ولغة وصرفا.
- نقد بعضها ونسبه للضعف، كما نقد توجيهات بعض النحاة لبعض القراءات.

- وفي كتابه يكثر من المسائل الصرفية ويطنب القول فيها..

- ثم خلص في خاتمة عرضه إلى: - أن العكبري علم من أعلام التوجيه - استقل بآراء لغوية وقرائية - وكانت له جرأة في رد بعض القراءات...

7- وفي موضوع: «**ملامح التجديد وامتداداته في توجيه القراءات عند أبي الفتح ابن جني**» تحدث الدكتور عبد الرحمن معاشي (جامعة الأمير عبد القادر. الجزائر) عن حلقة من حلقات التوجيه التي يمثلها ابن جني، وهي مرحلة علمية عاشت ازدهارا وتألقا، وقد تناول الباحث موضوعه في مباحث تدور حول ابن جني وكتابه المحتسب، أهم ما جاء فيه:

- الاحتجاج: تعريفه وأهميته.

- الاحتجاج والتوجيه عند ابن جني، مستطردا في الحديث عن أسباب تأليف المحتسب.

- منهج ابن جني في المحتسب: والمتحصل منه: - اهتمامه بالشاذ، وهو يعني به: ما قلت القراءة به بالنسبة للسبعة - تقديمه للقراءة على اللغة - اهتمامه بإيضاح المعنى..

- ملامح التجديد في التوجيه والاحتجاج عند ابن جني: - ابتداع مصطلح «وجوه وإيضاح» كما في عنوان الكتاب - عدم الاقتصار في الدراسة القرائية على المتواتر - تصحيح بعض القراءات الشاذة - تفضيل بعض القراءات الشاذة على المشهورة - الجمع بين قراءتين متباعدتي المعنى ..

- واقع التوجيه بعد ابن جني: بعد ابن جني اعتني بالتوجيه بصوره المختلفة، واستقصيت فيه الشواهد، وظهر التخصص بما يغني ويفيد أئمة القراءة والنحو.

- ختمت هذه المداخلة بخلاصات وتوصيات أهمها: - الاهتمام بالتوجيه والاحتجاج في الدوائر المعرفية في ظل النظام الجديد - الدعوة إلى تيسير علم التوجيه - إعادة ترتيب التراث العلمي ليسهل تناوله...

8- أما العرض السابع فتقدم به الأستاذ: محمد الإبراهيمي (معهد روسترس المتعدد التخصصات. الولايات المتحدة الأمريكية) وهو بعنوان:

Seven Readings; One Holy Book: The Quran and the Gratuitous attacks

اعتذر الباحث بأن كان موضوعه مفصلا باللغة الإنكليزية واختصره بالعربية، وهو يتناول موضوع شبهات المسيحيين حول علم القراءات، وهجوماتهم المجانية عليه، محاولين النيل من هذا الكتاب بمزاعم تنسب الاضطراب والتغيير لنقل القرآن، وهي مزاعم في الحقيقة لم تخضع لميزان العلم الدقيق، بل هي مجرد شبهات يطبعها التعصب والحسد على ما أوتيه المسلمون من حصانة كتابهم المقدس.

إن أكبر خطأ وقع فيه المسيحيون وهم يدرسون القرآن أنهم يقارنونه بسائر الوثائق المكتوبة، والحال أنه وحي من الله يختلف عن سائر النصوص. وقد أجاد العلماء في رد هذه الشبَه، بما يكشف وهم المنصرين وعنصريتهم بما لا يحتاج لمزيد بيان.

سرد الباحث مجموعة من النماذج التي استشهد بها هؤلاء الطاعنون في القرآن، مثل ما يتعلق برسم القرآن واختلاف رواياته، ومقارنة ذلك باللهجات السائدة في ذلك الوقت... مفندا مابنوا عليه أطاريحهم.

ثم ختم عرضه بنقل كلام بعض المستشرقين الموضوعيين، الذي أشاد بمنهج المسلمين الدقيق في التعامل مع النصوص، وخاصة علم الإسناد الذي لا مثيل له في أية حضارة من الحضارات. ليتساءل العارض مستنكرا: أليس حريا بهؤلاء المسيحيين أن يتناولوا الإنجيل بالدراسة النقدية كما فعلوا مع القرآن؟

✦ **الجلسة الثالثة:**

ترأس هذه الجلسة الدكتور عبد الله البخاري (كلية الآداب. أكادير) ودارات أعمالها حول **محور: القراءات: رواية ودراية.** مضفية نوعا من البيان على علم التحريرات، والآخر على طرق تعليم القرآن والقراءات في بعض الأقطار الإسلامية:

9- تصدر بحوث هذه الجلسة عرض للدكتور مقسم مختار (جامعة جيلالي ليابس. الجزائر) بعنوان: «**علم التحريرات بين الطريقة المشرقية والطريقة المغربية**» ممهدا محاور الموضوع بتعريف علم التحريرات، وهي تحريرات نشأت متصلة بنزول القرآن وتلاوته، لترتقي وتتطور في بداية القرن الخامس الهجري، لتشهد مرحلة التدوين مع الإمام ابن الجزري. ولكونها تحقق فوائد جليلة التي من أعظمها: منع التركيب والتلفيق في القراءات، اهتم علماء القراءات بها، واشتهرت فيها مصادر مثل الطيبة والشاطبية.

وفيما يتعلق بالمدرسة المغربية وعلم التحريرات، ميز الباحث فيها بين مرحلتين: مرحلة ما قبل دخول كتاب النشر إلى المغرب، والتي كان رائدها وصاحب مدرستها ابن القاضي. أما الفترة الأخرى فهي ما بعد دخول النشر إلى المغرب، ازدهرت على يد أبي العلاء إدريس بن محمد المدعو المنجرة. وهي فترة تزامنت مع رحلات المغاربة إلى المشرق. وقد خلص الباحث إلى أن أهل المغرب تميزوا في علم القراءات بالمزج بين الطريقة المغربية والشرقية، وفاء منهم بجهود السالفين القرأة.

10- وأثار الدكتور إيهاب فكري (مدرس القرآن والقراءات في المسجد النبوي الشريف) «**مشكلة الخلاف في تحريرات القراءات والحلول المقترحة**» مستهلا إياها بسرد تاريخي لهذا العلم، كما أبرز موضع الإشكال في التحريرات بين المتخصصين في هذا الشأن،

وهو الاختلاف بين القراء في الأخذ بالتحريرات؛ فمنهم من لم يقبلها ونفى إلزامها، وعلى رأسهم: عبد الفتاح القاضي الذي حمل على هذه التحريرات، واعتبرها مجرد اختيارات للمصنفين في علم القراءات، وهو كلام - في نظر الباحث - يحتاج إلى نقد مراجعة. ورأي آخر يذهب إلى وجو ب الأخذ بها وهو لغالبية القراء. وأرجع الباحث أسباب هذه المشكلة إلى اضطراب منهاج ومذاهب المحررين، وعدم الانتباه لجواز الاختيار. وفي سبيل حلها اقترح حلولا منها: التغافل في القراءة، باختيار ما أريد من التحريرات، أو الاطراح لها كما رأى ابن القاضي، أو الترجيح بينها.. ثم ختم العرض بالتنبيه على عدم الانتقاص من بعض الفضلاء المقرئين، رغم منا قشتهم وانتقادهم، سنة الاجتهاد وأدبه.

11- وغير بعيد عن موضوع التحريرات تناول الدكتور السالم الجكني (جامعة طيبة - السعودية) «**مسائل من التحريرات بين الدراية والرواية**» بروح نقدية منبئة عن دراية وإتقان، وهي خمس مسائل، رأى في المسألة الأولى أن نقل السكت ليعقوب في نحو (العالمين) ليس له ذكر في جل كتب القراءات، وهي قراءة لا توجد مسندة إلا لروح عن يعقوب. أما المسألة الثانية: وهي الإدغام الكبير ليعقوب فذهب فيه إلى أنه لا يصح إسنادا بل هو منقطع.. معتمدا في ذلك على دراسة من بعض المصادر المتخصصة. وفي المسألة الثالثة توقف عند قراءة (شركائي الذين) مستنتجا أن حذف الهمز في هذه الكلمة صحيح، وليس لمن أنكره حجة قوية. في حين توقف في المسألة الرابعة والخامسة : وهي تشديد التاء للبزي عن ابن كثير، من: (كنتم تمنون) (فظلتم تفكهون) وهي مما انفرد به أبو الفرج النجاد المقرئ. وهي غير موجودة إلا عند الداني، وهي غير مسندة عنه. كل هذا - خلص الباحث - يؤكد أن منهج التحريرات غير منضبط، الأمر الذي يجعل جانب الدراية في هذا العلم من الأهمية بمكان.

12- وعني الدكتور مصطفى سليمي (المركز التربوي الجهوي بآسفي) بـ«**الاختيارات والانفرادات الواردة في كتاب غاية النهاية: جمع ودراسة**» ويراد بالاختيار أن يعمد من هو أهل لذلك إلى القراءات فيختار ما هو الراجح عنده، ويجرد من ذلك طريقا في القراءة على حدة. أما الانفراد فهو ما انفرد به إمام أو راو من قواعد وأحكام قرائية من أول القرآن إلى آخره. وقد تحدث الباحث عن نشأتهما كمفهومين مورسا منذ عصر التنزيل إلى مرحلة التأصيل وظهور الاصطلاح، وقد ظهرت أعلام للاختيار منذ وقت مبكر، جمع الباحث منها في كتاب: «غاية النهاية» العدد الكثير، فوصلت الاختيارات المنسوبة فيه إلى ثمان وثلاثين علما قيل إن لهم اختيارا، أما الانفرادات المعزوة فيه فهي بدورها متعددة، قسمها الباحث على هذا النسق: ما نسب لغير

نافع حسب الرواة عنهم. وما نسب لورش عن نافع. وما نسب لقالون عنه. ثم ما نسب إلى غيرهما من رواة نافع. ليختم العرض بخلاصات تنمى إلى موضوع الاختيار؛ ما يصح فيه وما لا يصح..

13- وليس الاهتمام بهذا العلم مقتصرا على الذكور، بل للنساء كذلك جهود في خدمة القرآن وقراءاته، أبرزت الباحثة الدكتورة غنية بوحوش (الجزائر) «**الواقع القرائي في الوسط النسائي: إنجازات. عقبات. واقتراحات**» في مطالب ثلاثة، فضلا عن مقدمة وخاتمة. فأعطت صورة عن إنجازات القراءة والإقراء في الوسط النسائي، متمثلة في مدارسها المستقبِلة لها، الخاصة بالقراءات، مثل: «مدرسة القراءات القرآنية بقسنطينة» وهي مدارس أثمرت نتاجا يتجلى في كثرة المجازات في القراءات العشر، و المجازات فيما دون العشر، وفي رواية واحدة. مما يشرف العالم الإسلامي وأهل الجزائر بصفة خاصة. غير أن الحضور النسائي رغم ذلك مازال مفتقرا لمزيد جهد، والسبب في ذلك راجع إلى ما أوضحته الباحثة في العقبات التي تعترض طريق القراءة والإقراء في الوسط النسائي، أرجعتها إلى عدة عقبات، منها: عقبات ذاتية - عقبات اجتماعية - عقبات عرفية - عقبات فقهية - إعلامية.. مقترحة لتجاوزها حلولا أهمها تعزيز التعاون بين جميع الأطراف المعنية لمساعدة المرأة المسلمة على تعلم القرآن وقراءاته. ولفتت الباحثة الانتباه إلى العقبة الفقهية مستغربة أن تشكل عائقا، رغم أن كثيرا مما قيل فيها محل نظر واجتهاد، كقولهم صوت المرأة عورة، ومنعهم دخول الحائض المسجد.. والحال أن ثمة أحاديث عدة في المسألة الأخيرة جمعتها الباحثة للنظر والإفادة ومراجعة الفكرأ مختتمة عرضها بأهمية التعليم عموما وللنساء خصوصا..

14- ولم تغفل عروض الجلسة جانب الأداء الصوتي للقرآن كفرع من فروع علم القرآت، فتكفل الدكتور عدنان العرضي المرصفي (جامعة الملك خالد. السعودية) بعرض تحت عنوان: «**أساليب الأخذ وطرائق التعليم في المقارئ القرآنية. مشروع تحقيق الأداء الصوتي**» وقد تناوله في تمهيد وفصلين، تحدث في تمهيده عن التلقي وضوابطه، وطرقه على مر العصور، واصفا تلقي النبي صلى الله عليه وسلم للقرآن وصحابته والتابعين من القراء الفضلاء، وأساليب الأخذ والأداء المعروفة في تلقي القرآن الكريم وقراءاته؛ كالتلقين والعرض والإجازة..

أما الفصل الأول من بحثه فقد كشف عن تطور مناهج ضبط الأداء الصوتي متمثلة في الضبط الكتابي للمسائل الصوتية في المصاحف، والضبط الاصطلاحي لمسائل الأداء الصوتي للقرآن الكريم في عصر التدوين. منبها على وجوب الاعتناء بضبط الأداء وفق منهج السلف الأول بعيدا عن البدع المحدثة

في هذا الشأن، لأن الأداء كالقراءة سنة متبعة. وهو ما توخاه المشروع المقترح لتحقيق الأداء الصوتي الذي تحدث عنه الباحث في الفصل الثاني، معنونا إياه بـ«مشروع تحقيق الأداء الصوتي بين إحكام الرواية وإتقان الدراية» وهو عبارة عن مشروع صوتي مرئي تطبيقي عالمي يعنى بضبط مسائل التجويد والقراءات، له رسالة وأهداف ومحتوى وخطة عمل زمنية وإجرائية مما يستدعيه نجاح المشروع بامتياز..

15- وفي سياق المشاريع العلمية القرائية الهادفة إلى تكوين معلمين مهرة في القراءات ألقى الدكتور محمد فوزان العمر (جامعة الملك سعود. السعودية) موضوع: «**خطط وأساليب وطرائق تعليم القراءات في مرحلة الماجستير في قسم الدراسات القرآنية في جامعة الملك سعود**» وهو مشروع عبارة عن برنامج ماجستير الآداب في القراءات القرآنية يتخرج منه مؤهلون في هذا العلم إقراءا وتدريسا، وضعت له الجامعة رؤية وأهدافا؛ أهمها: الإسهام في إيجاد بيئات علمية بحثية في الدراسات العليا لتخصص القراءات، وتلبية الحاجة في الجامعات السعودية في هذا التخصص، كما للمشروع مدخلات ومخرجات وشروط الإجراء وبرنامج يتركز على علوم القراءات نظريا وتطبيقيا..

16- وفي نفس السياق تولى الدكتور فهد الرومي (جامعة الملك سعود) بالبحث والدراسة وصف مشروع آخر بعنوان: «**خطط وأساليب وطرائق تعليم القراءات في مرحلة البكالوريوس في قسم الدراسات القرآنية في جامعة الملك سعود**» وقد تعذر حضوره، فألقى البحث نيابة عنه الدكتور محمد فوزان العمر. و هذا المشروع مثل سابقه تقوم كلية التربية بإنجازه، ويهدف إلى تكوين متخصصين حاملي الشهادات في القراءات القرآنية، رسمت له خطة عمل وبرنامج متكامل، قدم الباحث نماذج منه في جداول تتضمن المواد المدرسة والكتب المقررة فيه، والمراحل الدراسية، وغير ذلك مما يساعد على إنجاح المشروع..

✦ **الجلسة الرابعة:**

واختتم المؤتمر أعماله العلمية بجلسة رابعة تولى رئاستها الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد (جامعة أم القرى. مكة المكرمة) وقد تمحورت بحوثها حول **المحور الثالث** من محاور هذا الملتقى: **المكتبة القرائية**. مستعرضة بالوصف والبيان بعضا من التراث القرائي ذي الأثر البالغ في مسار هذا العلم وتطوره:

1- تقدمها بحث بعنوان: «**مدارس الإقراء في عصر ابن الجزري من خلال كتابه جامع الأسانيد: تأثرها وتأثيرها**» تولى إلقاءه الأستاذ: محمد بن عمر الجناني نيابة عن كاتبه الشيخ يوسف بن مصلح بن مهل الردادي (الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة) الذي تعذر

حضوره، وقد كشف هذا البحث عن أهمية كتاب جامع المسانيد للإمام ابن الجزري، ومدارس الإقراء التي نص عليها وكان لها الأثر فيمن بعده. وهكذا لما أوضح المراد بهذه المدارس بأنها ما اعتنى فيه العلماء والمشايخ بتعليم طلابهم كتاب الله عز وجل بقراءاته ورواياته، وهي مدارس عرفت منذ تلقي الصحابة الكرام القرآن عن النبي الكريم عليه السلام، إلى عهد ازدهرت فيه هو عصر ابن الجزري. تطرق بعد ذلك للتعريف بابن الجزري (ت 833هـ) وبكتابه هذا؛ تحقيقا لعنوانه ونسبته إلى مؤلفه، مشيرا إلى مصادره فيه، وغالبه من ذاكرته. وعن عناية ابن الجزري بمدارس الإقراء في كتابه هذا أبرز الباحث أن الشيخ لم يكتف بالأخذ عن شيوخ بلده، بل رحل إلى مصر والحجاز وإلى علماء الأندلس واليمن وغيرها. تلك المدارس التي تلقى منها هي التي أثمرت علمه ونشرته في الخالفين بعده، سيما وأسانيد القراءة عن القراء العشرة تمر به والطلبة الآخذون عنه متفرقون في الأمصار يبثون علمه في كل مكان..

2- ومن خلال مؤلف آخر لابن الجزري الذي له الأثر العظيم في الأمة، عني الباحث الدكتور خالد أبو الجود (مصر) بإبراز أهمية كتاب: «**النشر في القراءات العشر لابن الجزري ملحق أهل الشرق بالغرب في القراءات**» وهو عنوان مداخلته، فعرف بابن الجزري في بداية العرض، متحدثا عن كتابه النشر، مضفيا عن منهجه بعض البيان، القائم على اقتصاره عن كل إمام براويين؛ وعن كل راو بطريقين، وعن كل طريق بطريقين: مغربية ومشرقية، مصرية وعراقية، مع ما يتصل إليهم من الطرق، ويتشعب عنهم من الفرق.. ليتجاوز ذلك للحديث عن زمن تأليف الكتاب ومميزاته ومخطوطاته وطبعاته والدراسات الموضوعة عليه، مما يدل على أن للكتاب شأنا عظيما، أبرز الباحث أثره في أهل المغرب في فصل خاص، منطلقا من أصول المغاربة التي حواها وأسانيدها، وعلى رأسها: كتب الإمام أبي عمرو الداني مثل جامع البيان، وكتاب التيسير، وكتاب حرز الأماني المعروف بالشاطبية، وكتاب التبصرة لمكي بن أبي طالب.

وقد نوه الباحث في خاتمة بحثه بأهمية هذا الكتاب ومدى حاجته إلى العناية العلمية في أسانيده وأصوله..

3- وإظهارا للخصوصية المغربية في الإقراء تحدث الدكتور محمد عطفاي (أستاذ القراءات بمعهد تكوين الأئمة، وبالمدرسة القرآنية بمسجد الحسن الثاني) عن موضوع: «**دواوين الجمع والأرداف = الرمزيات = تراث منسي**» وقد بين في بدايته المراد بالرمزيات؛ وهي مأخوذة من فعل رمز، الذي يعني الإشارة إما بيد أو عين، أو بأية وسيلة تفهم منها الوجهة والمقصود بلا لبس. والرمزيات عند المغاربة تعني: خارطة طريق توجه القارئ بالجمع أيا كانت درجته ومرحلته إلى أماكن ومواضع

الوقف والابتداء، وكيف وأين العطف، أو يردف قارئا على آخر.

وأوضح الأستاذ الفائدة من هذه الرمزيات ملخصا إياها في إعانة القارئ المبتدئ، وتذكير المتمكن عند السهو؛ حتى لا يأتي بمحذور من محاذير عملية جمع القراءات في ختمة واحدة.

ثم أفاض في بيان كل ما ذكر، من الردفة وما يتعلق بها، ومعرفة العد الذي يأخذ به كل قارئ، ومعرفة أين يقف خلال الآية نفسها، وأعطى أمثلة على ذلك كله، المقبول منه والمردود.

كما بين في عرضه بدايات ظهور الترميز، حيث إن الترميز ذاته يعود إلى زمن بعيد في بدايته الأولى، وأن أول من عرف عنه ذلك هم اليهود في البيع بشفرات لا يفهمها غيرهم، كما استعملها العرب وأدخلوها في أشعارهم، ثم دخل مجال الأنظام العلمية.

وفي بدايته الثانية في مجال القراءات: كان أولَ من سبق إليه - حسب علم الشيخ المحاضر- أبو القاسم الشاطبي في نظمه للتيسير. وبدايته الثالثة المتعلقة بتخطيط طرق القراءة بالجمع أقدم رمزية وصلتنا يعود تاريخها إلى القرن الحادي عشر للهجرة، منها في العشر الصغرى ومنها في السبع.

ثم قدم الأستاذ أنواع الرمزيات وطرقها ومميزاتها ومذاهب المغاربة فيها، ونماذج خطية لذلك. ليقترح في خاتمة بحثه تخصيص مناصب لهذه الصناعة لا يقتحمها إلا الحفظة المهرة.. حتى لا يضيع جزء من تراثنا..

4- ونظرا لكون المؤتمر منفتحا على عدة روافد علمية، لم يغفل الإشارة إلى جهود المستشرقين في خدمة علم القراءات، جمعا لتراثه وتحقيقا لمخطوطاته. فاستعرض الدكتور عمر حمدان، (مشرف كرسي تدريس العلوم القرآنية بمعهد العلوم الشرعية. بجامعة توبنكن بألمانيا) «**أرشيف المستشرق بركشتريسر**» نبه في مقدمة عرضه أن مصير أرشيف الرجل لفه الغموض ما يزيد عن سبعين سنة حتى شاع بين الباحثين أنه غير موجود، لكنه لاح قبل عقدين من الزمان العثور عليه، وتبين أنه محفوظ بمعهد الدراسات السامية والعربية التابع لجامع برلين الحرة.

وبين الأستاذ المحاضر أن هذا الأرشيف عبارة عن مجموعة كبيرة من الأفلام بالأبيض والأسود حوالي 450 فلما، تعود إلى ثلاثينات القرن الماضي، واستعرض فهرست الأرشيف الذي يحتوي على هذه المخطوطات بعضها غير مضبوطة على أسماء المؤلفين. ومنها: الكشف لمكي بن أبي طالب. وقرة عين القراء في القراءات للمرندي. وكتاب في العد لابن عبد الكافي، وغيرها.

كما كانت له كلمة تعليقية على مصحف قديم من ذلك الفهرست، مستدلا على بعض

المميزات التي تدل على أنه مصحف قديم من مثل رسم بعض الكلمات مثل حتى، وعلى، التي كانت ترسم قديما بالألف هكذا: حتا علا. عارضا ذلك على السادة المؤتمرين بالعاكس الضوئي. ليختم بحثه بأهمية هذا الأرشيف الذي يحتوي على مخطوطات لم تحظ بعد بالنشر، تحتاج إلى جهود الباحثين لتحقيقها وخدمتها.

5- وبموضوع آخر اختتمت عروض هذه الجلسة، وهو بعنوان: «**الجهود المبذولة في تحقيق التراث القرائي: دراسة تحليلية نقدية**» تقدم بها الدكتور خالد نصر (مدير المركز الإسلامي بنيوإنجلاند ماساتشوستس بالولايات المتحدة الأمريكية) متحدثا في بداية عرضه عن تاريخ تحقيق التراث القرائي، قيل: إن أول ظهوره مع الغرب في القرن الخامس عشر الميلادي، ويقابل هذا قول من قال: إن علم التحقيق عربي نشأ وترعرع عند العرب، منذ فجر حضارتهم، مشيرا إلى جهود المستشرقين في نشر التراث القرآني، وإن كان هدف البعض منهم هو مهاجمة الإسلام وأهله من أقدس ما لديهم. ثم توقف عند مناهج تحقيق التراث القرائي من مثل جمع النسخ ومقارنتها وتحقيق عنوانها وما يتعلق بذلك إلى أن يخرج النص محققا.

وبين إثر ذلك مناهج الناشرين والمحققين على اختلاف مشاربهم ؛ كخلو الكتاب من التحقيق، أو تصحيحه دون تحقيق، أو الاقتصاد فيه، أو التوسع.

ليستعرض نتائج دراسة تحليلية نقدية لبعض المحققات من التراث القرائي في القراءات المتواترة، ووقف في ذلك مع كتاب التيسير للداني، فبين أن الكتاب نشر مرات عديدة، في أماكن متعددة، بعضه نشر عبر أعمال علمية حقيقية، وأخرى كانت تجارية محضة، الغاية منها الربح.

وفي القراءات الشاذة، استعرض تحقيق مختصر الشواذ: لابن خالويه، والمحتسب: لابن جني، والقراءات الشواذ للعكبري. فبين من حقق الكتب الثلاثة وطريقته في التحقيق سلبا وإيجابا، مسهبا في ذلك.. ليختم عرضه بخلاصات جامعة.

• وجدير بالذكر أن هذه الجلسات الأربع كانت تفتتح بتلاوة كتاب الله عز وجل، وتختتم بمناقشة علمية للبحوث الملقاة، تتضمن تساؤلات وانتقادات وبعض الإيضاح، كان لها الوقع الجميل في إغناء عروض المؤتمر.

✦ **الجلسة الختامية:**

اختتم المؤتمر أعماله بجلسة ترأسها الدكتور أحمد عبادي الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء تدوولت فيها كلمات معبرة عن عظيم أثر هذا الملتقى في الحضور الكريم، والساحة العلمية المهتمة، مصدرة بكلمة الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء

الدكتور أحمد عبادي التي أشاد فيها بجهود المشاركين في هذا الملتقى، مذكرا بأهدافه التي يرجى أن تكون قد تحققت بفضل مساعي الجميع في سبيل إنجاحه..

وتضمنت الجلسة كذلك كلمة الوفود المشاركين، ألقاها باسمهم الأستاذ الدكتور: مساعد الطيار نوه فيها بالمؤتمر وآثاره الجليلة التي حققها على المستوى العلمي الخاص، والتعاون المشترك بين الباحثين والعلماء في شؤون علم القراءات.

ليتقدم الأستاذ عبد الله أكيك بالبيان الختامي الذي تضمن - بعد توصيف لمجريات المؤتمر وأحداثه - توصيات منها المتحققة ومنها المستشرفة:

۞۞۞

من توصيات المؤتمر:

- سبر محل الإشكال في مصطلح التواتر مفهوما وتاريخا وكل ما يتعلق به.

- تجديد النظر العلمي فيما اختص به المغرب في هذا العلم.

- دفع ما يرد على بعض طرائق المقروء به مورد الاشتباه.

- تحرير التحريات من إلزامات الفروض العقلية، ببسط ضوابط مرعية تهدي للسبيل الأقوم.

- انتظام المتخصصين في القراءات في هيئات علمية يحتكم إليها، وتغدو موئلا في الفن ومرجعا يحتكم إليه.

- السعي إلى ميلاد مكتبة قرائية جامعة

- إحياء الصلات الإسنادية للطرق العشر النافعية.

- إبراز خَصِيصات الأسانيد المغربية والمشرقية اتفاقا وافتراقا.

- العناية بإقراء النساء استجازة وتمهيرا.

- الحث على توالي أمثال هذا المؤتمر الخادم كتاب الله عز وجل..

إثر ذلك تليت برقية مرفوعة إلى جناب أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، داعية له بوفير السعادة والهناء والصحة والعافية. لتختم الجلسة بقراءة بهية لآيات من كتاب الله عز وجل بصوت الشيخ الدكتور عبدالرحيم نبولسي..

والله ولي التوفيق والهادي لأقوم طريق لا إله إلاهو.

أنشطة المركز

نظمت الوحدة العلمية بالمركز أسبوعا علميا حافلا بعناوين من المدارسات في مجال العلوم القرائية المتخصصة موزعة حسب الجدولة الآتية:

✦ **يوم الاثنين 24 دجنبر 2018**

عنوان المداخلة:

وقفات علمية في سيرة الشيخ أبي راشد الحلفاوي وشرح على نظم الدرر

إنجاز الباحث المؤهل د. محمد صالح المتنوسي

تقرير عن الجلسة:

انعقد بمركز أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة يوم الاثنين 24/ 12/ 2018 جلسة علمية حول شرح الشيخ أبي راشد يعقوب بن محمد الحلفاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (824هـ) على متن الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع لابن بري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (730هـ)، من تأطير د. محمد صالح المتنوسي الباحث المؤهل بالمركز، وحضور الأستاذ الدكتور توفيق العبقري، وباحثي المركز، وقد دارت محاور الجلسة حول ثلاث نقط:

النقطة الأولى: بسط حياة الحلفاوي ومناقشة الاختلاف في وقائع مثيرة في سيرة حياته.

النقطة الثانية: لمحات عامة حول شرحه وطريقته فيه.

النقطة الثالثة: قيمة هذا الشرح العلمية، وتمثلت في شيئين؛ نقوله الكثيرة عن مصادر مفقودة، وحفظه لآراء شيخه أبي عبد الله القيسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قد تخلل الجلسة نقاشات ومطارحات واستفسارات علمية من السادة الباحثين الذين حضروا هذه الجلسة العلمية.

✦ **يوم الثلاثاء 25 دجنبر 2018**

الفترة الصباحية:

عنوان المداخلة:

التوجيه القرائي: تأملات في المفهوم والمظنة والأثر.

إنجاز الباحث د. عبد الهادي السلي.

وقد احتفى هذا اليوم بأحد أهم عقود المقارئ المسطرة في كناشة التعريف بـ «مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة»، "متمحورا" في محورين اثنين: الأول للتقرير، والثاني للتحرير:

أما الأول فقد استعرض فيه الباحث مفاهيم هذا الفن كـ «الاحتجاج» «والاستشهاد» و«التعليل» و«الانتصار» و«التوجيه» وسواها.

ثم عرج على مظان هذا العلم مصنفا على مرحلتين: الأولى : مرحلة التدوين الضمني: ككتب اللغة والإعراب والمعاني والتفسير وشروحات القصيد، ممثلا للكل بنماذج

للمدارسة والمناقشة، ومن ذلك قول سيبويه في الكتاب: «وبلغنا أن أهل المدينة يرفعون هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ اَنْ يُّكَلِّمَهُ اللّٰهُ إِلاَّ وَحْياً اَوْ مِنْ وَّرَآءِ حِجَاب اَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ فكأنه والله أعلم قال الله : لا يكلم الله البشر إلا وحيًا أو يرسل رسولاً أي: في هذه الحال؛ وهذا كلامه إياهم كما تقول العرب: تحيتك الضرب وعتابك السيف وكلامك القتل؛ وقال الشاعر: وهو عمرو بن معدي كرب:

وخَيْلٍ قد دَلَفْتُ لها بخَيْلٍ
تَحِيّةُ بَيْنهِم ضَرْبٌ وَجيعُ

والثانية: مرحلة التدوين الاستقلالي: ومن هنا بدأ هذا الفن يأخذ طابع العلمية من جهة استقلاله بالبحث والمدراسة، فكان الحديث عن مؤلفات هذا الفن انطلاقا من أولها: «وجوه القراءات» للإمام عبد الله هارون بن موسى الأزدي العتكي الأعور(ت 170ه). قال أبو حاتم السجستاني: «كان أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتتبع الشاذ منها فبحث عن إسناده هارون بن موسى الأعور وكان من القراء». إلى يوم الناس هذا، مرتبة حسب تاريخ وفيات مؤلفيها، في مذاكرات علمية، ومناقشات مثرية.

ثم كان التنبيه على تنوع موارد، وطرائق، وأنواع التوجيه والاحتجاج للقراءات: فتارةً يكون التوجيه بالنظائر، وتارةً بالتفسير، وتارةً بالسياق، وتارةً بالرسم، وتارةً بالأحكام الفقهية، وتارةً بالنحو، وتارةً بالصرف، وتارةً بأقوال العرب ولغاتهم، وتارةً بشواهدهم الشعرية إلى آخر هذه الطرائق التي تستدعي التأمل والاقتراء؛ للتوصيف والتأليف.

أما المحور الثاني فلكونه تحريرا كان أشد مناقشة، وأطول ابتحاثا من خلال نقاطه المركزة فيما يلي:

- ضرورة التمايز بين مصطلحات هذا الفن
- مدى ارتباط مفهوم الاختيار به.
- قراءة نقدية في تلازم الاختيار والاحتجاج.
- تأملات في التأريخ لفترة الاحتجاج والاختيار.
- قراءة في تأثير فترتهما على المقرإ: اتساعا وتضييقا.
- أثر المفهومين على المقرإ تفصيلا: من خلال المروي والمختار، ثم الطريق والوجه، إلى التصدير والاستحسان

وهنا تخلل اليوم الدراسي عميق نقاش في هذه النقاط الكبرى نفيا وإثباتا، ردا وتأييدا في حضور ثلة من الباحثين يرأسهم الأستاذ الدكتور توفيق بن أحمد العبقري من بينهم: د. الطيب شطاب ود. محمد صالح المتنوسي وذ. عبد الجليل الحريشي، ود. يوسف

الشـــهب، وذ. ســـمير بلعشـــية، وذ. مـــولاي مصطفى بوهلال...

✦ **الفترة المسائية:**

عنوان المداخلة:

صُوى منهجية في سبيل تيسير المتن القرائي (أعمال الدكتور أشرف محمد فؤاد طلعت أنموذجا)

إنجاز الباحث ذ. سمير بلعشية.

نظم مركز أبي عمرو الداني يوم 25 دجنبر 2018 جلسة علمية ضمن جلسات الأسبوع العلمي بحضور أد. عباس ارحيلة وأد. توفيق العبقري وحضور السادة الباحثين بالمركز بمراكش وأكادير، وبعد التقديم للجلسة بكلمة توجيهية لفضيلة الدكتور عباس أرحيلة، قام الباحث ذ. سمير بلعشية بإلقاء كلمة بعنوان: **صُوى منهجية في سبيل تيسير المتن القرائي (أعمال الدكتور)أشرف محمد فؤاد طلعت أنموذجا.**

وذكر الباحث في هذه الكلمة لمحة تاريخية عن استعمال الألوان قديما في الدرس القرآني والقرائـــي، فكـــان أول اســـتعمال لهـــا في المصاحف لتمييز سواد المصحف مما أضيف إليه من ضبط ونقط، وكان الباعث على ذلك كما ذكر الحافظ أبو عمرو الداني الخوف من اللحن في القرآن، وبوب على ذلك بقوله: باب جامع القول في النقط وعلى ما يبنى من الوصل والوقف وما يستعمل له من الألوان ..

ثم بعد ذلك استعملت الألوان في ضبط بعض كتب ومتون القراءات، فكان من بواكير هذا الاستعمال كتاب البديع في القراءات السبع لابن خالويه؛ حيث أعطى لكل قارئ رمزا وخصه بلون يميزه عن غيره، ثم استمر هذا الضبط الملون في بعض كتب القراءات ويظهر ذلك جليا في بعض نسخ حرز الأماني لولي الله الشاطبي، فإن رموز القراء غالبا ما تكون ملونة بلون أحمر.

ومع ظهور الطباعة الحديثة عسر في الكتب الأولى -أول الأمر- استعمال الضبط الملون في الكتب، ثم مع التطور الذي حصل في المطبعات، أصبح هذا الأمر ميسرا، ما جعل بعض المحققين يعتمد عليه في تحقيقه للكتب القرائية ..

فكان الحديث بعد ذلك على طبعات الحرز واستعمال المحققين الذين تواردوا على تحقيق هذا النظم للألوان، وكان د. أشرف رائدا في هذا المجال، حيث وظّف هذا الضبط الملون في تقريب المتون العلمية التي حققها إلى الطلبة، فقال في مقدمة تحقيقه على الدرة المضية لابن الجزري: «وفي محاولة لتقريب فهم وتحصيل معاني وأحكام هذه القصيدة – وخاصة المواضع المشكلة منها – فقد استعملت فيها عدة ألوان، واستخدمت

عدة مصطلحات يستطيع القارئ من خلالها أن يصل بسهولة إلى مقاصد الأبيات قراءة وفهما إن شاء الله تعالى، وبيان ذلك كالتالي..».

ثم بعد ذلك سرد الباحث بتفصيل منهج د. أشرف في استعمال ضبطه الملون.

وبعد هذه اللمحة عن هذا الموضوع بدأ الباحثون بمناقشته، وحاولوا من خلالها أن ينظروا في جدوى هذا الضبط الملون، وهل هو فعلا ييسر على القارئ فهم الكتب إلى غير ذلك من المداخلات المفيدة من السادة الباحثين.

ولم تخل الجلسة من تدخلات قيمة ومفيدة لسيدي عباس أرحيلة وسيدي توفيق العبقري.

وانتهت الجلسة كما بدأت بكلمة توجيهية لفضيلة د. عباس أرحيلة.

✦ **يوم الأربعاء 26 دجنبر 2018**

عنوان المداخلة:

قراءة في شروح الشاطبية الأولى (مدارسة في كتاب المهند القاضبي شرح قصيد الشاطبي لابن سكن) من إنجاز الباحث ذ. عبد الجليل الحوريشي.

تقرير عن الجلسة

نظم مركزنا العمري سلخ شهر دجنبر أسبوعا ثقافيا، عني بتقريب التراث القرائي من خلال الأعمال الفردية المنوطة بباحثي المركز، وذلك بغية المفاتشة والمباحثة، وبسط العمل للمناقشة العلمية، والتعقيبات الرصينة الهادفة.

وقد أدليت بدلوي في هذا التظاهرة الثقافية بعمل ابن سكن في تقريب شرح القصيد، باعتباره من أوائل شروح الشاطبية فصاحبه توفي في حدود سنة 640هـ، عرضت من خلالها تجربتي في اصطحاب الكتاب، مزجيا بين يديه:

- تعريفا بالمؤلِّف والمؤلَّف.
- مكانة المهند القاضبي بين شروح الشاطبية.
- منهج ابن سكن في تعامله مع أبيات الحرز، ومدى وفائه بالمنهج الذي ارتضاه.
- بعض الملحوظات التي لاحت لي على الكتاب.

وختمت الجلسة بتعقيبات الباحثين، أولاها بالاعتبار ملحوظة د توفيق العبقري، ومفادها: استحسان الموازنة بين شرح ابن سكن و شرح اللورقي على الشاطبية، والباعث على ذلك جملة أمور:

منها المعاصرة، وأن كلا منهما رام شرح الشاطبية شرحا موجزا، كما أن كليهما ذكر في مقدمة كتابه أنه اطلع على شرحها لبعض الإخوان، ويقصدون به فتح الوصيد للإمام السخاوي.

وذلك لرصد أوجه الموافقة والمخالفة، وتحرير القول في المطلع منهما على عمل

الآخر، سيما وقد انقشعت بوادر الموافقة في بعض المواضع.

وقد عقدت العزم بحول الله وقوته على النوء بهذا العمل.

نسأل الله التوفيق والسداد.

✦ **يوم الخميس 27 دجنبر 2018**

عنوان المداخلة:

من عيون الإسهام المغربي في تدميث التصنيف القرائي: الشيخ أبو عبد الله الرحماني المراكشي وهديته المرضية في القراءة المكية

من إنجاز الباحث
ذ. مولاي مصطفى بوهلال.

التقرير العلمي للجلسة

نظرات في سيرة أبي عبد الله الرحماني المراكشي (توفي بعد 1070 هـ) ومنظومته **(الهدية المرضية لطالب القراءة المكية)**

عقد فريق البحث بمركز الإمام أبي عمرو الداني (مراكش) جلسة علمية ألقى فيها الباحث مولاي المصطفى بوهلال فذلكة كاشفة عن أوضاع الدرس القرائي بالقطر المغربي خلال القرن الحادي عشر الهجري، وكان الأنموذج الذي اختير في تجلية ما كان عليه الحَراك الأدائي بحاضرة مراكش خاصة ناهضا على إنعام النظر في سيرة أبي عبد الله الرحماني الذي خلَّف تركة قرائية نافعة تلقاها الناس بالقبول وأَضْحَتْ سببًا داعيا لتجديد ذكراه وموجبا معتبراً في الإشادة بأشهر شيوخه الذين تلقى عنهم حتى تتميَّز أسانيده فتزكو ثقافته ومشاركته، فكان مما اشتهر عنه تأليف طريف نظم فيه مقرأ الإمام ابن كثير أحد القراء السبعة سماه **(الهدية المرضية لطالب القراءة المكية)**.

تعرَّض الباحث في بدء الجلسة لمولد الرحماني ومنزله ووفاته، ثم ذكر أشهر مشايخه الذين قرأ عليهم، كالشيخ أبي عبد الله محمد بن يوسف التملي (ت 1048هـ) قرأ عليه سورة البقرة بالسبع وبالطرق العشر، والشيخ أبي الفلاح محمد بن محمد الشريف البوعناني (ت 1063هـ) قرأ عليه ختمتين بالسبع، والشيخ أبي زيد عبد الرحمان بن القاضي (ت 1082هـ) قرأ عليه ختمة سبعية وأخرى عشرية، كما أخذ عن شيوخ آخرين معتبرين ضمَّنهم تقييده المسمى **(تقييد أشياخي وما قرأت عليهم)** وهو موجود بخزانة أوقاف آسفي العتيقة بخط يد الرحماني.

كما نبَّه الباحث على أنه لم يُعرف للرحماني أبي عبد الله أيُّ تلميذ يُذكر، وأرجع تعلَّة ذلك – والله أعلم – إلى أن الرحماني قد آثر الإفادة بالقلم بدل التصدر للإقراء والتدريس شأنه في ذلك شأن كثير من المغاربة الذين كانوا مع جلالة علومهم ووفور ديانتهم وعقولهم، كثيرا ما يتهمون أنفسهم بالعجز والتقصير، ويرون أنهم ليسوا أهلا للتصدير وما شابه، إلا أنَّ

الشيخ الرحماني قد أُثر عنه مؤلفات عدَّة تدل على مشاركته في تدميث الدرس القرائي وتيسيره مثل (الهدية المرضية لطالب القراءة المكية)، (تذكرة المقري في قراءة أبي عمرو البصري)، (تبصرة الإخوان في مقرإ الأصبهان)، (تكميل المنافع في قراءة الطرق العشرية المروية عن نافع) وغيرها.

أما ما يتصل بالنظم فقد ذكر الباحث موضوع النظم وقصد صاحبه منه، وأنه اقتصر فيه على ما انفرد به ابن كثير عن نافع أصولا وفرشا مع تقديم البزِّي وقالون على قنبل وورش جرْيا على سنن الحرز وأصله، كما جرى في رصد الخلف بين الحرفين – ابن كثير ونافع- على ما تضمنه الحرز والتيسير، ويعزو الحكم في الغالب إلى الإمام ابن كثير إلا أن يختلف راوياه.

وفي تثبيث نسبة الهدية للرحماني حَشْد الباحث جملة كافية من شهادات مؤرخي القراء، وكلهم أجمعوا على وثاقة هذه النسبة، وأما عن تاريخ نظمها فقد أشار إليه الناظم في خاتمة المنظومة بالذي يرفع الإشكال واللَّبس.

على أن من أبرز ظواهر الكتاب التي سجَّلها الباحث؛ أنَّ الشيخ أبا عبد الله الرحماني لم يعتن بذكر الكتب والأشياخ الذين أسندوا إليه القراءة كما جرت به عادة المؤلفين الأولين كالمهدوي والداني وابن شريح ...

وقبل ختم الجلسة العلمية فُتح المجال للنقاش والمباحثة بين فريق البحث بالمركز بغية إغناء ما قيل وإثرائه والسير به إلى التمام وما إليه، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع.

✦ **يوم الجمعة 28 دجنبر 2018**

مثارات الفرادة في إسهامات المغاربة القرائية

(محمد بن عبد السلام الفاسي أنموذجا)

من إنجاز د. يوسف الشهب.

تقرير الجلسة

عقدت اللجنة العلمية لمركز أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة برئاسة الدكتور توفيق العبقري، وعضوية الباحثين بالمركز، جلسة دراسية تحت عنوان «بعض خصائص التأليف القرائي عند محمد بن عبد السلام الفاسي (ت 1214هـ)»، وجاءت هذه الجلسة ضمن ما عُقِد خلال أسبوع دراسي، تنوعت موضوعات مناقشاته ومطارحاته اليومية.

تأتي هذه الجلسة المخصصة للتأليف القرائي عند محمد بن عبد السلام الفاسي 1214هـ، منضوية تحت ما ابتُغِيَ من الكشف عن «مثاراتٍ في مناحي الفرادة لدى المغاربة من خلال نماذج من اختياراتهم القرائية ومنازعهم اللغوية وترجيحاتهم واستدراكاتهم»، فعنَّ لي أن يكون الافتتاح لهذا الغرض على جلالته وكبير ما يحوج من الوقت والجهد، تعريفا وتكشيفا لبعض أهم

الخصائص في التأليف عند علم من أكابر أعلام القراءات بالمغرب، الذي لا ينازع في إمامته، ولا تخفى على ناظر ملامح فرادته، أعني أبا عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي.

وعلى ذلك مضت كلمتي بين يدي مناقشات الأساتذة الباحثين على النقط التالية:

- عرض إجمالي لمؤلفات الفاسي اللغوية، وآخر تفصيلي لمؤلفاته القرائية معزوة إلى فن من فنون القراءات.
- تتبع التأليف عند ابن عبد السلام الفاسي على الترتيب الزمني، واستنتاج مسار تطور التصنيف، نوعا وحجما.
- رفع شبهة تكرار التأليف لمجرد الاستكثار، في الموضوع الواحد: التجويد، والتصدير، والأسانيد، وباب وقف حمزة وهشام على الهمزة.
- النقد وتنسيق النصوص والاقتصار على الكبار في الاستشهاد والاستدلال أهم خصائص التحرير عند الفاسي.
- خصائص عامة جلية مستنبطة من شرحه على الشاطبية «المحاذي».

خلصت الجلسة إلى مجموعة من الإرشادات والتوصيات، أهمها: ضرورة عقد أيام دراسية وجلسات بحثية تخصص لمؤلفات الفاسي، وعلى رأسها المحاذي، لتتضافر الأنظار بغية بلوغ حسن العناية بنصوصه، وجميل الرعاية لجهوده.

رئيس الجلسة: الدكتور توفيق العبقري.

المحاضِر: ذ. يوسف الشهب.

أعضاء الجلسة: ذ. محمد صالح المتنوسي، ذ. عبد الجليل الحوريشي، ذ. مولاي مصطفى بوهلال، ذ محمد نافع، ذ. عبد الكريم أعراب، ذ. أسامة بوحميدة.

❁❁❁

من أنشطة المركز بأكادير

يوم دراسي بعنوان:

ضبط المقارئ من خلال الكتاب/ الموسوعة:

«كشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام»

تأليف: الحسن بن علي المنبهي الشباني

تأطير: الدكتور حسن حميتو

تقرير الدكتور الطيب شطاب

وقد تمحورت هذه المدارسة بعد المقدمة في ثلاثة محاور:

الأول: تاريخ الضبط؛

والثاني: المدرسة المغربية في الضبط؛

والثالث: حديث عن كشف الغمام وقيمته العلمية.

أما **المحور الأول** فقد أوضح أن المصاحف العثمانية كانت بداءة خالية من نقط الإعجام، وشكل الحروف بحركاتها، وأيضا من كل علامات الوقف وأسماء السور وبيان أوائل

الأجزاء، وأرقام الآيات وسواها مما هو مبثوث الآن في مصاحفنا استصلاحا؛ ذلك أن التوسعات العمرانية، والفتوحات الإسلامية أفضت إلى دخول الناس أفواجا في دين الله من أعراق شتى، فخالطت العربيةَ عجمة أفضت إلى وهن في السليقة العربية، فخيف التحريف في كتاب الله، فأشار الخليفة على العالم الجليل أبي الأسود الدؤلي بنقط المصحف، فلبى - بعد لأي؛ تهيبا لبدع غير مسبوق - فكان أول من وضع نقط الإعراب: يضع النقطة أمام الحرف علامة على الضمة، والنقطة فوقه علامة على الفتحة، وإذا كانت تحته فهي للكسرة، واستمرت الكتابة على هذا إلى أن جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي فوضع ضبطًا أدق من ضبط أبي الأسود فجعل بدل النقط: ألفًا مبطوحة فوق الحرف علامة على الفتح، وتحته علامة على الكسر، وجعل رأس واو صغيرة علامة على الضمة.ثم جعل النقاط على الحروف لإعجامها وتمييزها فيما بينها: فتحصل: أن أول من وضع نقط الإعراب في المصحف هو أبو الأسود الدؤلي، وأول من وضع نقط الإعجام الخليل بن أحمد رحم الله الجميع.

والمحور الثاني: المدرسة المغربية في الضبط: ثم احتفل الناس في إعجاب بما وضعه هذان الإمامان في تجديد وإبداع أثمر مدارس متعددة في الضبط منها المدرسة المغربية التي تمتاح من مدرسة المدينة المنورة قراءة ورسما، ضبطا وعدا، فقها ومعتقدا: فالغازي بن قيس في رحلته إلى بلاد الحرمين كان أن أول من أدخل قراءة نافع إلى الأندلس وهو ذاته من أدخل مبادئ الضبط إليها في مصحفه الذي عرضه على مصحف نافع.

ولقد وقف الإمام الداني على مصاحف الغازي بن قيس، ولعله النواة الأولى لتكوين المدرسة المغربية في الضبط من خلال مؤلفاتها التي تم إجمال أشهرها فيما يلي:

- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، وتم الحديث على ذيله بتفصيل.

- المحكم في نقط المصاحف وتم التأكيد على مصدريته في هذا العلم.

ثم تلاهما كتابان: الأول: لتلميذ الداني سليمان بن نجاح: التبيين لهجاء مصحف أمير المؤمنين، واختصر في مختصر التبيين. وتم الحيدث على ذيله في الضبط.

والثاني لأبي إسحاق التجيبي التبيان في رسم المصاحف.

ثم تلا ذلك منظومة في الضبط للبلنسي المرادي أسماها المنصف، رواها عن شيخه المغامي قرين الداني وسميه في هذا العلم.

وبهذا تكون المدرسة قد استوت على سوقها من خلال مصدرين أساسيين: الداني والمغامي: وهو ما جمعه الخراز في نظمه: «عمدة البيان» في الرسم والضبط، و«مورد الظمئان» وذيله في الضبط؛ ليأتي بعده أبو وكيل

ميمون الفخار بمنظومتين: «الدرة الجلية في ضبط المصاحف العلية» والثانية في «المورد الروي».

المحور الثالث: كشف الغمام: لكن الإقبال كان من نصيب أراجيز الخراز: ابتحاثا ونقدا، دراسة وشرحا، ومن رحم ذلك كان العلق النفيس، والموسوعة الضخمة في الضبط الموسومة بـ«كشف الغمام..»، ثم كان الحديث عن صعوبات اعترضت محققها د حسن حميتو، سيما في قراءة نسختها وتوثيق غزير نصوصها، ثم عن مميزاتها المجملة فيما يلي:

- جمع عتق النصوص سيما المفقود منها
- جمعه بين وجهات النظر في المدرسة المغربية
- الانعتاق من ربقة التقليد إلى رحب المدارسة تقريرا وتحريرا، متابعة ونقدا، في موضوعية تامة، ونزاهة علمية أثيرة.
- اعتماد من جاء بعده عليه، سيما في نقل النصوص، ودراسة المسائل وإحصائها.

وقد تخلل اليوم الدراسي مناقشات علمية في الموضوع من نحو اجتهادية الضبط وموقوفيته، ومؤلف كشف الغمام ومدى صحة النسبة إليه وسواها من المطارحات العلمية التي أطرها من بين الحضور كل من الدكتور عادل فائز والدكتور الطيب شطاب والدكتور عبد الهادي السلي والأستاذ المقرئ محمد آيت لحسن أوعلي.

مرتقب النشر

📖 **المهند القاضبي في شرح قصيد الشاطبي** لأبي العباس أحمد بن علي بن محمد بن علي بن سكن (ت نحو 640 هـ).

📖 **كشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام** للحسن بن علي بن أبي بكر المنبهي الشهير بالشباني (القرن التاسع).

📖 **الكشف في قراءة ورش** لأبي العاصي خليفة بن عبد الله القيسي المقرئ (القرن الخامس).

📖 **إنشاد الشريد من ضوال القصيد** لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن غازي المكناسي (ت 919 هـ).


الحجة
ALHOJJA